مانويل كاستلز

شبكات الغضب والأمل

الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت

ترجمة: هايدي عبد اللطيف

ترجمان



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



شبكات الغضب والأمل

الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى «سلسلة ترجمان» بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس «سلسلة ترجمان» وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

شبكات الغضب والأمل
الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت

مانويل كاستلز

ترجمة

هايدي عبد اللطيف

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

كاستلز، مانويل، 1942-

شبكات الغضب والأمل: الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت/ مانويل كاستلز؛ ترجمة هايدي عبد اللطيف.

360 ص.: إيض.، جداول، خرائط؛ 24 سم. - (سلسلة ترجمان)

يشتمل على إرجاعات ببليوغرافية وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-158-8

1. تكنولوجيا المعلومات. 2. التكنولوجيا - الجوانب الاجتماعية. 3. الإنترنت - الجوانب الاجتماعية. 4. مجتمع المعلومات. 5. شبكات التواصل الاجتماعي - الجوانب السياسية - مصر. 6. الإنترنت - الجوانب السياسية. 7. الحركات الاجتماعية. أ. عبد اللطيف، هايدي. ب. العنوان. ج. السلسلة.

303.484

هذه ترجمة مأذون بها حصريًا من الناشر لكتاب

Networks of Outrage and Hope
Social Movements in the Internet Age
by Manuel Castells

عن دار النشر

Polity Press Ltd.

This edition is published by arrangement with **Polity Press Ltd.**, Cambridge

الناشر

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب - شارع سليم تقلا - بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 - 11 - رياض الصلح - بيروت 2180 1107 - لبنان
هاتف: 8 - 1991837 00961 فاكس: 1991839 - 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، أيلول/ سبتمبر 2017

الإهداء

إلى آلان توران

والدي الفكري

منظِّر الحركات الاجتماعية



المحتويات

الحركات الاجتماعية الشبكية

قائمة الجداول والأشكال والخرائط

الجداول

الأشكال

الخرائط

أشكال الملحق

تمهيد (طبعة 2015)

ساو باولو، 14 حزيران/ يونيو 2013. كنت قد أنهيت للتو محاضرتي التي قدّمت فيها الطبعة الأولى من الكتاب الذي بين أيديكم أمام جمهور من مئات عدة من الأشخاص. جاء السؤال الأول الذي افتتح المناقشة اللاحقة من أحد الصحافيين الكثر الحاضرين في القاعة: «ما الذي يدعوك إلى الاعتقاد أنَّ هذا النوع من الحركات لا يحدث في البرازيل؟» وقبل أن أتمكن من ارتجال نظرية مُحْكَمَة عن الاستثناء البرازيلي، صاح شخص في الغرفة: «لا يمكننا الخروج! الأفينيدا باوليستا مغلق!»[1]. وبالفعل، كانت حركة النقل المجاني (Movimiento do Passe Livre) قد نزلت باحتجاجها إلى الشوارع. وسوف تستمر هذه الحركة لأسابيع، ثم لشهور في شكل مماثل للحركات الاجتماعية الشبكية التي جرت في عامي 2010–2011 في أماكن أخرى، على نحو ما حلّلها هذا الكتاب. حقًّا، لم تكن البرازيل استثناءً، بل إضافة إلى مجرة متسعة من الأشكال الجديدة للحركات الاجتماعية. ثم جاءت حديقة غازي في اسطنبول، واحتلال ساحة الميدان في كييف، وثورة المظلات في هونغ كونغ، وتعبئة المكسيكيين ضد اغتيالات دولة المخدرات، وعدد وافر من الاحتجاجات الأقل شهرة التي يبدو أنها تعطي صدقية للاقتراح الرئيس في هذا الكتاب: الحركات الاجتماعية الشبكية، كما جرى تعريفها وتحليلها في البحث المقدَّم هنا، قد تكون الحركات الاجتماعية المميزة للمجتمع الشبكي والبنية الاجتماعية لعصر المعلومات.

(1) من شوارع ساو باولو تتمركز فيه معظم المكاتب المالية والمصرفيه، ويعتبر من أهم النقط السياحية والثقافية في المدينة، ويؤدي إلى أهم طرق ساو باولو وشوارعها. (المحرر)

لكن تكرار هذه الحركات في جميع أنحاء العالم بوتيرة متسارعة ليس سببًا كافيًا لإعادة النظر الجوهرية في كانون الأول/ ديسمبر 2014 في كتاب كان قد انتهى في حزيران/ يونيو 2012؛ فلست بائع معلومات محدَّثة – كتاب كل مرة – في عصر الإنترنت والاتصال الفوري في شأن أي معلومات ذات صلة. نعم، سوف يجد القارئ في هذه الطبعة الثانية الموسعة عددًا من الروايات عن الحركات الاجتماعية الشبكية لم ترد في الطبعة الأولى وذلك لسبب بسيط هو أنها لم تكن قد حصلت وقت أنجزتُ بحثي. لكن الغرض من هذه التقارير التجريبية ليس تجميع معلومات جديدة، بل إثراء التفسير التحليلي لشكل الحركات الاجتماعية الشبكية ومعناها أبعد من السياقات المحددة التي نشأت فيها في عامي 2010–2011. ولذلك، يظهر إثبات استمرار بعض الملامح الرئيسة المشتركة بين معظم الحركات على الرغم من اختلاف سياقاتها وأهدافها ومطالبها كأنّه يضفي قيمة تفسيرية على التوصيف التوليفي في هذا الكتاب؛ وهو توصيف يعيد إنتاج معظم النظرية المُؤَسِّسة[2] التي اقترحتها في الطبعة الأولى من هذا الكتاب.

علاوة على ذلك، ومن نقطة الأفضلية الزمنية، أتيحت لي فرصة أن أتفحّص السؤال الأساس الذي يطرحه معظم المراقبين الذين يتناولون هذه الحركات: «وماذا بعد؟!»، ما هي النتائج المحددة لهذه الحركات بالمعنى الاجتماعي الملموس؟ وبشكل خاص، ما هو تأثيرها في النظام السياسي وفي عملية صنع السياسة، إن وجد مثل هذا التأثير؟ من خلال توسيع نطاق رصد تطور هذه الحركات على مدى زمني طويل، بتّ قادرًا على المغامرة بطرح عدد من الفرضيات عن العلاقة بين الحركات الاجتماعية الشبكية والتغيير السياسي. بل أتيحت لي الفرصة لإدخال

(2) النظرية المؤسّسة أو المجذَّرة (Grounded Theory) إحدى منهجيات البحوث العلمية التي تهدف إلى الوصول إلى الكيفية وليس لإثبات فرضيات معينة كما هي الحال مع الأساليب الكمية، أي إنها لا تهدف إلى إثبات نظرية بل إلى اكتشاف نظرية، قد تكون تفسيرًا لظاهرة أو اقتراحًا لإطار عمل أو أنموذج أو تطبيق لحل مشكلة معينة. قدّم هذه المنهجية كل من غلاسر وستروس في عام 1967 وطوراها بشكل متفصل مع بداية التسعينيات باعتبارها منهجية عامة لبناء النظريات المرتكزة على البيانات النوعية التي تُجمع وتحلّل بشكل نظامي عبر التفسير والتأويل، وتهدف في النهاية إلى استنباط مفاهيم جديدة ذات معنى (المترجم).

تمييز أساس بين الحركات الاجتماعية الشبكية وردات الفعل الشعبوية، ذات الطابع الأيديولوجيا المختلفة التي تثيرها أزمة الشرعية السياسية الحاضرة في كل مكان في زمن مأزوم ومتغير على المستوى العالمي. لذلك، هناك فصلان جديدان تمامًا في هذا الكتاب: **أولهما** تعليق تحليلي على عدد من الحركات الاجتماعية المهمة غير الموجودة في الطبعة الأولى: في البرازيل وتركيا والمكسيك وتشيلي، فضلًا عن ردات الفعل السياسية المناهضة للمؤسسة في أوروبا والولايات المتحدة. **وثانيهما** دراسة العلاقة بين حركات اجتماعية مختلفة والتغيير السياسي، بما في ذلك محاولة بعض الحركات، في إسبانيا على سبيل المثال، أن تشارك في السياسات المؤسسية في الوقت الذي تسعى وراء استراتيجية تغييرية. لكنني قررت عدم تغيير النص من دراسات الحالة التي شكلت أساس الطبعة الأولى لأن الحركات الاجتماعية التي حللتها ستدخل التاريخ بالممارسات التي أدّتها، وليس بمنطق إعادة البناء التي يمكن أن أضيفه بعد وقوع ما وقع. واكتفيت بإضافة بعض تعليقات لشرح الخبوّ النسبي للثورة الأيسلندية، وعدد قليل من الحركات الأخرى لأضع ذلك ضمن منظور المنعطف الدرامي للحوادث في العالم العربي نتيجة التدخلات الجيوسياسية في الفضاء الذي افتتحته إطاحة الحركات الاجتماعية الدكتاتوريات. وللحد من حجم الكتاب في تجسّده الثاني، حذف معظم ملاحق الفصل الخاص بدراسات الحالة، بما في ذلك التسلسل الزمني للحركات والمادة الإحصائية ذات الصلة. إذ يمكن القارئ المهتم أن يعثر على هذه المعلومات في الطبعة الأولى من الكتاب.

في نهاية المطاف، ما تحاول هذه الطبعة الجديدة تحقيقه هو تعزيز النقاش في شأن معنى الحركات الاجتماعية الشبكية وآفاقها؛ وتوسيع الرصد وتعميقه قدر الإمكان على أمل أن الباحثين والناشطين سوف يتفحصون، في الزمن الواقعي، الممارسات التي تصوغ مجتمعات القرن الحادي والعشرين في جميع أنحاء العالم.

في إطار مواصلة هذا الجهد من رصد الحركات الاجتماعية الشبكية وتحليلها، واصلت الاعتماد على الأصدقاء والزملاء، وكثير منهم من الناشطين

الاجتماعيين والمشاركين في الحركات. أريد أن أخص بامتناني وشكري المساهمة الأساس لأرنو مونتيردي وخافيير توريت في برشلونة، جوان دونوفان في لوس أنجلوس، مارسيلو برانكو في بورتو أليغري، غوستافو كاردوسو في لشبونة، ساشا كوستانزا - تشوك في بوسطن، برغان غوكمينوغلو في اسطنبول، فرناندو كالديرون في بوينس آيرس/ سانتياغو دي تشيلي، وأندريا أبولارو في مونتيفيديو. وأنا ممتن بصفة خاصة لـ «الجبهة العريضة» (The Redes Frente Amplistas) في الأوروغواي لدعوتهم للمشاركة في اللقاء الأميركي اللاتيني الأول للحركات الاجتماعية الشبكية في مونتيفيديو في حزيران/ يونيو 2013. كانت المناقشات في ذلك اللقاء مصدرًا لأفكار صقلت تأملي في الحركات الاجتماعية الشبكية كما قدّمتها في هذا الكتاب. كما أفدت من مشاركتي في عدد من اللقاءات الدولية التي نظمتها في برشلونة مجموعة بحوث الاتصالات والمجتمع المدني (Research Group on Communication and Civil Society)، ومعهد الإنترنت متعدد التخصصات (Internet Interdisciplinary Institute)، والجامعة المفتوحة في كاتالونيا (Open University of Catalonia). أود أن أشكر «مؤسسة حدود العقل» (Foundation Frontiers of the Mind)، في بورتو أليغري، لدعوتها إيّاي إلى البرازيل في عام 2013، وتنظيمها سلسلة من المناقشات المثيرة للاهتمام التي عمّقت فهمي للحركة البرازيلية.

إلى هذه المؤسسات كلها والأشخاص الذين انخرطوا في تنظيم مناسبات لعرض عملي، أود أن أعرب عن امتناني العميق، معترفًا بأن إحكام كتاب، أو إعادة إحكامه، هما مسعى جماعيّ على الدوام تلتقي فيه إرادات ومساهمات فكرية كثيرة.

أودّ أيضًا أن أشكر زميلي غوستافو كاردوسو، من جامعة لشبونة، لتكرّمه بتوفير أكمل جدول لمستخدمي الشبكات الاجتماعية، كانت قد أعدّته شركة Global Survey التي أدارها في عام 2013، وكذلك أليكس رودريغيز مدير Vanguardia Dossiers، الناشر الأصلي للجدول، لتكرّمه بالسماح بإعادة طباعته في هذا الكتاب.

أخيرًا وليس آخرًا، ما كان هذا الكتاب في طبعته الجديدة ليصلكم لولا النصيحة الفكرية لناشري وصديقي، البروفسور جون طومسون، من جامعة كامبريدج، ولولا التحرير الممتاز لمساعدتي الشخصية، السيدة رينا مارتينيز، في كلية أننبرغ للاتصالات، جامعة جنوب كاليفورنيا في لوس أنجلوس. أريد أيضًا أن أقرّ بالعمل التحريري الدقيق والإنتاج الرصين لناشريَّ في بوليتي برس (Polity Press). آمل أن يكون هذا العمل كلّه جديرًا باهتمامكم.

برشلونة وسانتا مونيكا،

حزيران/ يونيو – كانون الأول/ ديسمبر 2014



شكر وتقدير (طبعة 2012)

كان تشرين الثاني/نوفمبر 2011 شهرًا جيدًا بالنسبة إلي. دعاني إلى كامبريدج صديقي جون طومسون، أحد أبرز علماء الاجتماع المتخصصين بسياسات وسائل الإعلام، لتقديم سلسلة من المحاضرات في برنامج مركز بحوث الفنون والعلوم الاجتماعية والإنسانيات (CRASSH) بجامعة كامبريدج. جاءت إقامتي بأحد المباني الرائعة من العصور الوسطى بكلية «سانت جونز»، حيث وفرّ الجو الرهباني الهادئ، والتفاعل الجماعي، مكانًا، وقتًا رائقًا للتأمل والتفكير، بعد عام مكثف من الانغماس في نظرية الحركات الاجتماعية وممارستها. مثل كثيرين حول العالم، فوجئت بداية، ثم انشغلت بالانتفاضات التي بدأت في تونس في كانون الأول/ديسمبر 2010 وانتشرت بشكل واسع في أنحاء العالم العربي المختلفة. فخلال الأعوام السابقة، تتبعت نشوء الحركات الاجتماعية التي كانت تدار بوساطة الإنترنت وشبكات الاتصالات اللاسلكية في مدريد في عام 2004، وإيران في عام 2009، وأيسلندا في عام 2009، وفي عدد من دول العالم. أمضيت معظم العقد الماضي في دراسة تحول علاقات السلطة بالتفاعل مع التحول في الاتصالات، وتتبعت تطور نمط جديد من التغيير الاجتماعي في القرن الحادي والعشرين. لاقت هذه الظاهرة صدى يرتبط بتجربتي الشخصية، كأحد المخضرمين ممن شاركوا في حركة طلاب أيار/مايو 1968 في باريس، حيث أحسست بالبهجة ذاتها التي شعرت بها في ذلك الوقت. فجأة، بدا كل شيء ممكنًا؛ العالم ليس بالضرورة محكومًا بالكلبية[1] السياسية، والتطبيق البيروقراطي للسبل السخيفة للحياة. وظهرت في

(1) مذهب الكلبية أو الكلبيين هو المذهب الذي ينطوي على التشاؤم الساخر والشكّ في طيبة الدوافع البشرية. (المترجمة)

كل مكان ملامح حقبة ثورية جديدة، عصر ثورات تهدف إلى استكشاف معنى الحياة، بدلًا من الاستيلاء على الدولة، من أيسلندا إلى تونس، من «ويكيليكس» إلى «أنونيموس»[2]، وقريبًا من أثينا إلى مدريد إلى نيويورك، لينضح أن أزمة الرأسمالية المالية العالمية ليست بالضرورة نهاية حتمية، بل يمكن أن تشير إلى بداية جديدة بطرق غير متوقعة.

طوال عام 2011، بدأت بجمع المعلومات عن هذه الحركات الاجتماعية الجديدة، وناقشت ما توصلت إليه مع طلابي في جامعة كاليفورنيا الجنوبية، وألقيت عددًا من المحاضرات للتواصل بشأن أفكاري الأولية في جامعة نورثوسترن (في الولايات المتحدة) وكلية الدراسات الدولية في باريس، ومعهد أكسفورد للإنترنت، وفي حلقة دراسية ببرشلونة عن الاتصالات والمجتمع المدني، عُقدت في معهد الدراسات المتعددة التخصصات في الإنترنت، بجامعة أوبرتا في كاتالونيا، وفي مدرسة لندن للاقتصاد. وأصبحت على اقتناع متزايد بأن شيئًا ما ذا معنى بات يحدث حقًا في جميع أنحاء العالم. وفي 19 أيار/ مايو، أتى قبل يومين سبقا العودة من لوس أنجلوس إلى برشلونة، وصلتني رسالة بالبريد الإلكتروني من امرأة شابة من مدريد، لم ألتقها من قبل، تبلغني فيها أن متظاهرين يحتلون الساحات والميادين في المدن الإسبانية، مضيفة أنه سيكون أمرًا لطيفًا إذا انضممت إليهم بصورة ما، عبر المساهمة بكتاباتي في الموضوع. تسارعت دقات قلبي، وفكرت في الأمر، هل يمكن أن يكون ذلك ممكنًا ويتجدد الأمل مرة أخرى؟ وبمجرد هبوط الطائرة في برشلونة، توجهت على الفور إلى ساحة كاتالونيا. كانوا هناك بالمئات يتجادلون بسلام وجدية تحت أشعة الشمس. التقيت «الغاضبات» (Indignadas)[3] (وهي جزء من حركة «غاضبون»)، والتقتُّ لأجد اثنتين من مساعداتي في عملي البحثي في برشلونة، جوانا وأماليا، تشاركان

(2) «أنونيموس»، مجموعة غير مركزية من قراصنة الإنترنت بدأت نشاطها في مهاجمة عدد من المواقع الإلكترونية لأسباب تتصل بحرية الإنترنت. (المترجمة)

(3) استخدم المؤلف لفظ Indignadas مؤنث كلمة Indignados بالإسبانية، الحركة التي انطلقت في أيار/مايو 2011 في إسبانيا احتجاجًا على الفساد السياسي والأزمة الاقتصادية وتبعاتها، خصوصًا تفشّي البطالة في البلاد. (المترجمة)

بالفعل كجزء من الحركة، ليس بغرض إجراء بحوث، وإنما كانتا «غاضبتين» مثل الآخرين، وقررتا أن تشاركا. لم أستطع التخييم معهم؛ فعظامي الواهنة، بفعل السن، لا يمكنها تحمل النوم على الرصيف، ولكن منذ ذلك الحين، نشاط الحركة اليومي. وزرت المخيمات في بعض الأحيان، في برشلونة ومدريد. وكنت أتحدث أحيانًا في محاضرات، بطلب من شخص ما، في حركة برشلونة (Acampada Barcelona)[4] أو في حركة «احتلوا لندن»[5]، وأساعد في بلورة بعض المقترحات التي انبثقت من الحركة. ارتبطت عفويًا بقيم الحركة وأسلوبها، الخالية إلى حد كبير من أيديولوجيات وسياسات متحايلة عفّى عليها الزمن، ثم بدأت رحلة محاولات لدعم هذه الحركات بالتوازي مع استكشاف معناها، من دون غرض محدد، وبالتأكيد مع عدم وجود نية لتأليف كتاب، ليس في الأمد القريب في أي حال؛ إذ إن معايشة هذه الحركات أكثر روعة من الكتابة عنها، ولاسيما بعد أن تكون قد ألفت 25 كتابًا.

لذا، فخلال وجودي في كامبريدج، ومع فرصة إلقاء محاضرات، والنقاش مع مجموعة رائعة من الطلاب الأذكياء، الذين كانوا أيضًا مواطنين جادين وملتزمين، قررت أن أركز سلسلة محاضراتي على «الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت»، وذلك لتربيب أفكاري لنفسي، وعلى أمل التوصل إلى فهم أفضل لمعنى هذه الحركات المتنوعة، في تفاعلي مع الطلاب والزملاء. سار الأمر بشكل جيد للغاية؛ كان مكثفًا ودقيقًا وصادقًا وبعيدًا عن مظاهر الأبهة الأكاديمية. وفي نهاية الشهر، في أثناء الوداع، أصر زميلي جون طومسون على وجوب أن أؤلف كتابًا استنادًا إلى هذه المحاضرات؛ كتابًا مختصرًا وسريعًا، وأقل أكاديمية من المعتاد. «مختصرًا؟ سريعًا؟» لم يسبق لي أن فعلت ذلك، فأيًا من كتبي غالبًا ما يستغرق أكثر من خمس

(4) Barcelona Acampada: تعني باللغة الإسبانية التخييم في برشلونة، وأصبحت لاحقًا مسمّى لحركة «غاضبون» في برشلونة. (المترجمة)

(5) «احتلوا لندن»: في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2011، خرج متظاهرون بحي «سيتي أوف لندن» (حي المال) في العاصمة البريطانية تحت شعار «احتلوا البورصة»، على غرار ما حدث في «وول ستريت»، عندما استهدف المحتجون حي المال بنيويورك، كما تظاهر آخرون في مدن بريطانية عدة، منها بريستول وبيرمنغهام وغلاسغو وإدنبره، وأطلق على الحركة «احتلوا لندن». (المترجمة)

سنوات من الكتابة، ويكون عدد صفحاته نحو 400 صفحة عند النشر»، هذا ما قلته لطومسون. فردّ: «نعم. ويمكنك أن تؤلف كتابًا آخر خلال خمس سنوات، ولكن المطلوب الآن هو كتاب بسيط، ينظم النقاش ويساهم في رصد ما يحدث، وشرح أوسع لهذه الحركات الجديدة للرأي العام». نجح طومسون، في جعلي أشعر بالذنب لعدم القيام بذلك، حيث إن مساهمتي الوحيدة المحتملة والمفيدة في عالم أفضل، تأتي من خبرتي الطويلة كباحث اجتماعي، كاتبًا ومحاضرًا، وليس من كوني ناشطًا حائرًا غالبًا. خضعت لطلبه، وها أنا الآن، أنهي الكتاب، بعد أربعة شهور. كان الأمر سريعًا ومرهقًا. الكتاب قصير ومختصر وفقًا لمعاييري، أما بالنسبة إلى أهميته، فأترك لكم الحكم. لذلك، فإن أول شكر يوجه هو إلى جون طومسون، صاحب المبادرة في هذا المشروع، الذي دعم اهتمامه بتتبعّه مسودات فصول الكتاب وبتعليقه على مخطوط الكتاب وعلى فصوله في أثناء مراحل الإعداد. وهكذا، أدين له بشكل عميق لكرمه ولمساهمته الفكرية.

مع ذلك، وعلى الرغم من الحافز والتشجيع الذي حصلت عليهما في كامبريدج ومنها، فإنه لم يكن في استطاعتي الالتزام بوعدي من دون مساعدة من مجموعة استثنائية من الباحثين الشباب الذين عملت معهم بانتظام في برشلونة وفي لوس أنجلوس. بمجرد عودتي من إنكلترا، أدركت أنني في ورطة كبيرة، واتصلت بصديقتيّ وزميلتيّ، والمحققتين المشاركتين، جوانا كونيل وأماليا كارديناس. كما كوّنت فريق بحث صغيرًا في الجامعة المفتوحة ببرشلونة (UOC)، لدراسة صعود ثقافات اقتصادية بديلة في برشلونة. كان الكثير من الجماعات والأفراد اللاتي راقبناهن، ممن شاركن فعلًا في حركة «الغاضبات». وبما إن جوانا وأماليا كانتا موجودتين بالفعل داخل الحركة، فإنهما وافقتا على المساعدة في جمع المعلومات وتحليلها، بشرط عدم المشاركة في الكتابة النهائية للبحث، لأسباب خاصة بهما. جمعَت أماليا أيضًا المعلومات عن أيسلندا وحللتها، وعن حركة «احتلوا وول ستريت»[6]، بينما

(6) جزء من حركة «احتلوا»، دعا إلى احتلال شارع البورصة بمدينة نيويورك، أو ما يُعرَف بشارع المال. وبدأت التظاهرات عندما نادت بها مجموعات على مواقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» و«تويتر». (المترجمة)

استخدمتُ شبكة علاقاتي بالزملاء والطلاب السابقين في جميع أنحاء العالم لاستعادة المعلومات، والتحقق من الوقائع، والاستماع إلى الأفكار، ولا سيما عن البلدان العربية. ووافق آخرون في الحركة على مناقشتي أو مناقشة أحد معاونيّ عن بعض القضايا وتاريخ الحركة. وأود أن أشكر، بشكل خاص، خافيير توريت وأرنو مونتيردي في برشلونة.

في لوس أنجلوس، قبلت لانا شوارتز مساعدتي، وهي طالبة تعد لدرجة الدكتوراه بكلية أننبرغ للاتصالات بجامعة جنوب كاليفورنيا، شاركت أيضًا في حركة «احتلوا لوس أنجلوس». عاونتني شوارتز بكرم بالغ وذكاء ودقة، في جمع البيانات وتحليلها عن حركة «احتلوا» في الولايات المتحدة. أعطتني أيضًا جوان دونوفان، وهي مشاركة ناشطة في حركة «احتلوا لوس أنجلوس»، وحركة «احتلوا» الدولية، وهي أيضًا من قدامى المدافعين عن العدالة الاجتماعية، وطالبة دكتوراه بجامعة كاليفورنيا، سان دييغو، بعض الأفكار الأساسية التي ساعدتني في الفهم. ونقل لي دوريان بون، وهو طالب في جامعة كولومبيا، تجربته في الحركة الطلابية المتصلة بـ«احتلوا وول ستريت». وأطْلَعني صديقي وزميلي، الأستاذ في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ساشا كوستانزا - تشوك، على بيانات لمسح غير منشور عن حركة «احتلوا» في الولايات المتحدة. كما عملت بشكل وثيق معي، ميثاء الحسن، وهي صحافية عربية - أميركية، تعد دكتوراه في الدراسات الأميركية والانتماء الإثني بجامعة كاليفورنيا الجنوبية في لوس أنجلوس، والتي تنقلت بين الدول العربية خلال الانتفاضات، متيحة لي الوصول إلى مصادر عربية، والأهم من ذلك تثقيفي بما حدث فعلًا في كل مكان. بطبيعة الحال، أنا المسؤول الوحيد عن الأخطاء التي على الأرجح تكون قد نتجت عن تفسيري. ولكن لولا مساعدتها التي لا تقدر بثمن، لكان هناك أخطاء أكثر. وبسبب نوعية مساهمتها، تجرأت على الخوض في تحليل حوادث معينة في الانتفاضات العربية.

هكذا أوجّه امتناني وشكري وتقديري إلى هذه المجموعة المتنوعة جدًا، إلى أشخاص استثنائيين قبلوا التعاون في مشروع هذا الكتاب الذي أصبح حقًا نتاج جهد جماعي، على الرغم من أن النتيجة النهائية كانت محصلة عمل المؤلف بمفرده.

كما هي حال كتبي السابقة، كانت ميلودي لوتز، الكاتبة المحترفة والمحررة الخاصة بأعمالي، حلقة وصل رئيسة بيني كمؤلف، وبينك كقارئ، ما جعل تواصلنا ممكنًا. فتقديري العميق يذهب إلى ميلودي أيضًا.

تطلبت العملية، ذات التعقيدات التي أشرت إليها للتو، والتي أدت إلى ظهور هذا الكتاب، إدارة استثنائية ومهارات تنظيمية، وقدرًا كبيرًا من الصبر. وبالتالي، أوجّه شكري العميق إلى سليليا أزيوسينا غاريّاسالاس، مساعدتي الشخصية في كلية أنتبرغ للاتصالات، والتي أشرفت على المشروع بكامله، وتولت تنسيق البحث وتحريره، إذ غطت الثغرات، وجمعت المعلومات، وصححت الأخطاء، وتأكدت من الجودة الكاملة لما تحصلون عليه بين أيديكم. وأود أيضًا أن أشكر مساهمة نوليا دياز لوبيز، مساعدتي الشخصية بالجامعة المفتوحة في كاتالونيا، لدعمها المتميز المستمر لجميع أشكال النشاط البحثي.

أخيرًا، كما هي الحال مع بحوثي وكتاباتي، فإن أيًّا من هذا لم يكن ممكنًا من دون بيئة أسرية داعمة يتمتع بها الكاتب. لهذا، يذهب حبي وامتناني إلى زوجتي إيما كيسليوفا، وابنتي نوريا، وابنة زوجتي لينا، وأحفادي كلارا، غابرييل، وساشا، وأختي إيرين وزوجها خوسيه.

هكذا، على مفترق الطرق بين العاطفة والمعرفة والعمل والخبرة، والتاريخ الشخصي والأمل في المستقبل، ولد هذا الكتاب من أجلك أيها القارئ.

برشلونة وسانتامونيكا
كانون الأول/ ديسمبر 2011 – نيسان/ أبريل 2012

افتتاحية

ذهنيّات شبكيّة وإنشاء المعنى ومعارضة السلطة

لم يكن أحد يتوقع ذلك. في عالم أصبح حالك الظلام، بفعل الأزمة الاقتصادية والكلبية السياسية والفراغ الثقافي واليأس الشخصي، حدث هذا. فجأة، أمكن الإطاحة بدكتاتوريات بأيدي الشعب الأعزل، مع أن أيديها تلطخت بدماء الضحايا الذين سقطوا. تحول سَحَرة المال من كونهم مصدر حسد العامة، إلى أهداف للازدراء العالمي. انكشف الساسة كفاسدين وكاذبين. نُدِّد بالحكومات، وتعرضت وسائل الإعلام للتشكيك، اختفت الثقة، والثقة هي اللاصق الذي يربط المجتمع والسوق والمؤسسات معًا. من دون الثقة، لا شيء يعمل. من دون الثقة، ينحل العقد الاجتماعي ويختفي الشعب لأن أفراده يتحولون حراسًا يكافحون من أجل البقاء في قيد الحياة. مع ذلك، على هامش عالم وصل إلى حافة استيعابه للبشر في العيش معًا، وتقاسم الحياة مع الطبيعة، اتحد الأفراد ثانية لإيجاد أشكال جديدة لنكون ذاتنا كشعب. كانوا قلة في البداية، انضم إليهم المئات، ثم تكوّنت شبكات بالآلاف، ثم ساندهم الملايين بأصواتهم وسعيهم الداخلي بحثًا عن الأمل، الأمل الذي بقدر ما كان مشوشًا، قطع الأيديولوجيا والضجيج، ليتصل بالمخاوف الحقيقية لبشر حقيقيين في التجربة الإنسانية الحقيقية التي جرت المطالبة بها. بدأ الأمر على شبكات التواصل الاجتماعي، بوصفها فضاءات الاستقلال الذاتي، البعيدة إلى حد كبير عن سيطرة الحكومات والشركات، التي احتكرت على مر التاريخ قنوات الاتصال كمرتكز لسلطتها. بتشارك الناس أحزانهم وآمالهم في تلك المساحة المجانية العامة من شبكة الإنترنت، وبارتباط بعضهم ببعض

وبالمشروعات المتصورة من مصادر الوجود المتنوعة، كوّن الأفراد شبكات وعلاقات، بغض النظر عن رؤاهم الشخصية أو ارتباطاتهم التنظيمية. وامتزجوا سويًا. وساعدهم التعاون في التغلب على الخوف، هذه العاطفة المسببة للعجز والشلل، التي تعتمد عليها السلطات كي تزدهر وتتكاثر، بالترهيب أو الإحباط أيضًا، وبالعنف المطلق عند الضرورة، أكان مكشوفًا أم مفروضًا بشكل مؤسساتي. من أمان الفضاء السيبراني، تحرك الناس من جميع الأعمار والأوضاع، لاحتلال الفضاء الحضري في موعد مجهول، بعضهم مع بعض، ومع المصير الذي أرادوا صوغه، كما ادعوا حقهم في صنع التاريخ، تاريخهم، في عرضٍ للوعي الذاتي الذي كثيرًا ما ميّز الحركات الاجتماعية الكبرى[1].

انتشرت الحركات بالعدوى، بفضل الإنترنت اللاسلكي، في عالم شبكي موسوم بالانتشار الواسع السريع للصور والأفكار. بدأت في الجنوب وفي الشمال، في تونس وفي أيسلندا، ومن هناك اندلعت شرارة اللهب في مشهد اجتماعي متنوع، دمره الجشع والتلاعب في جميع أركان الكوكب الأزرق. لم يكن الفقر وحده، أو الأزمة الاقتصادية، أو غياب الديمقراطية، السبب في هذا التمرد المتعدد الأوجه. بطبيعة الحال، كانت جميع هذه المظاهر الحادة لمجتمع غير عادل ونظام سياسي غير ديمقراطي حاضرة في الاحتجاجات، ولكن في المقام الأول، كان الإذلال المستفز نتيجة سخرية وغطرسة مَن هم في السلطة، ماليًا أكان أم سياسيًا أم ثقافيًا، الجامع الأول لأولئك الذين حوّلوا الخوف إلى غضب، والغضب إلى أملٍ في مستقبل بشري أفضل؛ بشرية كان يجب إعادة بنائها من الصفر، بالهروب من الفخاخ الأيديولوجية والمؤسسية المتعددة التي أفضت بالبشرية إلى طريق مسدودة مرارًا وتكرارًا، ليصوغ المحتجون دربًا جديدًا يطأونه. كان السعي لتوفير الكرامة وسط المعاناة من الإذلال، موضوعًا متكررًا في معظم الحركات.

---

(1) للحصول على عرض عام ممتاز وتحليلي ومطّلع عن الحركات الاجتماعية التي ظهرت في كل مكان في عام 2011، يُنظر: Paul Mason, *Why it's Kicking Off Everywhere: The New Global Revolutions* (London: Verso Books, 2012).

انتشرت الحركات الاجتماعية الشبكية أول مرة في العالم العربي، وقابلتها الدكتاتوريات العربية بالعنف الدموي. واجهت مصائر متنوعة، من النصر إلى التنازلات، إلى المجازر المتكررة إلى الحروب الأهلية. ظهرت حركات أخرى في مواجهة الإدارة السيئة للأزمة الاقتصادية في أوروبا والولايات المتحدة، من الحكومات التي وقفت إلى جانب النخب المالية المسؤولة عن الأزمة على حساب مواطنيها: في إسبانيا، في اليونان، في البرتغال، في إيطاليا (حيث ساهمت تعبئة النساء في القضاء على مهرجي السياسة من أتباع برلسكوني)، في بريطانيا (حيث تجمعت النقابات العمالية والطلاب لاحتلال الساحات والدفاع عن القطاع العام)، وفي معظم الدول الأوروبية الأخرى، وإن كانت أقل كثافة، لكن برمزية مماثلة. في إسرائيل، أصبحت حركة عفوية ذات مطالب متعددة، أكبر حشد شعبي في التاريخ الإسرائيلي، ونالت الموافقة على الكثير من مطالبها. في الولايات المتحدة، باتت حركة «احتلوا وول ستريت»، العفوية مثل جميع الحركات الأخرى، المرتبطة بالفضاء الإلكتروني والحيز الحضري، حادث العام، وأثرت في معظم الأنحاء في البلاد، لدرجة أن مجلة تايم اختارت «المحتج» شخصية العام. وأصبح شعار الـ 99 في المئة، الذين تمت التضحية برفاههم لمصلحة واحد في المئة، من يسيطرون على 23 في المئة من ثروة البلاد، تيارًا رائجًا في الحياة السياسية الأميركية. في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2011، حشدت شبكة عالمية من حركات «احتلوا» مئات الآلاف في 951 مدينة في 82 بلدًا في العالم، تحت شعار «متحدون من أجل التغيير العالمي»، مطالبين بالعدالة الاجتماعية والديمقراطية الحقيقية. في جميع الحالات، تجاهلت الحركات الاحتجاجية الأحزاب السياسية، ولم تثق في وسائل الإعلام، ولم تعترف بأي قيادة، ورفضت كل تنظيم رسمي، معتمدة على الإنترنت والتجمعات المحلية للنقاش الجماعي وصنع القرار.

يسعى هذا الكتاب إلى إلقاء الضوء على هذه الحركات: تشكيلها، وديناميتها، قيمها وآفاقها للتحول الاجتماعي. هذا تحقيق في الحركات الاجتماعية لمجتمع الشبكة الافتراضية، والحركات التي ستشكل، في نهاية المطاف، المجتمعات في القرن الحادي والعشرين، من خلال الانخراط في

صراعات متجذرة في التناقضات الأساسية لعالمنا. ويستند التحليل المقدم هنا إلى مراقبة الحركات، لكنه لن يحاول أن يقدم وصفًا لها، كما أنه لن يكون قادرًا على توفير دلائل قاطعة للحجج المرفقة في هذا النص. وهناك ثروة متاحة بالفعل من المعلومات والمقالات والكتب والتقارير الإعلامية، وأرشيف من المدونات التي يمكن الرجوع إليها بسهولة من طريق تصفح الإنترنت، كما أنه من السابق لأوانه بناء تفسير علمي منهجي للحركات. وبالتالي، فهدفي أكثر محدودية: اقتراح بعض الفرضيات التي ترتكز على المراقبة، وعلى طبيعة مشهد الحركات الاجتماعية الشبكية، مع الأمل في تحديد مسارات جديدة للتغيير الاجتماعي في عصرنا، وإثارة النقاش في شأن الآثار العملية (والسياسية بامتياز) المترتبة على هذه الفرضيات.

يستند هذا التحليل إلى أساس نظرية السلطة التي قدمتها في كتابي *Communication Power*[2] **(سلطة الاتصال)**، النظرية التي توفر خلفية لفهم الحركات المدروسة هنا.

أبدأ من افتراض أن علاقات السلطة تؤسس المجتمع، لأن أولئك الذين يملكون السلطة يبنون مؤسسات المجتمع وفقًا لقيمهم ومصالحهم. تمارَس السلطة بالإكراه (احتكار العنف، سواء بشكل شرعي أو لا، من خلال سيطرة الدولة) أو بوساطة إنشاء دلالة في أذهان الناس، من خلال آليات تلاعب رمزية. علاقات السلطة تجسد في مؤسسات المجتمع، خصوصًا في الدولة. ومع ذلك، فالمجتمعات متناقضة ومتصارعة، كلما وجدت السلطة وجدت السلطة المضادة أيضًا، التي أعتبرها قدرة الفاعلين الاجتماعيين على تحدي السلطة المتضمنة في مؤسسات المجتمع، بهدف المطالبة بتمثيل قيَمهم ومصالحهم. تعكس جميع النظم المؤسسية علاقات السلطة، وكذلك حدود هذه العلاقات، كما جرى تداولها عبر عملية تاريخية لانهائية من الصراع والمساومة. ويعتمد الشكل القائم للدولة وغيرها من المؤسسات التي تنظم حياة الناس على هذا التفاعل المستمر بين السلطة والسلطة المضادة.

(2) Manuel Castells, *Communication Power* (Oxford: Oxford University Press, 2009).

الإكراه والتخويف، القائمان على احتكار الدولة للقدرة على ممارسة العنف، هما آليتان ضروريتان لفرض إرادة هؤلاء في ضبط مؤسسات المجتمع، إلا أن بناء دلالة في أذهان الناس يعد مصدرًا أكثر حسمًا وأكثر استقرارًا للسلطة. وتحدد طريقة تفكير الشعب مصير المؤسسات والمعايير والقيم التي تنظم المجتمعات. يمكن نُظُم مؤسسية قليلة أن تعيش طويلًا إذا كانت تستند فقط إلى القهر، فتعذيب الأجساد أقل فاعلية وتأثيرًا من تشكيل العقول. إذا كانت أغلبية الشعب تفكر بطرائق تتعارض مع القيم والمعايير الممأسسة في القوانين والأنظمة المفروضة من الدولة، فإن النظام سيتغير، وإن لم يكن بالضرورة ليحقق الآمال لفاعلي التغيير الاجتماعي. لذلك، فإن صراع السلطة الأساس هو المعركة لبناء دلالة في أذهان الشعب.

يصوغ البشر دلالة ما بواسطة التفاعل مع بيئتهم الطبيعية والاجتماعية، عبر تشبيك شبكاتهم العصبية مع شبكات الطبيعة والشبكات الاجتماعية. ويجري تشغيل هذا التشبيك بفعل الاتصال. الاتصال هو عملية تشارك الدلالة من خلال تبادل المعلومات. وبالنسبة إلى المجتمع بأسره، يعتبر المصدر الرئيس للإنتاج الجماعي للدلالة، هو عملية التواصل الاجتماعي، حيث يقف التواصل اجتماعيًا في النطاق العام وراء الاتصال بين الأشخاص. ويساعد التحول المستمر لتكنولوجيا الاتصالات في العصر الرقمي في وصول وسائل الاتصال إلى جميع مجالات الحياة الاجتماعية في شبكة، هي في الوقت ذاته عالمية ومحلية، عامة ومتخصصة، في نمط متغير باستمرار. تتميز عملية بناء الدلالة بقدر كبير من التنوع، لكن هناك، مع ذلك، ميزة واحدة مشتركة في جميع عمليات البناء الرمزي، هي اعتمادها إلى حد كبير على الرسائل والأطر التي تُنشأ وتُشكَّل وتنشر في شبكات التواصل المتعددة الوسائط. على الرغم من أن ذهن كل فرد من البشر يكوِّن دلالته الخاصة بتفسير مواد الاتصال وفقًا لشروطه الخاصة، فإن هذه العملية الذهنية تكون مشروطة ببيئة التواصل؛ وبالتالي، فإن التحول في بيئة التواصل، يؤثر تأثيرًا مباشرًا في أشكال تكوين الدلالة، ومن ثُم إنتاج علاقات السلطة. ففي السنوات الأخيرة، كان التغيير الجوهري في مجال التواصل هو صعود ما سميته الاتصال الفردي – الجماعي، أي استخدام

الإنترنت والشبكات اللاسلكية منصاتٍ للتواصل الرقمي. فهو يعد اتصالًا جماعيًا، لأنه يعالج رسائل من كثيرين إلى كثيرين، مع إمكان الوصول إلى مستقبلين كثر، ولارتباطه بعدد لانهائي من الشبكات التي تنقل المعلومات الرقمية في الحي أو أنحاء العالم. كما أنه اتصال ذاتي، ذلك أن إنتاج الرسالة يقرره المرسل بمفرده، ويكون تعيين المتلقي من شبكات التواصل موجه ذاتيًا، واستعادة الرسائل من شبكات الاتصالات منتقىً ذاتيًا. يستند الاتصال الفردي - الجماعي إلى شبكات التواصل التفاعلي الأفقية التي يصعب، إلى حد كبير، على الحكومات أو المؤسسات السيطرة عليها. وعلاوة على ذلك، فالاتصالات الرقمية هي اتصالات متعددة الوسائط، وتسمح بمرجعية ثابتة لنص تشعّبي عالمي للمعلومات، يمكن معاودة مزج محتوياته بوساطة العنصر التواصلي، وفقًا للمشروعات محددة من الاتصال. يوفر الاتصال الفردي - الجماعي منصة تكنولوجية لبناء استقلالية الفاعل الاجتماعي، فرديًا أكان أم جماعيًا، في مواجهة مؤسسات المجتمع. لذلك تخشى الحكومات شبكة الإنترنت، ولهذا السبب أيضًا تحتفظ المؤسسات المختلفة بعلاقة ودّ - كراهية معها، وتحاول انتزاع المكاسب، في حين تحد من إمكاناتها للحرية (على سبيل المثال، من خلال السيطرة على تبادل الملفات أو الشبكات المفتوحة المصدر).

في مجتمعنا الذي تصورته كمجتمع شبكات، تصبح السلطة متعددة الأبعاد، وتنتظم حول شبكات مبرمجة في كل حقل من النشاط الإنساني، وفقًا لاهتمامات الفاعلين الرسميين الحكوميين وقيمهم[3]. تمارس شبكات السلطة سلطاتها بالتأثير في العقل البشري، بشكل طاغٍ وليس حصريًا، من خلال شبكات الوسائط المتعددة لوسائل الإعلام الجماهيرية. وبالتالي تكون شبكات التواصل مصادر حاسمة لصنع السلطة.

---

(3) لتوصيفي الخاص للمجتمع الشبكي، يُنظر: Manuel Castells, *The Rise of the Network Society*, 2nd ed. (Oxford: Wiley-Blackwell, 2010; [1996]).

لعرض مقتضب لنظريتي عن السلطة الشبكية، يُنظر أيضًا: Manuel Castells, «A Network Theory of Power,» *International Journal of Communication*, no. 5 (2011), pp. 773-787.

تتشابك شبكات السلطة في مختلف مجالات النشاط البشري، كما أن الشبكات المالية وشبكات الوسائط المتعددة العالمية تترابط بشكل وثيق، وهذه الشبكة الفوقية تحوز سلطة خارقة. لكن ليس السلطة كلّها، لأن هذه الشبكة الفوقية للمال والإعلام تعتمد هي ذاتها على الشبكات الرئيسة الأخرى، مثل الشبكة السياسية، وشبكة الإنتاج الثقافي (الذي يشمل جميع أنواع الأعمال الفنية الثقافية، وليس منتوجات الاتصال فحسب)، الشبكة العسكرية/الأمنية، شبكة الجريمة العالمية، والشبكة العالمية المقررة للإنتاج وتطبيق العلوم والتكنولوجيا وإدارة المعرفة. هذه الشبكات لا تندمج، بل تنخرط في استراتيجيات الشراكة والمنافسة، من خلال تشكيل شبكات مخصوصة حول مشروعات محددة، لكنها جميعًا تتقاسم اهتمامًا مشتركًا: السيطرة على القدرة على تحديد قواعد المجتمع ومعاييره من خلال نظام سياسي يستجيب، في المقام الأول، لمصالحها وقيمها. لذلك تؤدي شبكة السلطة المشيّدة حول الدولة والنظام السياسي دورًا أساسًا في الربط الشبكي الشامل للسلطة. هذا، أولًا، يحدث بسبب العملية المستقرة للنظام، وإعادة إنتاج علاقات السلطة في كل شبكة، ويعتمد أخيرًا على الوظائف التنسيقية والإجرائية للدولة، كما شوهد عبر انهيار الأسواق المالية في عام 2008، عندما دعيت الحكومات للإنقاذ في جميع أنحاء العالم. علاوة على ذلك، يحصل هذا من خلال الدولة، حيث الأشكال المختلفة من السلطة الممارسة مجالات اجتماعية متميزة، ترتبط باحتكار العنف بوصفه القدرة على فرض السلطة في الملاذ الأخير. لذلك، في حين تقوم شبكات التواصل بتكوين الدلالة التي تعتمد عليها السلطة، تؤسس الدولة الشبكة الافتراضية لضمان التشغيل السليم لشبكات السلطة الأخرى.

هكذا، كيف تتصل شبكات السلطة بعضها ببعض مع حفاظها على نطاق عملها؟ أقترح أنها تفعل ذلك من خلال آلية أساسية لصنع السلطة في شبكة المجتمع: تحويل السلطة. هذه هي القابلية على ربط شبكتين اثنتين أو أكثر من الشبكات المختلفة في عملية صنع السلطة لكل واحدة منها في مجالها الخاص.

بالتالي، من يمسك بزمام السلطة في مجتمع الشبكة؟ «**المبرمجون**» ممن يملكون القدرة على برمجة كل واحدة من الشبكات الرئيسة التي تعتمد عليها حياة الناس (الحكومة والبرلمان والمؤسسات العسكرية والأمنية والمالية والإعلامية والعلمية والتكنولوجية، وغيرها). و**المبدِّلون** الذين يشغلون الروابط بين الشبكات المختلفة (تقديم أقطاب الإعلام في الطبقة السياسية، النخب المالية الممولة للنخب السياسية، النخب السياسية المنقذة للمؤسسات المالية، الشركات الإعلامية المتشابكة مع نظيراتها المالية، المؤسسات الأكاديمية المموَّلة من كبريات شركات الأعمال، وغيرها).

إذا كانت السلطة تمارَس من خلال برمجة الشبكات وتبديلها، فإن السلطة المضادة التي تحاول تغيير علاقات السلطة عمداً، تُشرع من طريق إعادة برمجة الشبكات حول المصالح والقيم المتبادلة، وتعطيل المفاتيح المهيمنة في أثناء تبديل شبكات المقاومة والتغيير الاجتماعي. ويستطيع فاعلو التغيير الاجتماعي ممارسة تأثير حاسم باستخدام آليات صنع السلطة التي تتوافق مع أشكال السلطة وعملياتها في مجتمع الشبكة فمن خلال الانخراط في إنتاج الرسائل الإعلامية، وتطوير شبكات مستقلة للتواصل الأفقي، يصبح المواطنون في عصر المعلومات قادرين على ابتكار برامج جديدة لحياتهم مع الحاجات المرتبطة بمعاناتهم ومخاوفهم وأحلامهم وآمالهم، ويمارسون الاتصال كالمعتاد من طريق إشغال الوسيط وإنشاء الرسالة. ويتغلبون على عجزهم الفردي اليائس بتشبيك رغباتهم، ويقاومون السلطات القائمة بالتماهي مع الشبكات القائمة.

خوَّلت الحركات الاجتماعية، عبر التاريخ، المنتجة قيمًا وأهدافًا جديدة مؤسسات المجتمع تمثيل هذه القيَم الجديدة، بوساطة وضع معايير جديدة لتنظيم الحياة الاجتماعية. وتمارس الحركات الاجتماعية السلطة المضادة عن طريق تكوين نفسها في المقام الأول، من خلال عملية اتصال مستقلة عن سيطرة أولئك الذين يحملون السلطة المؤسسية ومتحررة منها، لأن وسائل الإعلام الجماهيرية تتحكم فيها الحكومات والمؤسسات الإعلامية إلى حد كبير، وفي مجتمع الشبكة يُبنى التواصل المستقل أولًا عبر شبكات الإنترنت ومنصات الاتصالات

اللاسلكية. فالشبكات الاجتماعية الرقمية تتيح إمكانية تداول النشاط وتنسيقه من دون قيود إلى حدٍ كبير. غير أن ذلك يعد عنصرًا واحدًا فقط من العمليات التواصلية التي تتصل من خلالها الحركات الاجتماعية بالمجتمع بأسره. كما أنها تحتاج إلى بناء فضاء عام من خلال تكوين جماعات حرّة في الحيز الحضري، حيث إن المساحة المؤسسية العامة، بوصفها الفضاء المخصص دستوريًا للتداول، تحتلها مصالح النخب المسيطرة وشبكاتها. وتحتاج الحركات الاجتماعية إلى إقامة فضاء عام جديد لا يقتصر على شبكة الإنترنت، ولكن يجعل نفسه مرئيًا في أماكن الحياة الاجتماعية، وهذا ما يجعلها تحتل حيزًا حضريًا ومباني رمزية. وقد أدت المساحات المحتلة دورًا رئيسًا في تاريخ التغيير الاجتماعي، وكذلك في الممارسة المعاصرة، لثلاثة أسباب أساسية:

1- أنها تكوّن جماعة، تستند إلى العمل الجماعي، والعمل الجماعي هو آلية نفسية أساسية للتغلب على الخوف، والتغلب على الخوف يمثل الحد الأدنى الأساس للأفراد للانخراط في حركة اجتماعية، حيث يدركون جيدًا أنه، في الملاذ الأخير، سيتحتم عليهم مواجهة العنف إذا ما تخطوا الحدود التي شكلتها النخب المسيطرة للحفاظ على هيمنتها. ففي تاريخ الحركات الاجتماعية، تعد المتاريس الدفاعية المقامة في الشوارع قليلة الأهمية الدفاعية؛ في الواقع أصبحت أهدافًا سهلة إما للمدفعية وإما لفرق مكافحة الشغب، بحسب السياق التاريخي، لكنهم يُعرِّفون دائمًا بـ «داخل وخارج»، «نحن في مواجهة الآخر»، لذلك فبالانضمام إلى موقع محتل، وتحدي القواعد البيروقراطية لاستخدام هذه المساحة، يمكّن غيرهم من المواطنين أن يكونوا جزءًا من الحركة من دون التزام أي أيديولوجيا أو تنظيم، فقط بمجرد وجودهم هناك وفقًا لأسبابهم الخاصة.

2- المساحات المحتلة ليست بلا دلالة، بل غالبًا ما تكون مشحونة بالسلطة الرمزية، للمواقع المجتاحة الخاضعة لسلطة الدولة، أو لسلطة المؤسسات المالية، أو بمعنى آخر، عبر العلاقة بالتاريخ، تثير ذكريات من الانتفاضات الشعبية التي عبّرت عن إرادة المواطنين عندما أغلقت سبل التمثيل الأخرى. في كثير من الأحيان، تُحتَل مبانٍ إما لرمزيتها وإما لتأكيد حق الاستخدام العام لملكية خاملة

افتراضية. يستعيد المواطنون مدينتهم بالاستيلاء على فضاء حضري والحفاظ عليه؛ مدينة طُردوا منها بوساطة المضاربات العقارية والبيروقراطية المحلية. بعض الحركات الاجتماعية الكبرى في التاريخ، مثل كومونة باريس 1871[4] أو هجمات غلاسكو في عام 1915 (والتي تعتبر أصل الإسكان العام في بريطانيا) بدأت كإضرابات ضد المضاربة في إيجارات الإسكان[5]. فالسيطرة على المكان ترمز إلى السيطرة على حياة الناس.

3- بناء مجتمع حر في مكان رمزي، تُنشئ الحركات الاجتماعية مساحة عامة، وفضاء للتداول، يصبح في نهاية المطاف الفضاء السياسي المكاني للجمعيات السيادية، لتلبية حقوقها في التمثيل واستعادتها، تلك الحقوق التي استولت عليها المؤسسات السياسية، المصممة في الأغلب على توفير الراحة للمصالح والقيم السائدة. في مجتمعنا، يُبنى الفضاء العام للحركات الاجتماعية باعتباره فضاء هجينًا بين شبكات التواصل الاجتماعي على الإنترنت والحيز الحضري المحتل، ليربط بين الفضاء الإلكتروني والحيز الحضري في تفاعل لا هوادة فيه، مشكِّلًا، تقنيًا وثقافيًا، مجتمعات آنية للممارسة التحويلية.

المسألة الحاسمة هي أن هذا الحيز العام الجديد، الحيز الشبكي بين الفضاء الرقمي والحيز الحضري، هو حيز من التواصل المستقل. وتعتبر استقلالية التواصل جوهر الحركات الاجتماعية، لأنها هي ما يسمح للحركة بالتشكل،

(4) «كومونة باريس» أو الثورة الفرنسية الرابعة (بالفرنسية La Commune de Paris) هي حكومة بلدية ثورية أدارت باريس – فرنسا لفترة قصيرة ابتداءً من منتصف آذار/ مارس 1871. قامت الثورة في باريس وبعدها الكومونة نتيجة خسارة نابليون الثالث الحرب مع بروسيا ودخول الجيش البروسي المذل إلى باريس بعد حصارها. انتُخب تسعون ممثلًا في الكومونة أو مجلس مدينة باريس (بالفرنسية Commune) باقتراع عمومي وأعلنت حكمها على كامل فرنسا. كان نزاعها حول السلطة مع الحكومة المنتخبة لفرنسا سببًا رئيسًا في القمع الوحشي الذي واجهتها بها القوات الفرنسية النظامية في ما سمي بعد ذلك «الأسبوع الدموي» (La Semaine sanglante) في 28 أيار/ مايو 1871. صاحبت النقاشات بشأن سياسات ومآلات الكومونة تداعيات سياسية مهمّة داخل فرنسا وخارجها في القرن العشرين، حيث اعتبرت أوّل ثورة اشتراكية في العصر الحديث. (المترجمة)

(5) لعرض يتناول التحليل التاريخي للحركات الاجتماعية في المناطق الحضرية، يُنظر: Manuel Castells, *The City and the Grassroots* (Berkeley, CA: University of California Press, 1983), pp. 15-48.

وتتيح لها الاتصال بالمجتمع بأسره بعيدًا عن سيطرة أصحاب السلطة على سلطة الاتصال.

من أين تأتي الحركات الاجتماعية؟ وكيف تُشكَّل؟ تنبت جذور الحركات الاجتماعية في الظلم الأساس الموجود في جميع المجتمعات، المواجه بلا هوادة لتطلعات البشر للعدالة. في كل سياق محدد، تجتمع خيول نهاية العالم[6] في إطار أشكالها البشعة المتنوعة: الاستغلال الاقتصادي، الفقر المدقع، عدم المساواة واللاعدالة، النظام الحكومي اللاديمقراطي، الدول القمعية، القضاء الظالم، العنصرية، كراهية الأجانب، الإنكار الثقافي، الرقابة، وحشية الشرطة، إثارة الحرب، التعصب الديني (عادة ضد معتقدات الآخرين الدينية)، لامبالاة تجاه الكوكب الأزرق (موطننا الوحيد)، الاستخفاف بالحرية الشخصية، انتهاك الخصوصية، الحكم المتزمِّل، التعصب، التمييز على أساس الجنس، كراهية (رهاب) المثليين، وغيرها من الفظائع في سلسلة طويلة من الصور التي تُخرج الوحوش من داخلنا. بطبيعة الحال، دائمًا، في كل حالة من الحالات، وفي كل سياق، توجد السيطرة المطلقة للذكور على الإناث وأطفالهن، باعتبارها الأساس الرئيس لأي نظام اجتماعي ظالم. وبالتالي، تحمل الحركات الاجتماعية دائمًا مجموعة من القضايا البنيوية والأسباب الفردية، للانتفاض على بُعد واحد أو عدد من أبعاد السيطرة الاجتماعية. وحتى الآن، فإن معرفة جذورها لا تجيب عن التساؤل عن ولادتها. وبما أن الحركات الاجتماعية، في رأيي، هي مصدر التغييرات الاجتماعية، وبالتالي دستور المجتمع، يكون السؤال أساسًا.إنه أساس لدرجة مكتبات بكاملها خُصصت لمقترب تجريبي للإجابة، وبالتالي أنا لن أتعامل مع هذا السؤال هنا، لأن هذا الكتاب لا يُقصد به أن يكون أطروحة أخرى عن الحركات الاجتماعية، ولكن نافذة صغيرة على عالم وليد، ولكنني سأقول هذا: الحركات الاجتماعية، وبالتأكيد الآن، وربما في التاريخ (خارج نطاق اختصاصي)، مصنوعة من الأفراد. أقول ذلك في صيغة الجمع، لأن في

---

(6) «خيول نهاية العالم» وفقًا لسفر يوحنا اللاهوتي في الكتاب المقدس، تجتمع أربعة أحصنة يكون ظهورها نذيرًا بحلول يوم القيامة. (المترجمة)

معظم ما قرأت من تحليلات عن الحركات الاجتماعية في أي زمن ومجتمع، أجد قليلًا من الأفراد، وأحيانًا بطلًا واحدًا فقط، يرافقه حشد غير متمايز، يدعى الطبقة الاجتماعية، أو العرق، أو الجنس، أو أمة، أو المؤمنين، أو أيًا من طوائف جماعية أخرى من مجموعات فرعية من التنوع البشري. وإلى الآن، وبينما يعتبر تجميع خبرات حياة الناس في فئات تحليلية ملائمة للبنية الاجتماعية منهجًا مفيدًا، فإن الممارسات الفعلية التي تسمح للحركات الاجتماعية بالظهور وتغيير المؤسسات، أخيرًا، والبنية الاجتماعية، تحصل بوساطة الأفراد، أي الأشخاص بأجسادهم المادية وعقولهم. وبالتالي، فإن السؤال الرئيس الذي ينبغي فهمه، هو متى وكيف ولماذا يقرر شخص واحد أو 1000 شخص، بشكل فردي، أن يفعل أو يفعلون، شيئًا حُذِّروا منه، مرارًا وتكرارًا، لأنه سيعرّضهم للعقاب. هناك عادة مجموعة من الأشخاص، واحد فقط في بعض الأحيان، في بداية الحركة. وعادة يطلق المنظِّرون الاجتماعيون عليهم اسم وكلاء الشعب، ولكنني أسميهم أفرادًا. ومن ثمَّ علينا أن نفهم دوافع كل فرد، كيف يكون لهؤلاء الأفراد القدرة على تكوين شبكة من خلال التواصل عقليًا بأفراد آخرين؟ وما السبب في أنهم قادرون على القيام بذلك، في عملية تواصل، تؤدي في نهاية المطاف إلى الفعل الجماعي؟ كيف تتداول هذه الشبكات تنوع المصالح والقيم الموجودة في الشبكة، للتركيز على مجموعة مشتركة من الأهداف؟ كيف تتصل هذه الشبكات بالمجتمع عمومًا، وبكثير من الأفراد الآخرين؟ وكيف ولماذا تعمل هذه الرابطة في عدد كبير من الحالات، بتحفيز الأفراد على توسيع الشبكات المشكَّلة في مقاومة السيطرة، والانخراط في هجوم متعدد الوسائط ضد نظام ظالم؟

على المستوى الفردي، تعد الحركات الاجتماعية حركات عاطفية، ولا يبدأ العصيان مع برنامج أو استراتيجيا سياسية. وربما يأتي هذا في وقت لاحق، كما تبرز القيادة من داخل الحركة أو من خارجها، لتعزيز أجندات سياسية وأيديولوجية وشخصية، يمكن أو لا يمكن أن تتعلق بأصول ودوافع المشاركين في الحركة. ولكن الانفجار الكبير للحركة الاجتماعية يبدأ بالتحول من العاطفة

نحو الفعل، وفقًا لنظرية الذكاء العاطفي[7]، وتعتبر المشاعر الأكثر ارتباطاً بتعبئة اجتماعية وسلوك سياسي، هي خوف (شعور سلبي) وحماسة (شعور إيجابي)[8]. وترتبط المشاعر السلبية والإيجابية بنظامين تحفيزيين أساسيين، ينجمان عن تطور الإنسان، هما الاقتراب والتهرب. ويرتبط نظام الاقتراب بسلوك التماس أو الهدف، الذي يوجه الفرد إلى الخبرات المجزية. يشعر الأفراد بالحماسة عندما يعبّأون نحو هدف يعتزون به، لهذا ترتبط الحماسة مباشرة بعاطفة إيجابية أخرى، هي الأمل، أي معالجة مشروعات الأمل في المستقبل، بما أن القدرة على تخيل المستقبل سمة مميزة للعقل البشري. ويعد الأمل عنصرًا أساسًا في دعم الفعل الباحث عن الهدف. ومع ذلك، فمن أجل ظهور الحماسة وبزوغ الأمل، يجب على الأفراد التغلب على المشاعر السلبية الناتجة من نظام تجنّب الانفعال، أي القلق. فالقلق هو ردٌّ على تهديد خارجي ليس للشخص المُهدَّد سيطرة عليه. وبالتالي، يؤدي القلق إلى الخوف، فيكون له تأثير الشلل على الفعل، وغالبًا ما ينتج التغلب على القلق في السلوك الاجتماعي السياسي من عاطفة سلبية أخرى وهي الغضب، حيث يزداد الغضب مع إدراك فعل ظالم، ومع تحديد الشخص المسؤول عن الفعل. وتُظهر البحوث العصبية أن الغضب يترافق مع سلوك تقبّل المخاطرة، فعندما يتغلب المرء على الخوف، تتولى العواطف الإيجابية زمام الأمر، حيث تُنشّط الحماسة الفعل ويعجل الأمل بالمكافآت على الفعل المحفوف بالمخاطر. ومع ذلك، حتى تتشكل حركة اجتماعية يجب ربط النشاط العاطفي للأفراد بآخرين، وكي تشغّل عملية التواصل، هناك نوعان من المتطلبات: تناغم معرفي بين مرسلي الرسالة ومتلقّيها، وقناة اتصال مؤثرة. يتحدد التعاطف في عملية التواصل من خلال تجارب مماثلة لأولئك الذين حرّكتهم الفورة العاطفية الأصلية. لتتحدث بشكل ملموس، إذا شعر الكثير من الأفراد بالإهانة والاستغلال والتجاهل والتشويه، فإنهم يكونون على استعداد لتحويل غضبهم إلى فعل، بمجرد التغلب على خوفهم، وهم يتغلبون على خوفهم هذا من خلال

(7) W. Russell Neuman [et al.], eds., *The Affect Effect: Dynamics of Emotions in Political Thinking and Behavior* (Chicago, IL.: University of Chicago Press, 2007).

(8) ناقشتُ مساهمات نظرية الذكاء العاطفي في دراسة التعبئة الاجتماعية والسياسية في: Manuel Castells, *Communication Power* (Oxford: Oxford University Press, 2009), pp. 146-155.

التعبير المفرط عن الغضب، بأحد أشكال العنف، مثلًا عندما يدرون بحادث لا يطاق عاني بسببه شخص يمكنهم تحديد هويته. ويتحقق هذا التعيين للهوية بشكل أفضل، من خلال اقتسام المشاعر في شكل من أشكال التعاون المنتج، بحصول عملية التواصل. وبالتالي، فإن الشرط الثاني لتجارب فردية للترابط وتشكيل حركة هو وجود عملية الاتصال التي تُبث الحوادث والمشاعر المرتبطة عبرها. وكلما كانت عملية الاتصال أسرع وأكثر تفاعلية، أصبح تشكيل فعل جماعي متجذرًا في العنف، وموجهًا بالحماسة ومدفوعًا بالأمل.

تاريخيًا، اعتمدت الحركات الاجتماعية على آليات تواصل محددة: الشائعات، الخطب، النشرات والبيانات السياسية، التي تنتقل من شخص إلى آخر، من المنبر، من الصحافة، أو بأي وسيلة من وسائل التواصل المتاحة. وفي عصرنا هذا، المتعدد الوسائط، تُعتبر الشبكات الرقمية للاتصالات الأفقية وسائل التواصل الأسرع والأكثر استقلالية وتفاعلية وقابلية للبرمجة والانتشار الذاتي في التاريخ. وتحدد خصائص عمليات التواصل بين الأفراد المنخرطين في الحركة الاجتماعية الخصائص التنظيمية للحركات الاجتماعية نفسها: كلما كانت التواصل أكثر تفاعلية وذاتي الشكل، جاء التنظيم أقل هرمية وأكثر مشاركة في الحركة. هذا ما يجعل الحركات الاجتماعية الشبكية في العصر الرقمي تمثل نوعًا جديدًا من الحركة الاجتماعية[9].

إذا كانت أصول الحركات الاجتماعية مخبوءة في عواطف الأفراد وفي شبكاتهم على أساس من التعاطف المعرفي، فما دور الأفكار والأيديولوجيات والمقترحات البرامجية التي تُعتبر، تقليديًا، صانعة التغيير الاجتماعي؟ في الواقع، هي العناصر التي لا غنى عنها للمرور من الفعل الذي يحركه الانفعال إلى المداولة وبناء المشروع. ويُعتبر ترسيخها في ممارسة الحركة عملية تواصل أيضًا، وتحدد كيفية بناء هذه العملية دور هذه المواد الفكرية في معنى الحركة الاجتماعية

---

(9) تحليل رائد يتناول صعود الحركات الاجتماعية الشبكية المعاصرة هو كتاب جيفري جوريس المستقبل الشبكي. يُنظر: Jeffrey S. Juris, *Networking Futures: The Movements against Corporate Globalization*, Experimental Futures (Durham, NC: Duke University Press, 2008).

وتطورها وتأثيرها، فكلما وُلدت الأفكار من داخل الحركة، على أساس خبرة المشاركين فيها، كانت اللحظة أكثر تمثيلاً وحماسة وتفاؤلاً، والعكس صحيح. وتكون الحالة في كثير من الأحيان، أن الحركات تغدو موادّ خامًا للتجريب الأيديولوجي الفكري أو التجهيز السياسي من خلال تحديد الأهداف، وتمثيل الحركة القليلة الالتزام بالواقع. في بعض الأحيان، حتى في التراث التاريخي، تميل التجربة الإنسانية للحركة إلى أن تستبدل بصورة أُعيد بناؤها لشرعية القادة السياسيين أو للدفاع عن نظريات المثقفين العضويين[10]. ومن الأمثلة على ذلك الكيفيّة التي أمكن بها لـ «كومونة باريس» أن تعيد بناء أيديولوجيتها، على الرغم من جهد المؤرخين لاستعادة حقيقتها، ثورة البروتو - بروليتاريا في مدينة يُعدّ العمال دائمًا قلّة بين قاطنيها. لماذا حُرقت ثورة بلدية فجرتها إضرابات ارتفاع الإيجارات وقادتها النساء جزئيًا، بعدم دقة مصادر كارل ماركس في كتاباته عن الكومونة، التي قامت أساسًا على مراسلاته مع إليزابيث دميتريفا، رئيسة الاتحاد النسائي، عضوة الكومونة، الاشتراكية الملتزمة التي كانت ترى ما تريد هي ومرشدها أن يرياه فحسب[11]. إن تحريف الحركات من قادتها، أو من المنظّرين الأيديولوجيين، أو المؤرخين، تكون له عواقب كبيرة، حيث يمهد لانشقاق بين الجهات الفاعلة في الحركة والمشروعات المبنية نيابة عنهم، من دون علمهم أو موافقتهم في الأغلب.

يرتبط السؤال التالي لفهم الحركات الاجتماعية بتقييم الأثر الفعلي للعمل المشترك لهذه الشبكات من الأفراد في مؤسسات المجتمع، كما في أنفسهم. وهذا يتطلب مجموعة مختلفة من المعطيات والأدوات التحليلية، مثل مواجهة خصائص

---

(١٥) وفقًا لتعريف غرامشي «بأن المثقّفين العضويين يشاركون في المجتمع بنشاط.. أي إنهم يناضلون باستمرار لتغيير الآراء.. وتوسيع الأسواق، فالمثقفون العضويون.. هم دائمو التنقل.. دائمو التشكّل.. يحاول غرامشي أن يظهر إمكان تصنيف الذين يؤدون الوظيفة الفكرية في المجتمع إلى نوعين، يضم **أولهما** المثقفين التقليديين مثل المعلمين ورجال الدين والإداريين ممن يواصلون أداء العمل نفسه من جيل إلى جيل.. ويشمل **ثانيهما** المثقفين العضويين الذين اعتبرهم غرامشي مرتبطين على نحو مباشر بطبقات أو مؤسسات تجارية تستخدم المثقفين لتنظيم المصالح واكتساب المزيد من القوّة وزيادة السيطرة». (المترجمة)

(١١) أناقش السجل التاريخي لـ «كومونة باريس» في: Castells, *The City*, pp. 15-26.

المؤسسات والشبكات المسيطرة بخصائص شبكات التغيير الاجتماعي. وبإيجاز، حتى تسود شبكات السلطة المضادة على شبكات السلطة المتغلغلة في تنظيم المجتمع، سوف تُضطر إلى إعادة برمجة السياسة والاقتصاد والثقافة أو أي بُعد تهدف إلى تغييره عن طريق إدخاله في برامج المؤسسات، كما في حيواتهم الخاصة، وفي إرشادات أخرى تشتمل، في بعض الإصدارات الطوباويّة، على قاعدة ألا تحكم أي شيء. وعلاوة على ذلك، سيتعين عليهم تبديل الرابطة بين شبكات التغيير الاجتماعي المختلفة، على سبيل المثال، بين الشبكات المؤيدة للديمقراطية وشبكات العدالة الاقتصادية، وشبكات حقوق المرأة، وشبكات المحافظة على البيئة، وشبكات السلام، وشبكات الحرية، وهلم جرا. إن فهم الأوضاع التي تجري هذه العمليات في سياقها والنتائج الاجتماعية التي تنجم عن كل عملية محددة، لا يمكن أن يكون مسألة نظرية رسمية؛ فالأمر يتطلب التحليل الميداني المبني على الملاحظة.

تعد الأدوات النظرية التي اقترحتها هنا ببساطة، أدوات لا يمكن تقديم جدواها أو عدم جدواها إلا باستخدامها لدراسة ممارسات شبكات الحركات الاجتماعية التي يعتزم هذا الكتاب تحليلها. ومع ذلك، فلن أقوم بتشفير ملاحظة هذه الحركات في هيئة مصطلحات مجردة لتنسجم مع المقترب المفاهيمي المقدم هنا. وبدلًا من ذلك، سوف تكون نظريتي مضمنة في ملاحظات منتقاة للحركات، لجمع أكثر النتائج البارزة لهذه الدراسة في إطار تحليلي في نهاية رحلتي الفكرية. هذا ما أنوي أن تكون عليه مساهمتي في فهم الحركات الاجتماعية الشبكية، باعتبارها إرهاصات التغيير الاجتماعي في القرن الحادي والعشرين.

كلمة أخيرة عن نشأة «أصول» التأملات التي أقدمها هنا وشروطها. لقد كنت أحد المشاركين الهامشيين في حركة «غاضبات» في برشلونة، ومتعاطفًا مع الحركات في بلدان أخرى ومؤيدًا لها، لكنني أحتفظ، كما هو المعتاد في حالتي، بمسافة، بقدر ما أستطيع، بين معتقداتي الشخصية وتحليلي. وحاولت - من دون ادعاء تحقيق الموضوعية - أن أقدم الحركات بمفرداتها وأفعالها الخاصة بها، وذلك باستخدام قدر من الملاحظة المباشرة، وقدر كبير من المعلومات، بعضها

من اللقاء مع أفراد وبعضها من المصادر الثانوية المفصَّلة في مراجع كل فصل وفي تذييلات هذا الكتاب. وفي الواقع، إني أتوافق تمامًا مع المبدأ الأساس لهذه الحركة غير المعتادة، من أوجهٍ عدّة، فأنا أمثل نفسي فحسب، وهذه ببساطة تأملاتي في ما شاهدت أو سمعت أو قرأت. أنا فرد، أفعل ما تعلمت أن أفعله طوال حياتي: دراسة عمليات التحول الاجتماعي، مع الأمل في أن تكون هذه الدراسة مفيدة لما يبذله من جهد هؤلاء الذين يناضلون، وسط المخاطر، من أجل عالم نود العيش فيه.



مقدمة ثورة: حيث بدأ كل شيء

ما القاسم المشترك بين أيسلندا وتونس؟ لا شيء على الإطلاق. مع ذلك، أصبحت التمّردات السياسية التي بدلت مؤسسات الحكم في كلا البلدين في عام 2009–2011، نقطة مرجعية للحركات الاجتماعية التي هزت النظام السياسي في العالم العربي، وتحدت المؤسسات السياسية في أوروبا والولايات المتحدة. في أول تظاهرة جماهيرية ضخمة في ميدان التحرير بالقاهرة في 25 كانون الثاني/يناير 2011، هتف الآلاف «تونس هي الحل»، في تعديل متعمَّد لشعار «الإسلام هو الحل»، الذي ساد في أثناء عمليات التعبئة الاجتماعية في العالم العربي في السنوات الأخيرة. كانوا يشيرون إلى إطاحة ديكتاتورية بن علي الذي فر من بلاده في 14 كانون الثاني/يناير، بعد أسابيع من الاحتجاجات الشعبية التي تغلبت على القمع الدموي الذي مارسه النظام. وعندما بدأت حركة «غاضبات» في إسبانيا بإقامة مخيمات في الساحات الرئيسة للمدن بجميع أنحاء البلاد في أيار/مايو 2011، أعلنت أن «أيسلندا هي الحل». وحينما احتل سكان نيويورك الأماكن العامة في جميع أنحاء «وول ستريت» في 17 أيلول/سبتمبر 2011، سمّوا أول مخيماتهم «ميدان التحرير»، كما فعل محتلو ساحة كاتالونيا في برشلونة. ما الخيط المشترك الذي يمكن أن يوحد في أذهان الناس تجاربهم المختلفة في الثورة، على الرغم من التنوع الشاسع للسياقات الثقافية والاقتصادية والمؤسسية؟ بإيجاز، هو شعورهم بقوة التمكين، الذي تولد من قرفهم من حكوماتهم وطبقتهم السياسية، سواء كانت دكتاتورية، أم، وفقًا لرؤيتهم، شبه ديمقراطية. وكان الدافع الأساس لغضبهم

التواطؤ الملموس بين النخبة المالية والنخبة السياسية، الذي أثار غليانًا عاطفيًا نتيجة بعض الحوادث غير المحتملة. وأصبح ذلك ممكنًا بالتغلب على الخوف من خلال العمل الجماعي الذي تكوّن في شبكات الإنترنت الافتراضية، وفي جماعات الحيز الحضري. إضافة إلى أنه كان في كل من تونس وآيسلندا، تحولات سياسية ملموسة، وكذلك ثقافات مدنية جديدة، نشأت من الحركات في فترة قصيرة جدًا من الزمن، جسدت إمكان تحقيق بعض المطالب الرئيسة للمتظاهرين. وبالتالي، يعتبر من المجدي تحليليًا، التركيز باختصار على هاتين العمليتين، لتحديد بذور التغيير الاجتماعي التي انتشرت بفعل رياح الأمل إلى سياقات مكانية أخرى؛ ولتثبت في بعض الأحيان، بأشكال وقيم اجتماعية جديدة، وفي حالات أخرى، لتخنق بوساطة آلات قمع وضعتها السلطات في حالة تأهب، وكانت قد فوجئت في البداية ثم أصابها الخوف، وأخيرًا دعت إلى اتخاذ إجراءات وقائية في جميع أنحاء العالم. واكتُشفت آفاق جديدة للتغيير السياسي، من خلال القدرة الذاتية على التواصل والتنظيم، من جيل الشباب الناشطين، بعيدًا عن الطرق المعتادة للسيطرة العامة والسياسية. وبينما كانت هناك بالفعل سوابق عدّة لهذه الحركات الاجتماعية الجديدة في العقد الأخير (خصوصًا في إسبانيا في عام 2004 وفي إيران في عام 2009)، يمكننا القول إن الأمر بدأ بكامل تجلياته في تونس وآيسلندا.

تونس: «ثورة الحرية والكرامة»[1]

بدأت في موقع غير متوقَّع إلى حد بعيد، بلدة سيدي بوزيد، وهي بلدة صغيرة من 40.000 نسمة، في المنطقة الوسطى الفقيرة من تونس، جنوب تونس العاصمة. وأصبح الآن اسم محمد البوعزيزي، البائع المتجول البالغ

(1) أفضل تحليل أعرفه عن الثورة التونسية لشكري حمد: Choukri Hmed, «Si le peuple un jour aspire à vivre, le destin se doit de répondre: Apprender à devenir révolutionnaire en Tunisie.» *Les Temps Modernes*, vol. 3, no. 664 (May-July 2011).

وتقوم عليه بعض العناصر الرئيسة لتحليلي عليه. حساب تفصيلي لـ «فيفيان بتايب»: Viviane Bettaveib, *Dégage: La Révolution tunisienne. 17 décembre 2010 - 14 Janvier 2011*. Paris: Éditions de Layeur, 2011.

من العمر 26 عامًا، والمقيم في سيدي بوزيد، محفورًا في التاريخ، بوصفه المسؤول عن تغيير مصير العالم العربي. كانت تضحيته بإشعال النار في نفسه، وذلك في الحادية عشرة والنصف من صباح يوم 17 كانون الأول/ديسمبر 2010 الحزين، أمام مبنى حكومي، صرخته الأخيرة احتجاجًا على الإهانة المتكررة، بمصادرة الشرطة المحلية عربته لبيع الخضروات، بعد رفضه دفع الرشوة، علمًا أنه دفع الرشوة سلفًا في ذلك اليوم قبل ساعة واحدة من إشعاله النيران. مات البوعزيزي في الثالث من كانون الثاني/يناير 2011 بمستشفى تونس العاصمة، حيث نقله الدكتاتور بن علي إلى هناك، وذلك لتهدئة سخط المواطنين. في الواقع، بعد إشعاله النار في نفسه ببضع ساعات فقط، نظم مئات من الشباب، ممن عانوا تجارب مماثلة من الإذلال من السلطات، احتجاجًا أمام المبنى ذاته. سجل علي، ابن عم محمد البوعزيزي، تلك الاحتجاجات، ونشر الفيديو عبر الإنترنت. كانت هناك حالات انتحار رمزية أخرى، ومحاولات انتحار غذت الغضب واستنهضت شجاعة الشباب. في غضون أيام قليلة، انطلقت تظاهرات عفوية في جميع أنحاء البلاد، بادئة في المحافظات ثم انتشرت حتى وصلت إلى العاصمة في مطلع كانون الثاني/يناير، على الرغم من القمع الوحشي من الشرطة التي قتلت 147 شخصًا على الأقل وجرحت المئات. وفي 12 كانون الثاني/يناير 2011، رفض الجنرال (الفريق) رشيد عمّار، رئيس أركان القوات المسلحة التونسية، فتح النار على المتظاهرين، وأقيل على الفور، ولكن في 14 كانون الثاني/يناير 2011، غادر الدكتاتور زين العابدين بن علي وعائلته تونس، باحثًا عن ملجأ في المملكة العربية السعودية، بعدما واجه سحب الدعم من الحكومة الفرنسية، حليف بن علي المقرب منذ مجيئه إلى السلطة في عام 1987. أصبح بن علي مصدر إحراج لرعاته الدوليين، فتوجَّب العثور على بديل من داخل النخبة السياسية للنظام نفسه. مع

- حول دور شبكات الإنترنت الاجتماعية والتلفزيون والهواتف النقالة في الاحتجاجات التونسية، يُنظر: Ben Wagner, «The Arab Spring: «I Have Understood You»: The Co-evolution of Expression and Control on the Internet, Television and Mobile Phones during the Jasmine Revolution in Tunisia,» *International Journal of Communication*, vol. 5 (2011); G.Lotan[et al], «The Revolutions were Tweeted: Information Flows During the 2011 Tunisian and Egyptian Revolutions,» *International Journal of Communication* [Online], vol. 5 (2011), pp. 1375-1405, available at: <http://ijoc.org/ojs/index.php/ijoc/article/view/1246>.

هذا، لم يسترض هذا الانتصار المتظاهرين، بل في الواقع شجعهم على الضغط من أجل إزالة جميع قادة النظام، والمطالبة بالحرية السياسية وحرية الصحافة، والدعوة إلى انتخابات ديمقراطية حقيقية في ظل قانون انتخابي جديد. وظلوا يهتفون «Degage! Degage!» (اخرج من هنا!») في مواجهة كل القوى التي تشكل الفساد السياسي، منها المضاربون الماليون، الشرطة المتوحّشة، وسائل الإعلام التابعة (المُسَخَّرة). ورافق نشر مقاطع فيديو للاحتجاجات وعنف الشرطة عبر الإنترنت، دعوات التحرك في الشوارع وساحات المدن في أنحاء مختلفة من البلاد، بادئة من الأقاليم الوسطى الغربية ثم متنقلة إلى العاصمة تونس. وأصبح الترابط بين حرية التواصل في «فيسبوك»، «يوتيوب»، «تويتر»، واحتلال الحيز الحضري، مساحة هجينة من الحرية، أصبحت سمة رئيسة للتمرد التونسي، مبشرة بالحركات المقبلة في بلدان أخرى. وتشكلت قوافل للتضامن من مئات السيارات، لتتجمع في العاصمة. ففي 22 كانون الثاني/يناير 2011، بدأت قافلة الحرية، من سيدي بوزيد ومنزل بوزيان، وصولاً إلى القصبة في تونس العاصمة، داعية إلى استقالة حكومة محمد الغنوشي المؤقتة، التي كانت استمرارًا واضحًا للنظام في الأفراد والسياسات. في ذلك اليوم، في تأكيد رمزي للسلطة الشعبية، احتل المتظاهرون ساحة الحكومة (Place du Gouvernement) في قلب القصبة، حيث تقع معظم الوزارات الحكومية. وأقاموا الخيام ونظّموا منتديات دائمة انخرطت في مناقشات مفعمة بالحيوية والنشاط، تتواصل حتى الليل. وكانت المناقشات تستمر في بعض الحالات أسبوعين على التوالي. صوّر المتظاهرون أنفسهم ونشروا فيديوات النقاشات على شبكة الإنترنت، ولكن لغتهم لم تكن رقمية فحسب، بل غُطِّيَت جدران الساحة بشعارات باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية، إذ أراد المشاركون في إقامة علاقة مع العالم الخارجي، للمطالبة بحقوقهم وتطلعاتهم. ورددوا شعارات ذات إيقاع وأغاني ثورية. وهتفوا، مرارًا، بالجملة الأكثر شعبية من النشيد الوطني: «إذا الشعب يومًا أراد الحياة، فلا بد أن يستجيب القدر». على الرغم من عدم وجود قادة، ظهر بعض المنظمات غير الرسمية لرعاية الخدمات اللوجستية، ووضع قواعد من أجل الانخراط في المناقشات في الساحة! المناقشات مهذبة

ومحترمة وخالية من الصراخ، مع التشديد على حق الجميع في إبداء الرأي، وعلى أن تخلو من الخطب المطولة اللانهائية، حتى يتوافر ما يكفي من الوقت للجميع كي يمارسوا حرية التعبير التي وُجدت حديثًا. ونظم المتظاهرون أنفسهم، كشبكة مراقبة مرنة، تحرص على التأكد من احترام القواعد. حمى التنظيم غير الرسمي، ذاته، المخيم ضد العنف والاستفزاز من الخارج أو الداخل. كان هناك بالفعل عنف من الشرطة، حيث طردت محتلّي الساحة مرات عدة، لكنهم عادوا في 20 شباط/فبراير 2011 لاحتلال الساحة، ثم مرة أخرى في 1 نيسان/أبريل 2011. تناقشوا في كل شيء، رفضوا الحكومة الفاسدة، ودعوا إلى ديمقراطية حقيقية، وطالبوا بنظام انتخابي جديد، ودافعوا عن حقوق الأقاليم غير المركزيّة ولكن أيضًا طالبوا بوظائف، حيث كانت نسبة كبيرة من الشباب المتظاهرين عاطلة من العمل، وتطالب بتعليم أفضل. كانوا ساخطين من سيطرة عشيرة الطرابلسي، عائلة الزوجة الثانية للرئيس بن علي، على كل من السياسة والاقتصاد، وفضح صفقاتها المشبوهة من خلال البرقيات الدبلوماسية التي كشفت عنها «ويكيليكس». كما ناقشوا دور الإسلام في تقديم دليل أخلاقي ضد الفساد والإذلال. لم تكن، إلى الآن، ثمة حركة إسلامية، على الرغم من وجود تيار إسلامي قوي بين المتظاهرين، والسبب بسيط، هو أن هناك تأثيرًا واسع النطاق للإسلام السياسي في المجتمع التونسي. ولكن تعايشت العلمانية والإسلاموية في الحركة من دون توترات كبيرة. في الواقع، من حيث الجماعة المرجعيّة، كانت هذه الحركة حركة وطنية تونسية استخدمت العلم الوطني، وغنت النشيد الوطني باعتباره صرخة الحشد، مطالبةً بشرعية الأمة ضد الاستئثار بها من نظام سياسي غير شرعي مدعوم من القوى الاستعمارية السابقة، خصوصًا فرنسا والولايات المتحدة. لم تكن هذه ثورة إسلامية ولا ثورة الياسمين (الاسم الشاعري الذي قدمته وسائل الإعلام الغربية من دون سبب واضح، والذي كان في الواقع الاسم الأصلي لانقلاب بن علي في عام 1987!) على حد تعبير المتظاهرين أنفسهم، كانت هذه «الثورة من أجل الحرية والكرامة» (ثورة الحرية والكرامة). كان البحث عن الكرامة، ردًا على الإذلال المدعوم مؤسسيًا، الدافع العاطفي الأساس للاحتجاجات.

من كان هؤلاء المتظاهرون؟ بعد بضعة أسابيع من التظاهرات نستطيع أن نقول إن شريحة من المجتمع التونسي كانت في الشوارع، مع وجود قوي للطبقة الوسطى. علاوة على ذلك، أيدت أغلبية كبيرة من السكان المطالبة بإنهاء النظام الدكتاتوري. مع هذا، ووفقًا لما نقله معظم المراقبين، كان الذين بدأوا الحركة، وأولئك الذين أدوا الدور الأنشط في الاحتجاج، هم الشباب المتعلم العاطل عن العمل في المقام الأول. في الواقع، بينما كان معدل البطالة في تونس 13.3 في المئة، ارتفع إلى 21.1 في المئة بين الشباب من خريجي الجامعات. وكان هذا الخليط من التعليم ونقص الفرص أرضًا خصبة للثورة في تونس، كما في جميع البلدان العربية الأخرى. والجدير بالذكر أيضًا أن العمال النقابيين كانوا شركاء مهمين عندما بلغت الحركة حجمًا خطرًا؛ فبينما حُرِمت قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT) من الشرعية، لصلتها العميقة بالنظام (خصوصًا أمينه العام عبد السلام جراد)، استغلت الجماهير من عامة الشعب والكوادر في الطبقة المتوسطة الفرصة للتعبير عن مطالبها، وأطلقت عددًا من الاحتجاجات التي ساهمت في إخراج البلاد من تحت سيطرة السلطات. عوضًا عن ذلك، تجاهل الناشطون الأحزاب السياسية المعارضة، حيث لم يكن لها أي وجود منظم في الثورة. أنتج المتظاهرون بصورة عفوية قياداتهم الخاصة في أوقات وأماكن محددة. وكانت أعمار معظم هؤلاء القادة الذين نصَّبوا أنفسهم، في العشرينيات وأوائل الثلاثينيات. على الرغم من أن الحركة شَمَلَت الأجيال المختلفة، فإن ثقة قويّة انتشرت بين الشباب. وعبّر «منشور» على «فيسبوك» بوضوح عن الحالة الفكرية المحددة وقتها؛ إذ يقول المنشور: «معظم السياسيين لديهم شعر أبيض وقلب أسود. نحن نريد أناسًا بشعر أسود وقلب أبيض».

لماذا استطاعت هذه الحركة أن تنجح بسرعة في تقويض دكتاتورية تحتمي خلف واجهة من الديمقراطية المؤسسية، ونظام مراقبة ضخم للمجتمع كلّه (حيث يعمل ما يصل إلى واحد في المئة من التونسيين بطريقة أو بأخرى لحساب وزير الداخلية)، ودعم قوي من القوى الغربية الكبرى؟ في أي حال، تعرضت النضالات الاجتماعية، وحركات المعارضة للقمع من النظام بسرعة، مع تساهل نسبي في مناسبات سابقة. وجرت احتجاجات مكثفة للطبقة العاملة في بن قردان

في عام 2009 ومناجم الفوسفات في قفصة في عام 2010، لكنها قُمِعَت بعنف مع عشرات القتلى والجرحى والمعتقلين، ولُجِمت في نهاية المطاف. تعرض المعارضون للسجن والتعذيب، وكانت تظاهرات الشوارع نادرة. ونحن نعلم أن شرارة الثورة جاءت من تضحية محمد البوعزيزي. ولكن كيف أشعلت هذه الشرارة النار في الهشيم، وكيف انتشرت؟ ولماذا ؟

ساهمت عوامل مميزة جديدة في نجاح الثورة التونسية الشعبية في 2011 على مدى فترة زمنيّة طويلة نسبيًّا. من بين هذه العوامل يظهر بشكل بارز الدور الذي أدّاه الإنترنت، وقناة الجزيرة؛ الفضائية في إثارة تلك الثورات العفوية وتضخيمها وتنسيقها، لتعبير عن السخط، خصوصًا بين الشباب. من البديهي أن أي انتفاضة اجتماعية، وتونس ليست استثناء، تحدث كتعبير عن الاحتجاج ضد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الوخيمة، مثل البطالة وارتفاع الأسعار وعدم المساواة والفقر ووحشية الشرطة وغياب الديمقراطية والرقابة والفساد، كطريقة حياة في جميع أنحاء الدولة. لكن من هذه الأحوال الموضوعية ظهرت عواطف ومشاعر - مشاعر الغضب الناجمة في كثير من الأحيان عن الذل - وحرضت هذه المشاعر على الاحتجاجات العفوية التي بدأها الأفراد، أي الشباب باستخدام شبكاتهم؛ الشبكات حيث يعيشون ويعبّرون عن أنفسهم. يشمل هذا، بالتأكيد، الشبكات الاجتماعية على الإنترنت، وكذلك شبكات الهاتف النقال، ولكن هذا يعني أيضًا شبكاتهم الاجتماعية الخاصة، أي أصدقاءهم وعائلاتهم، وفي بعض الحالات، أنديتهم لكرة القدم، وأغلبيتها بعيدة عن الإنترنت؛ إنّه في الاتصال بين الشبكات الاجتماعية على الشبكة العنكبوتية والشبكات الاجتماعية في حياة الناس حيث زُيف الاحتجاج. وبالتالي، كان وجود ثقافة الإنترنت شرطًا مسبقًا لثورات، قوامها المدونون والشبكات الاجتماعية والنشاط الإلكتروني. على سبيل المثال، سُجن المدون الصحافي زهير اليحياوي[2] في عام 2001 ومات في السجن. وسُجن مدونون نقديون آخرون، مثل محمد عبو (2005)، وسليم بوغدير (2008)، بسبب فضحهم تجاوزات الحكومة.

---

(2) أوّل ضحية لشرطة المعلوماتية في نظام بن علي، سجن في خريف 2001، وتوفي في السجن في عام 2005 في إثر تعرضه لنوبة قلبية، ويعرف باسم أول شهيد لجيل الإنترنت. (المترجمة)

وجدت هذه الأصوات الحرة التي انتشرت على الإنترنت على الرغم من الرقابة والقمع، حليفًا قويًا في الفضائيات، بعيدًا عن سيطرة الحكومة، ولا سيما في قناة **الجزيرة**. كانت هناك علاقة تكافلية بين الهاتف النقال للمواطنين الصحافيين الذين يقومون بتحميل الصور والمعلومات على «يوتيوب»، و«الجزيرة» التي استخدمت هذه المواد من صحافة المواطن، ومن ثم بثتها إلى السكان ككل (40 في المئة من التونسيين في المناطق الحضرية شاهدوا قناة «الجزيرة»، منذ تحول التلفزيون الرسمي إلى أداة دعائية بدائية). كانت هذه الصلة، أي ثنائيّة «الجزيرة – إنترنت»، أساسية خلال أسابيع من الثورات، في كل من تونس والعالم العربي. وذهبت قناة «الجزيرة» إلى حد تطوير برنامج تواصل يسمح للهواتف النقالة بالاتصال مباشرة بقمرها الصناعي، من دون الحاجة إلى معدات متطورة. وأدى «تويتر» أيضًا دورًا رئيسًا في مناقشة الحوادث وتنسيق الممارسات. استخدم المتظاهرون ما يسمّى «هشتاغ» «سيدي بوزيد» (#sidibouzid) على «تويتر» للمناقشة والتواصل، وبالتالي فهرسة الثورة التونسية. وفقًا لدراسة عن تدفق المعلومات في الثورات العربية، أجراها لوتان وآخرون[3]: «أدى المدوّنون دورًا مهمًا في إذاعة الأخبار من تونس ونشرها، كما كانت لديهم أرجحية أكبر على حثّ الجمهور على المشاركة، مقارنة بأي فاعل آخر».

ونظرًا إلى دور الإنترنت في نشر الثورة وتنسيقها، فمن المهم أن نشير إلى أن لدى تونس واحد من أعلى معدلات انتشار الإنترنت والهاتف النقال في العالم العربي. في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، كان لدى 67 في المئة من السكان في المناطق الحضرية هواتف نقالة، و37 في المئة متصلين بالإنترنت. في أوائل عام 2011، كان 20 في المئة من مستخدمي الإنترنت موجودين على «فيسبوك»، وهي نسبة أعلى مرتين من المغرب، وثلاث مرات من مصر وخمس مرات مما عليه الوضع في الجزائر أو ليبيا، وأعلى عشرين مرة من اليمن. إضافة إلى ذلك، كانت نسبة مستخدمي الإنترنت بين سكان المدن، خصوصًا في أوساط الشباب

(3) Lotan [et al.], p. 1389.

في المناطق الحضرية، أعلى من ذلك بكثير، حيث توجد صلة مباشرة بين صغار السن وذوي التعليم العالي، واستخدام الإنترنت. كان خريجو الجامعات العاطلون من العمل، الفاعلين الرئيسين في الثورة، من مستخدمي الإنترنت بصورة متكررة أيضًا، وكان بعضهم يستخدم إمكانات التواصل على الإنترنت لبناء وتوسيع حركتهم. وأتاح التواصل الاستقلالي الذي وفرته شبكة الإنترنت الانتشار السريع للفيديوات والرسائل والأغاني، التي حرضت على الغضب وأعطت الأمل. على سبيل المثال، حققت أغنية «ريّس لبلاد»[4] لمغني الراب المعروف من صفاقس «الجنرال»، التي تندد بالدكتاتورية، نجاحًا كبيرًا على الشبكات الاجتماعية. بطبيعة الحال، ألقي القبض على «الجنرال»، ولكن هذا أثار المحتجين إلى أبعد من ذلك، وقوّى عزمهم في النضال من أجل «انتقال كامل»، كما أفادوا.

بالتالي، يبدو أننا نجد في تونس تقاربًا ذا أهمية لسمات ثلاث مميزة:

1 - وجود مجموعة ناشطة من خريجي الجامعات العاطلين من العمل الذين قادوا الثورة، بتخطي أي قيادة تقليدية رسمية.

2 - وجود ثقافة قوية لنشاط إلكتروني انخرط في نقد مفتوح للنظام على مدى أكثر من عقد.

3 - معدل مرتفع نسبيًا من انتشار استخدام الإنترنت، بما في ذلك الوصلات المنزلية والمدارس ومقاهي الإنترنت.

أتاح تضافر هذه العناصر الثلاثة التي غذّى كل منها الآخر، دليلًا لفهم كون تونس باكورة شكل جديد من الحركات الاجتماعية الشبكية في العالم العربي.

حافظ المتظاهرون التونسيون على مطالبهم بالتحول الديمقراطي الكامل للبلاد طوال عام 2011، على الرغم من قمع الشرطة المتواصل واستمرار وجود

(4) ريّس لبلاد (رئيس البلاد) هي أغنية «راب» سياسية، صدرت في كانون الأول/ديسمبر 2010 لمغني «الراب» التونسي حمادة بن عمر الملقب بـ «الجنرال» (El Général)، واعتُبِرَت بمنزلة النشيد الوطني لثورة الياسمين. كلمات الأغنية احتجاج على فساد الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي ونظامه وحالة الشباب التونسي. (المترجمة)

سياسيين من النظام القديم في الحكومة الموقتة، وفي مراتب عالية في الإدارة. ومع ذلك، كان الجيش داعمًا بشكل عام لعملية التحول الديمقراطي، في محاولة لإيجاد شرعية جديدة، وذلك برفضه الانخراط في مزيد من القمع الدموي خلال الثورة. وبدعم من وسائل الإعلام المستقلة حديثًا، ولا سيما في حالة الصحافة المطبوعة، فتحت الحركة الديمقراطية مساحة سياسية جديدة وصلت إلى مستوى حقيقي وبارز، تُوِّج بانتخابات نزيهة ومفتوحة في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011. وأصبح تحالف النهضة الإسلامي المعتدل القوة السياسية القيادية في البلاد بعد نيله 40 في المئة من الأصوات، وحصوله على 89 مقعدًا من مجموع 217 مقعدًا في المجلس الوطني التأسيسي. وأصبح رئيسها، المفكر الإسلامي السياسي المخضرم، راشد الغنوشي، رئيسًا للوزراء[5]. يمثل الغنوشي رمزًا للإسلامويّة التي يمكن أن تأتي إلى السلطة من خلال انتخابات حرة في معظم البلدان العربية، إذا احتُرِمت إرادة الشعب، ولا يمثل عودة للتقاليد الأصولية أو الدعوة لفرض الشريعة. وفي مقابلة، راجت فقراتها كثيرًا، أجراها في منفاه بلندن في عام 1990، حدد راشد الغنوشي رؤيته السياسية للإسلام السياسي بعبارات بسيطة: «السبيل الوحيد للانضمام إلى الحداثة بطريقتنا الخاصة، تلك التي رسمها لنا ديننا، تاريخنا وحضارتنا»[6]. لذا، ليس هناك رفض للحداثة، ولكن هناك دفاعًا عن مشروع مُحدد ذاتيًا للحداثة. ويُعد حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان في تركيا، مرجعيته المعاصرة الأكثر وضوحًا، وهذا متجانس مع موقفه على مر السنين. ولا توجد مؤشرات على أن نظام الأصولية الإسلامية سيكون حصيلة الثورة التونسية. فالرئيس منصف المرزوقي شخصية علمانية. ومشروع الدستور التونسي الجديد لا يقوم على إرادة الله أكثر مما يقوم عليه دستور الولايات المتحدة. وفي الحقيقة، فإن تصدّر حزب إسلامي حديث، نعني به حزب النهضة، النظام السياسي في تونس همّش القوى الإسلامية الراديكالية من غير استبعادها.

---

(5) خلافًا لما أورده الكاتب، لم يصبح راشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة، رئيسًا للوزراء في تونس، بل رئس الحكومة التونسية بعد هذه الانتخابات حمادي الجبالي وكانت حركة النهضة هي الشريك الأكبر في هذه الحكومة. 24 كانون الأول/ ديسمبر 2011 - 13 آذار/ مارس 2013. (المحرر)

(6) *Jeune Afrique* (July 1990).

ولكن هذا الأمر يمكن أن يتغير، إذا لم تكن الحكومات الديمقراطية الجديدة قادرة على معالجة القضايا المأساوية المتعلقة بالبطالة الجماعية والفقر المدقع وانتشار الفساد والغطرسة البيروقراطية، في مناخ الحرية. سوف تواجه تونس تحديات كبيرة في الأعوام المقبلة، لكنها ستقبل ذلك بوجود نظام حكم ديمقراطي أيّا معقول في موقعه. والأهم، مع مجتمع مدني واع وناشط، ما زال يحتل الفضاء السيبراني، وعلى استعداد للعودة إلى الفضاء الحضري عند الضرورة. لذلك، أيًا يكن المستقبل، فإن الأمل في مجتمع تونسي إنساني وديمقراطي سيكون نتيجة مباشرة لتضحية محمد البوعزيزي، والنضال من أجل الكرامة التي دافع عن نفسه من أجلها والتي استحوذ عليها مواطنوه.

ثورة أدوات المطبخ في أيسلندا: من الانهيار المالي إلى التلزيم الجماعي لدستور جديد (فاشل)[7]

تعرض المشاهد الافتتاحية لما يمكن اعتباره أفضل فيلم وثائقي عن الأزمة المالية العالمية في عام 2008، «عملية من الداخل» (Inside Job) للمخرج شارل فيرغسون، للوضع في أيسلندا. في الحقيقة، إن صعود الاقتصاد الأيسلندي وهبوطه يمثّلان الأنموذج المعيب لإنتاج الثروة المضاربة، التي ميزت الرأسمالية المالية في العقد الماضي. في عام 2007، كان متوسط الدخل في أيسلندا خامس أعلى المعدلات في العالم. وجنى الأيسلنديون 160 في المئة أكثر من الأميركيين. ويقوم اقتصادها تاريخيًا على صناعة صيد الأسماك، التي

(7) تحليل ثاقب وموثق جيدًا عن الثورة الأيسلندية يمكن أن تجده أيضًا في:
(Thorvaldure Gylfason, «Iceland's Special Investigation: The Plot Thickens,» *Vox* (2010), <http://www.voxeu.org/index.php?q=node/4965>; Valur Gunnarson, «Iceland's Rainbow Revolution,» *The Reykjavik Grapevine* (2 February 2009), <http://grapevine.is/Features/ReadArticle/icelands-rainbow-revolution>)
وعن أهمية دور الشبكات الاجتماعية على الإنترنت في ديناميات الحركة الاجتماعية، يُنظر بنيت (2001) وغارسيا (2011). (Nick Benett, «Iceland's Crowdsourced Constitution - A Lesson in Open Source Marketing,» *Social Media Today* (13 June 2011), <http://www.socialmediatoday.com/content/icelands-crowdsourced-constitution-lesson-open-source-marketing>, and «Learning from Iceland's «Kitchenware Revolution»,» *The Polis Blog* (22 June 2011), <http://www.thepolisblog.org/2011/06/learning-from-icelands-kitchenware.html>). بشأن الأزمة المالية والسياسات الاقتصادية في أيسلندا، يُنظر قائمة المراجع.

تمثل 12 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، و40 في المئة من الصادرات. حتى بعد إضافة السياحة والبرمجيات والألمنيوم بوصفها نشاطًا حيويًا، وربما مربحًا، مثل الصيد، فإن مصادر الثروة الأيسلندية المفاجئة في مواضع أخرى جاءت من النمو السريع للقطاع المالي في أعقاب التوسع العالمي للرأسمالية المالية المضاربة. وقاد الاندماج السريع لأيسلندا في التمويل الدولي ثلاثة مصارف أيسلندية: كاوبثينغ (Kaupthing)، لاندسبانكي (Landsbanki)، وغليتنير (Glitnir)، التي نمت من مصارف محلية خدمية في أواخر الثمانينيات إلى مؤسسات مالية كبرى في منتصف عام 2000. وارتفعت قيمة أصول المصارف الثلاثة من 100 في المئة في عام 2000، إلى ما يقارب 800 في المئة في عام 2007 من إجمالي الناتج المحلي. وكانت الاستراتيجيا التي اتبعتها لذلك النمو المتميز مماثلة لتلك التي يتّبعها كثير من الكيانات المالية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. استخدمت هذه المصارف أسهمها كضمان للاقتراض على نطاق واسع بعضها، ثم استخدمت هذه القروض لتمويل شراء أسهم إضافية من المصارف الثلاثة، وبالتالي زيادة سعر أسهمها وتعزيز ميزانياتها العمومية. وعلاوة على ذلك، تواطأت هذه المصارف معًا لتوسيع مجال عملياتها في المضاربة على نطاق عالمي، وأخفت مخططاتها الاحتيالية من خلال شبكة من الشركات المملوكة بصورة مشتركة، مقرها في أسواق مالية حرة، مثل جزيرة آيل أوف مان وجزر فيرجن وكوبا ولوكسمبورغ. وجرى إقناع عملاء المصرف بزيادة دَيْنهم، وتحويله إلى كل من الفرنك سويسري أو الين الياباني المُنخفضيْ الفائدة. وسمح الائتمان غير المحدود للمواطنين بالانخراط في استهلاك غير محدود، وتحفيز الطلب المحلي بشكل مصطنع، ودفع النمو الاقتصادي. إضافة إلى ذلك، من أجل تغطية عملياتها، قدمت المصارف قروضًا سهلة لبعض السياسيين المختارين، فضلًا عن تقديم مساهمات مالية سخية إلى الأحزاب السياسية في حملاتها الانتخابية.

في شباط/ فبراير 2006، خفضت وكالة فيتش التوقعات لاقتصاد أيسلندا إلى «سلبية»، مثيرةً ما وُصف بـ «أزمة صغيرة». ولمنع فقدان المصارف الرئيسة سمعتها، اقترض المصرف المركزي في أيسلندا على نطاق واسع، لزيادة احتياطياتها من النقد الأجنبي. وعينت غرفة التجارة التي يسيطر عليها

ممثلو المصارف الكبيرة اثنين من الأكاديميين البارزين مستشارين لها: فريدريك ميشكين (F. Mishkin) من كلية إدارة الأعمال بجامعة كولومبيا، وريتشارد بورتس (R. Portes) من كلية لندن لإدارة الأعمال، وقدم كلاهما شهادة بقدرة المصارف الأيسلندية على الوفاء بديونها. ومع ذلك، ما عادت الحكومة بحلول عام 2007 قادرة على تجاهل الميزانيات العمومية المشبوهة للمصارف، وأدركت أن فشل واحد من المصارف الكبرى سيتبعه فشل النظام المالي بكامله. وعُيِّنت لجنة خاصة لتقويم المشكلة، لكن اللجنة لم تفعل سوى القليل جدًا، ولم تدرس حتى تنظيم القطاع المصرفي. لاحقًا، بعد ذلك، واجهت المصارف الثلاثة، لاندسبانكي وكاوبثينغ وغليتنير، ضرورة سداد ديونها القصيرة الأجل، حيث إن معظم أصولها كانت وهمية وطويلة الأمد. ولأن الخيال لدى هذه المصارف كان طاغيًا على الأخلاق، صممت خططًا جديدة لمواجهة الإفلاس. ابتكر «لاندسبانكي» حسابات مالية إدخارية على الإنترنت تحت اسم «حساب أيسلندا» (Icesave)، تقدم عوائد عالية على الودائع القصيرة الأجل. وعرض المصرف هذه الخدمة من خلال فروع جديدة في المملكة المتحدة وهولندا، وكانت فكرة ناجحة بعد إيداع الملايين من الجنيهات في حسابات أيسلندا (Icesave). في المملكة المتحدة وحدها، جرى فتح 300.000 حساب (Icesave). بدت الودائع آمنة، حيث كانت أيسلندا عضوًا في المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA)، وبالتالي كانت مغطاة من نظام التأمين على الودائع في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، ما يعني أنها كانت مضمونة من الحكومة الأيسلندية، وكذلك من حكومات الدول التي توجد فيها فروع المصارف. استخدمت المصارف الثلاثة استراتيجيا ثانية لجمع الأموال في عجالة لديون القصيرة الأجل، أصبحت تعرف باسم «رسائل حب». وتبادلت المصارف سندات الدين بعضها مع بعض لاستخدام دين الآخرين ضمانًا لاقتراض المزيد من المال من المصرف المركزي الأيسلندي. وعلاوة على ذلك، أقرض مصرف لوكسمبورغ المركزي المصارف الثلاثة 2.5 مليار يورو، مع أكثر الضمانات في صورة «رسائل حب». واستمر الدعم السياسي من الحكومة للمصارف الكبرى على الرغم من وضوح ضائقتها المالية. وفي نيسان/أبريل 2008، أرسل صندوق النقد الدولي مذكرة سرية إلى حكومة

هاردي[8] يطلب من خلالها السيطرة على المصارف وتقديم المساعدة، ولكن من دون جدوى. تمثلت ردة الفعل الوحيد من الحكومة في إصدار تعليمات إلى المصرف المركزي بأخذ مزيد من القروض من احتياطيات الصرف الأجنبي. في 29 أيلول/ سبتمبر، طلب مصرف «غليتنير» من محافظ المصرف المركزي مساعدة فورية، لعدم قدرته على تغطية التزاماته المالية، وردًا على ذلك اشترى المصرف المركزي 75 في المئة من أسهم «غليتنير»، لكن تأثير هذا السلوك جاء معاكسًا؛ فبدلًا من طمأنة الأسواق المالية، أدت هذه الخطوة إلى السقوط الحر للتصنيف الائتماني لأيسلندا. وفي غضون أيام قليلة، انخفضت سوق الأوراق المالية، والسندات المصرفية وأسعار العقارات. انهارت المصارف الثلاثة، تاركة 25 مليار دولار من الديون. وتسببت الأزمة المالية في خسائر داخل أيسلندا وخارجها، ما يعادل سبعة أضعاف إجمالي الناتج المحلي لأيسلندا. وبما يتناسب مع حجم الاقتصاد، كان ذلك أكبر تدمير للقيمة المالية في التاريخ. انخفض الدخل الشخصي للأيسلنديين إلى حد كبير مع تخفيض قيمة أصولهم بشكل حاد. وانخفض إجمالي الناتج المحلي في أيسلندا 6.8 في المئة في عام 2009، و3.4 في المئة إضافية في عام 2010. ومع انهيار مركزها المالي، أصبحت الأزمة الاقتصادية في أيسلندا المحفز لثورة المطبخ.

كل ثورة لها تاريخ نشأتها وبطلها المتمرد. ففي 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2008، جلس المغني هوردور تورفاسون (Hordur Torfason) أمام مبنى الـ«آلثينغ» (Althing) (البرلمان الأيسلندي) في ريكيافيك مع غيتاره، وغنى غاضبًا ضد الـ «بانكسترز» (Banksters)، أي المصرفيين النصّابين[9] وسياسييهم التابعين. وانضم إليه عدد قليل من الناس، ثم سجل أحدهم المشهد وقام بتحميله على شبكة الإنترنت. في غضون أيام، نظم المئات ثم الآلاف احتجاجات في ساحة «أوستورفولور» (Austurvollur) التاريخية. وتعهدت جماعة تعرف باسم «رادير

(8) غير هاردي (G. Haarde) رئيس وزراء أيسلندا في ذلك الوقت. (المترجمة)

(9) (Banksters) لفظ يُطلَق على المصرفيين النصّابين، واستُخدِمَ أوّل مرّة في الولايات المتحدة في عام 1932 بالجمع بين مصطلحي «المصرفيين» و«العصابات»، عندما عيّن الرئيس هربرت هوفر، فرديناند بيكورا لشغل منصب المدّعي العام في نيويورك، بغية التحقيق في مسؤولية المصارف عن أزمة عام 1929، فكان أوّل من أطلق هذا المصطلح. (المترجمة)

فولسكيتز» (Raddir fólksins) بالاحتجاج كل يوم سبت حتى التوصل إلى استقالة الحكومة. تصاعدت الاحتجاجات في كانون الثاني/ يناير، سواء على الإنترنت أو في الساحات، متحدية الشتاء الأيسلندي. ووفقًا لمراقبين في عملية التعبئة الاجتماعية، كان دور الإنترنت والشبكات الاجتماعية في غاية الأهمية جزئيًا، لأن 94 في المئة من الأيسلنديين مرتبطون بشبكة الإنترنت، فيما ثلثاهم (⅔) هم من مستخدمي «فيسبوك».

في 20 من كانون الثاني/ يناير 2009، يوم انعقاد البرلمان بعد عطلة دامت شهرًا، تجمع آلاف الأشخاص من جميع الأعمار والمستويات أمام البرلمان، لإلقاء اللوم على الحكومة، وذلك لسوء إدارتها للاقتصاد، وعدم قدرتها على التعامل مع الأزمة. ضربوا على الطبول، وعلى الأواني والمقالي، وبالتالي نالوا لقب «ثورة أدوات المطبخ»، أو «ثورة الأواني والمقالي». وطالب المتظاهرون الحكومة بالاستقالة وإجراء انتخابات جديدة. إضافة إلى ذلك، كانوا يضغطون أيضًا لإعادة تأسيس الجمهورية التي أصبحت فاسدة، في نظرهم، نظرًا إلى خضوع السياسيين والأحزاب السياسية للنخبة المالية. وهكذا، طالبوا بصوغ دستور جديد ليحل محل الدستور الموقت المعتمد منذ عام 1944، وهو ميثاق موقت أُقرّ وقت إعلان الاستقلال عن الدانمارك المحتلة. وكان قد اخْتِيط له لأنه يُعلي مصالح الطبقة السياسية (ويمنح أهمية متفاوتة للأقاليم المختلفة الريفية). رد الاشتراكيون الديموقراطيون والخضر بشكل إيجابي على هذا المطلب، في حين رفض الائتلاف المحافظ الذي يقوده حزب الاستقلال الأمر. ومع تزايد الضغط من الشبكات الاجتماعية ومن الشارع، أُعلن في 23 كانون الثاني/ يناير 2009، عن انتخابات برلمانية مبكرة، وأعلن رئيس الوزراء المحافظ غير هاردي أنه لن يرشح نفسه نظرًا إلى سوء حالته الصحية. جاءت نتيجة الانتخابات هزيمة مدوية للحزبين الرئيسيين (المحافظين) اللذين، يتحالف أو من دونه، حكما أيسلندا منذ عام 1927. وجاء ائتلاف جديد، شكّله الاشتراكيون الديمقراطيون و«الخضر - الحمر» إلى السلطة في 1 شباط/ فبراير 2009، تقوده الزعيمة الديمقراطية الاجتماعية يوهانا سيغوردادوتير (Johanna Sigurdardottir)، أول رئيسة وزراء مثلية جنسيًا معلنة، فيما كان نصف أعضاء حكومتها من النساء.

مضت الحكومة الجديدة للعمل على ثلاث جبهات: التخلص من الفوضى المالية وانتزاع مسؤوليات الإدارة الاحتيالية للاقتصاد؛ إعادة نمو اقتصادي من خلال تحويل الأنموذج الاقتصادي، ووضع قواعد مالية صارمة وتعزيز مراقبة المؤسسات؛ الاستجابة للمطلب الشعبي بالانخراط في عملية الإصلاح الدستوري، مع المشاركة الكاملة للمواطنين.

خَضَعت المصارف الثلاثة الكبرى للتأميم، وعاد اثنان منها إلى القطاع الخاص من خلال مجموعة من المصارف الأجنبية الدائنة، بمشاركة الدولة. وعوضت الحكومة الأيسلنديين عن فقدان مدخراتهم. ومع ذلك، بناء على مبادرة من رئيس الجمهورية، أولافور غريمسون (Olafur Grimson)، أجري استفتاء، لاتخاذ قرار بشأن دفع ضمانات القروض المستحقة التي تدين بها المصارف المندثرة إلى المودعين البريطانيين والهولنديين وحكوماتهم. صوّت 93 في المئة من الأيسلنديين بعدم دفع الدين البالغ 5.9 مليارات دولار، المستحق للمملكة المتحدة وهولندا. بطبيعة الحال، نجم عن ذلك سلسلة من الدعاوى القضائية لا تزال في قيد التسوية في المحاكم. وتواجه أيسلندا معركة قانونية طويلة لتسوية الديون الخارجية، وحاولت المصارف تجنب التقاضي من خلال عرض بيع أصولها، ولكن نتائج المفاوضات لا تزال معلقة حتى وقت كتابة هذه السطور.

شرعت الحكومة الجديدة باتخاذ الإجراءات القانونية ضد المسؤولين عن الأزمة. أعلنت رئيسة الوزراء يوهانا سيغورداردوتير، متحدثة في مؤتمر للحزب الديمقراطي الاجتماعي في 30 أيار/مايو 2011، بأوضح عبارات ممكنة:

> لن يُسمح للمواطنين الذين جَنَوا أموالاً طائلة، أيْ «المصرفيين النصابين»، ولا للنخب من أصحاب الملكيات الكبيرة، بالتهام النمو الاقتصادي المقبل. عقد حزبهم الفاجر تحت حلية المحافظين الجدد لحرب الاستقلال. إن نوعية الحياة التي سيحظى بها الأيسلنديون في المستقبل، سوف تبنى، من جهة أخرى على المساواة.

وفقًا لذلك، اعتُقِلت شخصيات بارزة من القطاع المصرفي في ريكيافيك

ولندن للرد على التهم التي وُجِّهت إليهم، وكذلك لإدارتهم غير المشروعة للأموال العامة، وحوكم رئيس الوزراء السابق هاردي بتهمة إساءة استخدام المال العام والرضوخ لنفوذ الجماعات الضاغطة.

كما هو متوقع، حذر خبراء الاقتصاد من عواقب وخيمة لتأميم المصارف، والسيطرة على تدفقات رأس المال ورفض دفع الديون الخارجية. ومع ذلك، بعدما عكست أيسلندا سياساتها الاقتصادية، مؤكدة سيطرة الحكومة، استعاد الاقتصاد عافيته مرة أخرى في عامي 2011 و2012، متجاوزًا في أدائه معظم الاقتصادات في الاتحاد الأوروبي. وبعد أن شهد نموًا سلبيًا في عامي 2009 و2010، ارتفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2.6 في المئة في عام 2011، وكان من المتوقع أن يزيد بنسبة 4 في المئة في عام 2012، وتراجعت معدلات البطالة من 10 في المئة في 2009 إلى 5.9 في المئة في 2012، كما انخفض التضخم من 18 إلى 4 في المئة. وتحسن الوضع المالي في أيسلندا في تصنيفات أدوات مقايضة الائتمان (CDS) من 1000 نقطة إلى 200 نقطة. وعلى الرغم من أن الاقتصاد لا يزال معرّضًا لحدوث أزمة في المستقبل، كما هي الحال بالنسبة إلى الاقتصاد الأوروبي بكامله، فإن وكالة التصنيف الائتماني «ستاندرد آند بورز» رفعت توقعاتها المستقبلية في أواخر عام 2011، من سلبي إلى مستقر. وتمت تغطية السندات الحكومية الصادرة في عام 2011 من المستثمرين الدوليين. في الواقع، ووفقًا لـ «بلومبرغ» في عام 2011، يكلف ضمان الديون الأيسلندية أقل من الديون السيادية في منطقة اليورو. أصبحت مواقف الأيسلنديين من المستقبل أكثر إيجابية بحلول منتصف عام 2011، خصوصًا بين القطاعات الأكثر تعلّمًا في المجتمع.

كيف تمكّنت الحكومة الديمقراطية الجديدة من إنقاذ البلاد من كارثة اقتصادية كبرى في مثل هذه الفترة القصيرة من الزمن؟

أولًا: لم تعتمد التدابير التقشفية الصارمة التي نُفِّذت في بلدان أوروبية أخرى. بل وقعت أيسلندا ميثاق «الاستقرار الاجتماعي» لحماية مواطنيها من آثار الأزمة، وبالتالي لم تُخفض العمالة في القطاع العام بشكل كبير، وحافظ الإنفاق العام على

الطلب المحلي عند مستوى معقول. وكان لدى الحكومة إيرادات كافية للحفاظ على الإنفاق، وإعادة شراء الأصول المالية الداخلية، لأنه لم يكن عليها التزام سداد الديون الخارجية للمصارف، وفقًا لما قرره الاستفتاء. وعلاوة على ذلك، بينما عوّض على عملاء المصارف عن خسائرهم، أُعطيت الأولوية لأصحاب الإيداعات على حساب حاملي السندات، وساهم ذلك في الحفاظ على السيولة في الاقتصاد، وتسهيل التعافي.

ثانيًا: كان لخفض قيمة عملتها، الكرونا، التي هبطت بنسبة 40 في المئة، أثر إيجابي جدًا في مبيعات الأسماك وصادرات الألمنيوم والسياحة. علاوة على ذلك، أصبح الاستيراد أكثر تكلفة، فالتقطت الشركات المحلية طلب المستهلك، ما سهل إنشاء عدد غير مسبوق من الشركات المبتدئة التي عوضت غياب شركات سابقة في قطاعات الخدمات المالية والإنشاءات والعقارات.

ثالثًا: أحكمت الحكومة السيطرة على تدفقات رأس المال والعملات الأجنبية، مانعة خروج رأس المال من البلاد.

مع ذلك، فإن الثورة الأيسلندية التي اندلعت نتيجة الأزمة الاقتصادية، لم تكن معنية بمعاقبة الاقتصاد، بل كانت في المقام الأول معنية بإجراء تحول جذري في النظام السياسي الذي ألقي عليه اللوم لعجزه عن إدارة الأزمة، وخضوعه للمصارف. ذلك على الرغم من، أو ربما بسبب، حقيقة أن أيسلندا هي واحدة من أقدم الديمقراطيات في العالم، إذ تأسس برلمانها «ألثينغ» (الذي لا يزال مجمعه التمثيلي في مكانه حاليًا في شكل مختلف) قبل عام 1000. وحتى الآن، بعد معاناتها المحسوبية وتحفظ الطبقة السياسية، كانت أيسلندا في أزمة الشرعية ذاتها كمعظم بلدان العالم. كان 11 في المئة فقط من المواطنين قد وثقوا بالبرلمان، فيما وَثِقَ 6 في المئة فقط بالمصارف. وفي محاولة لاستعادة ثقة الشعب، دعت الحكومة إلى انتخابات أجريت وكان لمطلب شعبي، ملتزمة وعدها في الانخراط في الإصلاح الدستوري، مع أوسع مشاركة ممكنة للمواطن، وأولت الاهتمام لعملية دستورية فريدة، وُضِعَت ونُفِذت فعلًا. عيّن البرلمان لجنة دستورية عقدت جمعية وطنية ضمت

1000 مواطن، جرى اختيارهم عشوائيًا. بعد يومين من المداولات، توصلت الجمعية إلى ضرورة صوغها دستور جديد، واقترحت بعض المبادئ التي ينبغي أن تكون لها أولوية قصوى في النص الدستوري. تلا ذلك، على الرغم من انتقادات أحزاب المعارضة المحافظة، تنظيم البرلمان انتخابات شعبية، لتعيين 25 عضوًا في الجمعية التأسيسية للدستور (CAC). وأُجيز لجميع المواطنين بالترشح، حيث تنافس 522 شخصًا على 25 مقعدًا. وعُقدت الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر 2010 بمشاركة 37 في المئة من الناخبين. مع ذلك، ألغت المحكمة العليا الانتخابات لأسباب تقنية قانونية. وللالتفاف على ذلك المعوق، مارس البرلمان حقه في تعيين 25 مواطنًا من المنتخبين في المجلس الدستوري المكلف بصوغ الدستور الجديد. وسعى المجلس الدستوري إلى جعل جميع المواطنين يشاركون عن طريق شبكة الإنترنت، وشكّل «فيسبوك» منصة أولية للنقاش. وكان «تويتر» بمنزلة القناة الناقلة للتقارير عن التقدم في العمل، والرد على استفسارات من المواطنين. واستُخدم كل من «يوتيوب» و«فليكر» لإقامة اتصال مباشر بين المواطنين وأعضاء المجلس، وكذلك للمشاركة في المناقشات التي تجري في جميع أنحاء آيسلندا.

تلقى المجلس الدستوري 16.000 اقتراح وتعليق عبر الإنترنت وغيرها، ونوقشت الاقتراحات على شبكات التواصل الاجتماعي. وكتبت 15 نسخة مختلفة من نص الدستور، مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج تلك المناقشات المتداولة على نطاق واسع. وبالتالي جاء إنتاج مشروع قانون دستوري نهائي حرفيًا من خلال التلزيم الجماعي. ووصفه بعض المراقبين بأنه «ويكي – دستور» (Wiki-constitution)[10].

بعد شهور من المداولات على الإنترنت وبين أعضائه، وافق المجلس على مسودّة قانون دستوري بالإجماع (25 صوتًا مقابل لا شيء). وفي 29 تموز/يوليو 2011، سلّم المجلس الدستوري إلى البرلمان قانونًا يتضمن 114 مادة في

(10) في إشارة إلى «ويكيبيديا: الموسوعة الحرّة» المتاحة على شبكة الإنترنت، والتي تسمح لأي شخص بالتعديل في معلوماتها بالحذف أو الإضافة، <www.wired.co.uk./news/archive/2011-08/01/iceland-constitution>.

تسعة فصول، في حين ناقش البرلمان بعض النقاط الطفيفة، وغيّر بعض الصياغات اللغوية في النص، واكتسحت الأغلبية اليسارية اعتراضات المعارضة المحافظة، وأجريت تعديلات طفيفة على مسودة القانون. وقررت الحكومة أنه ينبغي عرضه على المواطنين للتصويت عليه على نطاق واسع، وتعهدت باحترام القرار الشعبي في الموافقة النهائية التي هي من اختصاص البرلمان. وكان من المقرر إجراء تصويت على مشروع القانون الدستوري في يوم الانتخابات الرئاسية نفسه، في 30 حزيران/ يونيو 2012.

لو جرت الموافقة على الدستور الجديد، لكرّس مبادئ فلسفيّة، وقيمًا اجتماعية وأشكال التمثيل السياسية التي برزت في مطالب ومشروع الحركات الاجتماعية التي تفجرت في جميع أنحاء العالم في عام 2011. ومن الجدير تسليط الضوء على بعض عناصر هذا النص[11].

يعلن تمهيد الدستور اعتماد المساواة مبدأً أساسًا. حيث يقول:

نحن، شعب أيسلندا، نرغب في خلق مجتمع بفرص متساوية للجميع.

شُدد على تمثيل المبدأ السياسي «شخص واحد، صوت واحد»، ليكون المبدأ الأساس في أيسلندا كما هي الحال في كثير من البلدان الأخرى. وتجنبًا لمصادرة الإرادة الشعبية بوساطة النخبة السياسية، يذكر أيضًا النص ما يلي:

لأصوات الناخبين في كل مكان بالبلاد ثقل متساوٍ.

ولكسر احتكار الأحزاب السياسية، جرى التأكيد أن الناخبين ستكون لهم حرية التصويت للأحزاب أو المرشحين الفرديين على مختلف اللوائح.

كما شُدد بقوة على مبدأ حرية الوصول إلى المعلومات:

يضمن القانون حصول الجمهور على جميع الوثائق التي تُجمَع أو تُعالَج بواسطة الجهات الرسمية.

(11) للاطلاع على مسوّدة الدستور بالترجمة الإنكليزية، يُنظر: Finbar10, «Proposed New Icelandic Constitution,» *Politics.ie* (16 October 2011), <http://www.politics.ie/forum/political-reform/173176-proposed-new-icelandic-constitution.html>.

وهذا من شأنه إنهاء السرية الحكومية بشكل فعال، وجعل المناورات السياسية الخفية أكثر صعوبة. كما أن جميع الجهات الحكومية والاجتماعات البرلمانية يجب أن تكون لها سجلات يمكن أي شخص أن يصل إليها. وعلاوة على ذلك:

> يكون لجميع الأشخاص الحرية في جمع المعلومات ونشرها.

وفُرِضت قيود على عدد الولايات الزمنية التي يمكن أن يخدم فيها السياسيون، وخصوصًا الرئيس. كما اعتُرف بحق المواطنين في التشريع، وأيضًا بتوجيه الدعوة إلى الاستفتاء على قضايا محددة.

ثمة تشديد على المصلحة العامة في إدارة الاقتصاد:

> كما أن الموارد الطبيعية في أيسلندا ليست ملكية خاصة، بل ملكية مشتركة ودائمة للأمة... ويستند للاستفادة من هذه الموارد، عن طريق التنمية المستدامة والمصلحة العامة.

كما اعتُبِر احترام الطبيعة هدفًا أعظم:

> فالطبيعة في أيسلندا هي أساس الحياة في البلاد... يجب أن يُدار استخدام الموارد الطبيعية بحيث يحدّ من استنزافها على المدى الطويل، مع احترام حقوق الطبيعة وأجيال المستقبل.

يعكس دستور البلاد الجديد جملةً من المبادئ يمكننا أن نعتبرها، في الحقيقة، ثورية، وذلك في سياق الرأسمالية العالمية، حيث تظهر الصلة المباشرة بين عملية التنظيم الجماعي المدعوم بشعبية حقيقية، والمحتوى الناتج من مثل هذه العملية القائمة على المشاركة. وينبغي التذكير هنا بأن التشاور والإعداد استغرقا أربعة شهور كما طلب البرلمان، الأمر الذي يدحض فكرة عدم فاعلية الديمقراطية التشاركية، علمًا أن في أيسلندا 320.000 مواطن فقط. ولكن يجادل المدافعون عن التجربة، أنه بوجود الإنترنت ومحو الأمية الكاملة للإنترنت والتواصل غير المقيد، يُعدّ هذا الأنموذج من المشاركة السياسية، والتلزيم الجماعي من العملية التشريعية قابلًا للقياس.

يُفسَّر كون الثورة الأيسلندية باتت، بالنسبة إلى الحركات الاجتماعية الأوروبيّة التي حاربت عواقب أزمة مالية مدمرة، مرجعًا، عبر صلتها المباشرة بالقضايا الرئيسة التي أشعلت الاحتجاجات.

ثار الأيسلنديون، مثلما فعل المواطنون في جميع البلدان الأخرى، ضد نوع من الرأسمالية المالية المضاربة التي دمّرت معيشة الشعب، وجاء غضبهم من إدراك أن المؤسسات الديمقراطية لم تمثل حقيقةً مصالح المواطنين، لأن الطبقة السياسية أصبحت طبقة تتجدد ذاتيًا لتلبية مصالح النخبة المالية، والحفاظ على احتكارها للدولة.

لذلك، كان الهدف الرئيس للحركة هو الحكومة القائمة آنذاك، والطبقة السياسية ككل؛ وعلى الرغم من أنها قدمت فرصة للحكومة الجديدة لإضفاء الشرعية على أفعالها باتباع إرادة الشعب، كما عُبِّر عنه في المساحة العامة التي توفرها شبكة الإنترنت. استجابت الحكومة من خلال سنّ سياسات اقتصادية مؤثرة، أدت إلى الانتعاش الاقتصادي، في تناقض حاد مع الكثيرمن الاقتصادات الأوروبية التي كانت متلقة بسياسات تقشف في غير محلها وكانت قد تسببت بتفاقم الركود في القارة. ويعتبر الفارق الأساس بين أيسلندا وباقي أوروبا أن الحكومة الأيسلندية جعلت المصرفيين يدفعون تكاليف الأزمة، في حين خففت عن الشعب محنته قدر الإمكان. هذا في الواقع واحد من المطالب الرئيسة للمتظاهرين في جميع أنحاء أوروبا. وكانت نتائج هذا الخيار السياسي إيجابية، سواء من الناحية الاقتصادية أو من حيث الاستقرار الاجتماعي والسياسي العام.

علاوة على ذلك، حقّق المواطنون الأيسلنديون مشروعهم بالكامل لتحوّل النظام السياسي عن طريق وضع دستور جديد كان من شأنه ضمان ممارسة الديمقراطية الحقيقية، والحفاظ على القيم الإنسانية الأساسية. في هذا المعنى تحديدًا، كانت التجربة الأيسلنديّة في الواقع، تجربة ثورية حقيقية ألهمت، على سبيل المثال، وبجميع أبعادها، جيلًا جديدًا من الناشطين المثاليين العمليين في طليعة الحركات الاجتماعية. هناك في الواقع، في بعض المقاطع على شبكة الإنترنت التي تعكس التجربة الدستورية في أيسلندا، إشارة إلى الدستور

الكورسيكي لعام 1755، الذي يُعتبر واحدًا من مصادر الإلهام لدستور الولايات المتحدة[12].

كتب المسودة الأولى لدستور كورسيكا الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو، بناء على طلب من مؤسسي الجمهورية التي لم تدم طويلًا، في أثناء سعيه إلى تأسيس المبادئ التي ينبغي أن يستند إليها الدستور، حيث كتب:

> السلطة المستمدة من السكان أكثر واقعية من تلك المستمدة من المال، وأكثر أمانًا في آثارها. وحيث إن استخدام القوى البشرية لا يمكن حجبه عن النظر، فإنه يصل دائمًا إلى هدفه العام. الأمر ليس كذلك مع استخدام المال الذي يسيل ويضيع في جهات خاصة؛ فهو جمَع لغرض، ويُنفق لآخر؛ يدفع الشعب المال للحماية، وتستخدم مدفوعاته لقمعه. لذلك دولة غنية بالمال ضعيفة، ودولة غنية بالرجال دائمًا قوية (جان جاك روسو)، «المشروع الدستوري لكورسيكا،» صيغ في عام 1765[13].

يصل صدى هذا التناقض، بين فقر التمويل وثراء الشعب، عبر التاريخ، إلى الكثير من الساحات، حيث عمل المواطنون على مشروعات دستورية جديدة. في هذا المعنى، يمكن أن تؤدي عملية كتابة الدستور الأيسلندي الجديد بشكل جيد دور الملهم لديمقراطية القرن الحادي والعشرين، كالذي أدته كورسيكا في المطالبة بالحرية في دستور الولايات المتحدة.

عُرض مشروع التعديل الدستوري على المواطنين في استفتاء عام جرى في تشرين الأول/أكتوبر 2012. شارك في هذه الاستشارة الشعبية غير الملزِمة خمسون في المئة من الناخبين. وقد وافق 67 في المئة منهم على النص الدستوري الجديد. غير أن التشريعات الأيسلنديّة، المعتمدة لدى المجلس الدستوري تشترط قانونًا على أي تعديل دستوري، الخضوع لتصويتين برلمانيين متتاليين يفصل بينهما انتخاب. وقد فرض هذا الأمر على الأكثرية الاشتراكية – الديمقراطية وحزب الخضر ضرورة الانتظار حتى موعد حصول الدورة الانتخابية التالية

(12) <http://www.nakedcapitalism.com/2011/10>.

(13) Jean-Jacques Rousseau, *Constitutional Project for Corsica* (New York: Thomas Nelson Publishing, 1765), <http://www.constitution.org/jjr/corsica.htm>.

قبل التمكّن من عرض مشروع الدستور الجديد على التصويت في البرلمان. ثم عُقدت فعلًا جلسة الانتخاب في 27 نيسان/أبريل 2013، وقد مُني التحالف الإصلاحي الحاكم خلالها بهزيمة فادحة، إذ خسر نصف أصواته ونصف مقاعده. فهذا التحالف اليميني، المكوّن من الأطراف نفسها التي قادت البلاد إلى الانهيار العام، كان قد عاد قبل ذلك إلى السلطة. ومن بين أسباب هذا الانقلاب الهائل في الرأي العام، لا بدّ من أن نشير إلى الإجراءات التقشفية التي طبقتها الحكومة الاشتراكية – الديمقراطية السابقة والهادفة إلى إعادة الحياة للاقتصاد، والموقف الموالي للاتحاد الأوروبي الذي اتخذه التحالف الحكومي والمناهض للنزعة القومية والانطوائية التي طالما تميزت بها الأحزاب التقليدية الأيسلندية، ونفور غالبية السكان من مديونيّتهم الكبيرة والمقلقة، كنتيجة لأزمة الاستدانة وكنتيجة لعجز الحكومة عن تقديم حلّ لهذه الأزمة. وربما أن سبب عدم الرضا الأساس يكمن في عدم التواؤم بين آمال الحركة الاجتماعية والواقع المؤلم للسياسات المؤسساتية، في ما يشبه استعادة لما حصل مرارًا في تاريخ الحركات الاجتماعية. وكنتيجة لذلك عرض البرلمان الجديد مشروع التعديل الدستوري، في إحدى أجرأ تجارب الديمقراطية الدستورية التي تحوّلت، مع هذا الحادث إلى حلم مصيري جديد.

لذلك، بإمكاننا أن نعتبر أن استمرارية تمدّد أزمات الشرعية السياسية عبر العالم، وديمومة تطلع المواطنين أينما كانوا مصدر وحي في بحثهم عن الديمقراطية الحقّة، والتأسيس الثقافي والتكنولوجي لتعميق الديمقراطية التمثيلية، ربما أبصروا النور في بلد صغير مكوّن من جليد ونار، يقع على جزيرة في شمال المحيط الأطلسي.

رياح جنوبية – رياح شمالية
روافع التغيير الاجتماعي المخترقة الثقافات

تقدم دلائل الحركات الاجتماعية الشبكية الحالية، بعد الفحص الدقيق، تشابهات صادمة على الرغم من سياقاتها الثقافية والمؤسسية المتناقضة بحدّة.

اندلعت كلتا الثورتين ضد عواقب الأزمة الاقتصادية الدرامية، مع أن السبب الأساس في تونس لم يكن الانهيار المالي، بقدر ما عاد إلى نهب زمرة متجذرة في الدولة الجشعة اقتصاد البلاد. أضف إلى ذلك أن المواطنين شعروا بالعجز بسبب التداخل القائم بين الأقلية الحاكمة ورجال الأعمال والطبقة السياسية، أكانت منتخبة ديمقراطيًا أم مفروضة على نحو دكتاتوري. لست بالتأكيد، أشبّه الديمقراطية الأيسلندية المحترمة بالكامل للحرية والحقوق المدنية، بدكتاتورية بن علي المعتمدة على التعذيب والبلطجيّة. ولكن من وجهة نظر المواطنين في كلا البلدين، لم تكن تمثل الحكومات، وحتى السياسيين بشكل عام، إرادتهم، لأنهم انغمسوا مع مصالح النخبة المالية، ووضعوا مصالحها فوق مصالح الشعب. وكان العجز الديمقراطي، على الرغم من اختلاف نسبته في التجربتين، حاضرًا في كلا البلدين، وكان مصدرًا رئيسًا للسخط في بداية الاحتجاجات، فتداخلت أزمة الشرعية السياسية مع أزمة الرأسمالية المضاربة[14].

توجد أيضًا سمة مشتركة مثيرة للاهتمام بين هذين البلدين، فكلاهما متجانس للغاية في العرق وفي الدين. في الواقع، تُستخدم أيسلندا، بسبب عزلتها التاريخية، مختبرًا يعمل فيه باحثون في علم الوراثة ممن يبحثون في التراث الجيني المتجانس. أما بالنسبة إلى تونس، فتُعتبر البلد الأكثر تجانسًا عرقيًا في العالم العربي، ويمثل المسلمون السنة أغلبية السكان. وبالتالي، فإنه سيكون لتقديم تأثير عدم التجانس الثقافي والعرقي في بلدان أخرى دلالة كبيرة على خصائص الحركات الاجتماعية، مقارنة بالقاعدة المعتمدة في هذين البلدين.

يمتد وجه التشابه إلى ممارسات الحركات نفسها؛ مقارنة بالقاعدة فكلاهما أثير بوساطة حادث درامي (الانهيار المالي في أيسلندا، والتضحية بالنفس عند محمد البوعزيزي في تونس). في كلتا الحالتين، أدت الهواتف النقالة والشبكات الاجتماعية على الإنترنت دورًا رئيسًا في نشر الصور والرسائل التي حشدت الناس، موفرة منصة للنقاش، ودعوة للعمل، ووسيلة لتنسيق وتنظيم الاحتجاجات، ولنقل المعلومات والمناقشات بين السكان عمومًا.

(14) رأسمالية المضاربة تعني تدفقات مالية قصيرة الأجل تتسم بطابع المضاربة. (المترجمة)

وأدى التلفزيون دورًا، ولكن الإنترنت والهواتف المحمولة استُخدما على الدوام للتزويد بالصور والمعلومات.

في كلتا الحالتين، انتقلت الحركة من الفضاء الإلكتروني إلى الحيز الحضري، مع احتلال الساحات العامة رمزيًا كدعم مادي للنقاشات العامة والاحتجاجات، وترديد الشعارات في تونس، وضجيج المقالي والقدور في ريكيافيك. وقد شكلت المساحة العامة الهجينة التي صنعتها الشبكات الاجتماعية الرقمية والمجتمع الحضري المنشأ، قلب الحركة، أكان باعتبارها أداة للتفكير المستقل، أم بوصفها تعبيرًا عن سلطة الشعب. وتحول العجز إلى تمكين.

من هذا التمكين يأتي أقوى تشابه بين الحركتين في تونس وأيسلندا، أي نجاحهما المُعبِّر في تحقيق التغيير المؤسسي. تأسست الديمقراطية في تونس، وتحقق نظام دستوري جديد يوسع حدود الديمقراطية التمثيلية في أيسلندا، وطُبِّقت مجموعة جديدة من السياسات الاقتصادية. كما غيرت قواعد عملية التعبئة، التي أدت إلى التغيير السياسي الناجح والوعي المدني، فجعلت من الصعب على أي محاولة مستقبلية العودة إلى التلاعب السياسي كوسيلة للبقاء. وهذا ما جعل الحركتين مثالًا للحركات الاجتماعية، المستلهمة منها، والتي ظهرت بعد ذلك في المشهد العالمي المأزوم والباحث عن أشكال جديدة للتعايش.

الغرض من هذا الكتاب التحقيق في أي مدى كانت الميزات الرئيسة المحددة في هاتين الحركتين حاضرة بشكل متساو، كعوامل حاسمة في الحركات الناشئة في سياقات اجتماعية أخرى؛ لأنه إذا كانت موجودة بالفعل، فإننا سنتمكن بعد ذلك من ملاحظة صعود أشكال جديدة من التحول الاجتماعي. أما إذا كانت سياساتها قد تعرضت للتعديل في الممارسة بسبب الاختلافات في السياق، فإن في إمكاننا أن نشير إلى وجود بعض الفرضيات في التفاعل بين الثقافة والمؤسسات والحركات، كتساؤل رئيس لنظرية التغيير الاجتماعي وممارساتها.



بشأن الثورة التونسية

Beau, Nicolas et Jean Pierre Tuquoi. *Notre Ami Ben Ali: L'Envers du miracle tunisien.* Paris: La Découverte, 2002.

Bettaieb, Viviane. *Dégage: La Révolution tunisienne. 17 décembre 2010-14 Janvier 2011.* Paris: Éditions du Layeur, 2011.

Cherni, Amor. *La Révolution tunisienne: S'Emparer de l'histoire.* Paris: Al-Bouraq, 2011.

De Leon, Justin C. *Tunisia and Egypt: Unrest and Revolution.* Edited by Charlotte R. Jones. New York: Global Political Studies, 2011.

Elseewi, Tarik Ahmed. «A Revolution of the Imagination.» *International Journal of Communication.* vol. 5, 2011. <http://ijoc.org/ojs/index.php/ijoc/article/view/1237/596>.

Haloui, Yasmin. *Life in Revolution: Resistance and the Everyday Life in the Tunisian Revolution.* Saarbrucken: Lambert Academic Publishers, 2011.

Hatzenberger, Antoine. «L'Hiver à Tunis et le printemps.» *Les Temps modernes.* vol. 3. no. 664, May-July 2011.

Hmed, Choukri. «Si le peuple un jour aspire à vivre, le destin se doit de répondre: Apprender à devenir révolutionnaire en Tunisie.» *Les Temps modernes.* vol. 3. no. 664. May-July 2011.

Laurent, Jean Pierre. «Points d'inflections des révoltes arabes.» *Les Temps modernes.* vol. 3. no. 664. May-July 2011.

Lotan, Gilad [et al.]. «The Revolutions Were Tweeted: Information Flows During the 2011 Tunisian and Egyptian Revolutions.» *International Journal of Communication:* [on live] vol. 5. 2011. <http://ijoc.org/ojslindex.php/ijoc/article/view/1246>.

Newsom, Victoria Ann, Lara Lengel and Catherine Cassara. «Local Knowledge and the Revolutions: A Framework for Social Media Information Flow.» *International Journal of Communication:* [on live] vol. 5. 2011. <http://ijoc.org/ojslindex.php/ijoc/article/view/12465/607>.

Piot, Oliver. *La Révolution tunisienne: Dix jours qui ébranlèrent le monde arabe.* Paris: Les Petits Matins, 2011.

Wagner, Ben. «The Arab Spring: «I Have Understood You»: The Co-evolution of Expression and Control on the Internet, Television and Mobile Phones During the Jasmine Revolution in Tunisia.» *International Journal of Communication*. vol. 5. 2011. <http://ijoc.org/index.php/ijoc/article/view/1174>.

بشأن الثورة الأيسلندية

Benett, Nick. «Iceland's Crowdsourced Constitution - A Lesson in Open Source Marketing.» *Social Media Today*. 13 June 2011. <http://www.socialmediatoday.com/content/icelands-crowdsourced-constitution-lesson-open-source-marketing>.

Brown, Mark. «Icelanders Turn in First Draft of Crowdsourced Constitution.» *Wired News*. 1 August 2011. <http://wired.co.uk/news/archive/2011-08/01/Icelandic-constitution>.

«Constitutional Project for Corsica.» Constitution Society. 1994. <http://www.constitution.org/jtt.corsica.htm>.

Crawford, Susan. «Digital Governance: From Iceland to New York City.» Center for Democracy and Technology. 1 August 2011. <http://www.cdt.org/blog/018digital-governance>.

Dry Islandia. «El impulsor de la revolución islandesa, manda un mensaje de apoyo a los españoles.» *Youtube*. 2011. <http://www.youtube.com/watch?v=cBAgEUC Cdq8&feature=player_embedded>.

Finbar10. «Proposed New Icelandic Constitution.» *Politics.ie*. 16 October 2011, <http://www.politics.ie/forum/political-reform/173176-proposed-new-icelandic-constitution.html>.

Fontaine, Paul. «Occupy Reykjavik Begins, Police Clear Out Protesters Camping in Front of Parliament.» *The Reykjavik Grapevine*. 31 October 2011. <http://www.grapevine.is/Home/ReadArticle/Occupy-Reykjavik-Begins>.

Garcia Lamarca, M. «Learning from Iceland's «Kitchenware Revolution.»» *The Polis Blog* [blog]. 22 June 2011. at: <http://www.thepolisblog.org/2011/06/ learning-from-icelands-kitchenware.html>.

Gunnarson, Valur. «Iceland's Rainbow Revolution.» *The Reykjavik Grapevine*. 2 February 2009. <http://grapevine.is/Features/ReadArticle/icelands-rainbow-revolution>.

Gylfason, Thorvaldure. «Crowds and Constitutions.» *Vox*. 2011. <http://www.VoxEU.org/index.php?q=node/7077>.

_______. «From Crisis to Constitution.» at: <http://www.VoxEU.org/index.php?q=node/7077>.

_______. «Iceland's Special Investigation: The Plot Thickens.» *Vox*. 2010. <http://www.voxeu.org/index.php?q=node/4965>.

Landamore, H. «We, All the People. Five lessons from Iceland's failed experiment in creating a crowdsourced constitution.» *Future Tense*. July 31. at: <http://www.slate.com/articles/technology/future_tense/2014/07/five_lessons_from_iceland_s_failed_crowdsourced_constitution_experiment.html>.

بشأن الأزمة المالية الأيسلندية

Hreinsson, Pall, Gunnarsson Tryggvi, and Benediktsdóttir Sigriour. «Causes of the Collapse of the Icelandic Banks: Responsibility, Mistakes and Negligence.» Icelandic Parliament (Althingi). Special Investigation Commission Report, Act No. 142/2008. 2009.

Jiménez, Daniel. «Islandia se mueve ante la crisis.» *Noticias Positivas*. 21 March 2011. <http://www.noticiaspositivias.net/2011/03/21/islandia-se-mueve-ante-la-crisis>.

Lamant, L. «A Gentle Cure for the Crisis.» *Presseurop.eu*. 8 April 2011. <http://www.presseurop.eu/en.content/article/590821-gentle-cure-crisis>.

Roos, Jerome. «Democracy 2.0: Iceland Crowdsources New Constitution.» Roarmag.org. 2011. <http://roarmag.org/2011/06/iceland-crowdcources-constitution-investors-spain-greece>.

Sibert, Anne. «Love Letters from Iceland: Accountability of the Eurosystem.» *Vox*. 2010. <http://voxeu.org/index/php?q=node/5059>.

«Spain Adopts Iceland's Kitchenware Revolution Idea.» *Ice News*. 21 May 2011. <http://www.icenews.is/index.php/2011/05/21/spain-adopts-icelands-kitchenware-revolution-idea>.

Valdimarsson, Omar R. «Icelanders Reject Foreign Depositor Claims, Forcing Year-Long Court Battle.» *Bloomberg*. 11 April 2011. <http://www.bloomberg.com/news/2011-04-07/icelanders-may-reject-icesave-accord-in-april-9-referendum.html>.

Wade, Robert and Silla Sigurgeirsdottir. «Lessons from Iceland.» *New Left Review*. no. 65. 2010.

Wienberg, Christian and Omar R. Valdimarsson. «Iceland President Defends Pre-crisis Tours Promoting Bank Model.» *Bloomberg*. 14 April 2011. <http://www.bloomberg.com/news/2011-04-14/iceland-president-defends-pre-crisis-tours-promoting-bank-model.html>.

«The World Fact Book: Iceland.» Central Intelligence Agency. 2011. <http://ww.cia.gov/library/Publications/the-world-factbook/geos/ic.html>.

الثورة المصرية

انبثقت ثورة 25 يناير، التي أسقطت خلال 18 يومًا الفرعون الأخير عن عرشه، من عمق القمع والظلم، والفقر والبطالة، والتمييز على أساس الجنس، وزيف الديمقراطية ووحشية رجال الشرطة[1].

سبقت الثورة احتجاجات سياسية (عقب الانتخابات المزوّرة في عامي 2005 و2010)، ووقائع النضال من أجل حقوق المرأة (والتي قُمعت بقسوة في ما عرف بيوم الأربعاء الأسود في عام 2005)، ونضالات العمال من أجل حقوقهم، كما حدث في إضرابات عمال مصانع الغزل والنسيج في المحلة الكبرى في 6 نيسان/أبريل 2008، وأعقبتها أعمال شغب واحتلال للمدينة، كردة فعل على القمع الدموي الذي تعرض له العمال المضربون. من هذه المواجهات ولدت حركة «شباب 6 أبريل»[2]، التي أنشأت مجموعة على «فيسبوك» اجتذبت 70.000 متابع. وضمّت الحركة: وليد راشد، أسماء محفوظ، أحمد ماهر، محمد عادل[3]،

---

(1) لحساب مفصّل عن الخلفيات وحوادث ثورة 25 يناير في مصر، يُنظر: Mona El-Ghobashy, «The Praxis of the Egyptian Revolution,» *Middle East Report*, vol. 41 (Spring 2011), p. 285, <http://www.merip/mer/mer258/praxis-egyptian-revolution>.

(2) الموقع الرسمي لحركة «6 أبريل»، <http://6april.org/>، وإسراء عبد الفتاح أحمد راشد، إحدى مؤسسات الحركة والتي انشقت عنها في وقت لاحق، يُنظر: «Inside April 6th Movement: Revolution in Cairo,» *PBS Frontline* (2011), <http://pbs.org/wgbh/pages/frontline/revolution-in-cairo/inside-april6-movement>.

(3) في صيف 2009، سافر عادل إلى صربيا لدراسة استراتيجيات اللاعنف للثورة. يُنظر: Ibid.; Tina Rosenberg, «What Egypt Learned from the Students Who Overthrew Milosevic,» *Foreign Policy* (17 February 2011), <http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/02/16/revolution_u?page=full>.

إضافة إلى عدد آخر من ناشطي هذه الحركة. وقد أدوا دورًا مهمًا في التظاهرات التي قادت إلى احتلال ميدان التحرير في 25 كانون الثاني/ يناير. فعلوا ذلك بالتعاون مع عدد آخر من المجموعات التي تشكلت في دسائس خلف الكواليس، فيما تواصلت على شبكة الإنترنت. كانت شبكة أو مجموعة «كلنا خالد سعيد» من أبرز تلك المبادرات التي أنشئت على «فيسبوك»، والتي اتخذت اسمها تخليدًا لذكرى ناشط شاب ضُرب حتى الموت على أيدي الشرطة في حزيران/ يونيو من عام 2010، بأحد مقاهي الإنترنت في مدينة الإسكندرية، بعد أن قام ببث مقطع فيديو يعرض فيه فساد الشرطة[4]. انضم إلى هذه الصفحة (المجموعة) التي أنشأها وائل غنيم، مدير تنفيذي شاب بـ «غوغل»، وعبد الرحمن منصور، وعشرات الآلاف الآخرين من مصر والعالم[5]. طالبت هذه الصفحة والمجموعات الأخرى من المتضامنين معها بالتظاهر أمام وزارة الداخلية، احتجاجًا على وحشية الشرطة التي أرهبت المصريين على مدى ثلاثة عقود. واختاروا لذلك 25 كانون الثاني/ يناير لمناسبته اليوم الوطني للشرطة.

مع ذلك، فإن الشرارة الفعلية التي أشعلت الثورة المصرية، مثيرة احتجاجات على نطاق غير مسبوق، استلهمت الثورة التونسية، التي أضافت الأمل في التغيير، إلى الغضب ضد القمع الصارخ. تلونت الثورة المصرية بلون من الدراما في أعقاب المثال التونسي عبر سلسلة من أعمال حرق النفس (قام بها ستة أشخاص)، للاحتجاج على ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي خلّفت الكثير من الجياع. ونُقلت أخبار هذه الحالات إلى الشباب المصري بوساطة واحدة من مؤسسي حركة شباب 6 أبريل، أسماء محفوظ، ذات الستة وعشرين عامًا، الطالبة في إدارة الأعمال بجامعة القاهرة.

في 18 كانون الثاني/ يناير، وضعت أسماء تدوينة فيديو على صفحتها في «فيسبوك» أظهرت صورتها بالحجاب وعرفت نفسها بالاسم، قبل أن تقول:

---

(4) مقطع فيديو عن «الثورة الصامتة» الذي قام بتصويره أعضاء صفحة «كلنا خالد سعيد»، يُنظر: Adel Iskander, «Reclaiming Silence in Egypt,» *Egypt Independent*, 22/7/2010, <http://www.egyptindependent.com//opinion/reclaiming-silence-egypt>.

(5) Wael Ghonim, *Revolution 2.0: The Power of the People is Greater than the People in Power: A Memoir* (Boston, MA: Houghton-Mifflin-Harcourt, 2012).

قام أربعة من المصريين بإحراق أنفسهم.. الناس تشعر بالعار. وأنا، كفتاة، كتبت أنني سأنزل إلى ميدان التحرير، وحيدة، وأرفع لافتة... أنا صنعت هذا الفيديو لأعطيكم رسالة بسيطة: سوف نذهب إلى ميدان التحرير في الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير... إذا جلستم في البيوت، فسوف تستحقون كل ما يُرتكب في حقكم، وسوف تشعرون بالذنب أمام أمتكم وشعبكم. انزلوا إلى الشوارع، أرسلوا رسائل نصية هاتفية، واكتبوا على الإنترنت لتوعية الناس.

حمّل شخص التدوينة على «يوتيوب» وانتشرت بشكل واسع بين الآلاف. ولاحقًا عُرف في كل مكان في الشرق الأوسط بأنه «الفيديو الذي أطلق شرارة الثورة المصرية»[6]. من على شبكات الإنترنت، انتشرت الدعوة للقيام بعمل من خلال الشبكات الاجتماعية للأصدقاء والأقارب والانتماءات بجميع أنواعها. ربطت الشبكات ليس بين الأفراد فحسب، بل بين كل فرد وشبكاته الاجتماعية الخاصة. كانت هناك أهمية خاصة لشبكات جماهير فرق كرة القدم، في الدرجة الأولى، النادي الأهلي ومنافسه نادي الزمالك، أصحاب التاريخ الطويل في المواجهات مع قوات الشرطة[7]. وهكذا ففي يوم 25 من كانون الثاني/ يناير، تجمع عشرات الآلاف في الميدان المركزي الرمزي للقاهرة المعروف بالتحرير، وقاوموا هجمات قوات الشرطة، واحتلوا الميدان ليحوّلوه إلى الفضاء العام والمُعلَن للثورة. في الأيام التالية، اتخذ المواطنون من الأوضاع الاجتماعية كلها، بمن فيهم فقراء المدن والأقليات الدينية

(6) Melissa Wall and Sahar El-Zahed, «"I'll Be Waiting for You Guys": A YouTube Call to Action in the Egyptian Revolution,» *International Journal of Communication*, vol. 5 (2011).

(7) لم تنسَ قوات الأمن المركزي الدور المهمّ الذي قام به مشجّعو فريق الأهلي لكرة القدم في التظاهر ضدّ مبارك. ففي الأول من شباط/ فبراير 2012، وفي مباراة أقيمت في مدينة بورسعيد بين الفريق المحلّي وفريق الأهلي، قام مئات من البلطجية المسلحين، بدعوى أنهم من مشجّعي فريق بورسعيد، بمهاجمة مشجّعي الأهلي من دون أي تدخل من الشرطة الموجودة في الملعب. وأسفر ذلك عن مقتل 74 شخصًا وجرح المئات. وقد أدّى التواطؤ المفضوح من شرطة نظام مبارك القديمة وتساهل النظام العسكري مع العدوان إلى اندلاع تظاهرات عنيفة يومي الثاني والثالث من شباط/ فبراير، قام بها الآلاف، مهاجمين أقسام الشرطة وهم يحملون أعلام الأهلي. وقُتِلَ عدد من المتظاهرين وجُرِحَ المئات.

(الأقباط المسيحيون كانوا ممثلين في الحركة بشكل جيد إضافة إلى كل من الإسلاميين والعلمانيين)، ونسبة كبيرة من النساء، بعضهن اصطحبن أطفالهن، من المنطقة الآمنة للميدان المُحررمسرحًا لتظاهراتهم التي شارك فيها مئات الألوف المطالبين بإقالة مبارك وإسقاط النظام. وقُدّر عدد المتظاهرين في ميدان التحرير بنحو مليوني متظاهر في أوقات مختلفة[8]. جاء يوم الجمعة 28 من كانون الثاني/ يناير ليُعرف باسم «جمعة الغضب»، حين واجه المتظاهرون هجمات الأمن المركزي العنيفة بحسم، وتمكنوا من السيطرة على أجزاء من المدينة، واحتلوا عددًا من المباني الحكومية، وأقسام الشرطة. وبلغ ضحايا ذلك اليوم مئات القتلى وآلاف الجرحى. ووقعت حوادث مشابهة في أرجاء مصر بشكل عام، في كثير من المدن، خصوصًا الإسكندرية، التي انضمت إلى الاحتجاجات. وحملت أيام الجمعة، هذه وغيرها الكثير، دلالة خاصة لدى الثورة المصرية، وكذلك لدى عدد من الانتفاضات الأخرى في أرجاء العالم العربي؛ لأنه اليوم الذي تقام فيه صلاة جماعية تعرف باسم «صلاة الجمعة»! وهو يوم عطلة، حيث يحتشد الناس داخل المساجد أو خارجها. ولا يعني ذلك بالضرورة أن هذه التجمّعات كانت ذات طابع ديني تستلهم طقوس الجمعة. لم تكن هذه هي الحال في مصر، بل كانت تجسد وقتًا ومساحة ملائمين كي يلتقي الناس بآخرين، للشعور بالقوة والشجاعة من كونهم يجتمعون معًا. لذلك أصبحت أيام الجمعة، المواقيت الأسبوعية لتأجيج الثورة. وعلى مدى

---

(8) كان هناك بعض التوترات بين الأقباط وجماعات الإسلام السياسي المتشدّدة في أثناء فترة احتلال ميدان التحرير، لكن مشاركة المخاطر والأهداف في الحركة أشاعت جوًا من التسامح والتعاون بين المسلمين والأقباط والعلمانيين. على سبيل المثال، في 6 شباط/فبراير 2011 عُقِدَ احتفال جماعي متعدّد العقائد في التحرير، بحضور آلاف من المتديّنين. مع ذلك كانت هناك واقعة عنف رئيسة ضدّ الأقباط وقعت في 9 تشرين الأول/ أكتوبر في أثناء تظاهرة قام بها الأقباط أمام مبنى تلفزيون الدولة اعتراضًا على التغطية الإعلامية وطالبوا باستقالة طنطاوي، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ونتج من الحوادث 25 قتيلًا و200 جريح. حاولت وسائل الإعلام الإيعاز بأن من قام بالاعتداءات هم الإسلاميون، لكن مصادر مطلعة كشفت عن مسؤولية الشرطة في التخطيط للهجوم، لإثارة الفتنة الطائفية. وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر [2011] حين كان المسلمون في ميدان التحرير يصلون صلاة الجمعة، قام الأقباط بحراسة الميدان من المعتدين المحتملين، في دلالة واضحة على التضامن بين الأديان.

العام الذي شهد استمرار النضال ضد خلفاء مبارك، أي الحكام الجدد في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، أصبحت أيام الجمعة، بمسمياتها الرمزية، بمنزلة لحظات خاطفة من الاحتجاجات الجماهيرية غالبًا ما أدت إلى القمع العنيف من الشرطة العسكرية: جمعة الغضب (28 كانون الثاني/يناير)؛ جمعة التطهير (8 نيسان/إبريل)؛ جمعة الغضب الثانية (27 آذار/مارس)؛ جمعة القصاص (1 تموز/يوليو)؛ جمعة الحسم (7 تموز/يوليو)؛ مسيرة مئات الآلاف ضد المجلس العسكري (المجلس الأعلى للقوات المسلحة) (15 تموز/يوليو) ... إلخ.

بالتالي، فإن شبكات الإنترنت، وشبكات الهواتف النقالة، وشبكات التواصل الاجتماعي الموجودة سابقًا، وتظاهرات الشوارع، واحتلال الساحات العامة وتجمعات أيام الجمعة حول المساجد، ساهمت جميعها في تشكيل الشبكات العفوية، غالبًا بلا قيادة، متعددة الوسائط، التي شرَّعت الثورة المصرية. ففي تقدير الكاتبين ألاغوي وكيبلر: «إذا كنا تعلمنا فكرة القيادة السياسية والائتلاف من الثورة الروسية، وتعلمنا المبادرة الشعبية من الثورة الفرنسية، فإن الثورة العربية في تونس ومصر أظهرت قوة شبكات التواصل»[9].

مجال التدفقات ومجال الأماكن في الثورة المصرية

لا شك في أن المجالات الأصلية للمقاومة تكونت على شبكة الإنترنت، ذلك أن الأشكال التقليدية للاحتجاج قوبلت بأقصى درجة من العنف من الشرطة، التي عُذّبت من دون حساب (بموافقة ضمنيّة، من وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية لمصلحة عمليات مكافحة الإرهاب)، لأطول فترة ممكنة لأولئك البلطجية. ومن الواضح أيضًا أن جميع الدعوات للتظاهر في 25 كانون الثاني/ يناير، وفي التواريخ المتتالية اللاحقة، أرسلت عبر «فيسبوك»، ليستقبلها المتابعون

(9) Ilhem Allagui and Johanne Kuebler, «The Arab Spring and the Role of ICTs,» *International Journal of Communication*, vol. 5 (2011), p. 1435.

الشباب الناشطون الذين تُعتبر شبكات التواصل الاجتماعي والهواتف النقالة جزءًا مركزيًا من أسلوب حياتهم.

في نهاية عام 2010، تشير التقديرات إلى أن 80 في المئة من المصريين كانوا يمتلكون هواتف نقالة، وفقًا لمؤسسة البحوث (Ovum). وفي عام 2009، اشترك ربع عدد السكان في مصر في الإنترنت، وفقًا للاتحاد الدولي للاتصالات. لكنَّ النسبة كانت أعلى كثيرًا بين من تراوح أعمارهم من 20 إلى 35 عامًا للمجموعة السكانية في القاهرة والإسكندرية وبعض المدن المركزية الأخرى، والتي يُتاح لأغلبيتها الوصول إلى الإنترنت، في البيت أكان ذلك أم المدرسة أم مقاهي الإنترنت (سايبر كافيه). وفي أقل من عامين بعد إطلاق «فيسبوك» نسخته العربية في عام 2009، ازداد عدد المستخدمين ثلاث مرات، حتى بلغ خمسة ملايين مستخدم في شباط/فبراير 2011، منهم 600.000 مستخدم أضيفوا في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، الشهرين اللذين شهدا بداية الثورة. وما إن تصل الرسالة المرسلة عبر شبكة الإنترنت، إلى مجموعة كبيرة من الشباب المصري الناشطة والخبيرة بالتكنولوجيا، حتى تنتشر الرسالة بين شريحة أكبر من السكان.

بالتالي، لعبت شبكات التواصل الاجتماعي دورًا مهمًا في الثورة المصرية. وقام المتظاهرون بتوثيق الحوادث بوساطة هواتفهم النقالة، وبثوا الفيديوات التي صوروها إلى الناس في أرجاء البلاد وفي الخارج أيضًا عبر «فيسبوك» و«يوتيوب»، مع بث مباشر في كثير من الأحيان. لقد تداولوها على «فيسبوك»، ونسقوا أدوارهم عبر «تويتر»، واستخدموا المدونات على نطاق واسع، ليعبّروا عن آرائهم، وينخرطوا في النقاشات.

أظهر تحليل اتجاهات «غوغل» في مصر في أيام الثورة تصاعدًا كثيفًا لعمليات البحث ذات الصلة بالحوادث، وبلغت ذروتها في اليوم الأول للتظاهرات في 25 من كانون الثاني/يناير والأيام اللاحقة (يُنظر الشكل 1).

الشكل (1)

اتجاهات «غوغل» في مصر خلال أيام الثورة

اتجاهات «غوغل»
مؤشر البحث
15.0
10.0
5.00
0
2 2011 كانون الثاني/ يناير
9 2011 كانون الثاني/ يناير
16 2011 كانون الثاني/ يناير
23 2011 كانون الثاني/ يناير

أكد كل من أوراغ وألكساندر صلة المساحات الافتراضية للإنترنت، كميادين للخلاف، بميادين المعارضة الأخرى، مثل التي تكوّنت في «الأحياء الجديدة» للحيز الحضري الفقير. وتشير نهى عاطف، وهي ناشطة أجريت معها مقابلة خلال الثورة، إلى التعبئة الافتراضية قائلةً:

> أن تحظى بمساحة، وتحديدًا بمساحة افتراضية، كي تكتب وتتحدث إلى الناس، وتعطيهم رسائل تزيد حجم الغضب لديهم، هذه هي وسيلتي المفضلة للنضال على الإنترنت... حين تطلب من الناس أن يذهبوا للتظاهر ضد الشرطة، يكونون على أتم الاستعداد، لأنك أمددتهم مسبقًا بالوسائل التي جعلتهم يشعرون بالغضب[10].

يكشف تحليل لمجموعة كبيرة من تغريدات الجمهور على «تويتر» في ميدان التحرير بين 24 و29 كانون الثاني/يناير عن كثافة التغريد على هذه الوسيلة، ويقدم دليلًا على أن الأفراد، بمن فيهم الناشطون والصحافيون، كانوا من أكثر مبتكري التغريدات تأثيرًا، بدلًا من التنظيمات الموجودة على الساحة. بكلمات

(10) Miriyam Aouragh and Anne Alexander, «The Egyptian Experience: Sense and Nonsense of the Internet Revolution,» *International Journal of Communication*, vol. 5 (2011), p. 1348.

أخرى، قدم «تويتر» المنبر التكنولوجي لأفراد عدة، ليبرزوا كقادة للحركة. ووفق ملاحظتهم الخاصة، استنتج لوتان وآخرون أن «الثورات بُثّت واقعيًا كتغريدات عبر تويتر»[11].

بالتالي، فإن الناشطين، كما يرجح البعض، قاموا بتخطيط الاحتجاجات على «فيسبوك»، ونسّقوها عبر «تويتر»، ونشروها بوساطة رسائل الهواتف المحمولة النصّية، وبثوها إلى العالم بوساطة «يوتيوب». في الحقيقة، ساهمت لقطات الفيديو، التي تضمنت الممارسات العنيفة لقوات الأمن تجاه المتظاهرين، عبر شبكة الإنترنت، في كشف حقيقة العنف الذي يمارسه النظام. وكان الانتشار الواسع لهذه الفيديوات، إضافة إلى حجم وسرعة انتقال أخبار الحوادث في مصر، حيث أصبحت متاحة للجمهور الواسع في البلاد وعبر العالم، مفتاحَ عملية التعبئة ضد مبارك.

يُعتبر دور شبكات التواصل الاجتماعي التقليدية البعيدة عن الإنترنت، مهمًا أيضًا، حيث إنه سهّل وصول المنشورات إلى الأحياء الشعبية البعيدة عن مجال استخدام الثقافة الرقمية، والوصول إلى التجمعات السياسية والاجتماعية التقليدية في المساجد في أعقاب صلاة الجمعة. كانت هذه الوسائط المتعددة للتواصل المستقل هي التي كسرت حواجز العزلة، وجعلت التغلّب على الخوف ممكنًا، بوساطة فعل الانضمام والمشاركة.

مع هذا، تَمثّل الشكل الاجتماعي الأساس للحركة في احتلال الأماكن العامة؛ فالعمليات الأخرى لتشكيل شبكة كانت وسائل للتلاقي على أرض تحررت من سلطة الدولة، وخبرت الإدارة الذاتية والتضامن. لهذا السبب تعرض ميدان التحرير بشكل متكرر للهجوم لإجلاء المحتلين (شاغليه من المتظاهرين)، ولهذا أيضًا سرعان ما كان يمتلئ مرة بعد أخرى، بمواجهات ضارية مع قوات الأمن، في كل مرة كانت الحركة الاحتجاجية تشعر فيها بضرورة ممارسة الضغط

---

(11) Gilad Lotan [et al.], «The Arab Spring: The Revolutions Were Tweeted: Information Flows During the 2011 Tunisian and Egyptian Revolutions,» *International Journal of Communication*, vol. 5 (2011), p. 1401.

أولًا ضد الدكتاتور، ثم ضد الحكومة العسكرية التي أظهرت عزمها على البقاء في السلطة بدافع حماية مصالحها.

أصبح هذا التضامن الشعبي الذي وُلِدَ في ميدان التحرير قدوة لحركات «احتلُّوا» التي تشكلت في أرجاء العالم في الشهور اللاحقة. هذا التضامن جرى التعبير عنه بمجموعة مختلفة من الممارسات الاجتماعية؛ بدءًا من الإدارة الذاتية للخدمات اللوجستية للحياة اليومية في خلال فترات التظاهر (المرافق الصحية، الإمداد بالطعام والمياه، الرعاية الطبية، المساعدات القانونية، الاتصالات)، وصولًا إلى الإجراءات، مثل حماية الميدان من الأقباط خلال حصار 21 تشرين الثاني/ نوفمبر، في أثناء أداء المسلمين صلاة الجمعة.

علاوة على ذلك، عبر إنشاء مساحة عامة تسمح للحركة بأن تكون موجودة فيها جهرًا، بحقيقتها المتنوعة، استطاعت وسائل الإعلام الرئيسة تغطية الاحتجاجات، والتعريف بأبطالها، وبث كل ما يتعلق بالثورة. كما في كل الانتفاضات العربية، أدت قناة «الجزيرة» دورًا رئيسًا في النقل باللغة العربية للمصريين والجمهور العربي على اتساعه، بأن كل ما لم يمكن قابلًا للتفكير سابقًا، كان يحدث بالفعل. وساهمت بتأثير قوي في التظاهرات، وغذَّت انتشار الانتفاضات في الدول العربية. وبينما فقدت وسائل الإعلام الغربية السائدة حماستها في التغطية اليومية لحوادث في مصر بمجرد سقوط مبارك، استمرت الجزيرة في ربط المتظاهرين في مصر بالرأي العام المصري والعربي. وقد عرَّضت جودة تقارير الجزيرة الإخبارية فريقها الإعلامي لخطر كبير، بانفتاح القناة على صحافة المواطنين، فكثير من المعلومات والأخبار التي بُثَّت كانت تأتي من ناشطين على الأرض، ومن مواطنين عاديين كانوا يسجلون الوقائع التاريخية عبر هواتفهم المحمولة. وبوساطة البث الحي والتركيز الدائم على تطورات الحوادث في الأماكن العامة، أوجدت وسائل الإعلام الرئيسة المحترفة غطاءً مؤكدًا لحماية حركات الاحتجاج أمام عمليات القمع العنيف، حيث حاول المؤيدون لمبارك على المستوى الدولي أولًا، ثم مؤيدو المجلس العسكري لاحقًا، تجنب الإحراج أمام الرأي العام العالمي، بسبب الإجراءات القمعية غير

المبررة تجاه مَن هم تحت حمايتهم نظريًا. وأصبح الترابط بين وسائط التواصل الاجتماعي على الإنترنت، وشبكات التواصل الاجتماعي بين الأفراد والإعلام السائد، ممكنًا، بفضل وجود مساحة محتلّة رسّخت للفضاء العام الجديد، المتمثل في التفاعل الدينامي بين الفضاء الإلكتروني والحيز الحضري. وبالفعل، أقام الناشطون في ميدان التحرير «مركزًا إعلاميًا» لجمع الفيديوات والصور التي أنتجها المتظاهرون. على سبيل المثال، جمعوا في ساعات قليلة 75 غيغابايت من الصور من الناس في الشوارع. لكن مركزية هذه المساحة الهجينة لم تقتصر على ميدان التحرير في القاهرة، بل جرى نسخها في جميع المراكز الحضرية الكبرى، حيث تجمع مئات الآلاف من المتظاهرين الذين احتشدوا في مواقيت مختلفة خلال العام: في الإسكندرية والمنصورة والسويس والإسماعيلية وطنطا وبني سويف وديروط وشبين الكوم والأقصر والمنيا والزقازيق، وحتى في شبه جزيرة سيناء، حيث أشارت التقارير إلى أن البدو واجهوا قوات الشرطة على مدى أسابيع، وتولوا حينها بأنفسهم تأمين حدود الدولة. إن الثورة على الإنترنت لا تنفي الطابع الإقليمي للثورات عبر التاريخ، وجلّ ما تقوم به هو توسيع نطاقها ونقلها من الساحات إلى رحاب الفضاء.

ردّ الدولة على ثورة سهّلها الإنترنت: القطع التام

لا يوجد تحدٍ لسلطة الدولة لم يجرِ الردّ عليه. وهكذا، في حال الثورات العربية وفي مصر، كان هناك قمع مطلق، ورقابة على وسائل الإعلام وقطع للإنترنت.

لا يمكن القمع أن يستمر ضد حركة هائلة مدعومة بشبكات التواصل تحت اهتمام وسائل الإعلام العالمية، ما لم تكن الحكومة موحّدة بالكامل وتعمل بالتعاون مع السلطات الخارجية المؤثرة. ولكن هذه الظروف لم تكن متاحة في مصر، لذا استخدم النظام كلًا من القمع العنيف ومنع الإنترنت. بإجرائها ذلك، حاولت السلطات ما لم يجرِ عليه أي نظام من قبل: القطع التام؛ أي قطع شبكة

الإنترنت عن البلاد كافة، إضافة إلى وقف شبكات الاتصال الخاصة بالهواتف النقالة[12]. وبسبب أهمية هذا الحادث بالنسبة إلى مستقبل الحركات المستندة إلى شبكة الإنترنت، ولأنها تكرر الرغبات الضمنية أو الصريحة لأغلب الحكومات حول العالم، سوف أتطرق إلى تفصيلات عدة لما حدث وكيف حدث، والأهم، لماذا فشل.

بداية من اليوم الأول للتظاهرات، مارست الحكومة المصرية الرقابة على الإعلام داخل مصر، واتخذت التدابير لمنع عمل مواقع وسائل التواصل الاجتماعي، التي ساعدت في الدعوة للتظاهر ونشرت أخبار الحوادث على أرض الواقع. في 27 من كانون الثاني/ يناير، منعت الحكومة خدمات الرسائل النصية الهاتفية، ورسائل الـ «بلاك بيري». في ليلتي 27 و28 من كانون الثاني/ يناير، قطعت الحكومة المصرية خدمة الدخول إلى الإنترنت بشكل شبه كامل. لم يكن هناك أي مفتاح مركزي يمكن تشغيله. استخدمت الحكومة أقدم الوسائل تقنية وأكثرها فاعلية. أجرت مكالمات هاتفية ناجحة مع أكبر مقدمي خدمة الإنترنت الأربعة: «لينك إيجيبت» (Link Egypt)، «فودافون/ راية» (Vodafone / Raya)، «تيليكوم إيجيبت» (Telecom Egypt)، و«اتصالات مصر» (Etisalat Misr)، وأمرتهم بقطع الخدمة. وصل موظفو شركات «مزودي خدمة الإنترنت» (ISP) موجهات «أجهزة الراوتر – Routers» الخاصة بمزود خدمة الإنترنت والتي

(12) كان لانقطاع الإنترنت المعروف في مصر وضع مختلف تمامًا عن التلاعب المحدود في شبكة الإنترنت الذي وقع في تونس، حيث حُجِبَت مسارات عدّة محدّدة فقط، أو إيران، حيث بقيت شبكة الإنترنت متّصلة بمعدّل محدود، صُمّمَ لجعل الاتصال بشبكة الإنترنت بطيئًا للغاية. كان قطع الإنترنت في مصر أسهل نسبيًا، مقارنةً بما يمكن أن يكون ضروريًا في البلدان الديمقراطية. في مصر كان هناك أربعة من مزوّدي خدمات الإنترنت الرئيسة فقط، لكلّ منها عدد قليل نسبيًا من الموجهات تصلها بالعالم الخارجي. إن إغلاقًا مماثلًا للإنترنت في الولايات المتحدة يقتضي التعامل مع الكثير من الشركات المختلفة. وفي حين يمكن مصر قانونيًا أن تعطّل شركات الاتصالات بموجب مرسوم، فإن سلطة الحكومة الاتحادية في الولايات المتحدة، تحدّ من التدخل في قنوات الاتصال. ولكن ينبغي أن ندرك أن أعضاء الكونغرس الأميركي اقترحوا خططًا لما سمي «مفتاح القتل» (Kill Switch)، الذي يتيح إغلاق الإنترنت بضغطة زر في حالة «طوارئ أمن الفضاء السيبراني».

تتضمن عناوين بروتوكول الإنترنت (IP)[13] المتصلة عبر هذا الموجه (راوتر)، وقاموا بإلغاء أغلب أو كل تلك العناوين البروتوكولية، وبالتالي قطعوا القدرة على الاتصال بها من أي شخص داخل الدولة أو خارجها. كذلك، لم يكن كل مزود لخدمة الإنترنت ISP، مضطرًا إلى إغلاق أجهزة الحواسيب بشكل فعلي، بل كان عليه فقط تغيير الشفرة. وجرى سحب نحو 3500 مسار من مسارات بروتوكولات البوابة الحدودية (BGP) الفردية[14]. ولمدة يومين إضافيين، كانت شركة «نور لشبكة المعلومات» (Noor Data Networks) المسؤولة عن اتصال بورصة القاهرة للأوراق المالية لا تزال تعمل. وبانقطاع الشبكة عنها، كان قد جرى القضاء على 93 في المئة من حركة الإنترنت من مصر وإليها ولم يكن إغلاق الشبكة تامًا، لأن بعض مزودات صغيرة لخدمة الإنترنت خاصة بالمعاهد الأكاديمية ظلت تعمل، كما أن شبكة الاتصالات التي تستخدمها الحكومة والجيش كانت تعمل أيضًا، باستخدام مزودات خدمة الإنترنت الخاصة بها. وكان بإمكان عدد قليل من المستخدمين المصريين الحصول على الإنترنت من خلال أساليب الاتصالات القديمة، باستخدام خط هاتفي ثابت، كما كانت مسارات الألياف الضوئية للكابلات الأوروبية الآسيوية عبر مصر قيد التشغيل، لكن الوصول إليها لم يكن متاحًا من داخل مصر.

مع ذلك فإن العقبة الأكثر أهمية التي تواجهها الحكومات حين تحاول قطع الإنترنت، تأتي من يقظة مجتمع الإنترنت العالمي، الذي يتضمن قراصنة

(13) بروتوكول الإنترنت (Internet Protocol) هو المعرّف الرقمي لأي جهاز (حاسوب، هاتف محمول، آلة طابعة، موجه) مرتبط بشبكة معلوماتية تعمل بحزمة بروتوكولات الإنترنت، سواء أكانت شبكة محلية أم شبكة الشبكات الإنترنت. (المترجمة)

(14) بروتوكول البوابة الحدودية (BGP)، هو بروتوكول في قلب أو نواة آلية التوجيه من الإنترنت، ويتمّ استخدامه بوساطة الموجهات (Routers)، لتبادل المعلومات حول حركة مرور مسارات البيانات المستخدمة في الـ «قفز» من شبكة إلى أخرى وهي تنتقل من المصدر إلى وجهتها المقصودة.

بروتوكول البوابة الحدودية (Border Gateway Protocol)، يقصد به بروتوكول تبادل معلومات التوجيه بين الحواسيب المضيفة في الشبكات الواسعة، مثل الإنترنت، ويُعرَف أيضًا بكونه لبّ أو نواة بروتوكولات التوجيه من الإنترنت. ومن دونه سوف تتوقف حركة الإنترنت بشكل كامل، فهو مسؤول عن ربطها. (المترجمة)

وتقنيين وشركات ومدافعين عن الحريات المدنية، وشبكات ناشطة مثل «أنونيموس» (Anonymous)، وآخرين من أرجاء العالم ممن أصبحت شبكة الإنترنت حقًا من حقوقهم ووسيلة حياة عندهم. هبَّ هذا المجتمع لإنقاذ مصر كما فعل مع تونس في عام 2010، ومع إيران في عام 2009. إضافة إلى ذلك، فإن براعة المتظاهرين المصريين جعلت الاتصال ممكنًا بين الحركة الاحتجاجية نفسها، وبينها وبين مصر والعالم ككل.

في الحقيقة لم يتعذر على الثورة التواصل مطلقًا، لأن منصاتها كانت متعددة. وكانت قناة «الجزيرة» حاسمة في استمرارية بثها التقارير عن الحوادث المتصاعدة ضد النظام. وبقيت الحركة على اطلاع بوساطة الصور والأخبار التي تتلقاها من قناة «الجزيرة»، التي غذتها التقارير الهاتفية من على أرض الواقع. وحين منعت الحكومة اتصالها بالقمر الصناعي الخاص بها، يسرت شبكات أقمار صناعية عربية أخرى لها استخدام موجات البث الخاصة بها. إضافة إلى ذلك، ساعدت بعض قنوات الاتصال التقليدية، مثل أجهزة الفاكس، البث اللاسلكي للهواة (ham radio)، ومضامين (مودم) (modems) الاتصال الهاتفي الثابت[15] (dial up modems) في التغلب على حجب الإنترنت. ووزع المتظاهرون معلومات عن كيفية تجنب ضوابط الاتصال داخل مصر. وقدم الناشطون تعليمات باستخدام المضامين أو أجهزة المودم الهاتفية والاتصالات

(15) «المضمان» أو «المودم» ملحق حاسوبي يمكن من تبادل المعلومات مع حواسيب أخرى. منذ بدايات عصر الحاسوب، ظهرت حاجة مستخدميه إلى المشاركة وتبادل البيانات مع الحواسيب الأخرى، فبدأت بأبسط أشكال المشاركة عن طريق استخدام الأقراص والأشرطة الممغنطة، ثم تمّ تطوير طرق المشاركة لتظهر لنا شبكات الحاسوب المختلفة، لتبدأ الرغبة في توسيع نطاق المشاركة. كانت المعضلة الأساسية أن الحاسوب يتعامل مع الإشارات الرقمية (Digital)، بينما شبكات الهاتف تتعامل مع الإشارات التماثلية (Analog). كان الحلّ باستخدام «المضمان»، الذي تكمن وظيفته بأنه يقوم باستقبال الإشارات الرقمية من الحاسوب، ليقوم بتحويلها إلى إشارات تماثلية وتسمى هذه العملية بالتضمين (Modulation)، ثم تُنقل هذه الإشارات عبر خطوط الهاتف ليستقبلها مضمان آخر يقوم بتحويل هذه الإشارات التماثلية إلى رقمية مرّة أخرى، وتُعرَف هذه العملية بإزالة التضمين (DeModulation)، ومن هنا جاءت تسمية (MODEM). يُنظر المزيد من تعريفات Modem في: «مودم»، ويكيبيديا (الموسوعة الحرّة)، <85%D9%88%D8%AF%85%D9%http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9>. (المترجمة)

اللاسلكية. وقامت مزودات خدمة الإنترنت في فرنسا والسويد وإسبانيا والولايات المتحدة الأميركية ودول أخرى بإنشاء تجمعات من المضامين (مودم)، كان بإمكانها استقبال المكالمات الهاتفية الدولية لتوجيه المعلومات إلى المتظاهرين وتلقيها منهم. وتنازلت الشركات عن حقها في تحصيل رسوم الاتصال حتى يتمكن الأفراد من الاتصال مجانًا. وقدمت مدونة «منال علاء» نصائح للمصريين في شأن كيفية النفاذ إلى الإنترنت عبر الاتصال الهاتفي الثابت وباستخدام الهاتف النقال أو تقنية البلوتوث أو أجهزة الحاسوب الشخصية. وضعت النصيحة في عدد آخر من المدونات وانتشرت بشكل واسع.

كانت أهم وسيلة للتحايل على التعتيم استخدام خطوط الهاتف الأرضي، التي لم يجرِ قطعها لأن الدول في الوقت الراهن لا يمكن أن تؤدي عملها من دون نوع من الاتصالات الهاتفية. باستخدام خطوط الهاتف الأرضية تمكن الناشطون في مصر من الاتصال بأرقام خارجية من شأنها إعادة توجيه الرسائل تلقائيًا إلى شبكات إنطلاقًا من أجهزة كمبيوتر، وفرها متطوعون مثل مجموعة The Onion Router network (TOR)، التي أعادت توجيه الرسائل إلى مصر مرة أخرى بوسائل متنوعة. وباستخدام شبكات مثل «HotSpot Shield»، تمكن مستخدمو الإنترنت المصريون من الاتصال عن طريق وحدات الخدمة النائبة أو الـ «بروكسي» (proxy) (عناوين مواقع إنترنت بديلة خارج سيطرة الحكومة)[16]. وقدمت شركات مثل الفرنسية (NDF) خدمة اتصال مجانية بشبكة الإنترنت العالمية من خلال الاتصال برقم هاتفي في باريس. وصمم مهندسون من شركتي «غوغل» و«تويتر» برنامج «تكلم لتغرد»، يقوم بالتحويل التلقائي لأي

(16) تُعتَبر وحدة الخدمة النائبة أو «البروكسي» بمنزلة خادم يعمل كحلقة وصل بين الطلبات الواردة من أجهزة الزبائن التي تبحث عن المصادر المطلوبة من وحدات الخدمة الأخرى. ويمكن الإشارة إلى وحدة الخدمة البديلة باسم وحدة خدمة بروكسي أو يمكن الاكتفاء بكلمة بروكسي، فالجهاز يتصل بوحدة خدمة بروكسي للحصول على إحدى الخدمات، سواء أكانت ملفًا أم صفحة ويب أو الدخول إلى موقع ما، أو الوصول إلى أي مصدر من أي وحدة خدمة أخرى. وعليه تقوم وحدة خدمة البروكسي بتقييم الطلب المُقَدّم وفقًا لقواعد فلترة البيانات الخاصة بها. يُنظر: «خدمة وكيلة،» ويكيبيديا (الموسوعة الحرّة)، <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9_%D9%88%D9%83%D9%8A%D9%84%D8%A9>، (المترجمة)

رسالة صوتية تصل إلى جهاز الرد الآلي على المكالمات عبر الهاتف الأرضي إلى تغريدة. وتُرسَل الرسالة كتغريدة ملحقة بوَسم تحمل اسم الدولة المرسلة منها. وبما أن حسابات «تويتر» كانت محجوبة في مصر، قام الموقع بإنشاء وَسم (Hashtag) بعنوان (@twitterglobalpr) خُصص لبرنامج «تكلم لتغرد» في مصر. وطورت منظمة قرصنة دولية، «تيليكوميكس»[17] (Telecomix)، برنامجًا يقوم باسترداد الرسائل آليًا بوساطة الهاتف من مصر، وإعادة توجيهها إلى كل جهاز للفاكس في البلاد. أجهزة الفاكس داخل الجامعات، غالبًا ما كانت تستخدم كمراكز إعلامية. ومن الفاكسات الجامعية كانت الرسائل توزع إلى المواقع المحتلة. عملت «تيليكوميكس» على تسلم وفك شيفرة رسائل البث اللاسلكي للهواة التي كانت تُرسل على ترددات أوصت بها مجموعة من الناشطين. وهكذا أصبحت وسيلة تقنية قديمة الطراز فعالة في تجاوز رقابة الحكومة. أضفت هذه الوسائل المتباينة، جميعها إلى تأسيس شبكة كثيفة من الاتصالات المتعددة الوسائط، التي أبقت الحركة الاحتجاجية على اتصال داخل مصر ومع العالم بأسره. ونشر الناشطون دليل تعليمات الاتصال عبر قنوات مختلفة. وأي معلومة يجري نقلها بوساطة أي من قنوات الاتصال المتعددة المتاحة، يجري توزيعها في نشرات مطبوعة، وتُسلَّم باليد إلى الأفراد المحتشدين في الميادين المحتلة وإلى التظاهرات.

في 1 شباط/ فبراير استعيد إمكان الوصول إلى الإنترنت. أعاد موظفو الشركات المزودة بخدمة الإنترنت تشكيل الموجِّهات الأساسية، ما سمح لمقدمي الخدمة من المنبع وشبكات أخرى، بإعادة إنشاء مسارات البيانات. وأظهرت السرعة التي أعادت بها الشبكات الاتصال (خلال نصف ساعة، تم تشغيل الإنترنت في مصر) أنه بدلًا من توصيل الكابلات ظاهريًا، فإن مزودي خدمة الإنترنت في مصر أتاحوا، ببساطة، لموجهات الشبكات الأخرى، استخدام بروتوكول البوابة الحدودية. وبالتالي فإن أيًا من قطع الاتصال بشبكة الإنترنت

(17) تيليكوميس منظّمة قوامها مجموعة ناشطين في مجال القرصنة الإلكترونية من أنحاء متفرّقة من العالم يعملون على كشف هؤلاء الذين يحجبون ويراقبون الإنترنت. (المترجمة)

أو إعادتها لم يكن أمرًا ظاهريًا. كان هناك ببساطة أمر يتعلق بإعادة كتابة الشيفرة للموجِّهات بمجرد أن سمحت الحكومة لمزودي خدمة الإنترنت بالعمل مرة أخرى.

لكن لماذا أعادت الحكومة الإنترنت بينما كانت الاحتجاجات لا تزال على قدم وساق؟ السبب الأول هو المساهمة، تحت ضغط الولايات المتحدة، في الإيعاز بـ «عودة الأوضاع إلى طبيعتها» عقب إعلان مبارك نيته عدم الترشح لانتخابات الرئاسة في أيلول/ سبتمبر. وظهر متحدث عسكري على شاشة التلفزيون، ليطلب من المتظاهرين العودة إلى البيوت «لإعادة الاستقرار إلى البلاد». كانت هناك أيضًا أسباب اقتصادية، فوفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، نتجت من وقف الإنترنت خلال الأيام الخمسة في مصر خسائر قُدِّرت بنحو 90 مليون دولار أميركي من الإيرادات، بسبب حجب الاتصالات وخدمات الإنترنت والتي تقدر بنحو 18 مليون دولار يوميًا، ما يعادل 3 أو 4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي السنوي في مصر، لكن هذا التقدير لم يتضمن خسائر الأعمال في قطاعات أخرى تأثرت بهذا الحجب، مثل عمليات التجارة الإلكترونية والسياحة وخدمات مراكز الاتصال. والحقيقة، فإن شركات التعاقد الخارجي لتكنولوجيا المعلومات في مصر تقدر إيراداتها بثلاثة ملايين دولار يوميًا، وهذا النشاط أجبر على التوقف خلال فترة حجب الإنترنت. تأثرت السياحة، أحد القطاعات الأساسية في الاقتصاد المصري، تأثرًا شديدًا خلال فترة الانقطاع، إضافة إلى عدم قدرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على العمل في بلد تنقطع فيها الإنترنت فترة ممتدة. باختصار، تعتبر الإنترنت شريان الحياة للاقتصاد العالمي المترابط، ولذا ينبغي أن يحصل انقطاعها استثنائيًا فحسب، ولفترة محدودة من الوقت.

لكن السبب الرئيس لإعادة خدمة الإنترنت يتمثل في أن هذا الانقطاع لم يكن مؤثرًا في وقف الاحتجاجات. فمن جهة، وكما أشرنا سابقًا، جرى التحايل على التعتيم من خلال وسائل عدّة بمساعدة مجتمع الإنترنت العالمي، ومن جهة أخرى، كان قد فات أوان إيجاد وسيلة مؤثرة لشلّ حركة الاحتجاج. استولت

شبكات الاتصال في المدن على الدور الذي أدته شبكة الإنترنت في نشأة الاحتجاجات. كان الناس يعتصمون في الشوارع، والإعلام يغطي الحوادث، وأصبح العالم كله على علم بثورة في طور تشكلها. وفي الحقيقة، لا يمكن ترويض الإمكانية الثورية للإنترنت إلا من خلال السيطرة والمراقبة المستمرة كما تحاول الصين أن تفعل بشكل يومي. فمتى وصل أي حراك اجتماعي إلى حدٍّ معين من حيث الحجم والتأثير، لا يعود إغلاق الإنترنت ممكنًا أو مؤثرًا. ففي عصر الإنترنت على الطغاة أن يحسبوا حساب قدرة الشعب الذاتية على التواصل. وما لم تكن شبكة الإنترنت معرضة للحظر المستمر أو آليات الخصوصية جاهزة للعمل، كما في الصين، فإن الحركة الاحتجاجية ستوسِّع نطاقها من فضاء التدفقات إلى فضاء الأماكن، ويكون قد فات أوان وقفها، لكون شبكات التواصل مصممَّة بأشكال متعددة الوسائط.

من كان المتظاهرون؟ وما طبيعة الاحتجاج؟

عيش (خبز)، حرية، عدالة اجتماعية، كانت المطالب الرئيسة للثورة، كما جاءت على لسان المتظاهرين الذين نزلوا إلى الشوارع في كانون الثاني/يناير 2011. أرادوا إسقاط مبارك ونظامه، نادوا بانتخابات ديمقراطية، وطالبوا بالعدالة وإعادة توزيع الثروة. وكان أغلب المتظاهرين من الشباب وكثير منهم من طلاب الجامعة. وليس هذا تمثيلًا متحيزًا لسكان المدن، إذ إن ثلثي المصريين دون الثلاثين عامًا، كما يُعتبر معدل البطالة بين خريجي الجامعات عشر مرات أعلى من تقديراتها بين الأقل تعليمًا. والحقيقة أن الأغلبية العظمى من الطبقة العاملة تمارس نشاطًا غير رسمي كوسيلة للإعاشة، إذ إن كونك عاطلًا تمامًا عن العمل، ترفٌ لا يقدر عليه إلا القلّة، فالفقراء الذين يُقدَّرون بنحو 40 في المئة من السكان على الأقل، عليهم أن يساهموا في أي نشاط مدرٍّ للدخل، أيًا كان، وإلا ماتوا جوعًا، لكن بينما أخذت الحركة شرعيتها الواسعة من الطبقة الوسطى الفقيرة التي تتوق إلى الحرية وحقوق الإنسان، انضمت إليها فئات من فقراء الحضر اليائسين، بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية. ونظم عمال المصانع - أكانوا من المدعومين أم من غير المدعومين نقابيًا - عددًا من الإضرابات القوية التي احتدّت، خصوصًا في

السويس، وأدت إلى احتلال المدينة أيامًا عدة. ويوضح بعض التقارير أن الخوف من امتداد الحركة بين أفراد القوة العاملة الصناعية، كان عاملًا ساهم في التأثير في جنرالات الجيش الحذرين للتضحية بالدكتاتور على مذبح أرباحهم الخاصة. كان من يسمون أنصار مبارك الذين اقترن وجودهم بتهمة الهجوم الهزلي، بالجمال، على محتلي التحرير في الأول من شباط/ فبراير، حيث كانوا، في معظم الحالات، مرتبطين بالبلطجية (عصابة من البلطجية تتلقى أجر خدماتها من الشرطة)[18]، ووجد الدعم الحقيقي للنظام بين آلاف الموظفين البيروقراطيين، وقوات الأمن المركزي ورجال الشرطة والمخبرين والبلطجية واللصوص الذين اعتمد كسب رزقهم على شبكات المحسوبيات التابعة للدكتاتور، وابنيه، والمقربين منهم. مع ذلك، كان على جميع هؤلاء الناس اللطيفين أن يشتركوا في السلطة مع الجيش المصري الذي لا يزال يحتفظ ببعض الاحترام بين الجمهور، على اعتبار أنه جسّد الحركة الوطنية التي أسست لمصر الحديثة، وقاد العالم العربي في الحروب ضد إسرائيل.

كان الصراع على السلطة الاقتصادية تحديدًا بين الجيش وجماعة جَمال (رجال الأعمال الذين حظوا بحماية ابن مبارك والوارث الظاهر) الذي أوجد حالات انشقاق بين أعضاء النخبة الحاكمة، دفعت بسقوط مبارك وعائلته وزمرتهم. ويمثل الجيش قلب إمبراطورية أعمال واسعة، تركز الثروة والنمو المحتمل لرأس المال المصري القومي القديم. وهدّد تدويل الأعمال التجارية التي روّج لها جمال مبارك منذ عام 2000 بدعم كامل من القادة السياسيين الأميركيين والبريطانيين والفرنسيين، مباشرة، تحكّمَه، أي الجيش، في الاقتصاد. وبالتالي حين جاءت اللحظة الحاسمة، لم يكونوا على استعداد للتضحية بشرعيتهم الوطنية وأرباحهم التجارية في مساندة دكتاتور عجوز وخليفته الذي قد يشكل خطرًا عليهم. لهذا، رفضوا إطلاق النار على المتظاهرين، كما أنهم قاموا في الوقت الملائم، بإلقاء القبض على عائلة مبارك والمتواطئين معها. بعد توليه السلطة الكاملة، حاول

(18) م. المشد ول. سارانت، «العنف يندلع مع تدفق أنصار مبارك إلى التحرير،» **المصري اليوم** (2011).

المجلس الأعلى للقوات المسلحة تهدئة الحركة الثورية وتعطيلها، وذلك بارتدائه عباءة الثورة، ليتحقق من أنه يقدر ما قد تغير كل شيء سيظل كل شيء على ما هو عليه. مع ذلك، لم تكن هذه الثورة انقلابًا عسكريًا، فهي اندلعت من انتفاضة شعبية. وبالتالي، كلما أراد المجلس العسكري أن تقتصر إجراءاته على تغييرات شكلية، زاد ضغط الحركة على السلطة الجديدة، مطالبةً إياها بملاحقة هؤلاء المسؤولين عن قتل المتظاهرين ونهب الثروة القومية ومعاقبتهم، وصعّدوا مطالبهم من أجل حرية سياسية وانتخابات ديمقراطية ودستور جديد. وشهد عام 2011 بكامله، مواجهات لا هوادة فيها بين المجلس العسكري والحركة، فيما كانت الأحزاب السياسية القديمة والجديدة تهيئ أنفسها للانتخابات. بدأت انتخابات المجلس التأسيسي للبرلمان في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر، واستمرت أسابيع عدة، وقبل المجلس العسكري نتائجها أخيرًا، لكن بعد عدد من المواجهات الدموية بين الحركة الثورية والجيش خلال العام، وتعرض خلالها 12.000 فرد مدني للمحاكمة العسكرية، ونحو 1000 متظاهر للقتل وعشرات آلاف الجرحى. ولكن حتى في أثناء الانتخابات وبعدها، استمرت أعمال القمع، وسُجن أفراد، وهوجمت وسائل الإعلام المستقلة، وحوكم المعارضون وأصدرت ضدهم أحكام في محاكم عسكرية، وتعرضت منظمات مجتمع مدني غير حكومية، مصرية وأجنبية، للمضايقات والمنع، وقُتل عشرات من المتظاهرين في ساحة التحرير وأماكن أخرى. ومع ذلك، لم تتراجع الحركة عن عزمها على تحقيق الديمقراطية الكاملة في البلاد. واستمر الدفاع عن احتلال ميدان التحرير، وحرية الاتصال على الإنترنت، واستقلالية الإعلام، كونه ممثلًا لأسوار الحرية في بلد يعاني مشكلات اقتصادية واجتماعية جوهرية.

لم يكن مستقبل الديمقراطية واضحًا؛ إذ إن الانتصار الذي حققه الإسلاميون المعتدلون أو جماعة الإخوان المسلمين (التي أعيد استنهاضها تحت اسم حزب الحرية والعدالة، بنسبة 45 في المئة من الأصوات)، جنبًا إلى جنب مع 25 في المئة من الأصوات حصل عليها الحليف الإسلامي الأكثر تشددًا، أي حزب

النور[19]، أدى إلى تصاعد الشكوك بين السلطات الغربية حول الدعم الذي يمكن منحه لديمقراطية يمكن أن تفلت من تحت سيطرتهم. وبالأخذ في الاعتبار أن الجيش المصري يحصل على 1.3 مليار دولار سنويًا كدخل مقطوع من الولايات المتحدة، قد تُضطر الثورة المصرية إلى مواجهة ثورة مضادة عسكرية إذا ما تجاوزت الحدود الجيوسياسية المقررة. ومع ذلك، كانت مسارات الثورة مدهشة دائمًا. وبعض مفاتيح الصراعات التي حصلت في مصر ما بعد مبارك، لا يرتبط بالاستراتيجيات الجيوسياسية والمصالح الطبقية بقدر ما يرتبط بالتحولات الثقافية للمجتمع، وتحديدًا مع سعي المرأة المصرية إلى شكل جديد من الاستقلالية.

النساء في الثورة

أدت المرأة دورًا رئيسًا في الثورة المصرية. كانت تدوينات الفيديو (كانت أربعة في مجموعها) التي وضعتها أسماء محفوظ على «فيسبوك» في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2011، مؤثرة في إشعال شرارة الحركة، كما كانت هادفة على مستوى المضمون والأسلوب. فكانت شابة ترسل رسالة، مستخدمة اسمها الحقيقي وصورتها الحقيقية، إلى الشعب المصري، خصوصًا إلى الرجال؛ إذ لعبت بورقة الأبوية، مع سخرية حاذقة حين سألت الرجال أن ينضموا إليها، كفتاة:

> من يقول إن النساء ينبغي ألا يذهبن إلى التظاهرات، لأنهن سيتعرضن للضرب، دعه يمتلك بعض الشرف والشجاعة، وليأتِ معي في 25 يناير... إذا كانت لديك المروءة والكرامة كرجل، فلتأت وتحمني أنا والفتيات الأخريات في التظاهرات.

باختصار أنت لست رجلًا إذا لم تتصرف كما ينبغي للرجال أن يفعلوا، أي بالشجاعة والقدرة على الحماية، وإرادة مواجهة قوات الأمن للدفاع عن الحرية والكرامة والشرف، لأني:

---

(19) «FAQ,» *Al-Nour Party*, 2012, <http://www.alnourparty.org/page/answer>; «من نحن،» الموقع الإلكتروني لحزب النور، <http://alnour-party.org/about>.

... أنا قلت إني ذاهبة إلى ميدان التحرير وسوف أقف بمفردي وأحمل لافتة... وكتبت رقمي كي ينزل الناس معي. لم يحضر سوى ثلاثة شباب! ثلاثة شباب. ثلاثة شباب وثلاث سيارات مدرعة من قوات الأمن المركزي، وعشرات البلطجية... أنا صنعت هذا الفيديو لأقدم لكم رسالة بسيطة: نحن نازلين إلى ميدان التحرير في 25 يناير.

حضر الناس في النهاية. وفي يوم 26 كانون الثاني/ يناير بث شريط فيديو جديدًا، قالت فيه:

«الشعب يريد إسقاط النظام!... إن أجمل شيء» (في ما يتعلق بالاحتجاجات) هو هؤلاء الذين فعلوا ذلك ولم يكونوا من السياسيّين على الإطلاق، بل كنا نحن جميعًا، كل المصريين».

ولاحقًا استندت إلى الله، رب المسلمين والمسيحيين، وقرأت من الآية الحادية عشرة من سورة الرعد (الجزء الثالث عشر) في القرآن: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ (الرعد: 11).

إن تأثيرها وسلطانها كانا يشابهان لما فعلته مدونات عدة من النساء في أثناء الثورة، وما عانته نساء أخريات خلال التظاهرات والهجمات في التحرير. وضعت المدوّنة نوارة نجم، في 21 كانون الثاني/ يناير، فيديو لناشط شاب يقول «هل ترون هذه الفتاة؟ إنها ذاهبة لتتظاهر»، وقد فعلت، كما فعلت آلاف الفتيات غيرها.

نساء، شابات ومسنّات، كثيرات منهن محجّبات وأخريات ارتدين ملابس غربية الطراز، حضرن بأعداد كبيرة إلى ميدان التحرير وأماكن التظاهرات الأخرى، وبعضهن اصطحبن معهن أطفالهن، وفي الكثير من الحالات قمن بقيادة التظاهرات، وشاركن في لجان الأمن، وأدرن المستشفيات الميدانية. في الثامن من آذار/ مارس، اليوم العالمي للمرأة، قامت السيدات العاملات في مجال حقوق المرأة، بمسيرة في التحرير للمطالبة بإنهاء التمييز من الدولة ووقف العنف

ضد المرأة[20]. تعرضت بعض تلك المسيرات لهجوم من مجموعات كبيرة من الرجال.

كانت النساء كذلك مشاركات ناشطات في النقاش العام، وكان هناك عدد كبير من المدوِّنات اللاتي كن يقمن ببث الأخبار من مواقع الحوادث. ولم يمر ذلك مرور الكرام على الحكم العسكري. ففي 14 آب/ أغسطس، اعتُقِلَت أسماء محفوظ وأحيلت إلى المحكمة العسكرية، وإن كان أُطْلِق سراحها غداة تظاهرات شعبية واسعة اعتراضًا على اتهامها. استُهدِفت النساء وتعرضن للضرب، بل وحتى للقتل خلال التظاهرات والاعتداءات في التحرير. تعرضت سالي زهران للضرب حتى الموت في واحدة من التظاهرات. وفي كانون الثاني/ يناير، وشباط/ فبراير قُتِلَتْ 15 امرأة على الأقل. وتعرضت نسوة عدة ممن اعتُقِلن في الميدان، لإجراء اختبار العذرية، وهو الأمر الذي اعترف به أحد أعضاء المجلس العسكري علنًا في لقاء أجراه مع محطة «سي. إن. إن» (CNN) على أساس أن تلك السيدات عاهرات. ورفعت سميرة إبراهيم، فتاة في الخامسة والعشرين، دعوى قانونية ضد الجيش من أجل الحصول على حكم قضائي يجعل من اختبارات العذرية مساويًا للاعتداء الجنسي[21]. وفي 19 كانون الأول/ ديسمبر2011 خلال عملية اعتداء أخرى في التحرير، تعرضت إحدى الفتيات للضرب والتعرية، وتُرِكَت فاقدة الوعي وهي لا ترتدي سوى مشد صدر أزرق. وهاجمت الشرطة النسوة اللاتي حاولن مساعدتها. الفيديو الذي عرض هذا التصرف الهمجي الجنسي العنيف، انتشر في أرجاء العالم، وأثار سخطًا عالميًا خصوصًا بين النساء، وعرف باسم فيديو «الفتاة ذات الصدرية الزرقاء». في اليوم التالي، تظاهرت عشرات الآلاف من السيدات في التحرير والإسكندرية، وفي أرجاء الجامعات المصرية ضد انتهاكات الجيش لحقوق النساء. ومن الشرفات كانت الموظفات يشجعن ويصفقن. وفي إشارة

(20) Mai Elwakil, «Women's Demo Outlines Controversial Demands,» *Egypt Independent*, 8/3/2011, <http://www.egyptindependent.com/node/344981>.

(21) Elizabeth Flock, «Samira Ibrahim is the Woman behind Egypt's Ban of Virginity Tests,» *Washington Post*, 27/12/2011, <http://www.washingtonpost.com/blogs/worldviews/post/samira-ibrahim-is-the-woman-behind-egypts-ban-of-virginity-tests/2011/12/27/giqackngkp_blog.html>.

لرئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، رفعن لافتة كتب عليها «طنطاوي القائد الأعلى للتحرش وانتهاك الشرف». وعقب هذه المسيرة، كان لزامًا على المجلس العسكري أن يقدّم تراجعًا في صيغة «اعتذار إلى سيدات مصر».

تعتبر صحوة السيدات المصريات، خلال الثورة، أحد المخاوف الرئيسة بالنسبة إلى مجتمع شديد الأبوية، وتثير موجة من العنف تجاه النساء التي يمكن أن تتصاعد بمرور الوقت. إضافة إلى ذلك، بينما شاركت النساء الرجال في الثورة جنبًا إلى جنب، بل وحتى طالبن بحمايتهن، فإن كثيرين من المتظاهرين الرجال لم يرتاحوا للتمثيل النسائي، ولم يقدموا إليهن المساعدة ضد الاستهداف السادي العنيف من الشرطة العسكرية.

في الحقيقة، على الرغم من الدور البارز الذي أدته المرأة في الثورة في عام 2011، فإنها استُبعدت من المناصب الحكومية، واقتصر دورها على المراكز الأخيرة في ترشيحات الأحزاب السياسية، لدرجة أنه لم يكن هناك سوى ثماني سيدات بين 498 عضوًا منتخبًا في البرلمان الجديد[22]، فبرنامج القوة السياسية الرئيسة التي أسفرت عنها نتائج الانتخابات، أي حزب الحرية والعدالة، حظّر ترشح النساء للرئاسة في البلاد[23].

لم يكن غريبًا أن يرد في تقرير أصدره المركز المصري لحقوق المرأة في نهاية عام 2011 «هل سيظل ميدان التحرير مرادفًا لـ«الحرية والعدالة والمساواة»؟! أم أن الثورة سوف تأكل تضحيات أبنائها وفي طليعتهم النساء؟[24].

---

(22) Heather Moore, «Experts Weigh in on Low Female Representation in Parliament,» *Daily News Egypt* (January 2012), <http://www.thedailynewsegypt.com/egypt-elections-2011/experts-weigh-in-on-low-female-representation-in-parliament.html>.

(23) Hazem Hassan, «Brotherhood Sticks to Ban on Christians and Women for Presidency,» *Egypt Independent*, 14/3/2011, <http://www.egyptindependent.com/news/brotherhood-sticks-ban-christians-and-women-presidency>.

(24) Nehad Aboul Komsan, ed., «Press Release: Women's Status Report of 2011: The Egyptian Women between the Wings of the Revolution and Stripping the Reality,» Egyptian Center for Women's Rights (2011), p. 2, <https://docs.google.com/viewer?url=http%3A%2F%2Fwww.ecwronline.org%2Fenglish%2Fpress%2520reless%2F2011%2FPress%2520Release-%2520English-%2520Women's%2520Status%2520Report%25202011.pdf>.

بدا جليًّا أن هناك ثورة داخل الثورة تختمر خلال الانتفاضة المصرية، حيث إن جيلًا من النساء المتعلمات (اللاتي يمثلن الأغلبية العظمى من خريجي الجامعات) يواجه القيود المتوارثة لتعريفات الرجال لما ينبغي أن تكون عليه الثورة.

المسألة الإسلامية

أكدت الانتخابات البرلمانية في 2011 مرونة قوى الإسلام السياسي في مصر. جماعة الإخوان المسلمين القديمة التي نجت من عقود من قمع الأنظمة العسكرية القومية، وأعادت تسمية نفسها باسم «حزب الحرية والعدالة»، حصلت على أغلبية مقاعد البرلمان؛ إذ استفادت من التنظيم القوي والخبرة السياسية ومن الهالة المرتبطة بمقاومة النظام لدى شرائح واسعة من الجمهور. أما التكتل الإسلامي الأكثر تشددًا، حزب النور، الذي يهيمن عليه السلفيون، فحصل على 25 في المئة من الأصوات. وهذا دليل ساطع على التعاطف الواسع مع الإسلاميين لدى الجماهير بوجه عام. والحقيقة أنه كان حينذاك، في الدول العربية كافة، أغلبية إسلامية سياسية كامنة مقموعة بالقوة من قادة مستبدين مدعومين من الجيش والقوى الغربية. القومية العربية مستحضرة الدولة الوطنية المناهضة للاستعمار، على الرغم من مرجعيات الخطاب الديني حين اقتضت الحاجة، والإسلاموية، ومستحضرة الأمة والشريعة، انحصرت في مواجهة تطورت إلى هزيمة للقومية في عقول الشعوب، حين أصبحت تابعة للقوى الأجنبية، وعندما أصبح الفساد والوحشية السمتين المميزتين لتلك الأنظمة.

غالبًا ما نظر كثيرون في مصر وأماكن أخرى إلى الإسلامويّة، وعلى نطاق واسع، لإحياء السياسة والأمل في العدالة الاجتماعية واستعادة القيم الأخلاقية. وكان الدعم المطلق من القوى الغربية للأنظمة العسكرية العربية مستندًا بدقة إلى خوفهم من الإسلاميين باعتبارهم يهددون إمدادات النفط وأمن إسرائيل. بالتالي، كما هو متوقع، تُنتج عمليات التحول الديمقراطي في العالم العربي عادةً هيمنة الإسلاميين على النظام السياسي، نظرًا إلى أن القوى التقدمية العلمانية ذات جاذبية محدودة خارج القطاعات الصغيرة من النخبة ذات الثقافة الغربية. مع ذلك، فإن

الإسلاميين كي يصلوا إلى الحكم، بموافقة الجيش، ومن دون معارضة القطاعات العلمانية للحركة الثورية، كان عليهم أن يقوموا بتحديث مواقفهم الدينية، وقد فعلوا ذلك. فبرنامج حزب الحرية والعدالة والخطابات العامة لقيادته قبلا بمبادئ الديمقراطية، وركزا على معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الضخمة للبلاد. لم يعارضوا مفهوم الدولة العلمانية. وفي الوقت نفسه، كان الهدف المعلن للحزب أن يحكم، إذا وصل إلى الحكم، بموجب قوانين الشريعة، لكنه أكد أن معنى هذا التوجه فهم خطأ في الغرب؛ فهو لا يعني، وفقًا لوجهة نظر قادته، فرض الثيوقراطية (حكومة دينية)، حيث رفضوا صراحة الأنموذج الإيراني[25]. وهذا يعني ببساطة أنهم سوف يجدون إلهامًا لسياستهم في القرآن، وبالطريقة ذاتها، كما يقولون، التي اعتمدها الديمقراطيون الأوروبيون من اتباع مبادئ المسيحية في إدارة الشؤون العامة. ويعتبر هذا الأمر ذا آثار خطرة على النساء والأقباط، حيث إن حزب الحرية والعدالة لن يقبل أيًا منهما كرئيس للدولة. ومع ذلك، وحتى في هذا الشأن، قبلوا وجود المرأة والأقباط في مجلس الوزراء، وهي سياسة بعيدة عن عقيدة المسلم المتشدد[26]. إضافة إلى ذلك، فعلى مستوى السياسة الخارجية، أعلن الإخوان المسلمون التزامهم احترام الاتفاقات القائمة بين مصر وإسرائيل، كشرط «لا بد منه» من وجهة نظر الولايات المتحدة، السلطة الرقابية في الدولة عبر الجيش المصري الذي يتلقى الدعم المالي منها[27].

باختصار، بالنسبة إلى الإخوان المسلمين، فإن الإسلام والديمقراطية يتوافقان تمامًا، كما في الأنموذج التركي، وإن أقروًا باختلاف السياقات وبأنهم لا يشبهون أردوغان. وبينما يُتهم «الإخوان المسلمون» عادة بالانتهازية، فإنهم

---

(25) منير أديب وهاني الوزيري، ««الإخوان» في أول ظهور على التلفزيون الرسمي: لسنا انتهازيين ونرفض «النموذج الإيراني»،» **المصري اليوم**، 20/ 2/ 2011،

<http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=288427>.

(26) «Muslim Brotherhood to Establish «Freedom and Justice Party»,» *Egypt Independent*, 21/2/2011, <http://www.egyptindependent.com/node/325599>.

(27) منير أديب وهاني الوزيري، ««الإخوان»: تحترم جميع المعاهدات الموقعة بين مصر وإسرائيل،» **المصري اليوم**، 19/ 2/ 2011،

<http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?articleID=288347>.

على مستوى الواقع لا يملكون خيارًا آخر، فلا الجيش ولا حلفاؤه الغربيون سوف يقبلون دولة إسلامية راديكالية في مصر. بالتالي فإن أي ترسيخ لنظام ديمقراطي في مصر سيقتضي وجود حكومة إسلامية معتدلة في سُدّة الحكم. وهناك مسألة أخرى تتعلق بالدعم المفرط للسلفيين الذين يقفون موقفًا متشددًا تجاه تطبيق الشريعة على القوى المدنية، والذي يمكن أن يتطور إلى مواجهات واسعة النطاق ضد كل من الجيش والقوى العلمانية المنضمَّة إلى الحركة الثورية. فلو استمرت الحالة الاقتصادية في التدهور، فإن النهج الديني الأصولي للخروج من نظام له طابع غربي يمكن أن يفتح فصلًا جديدًا في عملية التغيير السياسي في مصر.

مع ذلك، ففي محاولة فهم الثورة المصرية، لا بد أن يكون واضحًا أنه لم يكن هناك أي هيمنة للإسلاميين أو لشعارات إسلامية، لا وقت اشتعال الثورة، ولا خلال عمليات التحول خلال ثورة 2011. والمؤكد أن الإسلاميين من الاتجاهات كافة خصوصًا الشباب منهم، شاركوا في التظاهرات بفاعلية، في احتلال ميدان التحرير وغيره من الأماكن العامة، وفي المناقشات على الإنترنت. لكن لم تكن هناك مواجهات مباشرة ذات طابع ديني (الهجوم على الأقباط كان عبارة عن استفزازات قامت بها الشرطة)، وكان هناك نوع من التشارك اللائق في أهداف الثورة وممارساتها. ففي خلال الثمانية عشر يومًا التي انطلقت فيها الثورة، طالب الإخوان المسلمون برحيل مبارك، لكنهم كانوا يشيرون إلى الحركة كمصدر شرعية للاحتجاج. لا شك في أن ذلك كان تكتيكًا ذكيًا، إذ إن المطالبة بالديمقراطية والانتخابات البرلمانية يمكنها أن تحسن وضع الإخوان للوصول إلى السلطة على أرضية الدعم الشعبي. مع ذلك تبقى حقيقة أن لا الإخوان ولا السلفيون نجحوا في السيطرة على قيادة الاحتجاجات. كانوا جزءًا من الحراك، لكنهم لم يكونوا الحركة نفسها. فالثورة المصرية لم تكن، وليست، ثورة إسلامية، حتى لو ساهمت في تهيئة الأحوال لمسار ديمقراطي باتجاه نظام حكم يهيمن عليه الإسلاميون في البلاد؛ فالشبكات التي تكونت حول الإسلاميين اشتبكت مع الشبكات التي أنشئت على أهداف الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية، لترتكز جميعًا على النضال من أجل الديمقراطية، أولًا ضد مبارك، وثانيًا ضد المجلس العسكري الذي لم يتمكن قمعه الدموي للحركة من خنق ثورة تتحدث بأصوات عدة.

«الثورة مستمرة»

حاول المجلس الأعلى للقوات المسلحة السيطرة على الثورة من أجل مصلحته الخاصة، مستخدمًا وسائل قمع فاقت قمع نظام مبارك، وذلك حين اتضح أن الحركة التي أطاحت الدكتاتورية، بأوجهها المتعددة، لن تقبل تغييرًا للحكام من دون تغيير قواعد الحكم. حتى إن الجيش حاول فرض وثيقة (عُرفت باسم وثيقة السلمي باسم نائب رئيس الوزراء)، كمرشد للدستور الذي سيضعه البرلمان الجديد في عام 2012، وذلك قبل انتخاب البرلمان. ومنحت الوثيقة القوات المسلحة تفويضًا للتحكم في البلاد واستقلالية غير محدودة. وقد وحدّت الضجة التي أحدثها هذا الاعتداء الصارخ على المؤسسات الديمقراطية المستقبلية عناصر الحركة الاحتجاجية كافة في معارضتها، ومنها جماعة الإخوان المسلمين، التي فكت ارتباطها مع الجنرالات أول مرة وبصورة علنية. وشهد 18 تشرين الثاني/ نوفمبر تظاهرات واسعة ضد المجلس العسكري في ميدان التحرير. وفي اليوم التالي قامت قوات الأمن المركزي، وهي نخبة قوات شرطة نظام مبارك، بمهاجمة ميدان التحرير الذي لم يكن يشغله سوى مجموعة صغيرة من المحتجين. وجاءت وسائل الإعلام والإنترنت لنجدة المحتجين، وسارع الآلاف إلى الدفاع عن المساحة المحررة. تبعت ذلك معركة استعمل فيها الطرفان، استمرت خمسة أيام في شوارع القاهرة، وأسفرت عن 42 قتيلًا على الأقل، وثلاثة آلاف جريح. استقال رئيس الوزراء، لكنه استُبدِل بوزير سابق من عهد مبارك. وبدا جليًا أن المجلس العسكري يجسد شكلًا جديدًا للدكتاتورية، وتحولت الحركة من الشعار الموحد القديم «ليسقط حكم مبارك» إلى «ليسقط حكم العسكر». وسارت النساء تحت لافتة تقول: «لن تخيفونا». انتهى الخوف للأبد. تضاعفت شبكات الغضب مع تصاعد القمع الوحشي ضد جميع أشكال انتقاد السلطات الجديدة، في الإعلام، والشوارع، والمحاكم العسكرية، مع استهداف النساء خصوصًا. وفي 20 كانون الثاني/ يناير 2012 كتبت هدى الصدة من مركز المرأة والذاكرة[28]:

(28) ذكر المؤلف اسم الكاتبة خطأ جودا الصدة (Joda) بدلًا من (Hoda) وكذلك اسم المؤسسة، وجرى تصويبهما. (المترجمة)

«إن الشعار الحالي هو «الثورة مستمرة» لأن المهمة لم تكتمل. ربما نكون قد أسقطنا مبارك، لكن النظام، بقيادة المجلس العسكري، لا يزال سليمًا ولم يُمس. في الأيام الأولى للثورة، ظهر الجيش كطرف منحاز للشعب. واليوم يقف الشعب ضد المجلس العسكري والجيش، لماذا؟ لأن المجلس العسكري يحاول إعادة النظام القديم، ولأن الناس فقدت الإيمان في قدرته على نقل مصر إلى مستقبل ديمقراطي»[29].

بينما كان الجيش يمثل العدو الأشد خطورة من مبارك نفسه، غدت قوة الحركة أكبر كثيرًا مما كانت عليه قبل عام واحد، لأن شبكات التضامن والتعبئة أصبحت الآن في مكانها الصحيح، وناشطة، على شبكة الإنترنت، في الساحات، والشوارع، والمجتمع المدني المزدهر، وفي نطاق سياسي حيوي جديد بأحزاب عدة. ولم يُضعِف عام من الخداع والقمع عزم حركة بدأت في تصوّر ثورة قادرة على التبشير بديمقراطية حقيقية.

فهم الثورة المصرية

غيرت الثورة المصرية في عام 2011 علاقات السلطة في البلاد، وأسقطت دكتاتورية مبارك، وواصلت محاربة استنساخ الظلم في هيئة نظام عسكري. ولفهم كيفية حدوث ذلك عقب عقود من التسلط الوحشي والسحق المتكرر للمعارضة الذي حدث مرارًا وتكرارًا، علينا أن نعود إلى نظرية السلطة والسلطة المضادة المبيَّنة في مستهل هذا الكتاب.

تُمارَس السلطة عن طريق مزيج من الإكراه والترهيب، مع الإقناع وبناء الإجماع. ويعد احتكار العنف شرطًا ضروريًا للهيمنة على السلطة، ولكن ليس على المدى الطويل؛ فهو يتطلب بناء الشرعية، أو القبول والاستسلام في ذهن الجمهور. في مصر الحديثة، كانت سلطة الدولة (الإدارة الحاسمة في البلاد) تستند في الأصل إلى شرعية انتقائية وقمع ممنهَج. ووفَّر صعود الناصرية، كتيار مبشر

(29) Hoda Elsadda, «Egypt: The Revolution Will Continue,» Women's Media Center (20 January 2012), p.1, <http://www.womensmediacenter.com/feature/entry/egypt-the-revolution-will-continue>.

بالقومية العربية، عباءة الشرعية لنظام ذي شعبية وجيش مجهز للمعركة الحاسمة ضد الصهيونية. ولكن في الوقت نفسه، كانت القومية الناصرية عازمة على قمع المصدر الرئيس البديل والحائز الشرعية، أي الحضور الإسلامي، المتمثّل سياسياً في الإخوان المسلمين. أعدِم بعض المفكرين الإسلاميين المؤثرين مثل سيد قطب. وكان الإسلاميون هم الأعداء، ولوحقوا قضائياً حتى النهاية، بينما اختيرت قيادات من رجال الدين الرسميين للانضمام إلى النظام. نجح القمع الذي كثيراً ما ركّز على جزء واحد فقط من نظام الحكم، ولكن الشرعية تآكلت بسبب الإخفاق العسكري وسقوط عبد الناصر، والأهم من ذلك بسبب عدم قدرة اقتصاد الدولة على التكيف مع البيئة الجديدة للعولمة الاقتصادية. إضافة إلى ذلك، فكل ما أنجز من أعمال التنمية، تعرّض للسلب على أيدي أصحاب رأس المال المحسوبين على النظام وكبار ضباط الجيش والبيروقراطيين الحكوميين الرفيعي المستوى. ودفع انتشار الفقر وانحدار مستويات المعيشة بالنسبة إلى الطبقة المتوسطة المتعلمة إلى تزايد، فتحول الكثير من شبابها إلى التنظيمات الإسلامية بنسختيها المعتدلة والمتشددة. وقُدِّمت الانتخابات كخدعة صورية لإرضاء الحلفاء الغربيين الجدد للنظام، لكن في كل دورة انتخابية كان يحقق فيها مرشحون مستقلون (إسلاميون أو علمانيون) بعض النجاح، كانوا يُرفضون، أو يتعرضون للتقليص في أصواتهم أو في التصويت لهم. في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبح احتكار العنف، والاستخدام الفعلي للعنف مع الإفلات التام من العقاب، الركيزة الرئيسة الداعمة للنظام.

لكن هناك مزيداً من التعقيدات الواجب أخذها في الاعتبار، منها السلطة المتعددة الأبعاد. وكل بُعد منها (اقتصادي، سياسي، عسكري، أيديولوجي، ثقافي) يكتسب شرعيته بوساطة شبكات محددة من السلطات. بناء عليه، وكي تكون السلطة مستدامة، فمن الضروري أن يتداخل كثير من الشبكات الرئيسة بعضها في بعض، بمساعدة عدد من مفاتيح الربط التي تؤسس للعلاقة. في حالة مصر، كان الجيش مفتاح شبكة السلطة دائماً، لكنه بقي مستقلاً بينما يمسك سلطة البلاد بحزم. كان مبارك قائد القوات الجوية المرموقة، وبذلك امتلك مفتاح الربط بين الدولة والقوات العسكرية، وسيطر على الجهاز

البيروقراطي، والحزب الوطني الديمقراطي، الحزب الرسمي للبلاد. وأنشأت الدولة شبكتها الخاصة من الجهاز البيروقراطي (بما فيه الشرطة)، إذ كانت الدولة تختبر سلطتها من خلاله. تركزت السلطة الاقتصادية في أيدي نخبة من رجال الأعمال، وكانت تقليديًا معتمدة على الدولة وعلى الجيش، على الرغم من أن التجارة المعولمة، بما فيها الشركات الأجنبية، بَنَت علاقاتها الخاصة مع النظام في العقد الأخير، واكتسبت الاستقلالية بسبب امتدادها العالمي. أما السلطة الدينية، فدُجِّنَت أو قُمِعَت، وفقًا لمستوى إذعانها للدولة، وتعرض الإعلام للرقابة أو للسيطرة، على الرغم من أن عددًا من القنوات الفضائية الخاصة قدمت انفتاحًا كان يمكن أن يكون له دور حاسم في أزمات النظام. والشبكة الأساسية الأخرى التي كان على النظام الاتصال بها كانت الشبكة الجيوسياسية. بعد سقوط عبد الناصر واغتيال السادات، اختفى تأثير الاتحاد السوفياتي تمامًا. وأضاف مبارك، إلى قدرته على التحول والربط، علاقات مميزة مع الولايات المتحدة. وكان ذلك مصدرًا رئيسًا لاستقرار الدكتاتور أكان من حيث الديمقراطية المزيفة، أم من حيث قدرته على الصمود أمام الصعوبات الاقتصادية والتحديات الداخلية.

هذه الشبكة المعقدة لشبكات السلطة هي ما وجب على المتظاهرين والمعارضين السياسيين للنظام مواجهتها في الأعوام 2005 و2008 و2010، مع النتائج التابعة لإخضاعهم بالقوة. واختفى أي مظهر من مظاهر الشرعية أو التوافق في الآراء بين الأغلبية الساحقة من المصريين. لكن الخوف كان مغروسًا في أذهانهم، وفي أذهان بعض المعارضين الذين تجرّأوا على استخدام الثغرات المؤسسية لمواجهة الدكتاتور. ولم تستطع أي معارضة منظمة أن تبارز آلة قمعية هائلة تشتبك مع مصادر السلطة المحلية والدولية كافة في متاهة من المصالح الاقتصادية والجيوسياسية والسياسية، والأهواء الشخصية المتشابكة.

ثم حدثت الثورة، بلا سابق إنذار أو استراتيجيا، حيث إن الشعارات الأولى للتظاهرات لم تختلف عن تلك التي رُفِعَت في السنوات السابقة، والتي كان من السهل تفريقها بوساطة البلطجية ورجال الشرطة، لماذا؟، لأن أعدادًا كبيرة

من الناس كانت قد تغلبت على الخوف، كيف؟ ولماذا الآن؟ تغلب الناس على الخوف بوجودهم معًا. كانوا معًا على شبكات التواصل الاجتماعي على الإنترنت، وفي الشبكات الحضرية التي تشكلت في الساحات. غير أنهم، للعمل معًا في حشود، كانوا في حاجة إلى حافز قوي، إلى قوة تعبئة. الغضب يحرّض على المخاطرة بلا خوف، وكان هناك غضب شديد ضد انتهاكات الشرطة، ضد تزايد الجوع في البلاد، وضد اليأس الذي قاد الناس إلى التضحية بأنفسهم. وفي أي حال كان الغضب موجودًا منذ فترة طويلة. أما الأمر الجديد، فتجسَّد في ظهور شعور إيجابي قوي، وهو الأمل. جسّدت تونس الأمل في التغيير، وأظهرت أن من الممكن إسقاط نظام منيع تمامًا، إذا ما تكاتف الجميع وكافحوا بلا هوادة حتى النهاية، بغضّ النظر عن المخاطر. وفرت شبكة الإنترنت المساحة الآمنة التي تواصلت فيها شبكات الغضب والأمل؛ الشبكات التي تشكلت في الفضاء الافتراضي امتدت لتصل إلى المساحة الحضرية، والمجتمع الثوري الذي تشكل في الساحات العامة نجح هذه المرة في مقاومة قمع الشرطة، وتواصل من خلال شبكات متعددة الوسائط مع المصريين ومع العالم أجمع. كان ميدان التحرير هو المحوِّل الذي ربط بين الشبكات المتعددة للسلطة المضادة على الرغم من تبايناتها. تحت ضغط المقاومة الشعبية والرأي العام الدولي، أغلقت مفاتيح اتصال شبكات السلطة، واحدةً تلو الأخرى، في وجه المموّل المركزي، الدكتاتور وزمرته على رأس الدولة. استعاد الجيش، أولًا وقبل كل شيء، استقلاليته، محاولًا الحفاظ على بقايا شرعيته والسيطرة على البلاد، عن طريق فصل الدكتاتور والشرطة عن الشبكة العسكرية. وانقسمت نخبة رجال الأعمال إلى مجموعات محلية تقف إلى جانب الجيش، ومجموعة أعمال كبرى أخرى تقف مع ذاتها ومصالحها، ضد التهديد المتزايد من عالم الأعمال المعولم بقيادة جماعة جَمال. وبينما ظلت وسائل الإعلام الحكومية حتى الدقيقة الأخيرة في يد الرقابة، فإن قطاعات من وسائل الإعلام، خصوصًا القنوات التلفزيونية الخاصة والقنوات الفضائية العالمية وشركات الإنترنت، فصلت نفسها عن شبكات وسائل الإعلام التي كانت تابعة لسلطة الدولة. وفقدت الشبكات السياسية للدولة (خصوصًا الحزب الرسمي) أي قدرة على التأثير في الشعب بغياب دعم قوة

حاسمة. وهكذا فإنها ظلت في الدولة، لكنها عُزِلَتْ عن المصادر الرئيسة للقوى الاقتصادية والعسكرية والثقافية.

الأهم من هذا أن شبكة العلاقات الجيوسياسية الممسوكة من الولايات المتحدة، أغلقت خط الاتصال مع شبكة مبارك لتقوى من صلتها التفضيلية مع شبكة الجيش. فخطاب أوباما في القاهرة الذي دعا فيه العالم العربي إلى احتضان الديمقراطية والعمل من أجلها، وخطاب هيلاري كلينتون في كانون الثاني/ يناير 2010 الذي دافعت فيه عن دور الدمقرطة للإنترنت في العالم، يستحيل تجاهلها علنًا، عن طريق استمرار الدعم لدكتاتور مهزوز فعلًا. وبالتالي، فإن التحول الأخير الحاسم، ذلك المتعلق بالشبكة الجيوسياسية، ترك دولة مبارك منفصلة عن أي مصدر مميز للسلطة، باستثناء قوات الأمن المركزي التابعة له، وكتيبة ممتطي الجمال من البلطجية.

ربط شبكات السلطة المضادة، أصبح المحتجون يمتلكون من القوة ما يكفي لإحداث الانفصال بين الشبكات الرئيسة للسلطة، وإضعاف نظام الهيمنة، واتخاذ العنف وسيلة تزيد من صعوبة الحفاظ على الدولة تحت السيطرة. وهذا هو السبب في أن الشبكة العسكرية مع الشبكة الجيوسياسية المتصلة بها، حاولت استعادة الشرعية عن طريق ما بدا تحركًا نحو انتخابات ديمقراطية، وإضفاء الشرعية على قوى الإسلام السياسي، والوعد بصوغ دستور جديد، ومحاكمة الدكتاتور وعدد قليل من زمرته المباشرة. مع ذلك، تحرك الجيش بسرعة لتغيير شبكات السلطة، بما في ذلك الشبكة الجديدة للسياسة البرلمانية، وأحاط بقيادتها للسيطرة على مقدراتها، وبالتالي أفرغ عمليًا الوعد بالديمقراطية. فحتى لو ظلت شبكات السلطة المضادة ناشطة تمامًا، نظرًا إلى أنها وسعت علاقاتها محليًا ودوليًا، عاد الجيش إلى ممارسة القمع العنيف كمنهج للحياة السياسية. بالفعل، كان عام 2011 أكثر دموية وقمعًا بكثير، مقارنةً بأي من الأعوام السابقة في عهد مبارك. ووفقًا لذلك، خسر الجيش ما تبقى من شرعيته ومهّد الطريق لمعركة طويلة بين شبكات السلطة وشبكات السلطة المضادة التي تشكلت في سياق الثورة المصرية.

المراجع

عن خلفية الثورة المصرية وحوداثها:

«استمرار مظاهرات مصر وارتفاع القتلى.» **الجزيرة نت**: 26/ 1/ 2011، <http:// www.aljazeera.net/news/pages/585df5cd-4ee1-46d3-ae2e-bb82d15221ee>.

«تطورات الأحداث في مصر.» **الجزيرة نت**: 29/ 1/ 2011، <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/1/28/%d8%aa%d8%b7%d9%88%d8%b1%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%ad%d8%af%d8%a7%d8%ab-%d9%81%d9%8a-%d9%85%d8%b5%d8%b1>.

«الجيش المصري أعلن أنه يكفل «إجراء تعديلات دستورية وانتخابات حرة».» **العربية نت**: 11 شباط/ فبراير 2011. <http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/11/137168.html>.

«حشد مليوني في ميدان التحرير.» **الجزيرة نت**: 1/ 2/ 2011، <http://www.aljazeera.net/news/pages/b35ad6ba-80e2-4105-a310-35b980547b04>.

«قتلى وجرحى بمظاهرات مصر.» **الجزيرة نت**: 28/ 1/ 2011، <http://aljazeera.net/news/pages/9b5f8d6d-afed-4584-a502-cabf184ec070>.

المشد، م، ول. سارانت. «العنف يندلع مع تدفق أنصار مبارك إلى التحرير.» **المصري اليوم**: 2011. <http://www.almasryalyoum.com/node/308110>.

الموقع الرسمي لحركة «6 أبريل». <http://6april.org/>.

Abdel-Kouddous, Sharif. «Tahrir One Year Later: The Fight for Egypt's Future.» *The Nation*: 18 January 2012. <http://www.thenation.com/article/165735/tahrir-one-year-later-fight-egypts-future>.

Abul-Magd, Zeinab. «The Army and the Economy in Egypt.» *Jadaliyya*: 23 December 2011. <http://www.jadaliyya.com/pages/index/3732/the-army-and-the-economy-in-egypt>.

Cook, Steven A. *The Struggle for Egypt: From Nasser to Tahrir Square*. Oxford: Oxford University Press, 2011.

«Day to Day: Timeline.» *PBS Frontline*: 2011. <http://pbs.org/wgbh/pages/frontline/revolution-in-cairo/day-to-day>.

El-Ghobashy, Mona. «The Praxis of the Egyptian Revolution.» *Middle East Report*: vol. 41, Spring 2011.

Ghonim, Wael. *Revolution 2.0: The Power of the People is Greater than the People in Power: A Memoir*. Boston, MA: Houghton-Mifflin-Harcourt, 2012.

«Inside April 6th Movement: Revolution in Cairo.» *PBS Frontline*: 2011. <http://pbs.org/wgbh/pages/frontline/revolution-in-cairo/inside-april6-movement>.

Shatz, Adam. «Whose Egypt?.» *London Review of Books*: 5 January 2012. <http://www.lrb.co.uk/v34/n01/adam-shatz/whose-egypt>.

«Timeline: Egypt's Revolution.» *Aljazeera*: 14 February 2011. <http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2011/01/201112515334871490.html>.

عن التفاعل بين شبكات الإنترنت، الشبكات الاجتماعية، والفضاء العام في عملية الثورة:

Allagui, Ilhem and Johanne Kuebler. «The Arab Spring and the Role of ICTs.» *International Journal of Communication*: vol. 5, 2011. <http://ijoc.org/ojs/index.php/ijoc/article/view/1392/616>.

Aouragh, Miriyam and Anne Alexander. «The Egyptian Experience: Sense and Nonsense of the Internet Revolution.» *International Journal of Communication*: vol. 5, 2011. <http://ijoc.org/ojs/index.php/ijoc/article/view/1191/610>.

Eltantawy, Nahed and Julie B. Wiest. «Social Media in the Egyptian Revolution: Reconsidering Resource Mobilization Theory.» *International Journal of Communication*: vol. 5. 2011. <http://ijoc.org/ojs/index.php/ijoc/article/view/1242/597>.

Harlow, Summer and Thomas Johnson. «Overthrowing the Protest Paradigm?: How The New York Times, Global Voices and Twitter Covered the Egyptian Revolution.» *International Journal of Communication*: vol. 5, 2011. <http://ijoc.org/ojs/index.php/ijoc/article/view/1239/611>.

Iskander, Elizabeth. «Connecting the National and the Virtual: Can Facebook Activism Remain Relevant after Egypt's January 25 Uprising?.» *International Journal of Communication*: vol. 5. 2011. <http://ijoc.org/ojs/index.php/ijoc/article/view/1165/598>.

Lotan, Gilad [et al.]. «The Arab Spring: The Revolutions Were Tweeted: Information Flows during the 2011 Tunisian and Egyptian Revolutions.» *International Journal of Communication*: vol. 5. 2011. <http://ijoc.org/ojs/index.php/ijoc/article/view/1246>.

Rinke, Eike M. and Maria Röder. «Media Ecologies, Communication Culture, and Temporal-Spatial Unfolding: Three Components in a Communication Model of the Egyptian Regime Change.» *International Journal of Communication*: vol. 5. 2011. <http://ijoc.org/ojs/index.php/ijoc/article/view/1173/603>.

Russell, Adrienne. «Extra-National Information Flows, Social Media, and the 2011 Egyptian Uprising.» *International Journal of Communication*: vol. 5. 2011. <http://ijoc.org/ojs/index.php/ijoc/article/view/93/630>.

Wall, Melissa and Sahar El-Zahed. ««I'll Be Waiting for You Guys»: A YouTube Call to Action in the Egyptian Revolution.» *International Journal of Communication*: vol. 5. 2011. <http://ijoc.org/ojs/index.php/ijoc/article/view/1241/609>.

عن الإعلام والثورة المصرية:

Iskander, Adel. «A Year in the Life of Egypt's Media: A 2011 Timeline.» *Jadaliyya*: 26 January 2012. <http://www.jadaliyya.com/pages/index/3642/a-year-in-the-life-of-egypts-media_a-2011-timeline>.

عن المرأة في الثورة المصرية:

عبد الفتاح، بشير. «المرأة المصرية ضحية الثورة والانتخابات.» **الجزيرة نت:** 20/ 1/ 2012. <http://aljazeera.net/nr/exeres/4a52e5a7-b70a-4cd6-b64a-83b12cadc5ca.htm>.

موقع المركز المصري لحقوق المرأة [بالعربية]. <http://www.ecwronline.org>.

Aboul Komsan, Nehad (ed.). «Press Release: Egyptian Women's Status Report 2011: The Egyptian Women between the Wings of the Revolution and Stripping the Reality.» Egyptian Center for Women's Rights. 2011. Available at: <http://www.ecwronline.org/english/press%20reless/2011/Press%20Release-%20English-%20Women's%20Status%20Report%202011.pdf>.

Carr, S. «Women March Against SCAF Brutality, Hope for a Nascent Movement.» *Almasry Alyoum*. <http://www.almasryalyoum.com/en/node/559926>.

Egyptian Center for Women's Rights Website [English]. <http://www.ecwronline.org/english/index.html>.

Elsadda, Hoda. «Egypt: The Revolution Will Continue.» Women's Media Center: 20 January 2012. <http://www.womensmediacenter.com/feature/entry/egypt-the-revolution-will-continue>.

El Wakil, Mai. «Women's Demo Outlines Controversial Demands.» *Egypt Independent*: 8/3/2011. <http://www.egyptindependent.com//news/womens-demo-outlines-controversial-demands>.

عن الإسلام السياسي في مصر:

أديب، منير وهاني الوزيري. «"الإخوان" تجدد المطالبة برحيل "مبارك" من أجل انتقال سلمي للسلطة وتصف اللجنة القانونية المشكلة للتعديلات الدستورية بـ "غير شرعية".» **المصري اليوم**: 10/ 2/ 2011، <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=287453>[30].

______ و ______. «"الإخوان": نحترم جميع المعاهدات الموقعة بين مصر وإسرائيل.» **المصري اليوم**: 19/ 2/ 2011، <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=288347>.

______ و ______. «"الإخوان" في أول ظهور على التليفزيون الرسمي: لسنا انتهازيين ونرفض "النموذج الإيراني".» **المصري اليوم**: 20/ 2/ 2011. <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=288427>.

«أسئلة وأجوبة.» **الموقع الإلكتروني لحزب النور**. <http://alnour-party.org/page/answer>.

«من نحن.» **الموقع الإلكتروني لحزب النور**. <http://alnour-party.org/about>.

الموقع الإلكتروني للإخوان المسلمين. <http://www.ikhwanonline.com>.

الموقع الإلكتروني لحزب الحرية والعدالة. <http://hurryh.com>.

الموقع الإلكتروني لحزب النور. <http://alnour-party.org>.

Ashour, Azmi. «Islamist Parties in Turkey.» *Al-Ahram Weekly*: 17-23 November 2011. <http://weekly.ahram.org.eg/2011/1072/op42.htm>.

---

(30) لوحظ أن عنوان الموقع الذي أشار إليه المؤلف في كتابه لم يتم العثور عليه، وبالبحث على «غوغل»، تمّ الوصول إلى المقالات المذكورة، ولذا وضع عنوان الصفحة الجديدة. (المترجمة)

Bokhari, Kamran and Frid Senzai. «The Many Shades of Islamists.» *The Huffington Post*: 21/11/2011. <http://huffingtonpost.com/kamran-bokhari/the-many-shades-of-islami_b_1102063.html>.

Freedom and Justice Party Website. <http://fjponline.com>.

Iskander, Adel. «Reclaiming Silence in Egypt.» *Egypt Independent*: 22/7/2010. <http://www.egyptindependent.com/node/58021>.

«Muslim Brotherhood to Establish «Freedom and Justice Party».» *Egypt Independent*: 21/2/2011. <http://www.egyptindependent.com/node/325599>.

The Muslim Brotherhood Websit., <http://ikhwanweb.com>.

«Party Platform 2011.» The Muslim Brotherhood Website. <http://fjponline.com/articles.php?pid=80>.

El-Shobaki, Amr. «Where Does the Brotherhood's Strength Lie?.» *Egypt Independent*: 22/6/2011, <http://www.egyptindependent.com/node/470381>.

عن العلاقة بين القومية العربية والإسلام السياسي:

انظر تحليلي بشأن القضية، والذي يوفر خلفية للتفسير في:

Castells, Manuel. *The Power of Identity: The Information Age: Economy, Society, and Culture Volume II*. Oxford: Wiley-Blackwell, 2010.

Carré, Olivier. Le Nationalisme Arabe. Paris: Payot, 2004.



Keppel, Gilles. *Beyond Terror and Martyrdom: The Future of the Middle East*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2008.

Roy, Olivier. *Secularism Confronts Islam*. New York: Columbia University Press, 2007.



الكرامة.. العنف.. الجغرافيا السياسية الانتفاضات العربية[1]

«يشهد العالم العربي ولادة عالم جديد يقف الحكام والظلمة في وجهه اليوم، لكن هذا العالم سينبثق لا محالة. أقول إن شعوبنا المظلومةَ هذه، تثور اليوم معلنة انبلاج فجر جديد، السيادة فيه للشعوب وإرادتها، فهي لن تقهر بعد اليوم أبدًا، وقد عقدت عزمها على الانعتاقِ والسيرِ في ركب الشعوب الحرة المتمدنة في العالم، وسوف تسود. لقد قرر الشعب التحرر والسير على خطى الشعوب الحرة المتحضرة في العالم».

توكل كرمان[2]

في أعقاب الثورتين التونسية والمصرية، تفجرت أيام الغضب في أنحاء العالم العربي كلها، في عام 2011: 7 كانون الثاني/ يناير في الجزائر، 12 كانون الثاني/ يناير في لبنان، 14 كانون الثاني/ يناير في الأردن، 17 كانون الثاني/ يناير في موريتانيا، 17 كانون الثاني/ يناير في السودان، 17 كانون الثاني/ يناير في

---

(1) يعتمد هذا الفصل إلى حدٍّ كبير على المساهمات بالمعلومات وجمع البيانات ومشورة الصحافية والباحثة ميثاء الحسن، لتحليلها المتعلق بالانتفاضات العربية، يُنظر:
Maytha Alhassen and Ahmed Shihab-Eldin, eds., *Demanding Dignity: Young Voices from the Arab Revolutions* (Ashland, OR: White Cloud Press, 2012).

(2) <http://www.democracynow.org/2011/12/13/the_arab_people_have_woken_up>
من الكلمة التي ألقتها لمناسبة حصولها على جائزة نوبل للسلام لعام 2011، تقديرًا لجهدها في نشر السلام والعدالة في اليمن، وبين النساء العربيات بشكل عام.

سلطنة عمان، 17 كانون الثاني/ يناير في اليمن، 14 شباط/ فبراير في البحرين، 17 شباط/ فبراير في ليبيا، 18 شباط/ فبراير في الكويت، 20 شباط/ فبراير في المغرب، 26 شباط/ فبراير في الصحراء الغربية، 11 آذار/ مارس في المملكة العربية السعودية، 18 آذار/ مارس في سورية. في حالات قليلة (المملكة العربية السعودية ولبنان والكويت والإمارات العربية المتحدة، لم يحدث شيء يذكر في الواقع)، تلاشت الاحتجاجات فيها لمجموعة متنوعة من الأسباب[3]. في حالات أخرى، قُضي على الانتفاضات من خلال مزيج من القمع وتنازل الأنظمة (المغرب والأردن والجزائر وسلطنة عمان)، على الرغم من أن رماد الحركات لا يزال ساخنًا، ويمكن أن يشتعل من جديد في أي لحظة. في البحرين، قُمعت الحركة بحزم بدعم من المملكة العربية السعودية، وكانت حركة سلمية ضخمة، أطلقها السكان الشيعة في «الخميس الدامي» في 17 شباط/ فبراير. وفي اليمن وليبيا وسورية، قوبلت حركات بدأت سلمية بدرجات من العنف المتناهي من الدكتاتوريات، وانزلقت إلى حروب أهلية حولت هذه البلدان إلى ساحات للقتال، حيث تحاربت القوى المتنافسة جيوسياسيًا لتأكيد نفوذها. كان التدخل العسكري الأجنبي المباشر حاسمًا في ليبيا، وأصبح النفوذ الجيوسياسي الخارجي عاملا أساسًا في تطور الانتفاضة السورية. نشأت هذه الحركات المختلفة من أسباب خاصة بكل بلد، وتطورت وفقًا للشروط الخاصة بسياقاتها ولخصوصيات كل ثورة. لكنها كانت كلها انتفاضات عفوية حفزّها الأمل المستوحى من نجاح

(3) السياق الخاص بكلّ بلد يفسّر جزئيًا الحالات التي اقتصرت خلالها الاحتجاجات على عام 2011 (ما زال هناك ما سنراه في المستقبل). وهكذا، في لبنان والجزائر، كان لذكرى حروب أهلية فظيعة تأثير مُشَل، على الرغم من حدوث احتجاج ناشط في الجزائر، وأعيد مجددًا في كانون الثاني/ يناير 2012. في العراق تركت الفترة المؤلمة للحرب والاحتلال والحرب الأهلية واستمرار الإرهاب السكان مستنفدين، وتوّاقين إلى السلام والاستقرار. وفي المملكة العربية السعودية، جاء الاحتجاج المحدود الذي جرى في 11 آذار/ مارس واقتصر إلى حدٍّ كبير على الأقلية الشيعية في الجزء الشرقي من البلاد، وعُزلت الحركة الاحتجاجية عن الأغلبية السنّية، وقمعها بسهولةٍ جهاز أمني قوي. كانت الحركة الاجتماعية الأكثر أهمية في المملكة العربية السعودية هي حملة النساء للحصول على حقّ قيادة السيارة، وهي حركة ما زالت دائرة، مع قابلية امتدادها للمطالبة بحقوق أخرى للمرأة. في الإمارات العربية المتحدة، تشكل حقيقة أن معظم السكان ليسوا مواطنين، ومعظم المواطنين يتمتعون بحياة مدعومة بالثراء، سياقًا لا يُظهر بالضرورة انعدام وجود الحرية عبئًا على المواطنين، ويُعَدّ عامل ترويع للمقيمين.

الثورتين التونسية والمصرية، اللتين نقلتهما الصور والرسائل عبر الإنترنت وشبكات الفضائيات التلفزيونية العربية. امتدت من دون أي شك، شرارة السخط والأمل التي ولدت في تونس وأسقطت نظام مبارك، جالبة تونس ديمقراطية ومصر بروتوديمقراطية، بسرعة إلى البلدان العربية الأخرى، باتباع الأنموذج ذاته، أي دعوات عبر الإنترنت والتواصل في الفضاء السيبراني ودعوات إلى احتلال مساحة حضرية للضغط على الحكومة كي تستقيل، واستحداث عملية التحول الديمقراطي، من دوّار اللؤلؤة في البحرين إلى «ساحة التغيير» في صنعاء، أو الساحات في الدار البيضاء وعمّان. استجابت الدول في أنحاء العالم العربي بطرائق مختلفة، من إطلاق طفيف للحريات إلى قمع دموي، خوفًا من فقدان السلطة. اعتمد التفاعل بين الاحتجاجات والنظام على الأوضاع الداخلية والجيوسياسية.

بالتأكيد، كانت هناك مظالم عميقة الجذور بين السكان الذين أخضعوا للقمع السياسي وتعرضوا لأحوال اقتصادية وخيمة على مدى عقود من الزمن، من دون فرصة للمطالبة بحقوقهم تحت تهديد العنف التعسفي من الدولة[4]. وإضافة إلى ذلك، فإن أغلبية سكان هذه البلدان كانت تتألف من أشخاص تقل سنّهم عن الثلاثين، فيما كثير منهم متعلم نسبيًا، ومعظمهم من العاطلين من العمل كليًا أو جزئيًا. وهم على دراية باستخدام شبكات الاتصالات الرقمية، مع تغلغل الهواتف المحمولة بنسبة تتجاوز مئة في المئة في نصف الدول العربية، وأكثر من 50 في المئة في معظم البلدان الأخرى. علمًا أن كثيرين منهم في المدن، كان لديهم شكل من أشكال الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي[5]. بل أكثر من ذلك، إنهم شعروا بالإذلال اليومي في حياتهم، ونقص الفرص في مجتمعاتهم والمشاركة في صوغ سياساتها. كانوا على استعداد للانتفاض لكرامتهم، ما يعتبر دافعًا أقوى من أي شيء آخر. كان بعضهم قد فعل ذلك في العقد الماضي، لكن قوبل بالعنف والسجن وغالبًا الموت. ثم جاءت شرارة الغضب وضوء الأمل في آنٍ. أتيح الأمل

---

(4) للاطلاع على نقاش عن الدكتاتوريات العربية، يُنظر: Moncef Marzouki, *Le Mal Arabe: Entre dictatures et integrisme: La Democratie Interdite* (Paris: L'Harmattan, 2004); Oliver Schlumberger, *Debating Arab Authoritarianism: Dynamics and Durability in Nondemocratic Regimes* (Standford, CA: Standford Univeristy Press, 2007).

(5) Philip Howard, *The Digital Origins of Dictatorship and Democracy: Information Technology and Political Islam*, Oxford Studies in Digital Politics (New York: Oxford University Press, 2011).

بسبب الشباب العربي الآخر الذي ثار مثلهم في بلدانٍ أخرى، خصوصًا في مصر، المعروفة في المخيلة الثقافية العربية بـ «أم الدنيا». ونتجت الشرارة من حوادث معينة في كل بلد، عبر التضحية بالنفس والاستشهاد الرمزي كشكل من أشكال الاحتجاج، وصور تعذيب الشرطة للمتظاهرين المسالمين، واغتيال المدافعين عن حقوق الإنسان، والمدونين الشعبيين. لم يكن هناك إسلاميون أو يساريون ثوريون، بل إن أي شخص لديه مشروع لتغيير المجتمع شارك في الحركة في نهاية المطاف. بداية، كانوا من الطبقة الوسطى[6]، وإن كانت فقيرة عادة، وكثيرون منها نساء. وانضم إليهم لاحقًا فقراء تضرروا من التضخم، وأصبحوا غير قادرين على شراء المواد الغذائية الأساسية اليومية، نتيجة سياسات التحرير الاقتصادي، وخضوع بلادهم لزيادة أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية[7]. الكرامة والخبز مثلًا الدافعين الأصليين لمعظم الحركات، جنبًا إلى جنب مع مطالب السكن الخاصة بالحالة الجزائرية. ولكن السؤال عن الخبز كان يعني في الواقع قلب السياسات الاقتصادية، وإنهاء الفساد كوسيلة للحكم. أصبح التشديد على الكرامة صرخة من أجل الديمقراطية. وهكذا أضحت حركات كلها حركات سياسية تطالب بالإصلاحات الديمقراطية.

اعتمد تطور كل حركة على استجابة الدولة لمطالبها إلى حد كبير؛ فحينما أظهرت الحكومات بعض مظاهر التسوية لمطالبهم، وألمحت إلى تحررّ سياسي، توجهت الحركات إلى عملية دمقرطة الدولة في حدود الحفاظ على جوهر هيمنة النخبة. هكذا أقال الملك عبد الله الثاني في الأردن رئيس وزرائه وحلّ حكومته (كان الهدف من الاحتجاج ضد السياسات الاقتصادية)، مؤسسًا آليات للتشاور مع المواطنين، ولا سيما مع ممثلي القبائل البدوية. اقترح الملك محمد السادس، ملك المغرب، بعض التعديلات لإدخال الديمقراطية إلى الدستور، بما في ذلك

---

(6) عن الخلفية الاجتماعية للناشطين السوريين، فضلًا عن حساب مباشر عن الانتفاضة، يُنظر: Mohja Kahf, «The Syrian Revolution on Four Packs a Day,» *Jadaliyya* (7 February 2012), <http://www.jadaliyya.com/pages/index/4274/the-syrian-revolution-on-four-packs-a-day>.

(7) بالنسبة إلى تأثير ارتفاع أسعار الغذاء في العالم في الوضع الاجتماعي للبلدان العربية، يُنظر: «Food and the Arab Spring: Let Them Eat Baklava,» *The Economist*, 17/3/2012, <http://www.economist.com/node/21550328?fsrc=scn/tw/te/ar/letthemeatbaklava>.

نقل سلطة تعيين أعضاء البرلمان رئيس الوزراء. تمت الموافقة على التعديلات في استفتاء تموز/ يوليو 2011 بنسبة 98.5 في المئة. أُطلق أيضًا سراح العشرات من السجناء السياسيين، وأجريت في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 انتخابات جديدة شهدت فوز المرشحين الإسلاميين (وأغلبيتهم من المعتدلين)، كما الحال في جميع الانتخابات الحرة التي أجريت في العالم العربي في السنوات الأخيرة.

ومع ذلك، عندما قاومت الأنظمة المطالب بالإصلاح السياسي ولجأت إلى القمع المطلق، تحوّلت الحركات من الإصلاح إلى الثورة، وأقدمت على عملية إسقاط الدكتاتوريات. في مثل هذه العملية، أدى التفاعل بين الطائفية الداخلية والتأثيرات الجيوسياسية إلى حروب أهلية دامية، ستعيد نتائجها المتفاوتة تعريف السياسة في العالم العربي في السنوات المقبلة.

العنف والدولة

عندما يجري تحدّي الدول في سلطتها، فإنها تتصرف وفقًا لقواعدها المؤسسية، سواء كانت ديمقراطية أم دكتاتورية، أم مزيجًا من الاثنين. وعندما تفشل في إيجاد مشروعات لهذه التحديات من دون تهديد أسس علاقات السلطة التي تجسدها، فإنها تلجأ إلى جوهرها المطلق، أي احتكارها العنف في مجال عملها. ويعتمد استعدادها لاستخدام العنف المفرط على مدى شرعيتها، وشدة التحدي الذي ينبغي لها مواجهته، وقدرتها التشغيلية والاجتماعية على استخدام العنف. عندما تكون الحركات ثابتة العزم بقدر كافٍ للحفاظ على ضغطها المستمر على الدولة بغضّ النظر عن العنف الذي تقاسي منه، تلجأ الدولة إلى العنف الشديد (الدبابات ضد المتظاهرين العزّل)، وتعتمد نتيجة الصراع على التفاعل بين المصالح السياسية والمصالح الجيوسياسية في البلاد.

انقسم اليمن، كدولة ممزقة، وأمة بالكاد موحّدة، تحت وطأة حركة ضخمة متنوعة، انحاز في جانب منها الجيش إلى المتظاهرين في مطالبهم باستقالة الدكتاتور علي عبد الله صالح. أدت الطبيعة القبلية في اليمن، والحركات الانفصالية في الشمال والجنوب، إلى حالة من الجمود بين صالح، المدعوم من المملكة العربية السعودية، والحركة الديمقراطية الداعية إلى دستور جديد

وديمقراطية حقيقية. يتمتع تنظيم القاعدة في اليمن بكثافة أكبر من أي مكان آخر، ما دفع بالولايات المتحدة إلى التزام الحذر الشديد، حتى على الرغم من بعض التصريحات الداعمة للحركة. وتركت الدبلوماسية الأميركية السعوديين ليكونوا مسؤولين عن الانتقال السياسي المضبوط. في شباط/ فبراير 2012، وفقًا لاتفاق وُقّع عبر وساطات، تنازل صالح عن منصبه بعد ثلاثة عقود من وجوده في السلطة، وسارع نائبه عبد ربه منصور هادي، إلى المشاركة في الانتخابات التي فاز فيها بنسبة 99.8 في المئة من الأصوات.

في ليبيا، الدولة – الأمة، التي كانت تجسد مشروع الخلاص لعموم الأفريقيين، بسبب مؤسسها ذي الشخصية الكاريزماتية، ظهرت في الواقع هيمنة القبائل الغربية على القبائل الشرقية، وأدى القمع الوحشي لأي محاولة من نخب بنغازي، أو من القبائل المقهورة للمطالبة بنصيبها من النفط الوفير والغاز، الموجود أساسًا في الصحراء الشرقية، إلى تركيز السلطة في عائلة القذافي، وأنصارها من القبائل، ودائرة صغيرة من النخب في المناطق الغربية من البلاد. كانت السلطة تمارس بوساطة الحرس الخاص، المجهز والمدرب جيدًا، والمدعوم عند الضرورة بمرتزقة من بلدان أخرى. وبالتالي، لم يكن هناك جيش وطني حقيقي يمكن أن يجسد مؤسسات الدولة بشكل مستقل عن مستحدثات الدكتاتور وزمرته. كانت الدولة الليبية إلى حد كبير دولة توريث. هذا يعني أن قطاعات واسعة من السكان، خصوصًا في الشرق، استُبعِدَتْ من ثروات عوائد الطاقة، من جهة. ومن جهة أخرى، كانت الشبكات العميلة، المنظمة حول نظام المحسوبية للزعيم، مترامية الأطراف وعوملت بسخاء. وكان للنظام قاعدة اجتماعية معينة، مدعومة بانقسامات قبلية، ومخاوف وعداوات، لعب عليها الزعيم واحدة ضد الأخرى بمهارة لمصلحته الخاصة. وكان شباب ليبيا في معظمهم غاضبين سياسيًا حيال النظام، ولكنهم في طرابلس كانوا يمتلكون فرصًا اقتصادية أكبر من نظرائهم في مصر. في ظل هذه الأوضاع، بدأت التظاهرات في 17 شباط/ فبراير [2011] في بنغازي، بعد دعوات في وسائل التواصل الاجتماعي، ومن خلال شبكات الهواتف النقالة، وكان صداها محدودًا في طرابلس، وعبّرت عن تطلعات ديمقراطية وتمرد إقليمي وقبلي، ضد الاستبداد والدولة المورّثة. وعلى هذا النحو، كانت مدعومة من قطاع واحد من القوات المسلحة له ارتباطات

بالشرق، وكانت محمية بهذه الوحدات المسلحة، عندما حاول القذافي سحق الحركة بالقوة. وبالتالي، تصاعد التمرد بسرعة فبلغ الحرب الأهلية، بحلول 20 شباط/ فبراير، أي بعد ثلاثة أيام فقط من بداية الحركة. احتل المتمردون بنغازي، وغيرها من المدن في الشرق، وبحلول 23 شباط/ فبراير [2011] استولت على مصراته، التي تقع في منتصف الطريق إلى طرابلس. ارتجلت الحركة إدارة مدنية في بنغازي بمعاونة معظم البيروقراطيين المحليين، في حين صعدت الميليشيات المتحمسة من الرعاع، على متن شاحنات صغيرة، مسلحة على عجل ومن دون أي خبرة قتالية، وسارت نحو طرابلس لتلقى مصيرها في مواجهة غير متكافئة مع جيش خاص معدّ جيدًا، بقيادة نجل القذافي، مع قوة نيران متفوقة. لكن قبل ساعات من تمكن القذافي تنفيذ نيته المعلنة باحتلال بنغازي، والبحث عن جميع المتمردين بيتًا بيتًا وقتلهم، أوقفت 20 قاذفة فرنسية الهجوم مع تدويل الصراع الليبي، لينعم تدخّل حلف شمال الأطلسي براية الأمم المتحدة، التي استولت على الجغرافيا السياسية. تغلّب إصرار هيلاري كلينتون وسوزان رايس، وعدد من أفراد الطاقم الرئاسي مثل سامنثا باور، جزئيًا على تردد أوباما الشديد في الانخراط في أي شكل من أشكال العمل العسكري، لحماية المتمردين من المجزرة، متذكرًا ربما العواقب الوخيمة لتقاعس الرئيس كلينتون في رواندا. كان الدور الذي قامت به فرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا أكثر حسمًا في التدخل، من أجل تأمين السيطرة على النفط والغاز الليبيين، اللذين يعدان مصدرًا أساسًا بالنسبة إلى أوروبا الغربية. وأُخذت روسيا والصين على حين غرة باستبعادهما من مناورة حلف شمال الأطلسي في درس لن تنسياه. بما أن اهتمامي الرئيس هنا لا يدور حول ألعاب الحرب، بل حول مصير الحركات الاجتماعية، يظهر بوضوح أن الحركة تفقد طابعها كحركة ديمقراطية مجرد أن تدخل في مسألة عنف عسكري بمواجهة عنف عسكري، لتصبح ندًّا، وأحيانًا لا ترحم المختلفين معها، كما القامعين لها. ويمكن أن تصبح أي حرب أهلية فرصة تستفيد منها الجهات الجيوسياسية الفاعلة لزيادة ممتلكاتها، تحت أي عباءة أيديولوجية، عندما يميل منافسوهم إلى الاستفادة من فراغ السلطة التي تظهر في أعقاب انهيار النظام. بمعنى آخر، لا تقتل الحروب الأهلية الناس فحسب، بل تقتل أيضًا الحركات الاجتماعية ومُثلها العليا في السلام والديمقراطية والعدالة.

كان التناقض الحاد بين الحركات الاجتماعية والعنف حاضرًا تمامًا في الانتفاضة السورية، كواحدة من أقوى الحركات الاجتماعية الثابتة التي هزت العالم العربي. وقد اشتعلت أيضًا بفضل التلازم المفجِّر للتأمل والغضب. الأمل، مثال مصر، كمرجع تاريخي للسوريين. والغضب، في 27 شباط/ فبراير 2011، في مدينة درعا الجنوبية، حيث اعتُقل 15 طفلًا، تراوح سنّهم بين 9 و14 عامًا. وكانت جريمتهم أنهم كتبوا على جدران المدينة «الشعب يريد إسقاط النظام»، مستلهمين ذلك من صور في بلدان أخرى. سُجنوا وتعرضوا للتعذيب، وعندما احتج أولياء أمورهم في الشوارع، أطلقت النيران عليهم وقُتل عدد منهم، وعندما شُيعوا، أُطلق النار على المشيعين وقُتل كثير منهم. ظنّ بشار الأسد أن بإمكانه، ببساطة، اتباع ما فعله والده عندما سحق تمرد الإخوان المسلمين في مدينة حماة في عام 1982، بقصف المدينة وقتل أكثر من 20.000 شخص. لكن الأمر مختلفًا هذه المرة، فقد كان لدى الناس شبكات اتصالهم في ما بينهم ومع العالم. في دمشق، دعت أربع نساء وثلاثة محامين مدافعين عن حقوق الإنسان ومدوّن واحد، عبر الإنترنت إلى «سهرة عائلية للسجناء» (تظاهرة ساحة المرجة) لتُعقد أمام وزارة الداخلية في 16 آذار/ مارس. جاء 150 شخصًا فقط، تعرّضوا للضرب والسجن، لكن الدعوات للتظاهر ضد وحشية النظام آنذاك جاءت من درعا وحمص وحماة ودمشق وبانياس وكثير من المدن الأخرى، وفي 18 آذار/ مارس، حين سار عشرات الآلاف من الأشخاص في أنحاء البلاد، مواجهين بأيديهم وإرادتهم الشرطة و«الشبّيحة» الذين أطلقوا عليهم النيران، ولم يهبّ أحد لنجدتهم، على الرغم من عدم مطالبتهم بذلك؛ رفضوا فكرة التدخل الأجنبي، ولكنهم أرادوا أن يعرف العالم. كانت مطالبهم الأصلية بشأن خفض أسعار المواد الغذائية، ووقف وحشية الشرطة ووضع حد للفساد السياسي. أرادوا إصلاح الشرطة. أجاب الأسد بوعود غامضة للإصلاح الدستوري في البرلمان، وإقالة محافظ درعا، وإقالة حكومته، ورفع الحظر المفروض على النقاب للمعلمات، وإغلاق الكازينو الوحيد في البلاد، وإعطاء الجنسية السورية للأكراد، إضافة إلى تنازلات أخرى. حتى وقتها، في إدراك الناس، لم يكن لهذه الإجراءات المحدودة أن تعوض العنف الشديد الذي مارسه النظام الذي تصاعد إلى استخدام القوات المقاتلة والدبابات ضد المتظاهرين العزّل. أصبحت الحركة متصلّبة: الشعب

يريد إسقاط النظام؛ يجب أن يرحل الأسد. بالتالي، وبعد ستة شهور، أصبح لدينا 5 آلاف قتيل، وعشرات الآلاف من الجرحى والمساجين، تطورت الحركة نحو مزيج من التظاهرات واحتلال مساحة حضرية ومقاومة مسلحة محدودة. بدأ الناس بتسليح أنفسهم، وانفصلت بضع وحدات عسكرية وشكلت الجيش السوري الحر الغامض المجهول المنشأ والولاء، وبدأت الحرب الأهلية. لم يكن الأمر، هذه المرة، كما في ليبيا. تلقى الدكتاتور بعض الدعم الاجتماعي، ولا سيما من صفوف النخبة بين رجال الأعمال في دمشق وحلب ومن الأقلية العلوية، الذين يشكلون القاعدة الطائفية لحزب البعث وقيادة الدولة. تأثرت بعض المجموعات الخاصة بدعاية الأسد، وخشيت أن يؤدي وصول الإسلاميين إلى الحكم إلى تقييد حريتهم الدينية، وهو خوف غرسه الأسد، وأثاره عبر إعداد سيارات مفخخة وإلقاء اللوم على الإسلاميين. إضافة إلى ذلك، شكل الجيش البعث الذي يمسك بالسلطة ويسيطر على جيش حديث قوي ويتلقى أوامره من قادة الجيش الذين تفوده عائلة الأسد لبّ الدكتاتورية. وبالتالي لم يتغلغل الشرخ في المجتمع داخل الدولة التي بقيت، على الأقل في السنة الأولى للحركة، متحدة حول الحزب. حتى الآن، كان العامل الحاسم في مصير الثورة السورية بيئتها الجيوسياسية، حيث تحتلّ سورية مكانة رئيسة في لعبة السلطة المتشابكة في الشرق الأوسط. دعمت روسيا والصين الدكتاتورية بكل إخلاص، ولم تكونا مستعدتين لتكرار السيناريو الليبي. وبالتالي، منعتا أي عمل عسكري من الأمم المتحدة وحذرتا حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة من التدخل، في حين أنهما دعمتا المفاوضات. توجد القاعدة العسكرية الوحيدة لروسيا في الخارج، في مدينة طرطوس، قاعدة بحرية سورية، كما أنها تبيع كميات كبيرة من الأسلحة إلى الأسد، حليفها الأخير في العالم العربي. أما الصين فهي مؤيدة لإيران، موردها الرئيس للنفط، وإيران هي حامية الأسد. من ناحية أخرى، كانت المملكة العربية السعودية تشتبك، جنبًا إلى جنب مع قطر والأردن، في معركة كبرى مع إيران الشيعية بشأن سورية، للمطالبة بالسلطة لأغلبية السكان من السُّنة، وتقويض موقع إيران الأساس في التنافس على النفوذ في المنطقة. اعتبرت دوائر مطلعة في عام 2012 أن الجيش السوري الحر في الواقع مموّل ومدرَّب من السعوديين الذين دعوا علنًا في جامعة الدول العربية إلى التدخل في سورية. في هذا الوقت، كان كوفي أنان يقود بعثة الأمم المتحدة

للدخول في مفاوضات سياسية في سورية، حيث واصلت الحركة احتلال الشوارع، على الرغم من القصف، وجرى قتال غير متكافئ بين قوات الجيش والمتمردين المسلحين. وحتى الآن، مرة أخرى، بغض النظر عن نتائج هذه العملية من الناحية السياسية، لربما تصبح واحدة من الحركات الديمقراطية الأكثر استثنائية للانتفاضة العربية، متورطة في مناورات المعارضة السياسية المنقسمة، في إعادة ترتيب السلطة في أروقة الدولة، وفي شبكة الاستراتيجيات الجيوسياسية، فاقدة قبضتها على وعد الديمقراطية الذي دافع عنه الناس بحياتهم. ومع ذلك، استمرت الحرية والتداول المستقل في الساحات المحتلة والشبكات الرقمية، حيث تولّدت الحركة. ليست هناك عودة إلى الوراء للشعب السوري، الذي لم يرضخ لمواجهة الطائفية، ولم يقبل الدكتاتورية تحت أي مسمّى، في تصميمه الثابت لاختيار حقه في الوجود.

ثورة رقمية؟

كما الحال في تونس وفي مصر، بدأ معظم الانتفاضات العربية مع تنظيم ونقاش ودعوات للانتفاض على شبكة الإنترنت، واستمرت وتشكلت في حيّز المدن. وبالتالي، أتاحت شبكات الإنترنت فضاءً من الاستقلال، ظهرت عبره الحركات تحت أشكال مختلفة، ونتائج مختلفة تبعًا للسياق الاجتماعي. كما هو الوضع، وكما في الحالات الأخرى للحركات الاجتماعية التي درستها في هذا الجزء، هناك أيضًا نقاش محتدم في وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية حول الدور الدقيق للشبكات الرقمية في هذه الحركات. لحسن الحظ، في حالة الانتفاضات العربية، يمكننا الاعتماد على تقديم دقيق لدورها على أساس بحوث العلوم الاجتماعية، وذلك بفضل العمل الذي قاده، لبعض الوقت، فيليب هوارد ومحمد حسين، والمتعاونون معهما في هذا الموضوع. وسوف ألخص هنا النتائج المهمة التي توصلوا إليها، لأنني أعتقد أنهم وضعوا نهاية لنقاش عقيم بشأن الدور العَرَضي لوسائل التواصل الاجتماعي على الحركة الاجتماعية. بالطبع، لا تحدد التكنولوجيا الحركات الاجتماعية، أو في هذه المسألة أي سلوك اجتماعي، ولكن شبكات الإنترنت والهواتف النقالة ليست مجرد أدوات، بل أشكال تنظيمية

وأشكال للتعبير الثقافي ومنصات محددة للاستقلال السياسي. لنلقِ نظرة على الدليل الذي جمعه ووضع نظريته هوارد وحسين وفريقاهما.

أولًا، وجد فيليب هوارد في كتابه *The Digital Origins of Dictatorship and Democracy: Information Technology and Political Islam* (**الأصول الرقمية للدكتاتورية والديمقراطية؛ تكنولوجيا المعلومات والإسلام السياسي**)، الذي كُتب قبل الثورات العربية، وعلى أساس تحليل مقارن لخمسة وسبعين بلدًا، سواء أكان سكان هذه البلدان مسلمين، أم أكثريتهم من المسلمين، المؤطرة بعدد من العوامل السياقية، أن تقانة المعلومات والاتصالات واستخدامها ساعد الدمقرطة، وقوى الديمقراطية، وزاد المشاركة المدنية والاستقلال للمجتمع المدني، ممهدًا الطريق للتحول الديمقراطي للدولة، وأيضًا لتحدي الدكتاتوريات. إضافة إلى ذلك، كان تورط المسلمين الشباب مدنيًا يعود إلى استخدامان الإنترنت. كتب يقول: «البلدان، حيث المجتمع المدني والصحافة يستخدم بفاعلية تقانة المعلومات الجديدة، خبرت في ما بعد، تحولًا ديمقراطيًا جذريًا أو تصلبًا كبيرًا من مؤسساتها الديمقراطية»[8]. وبشكل بارز وبليغ، قبل الربيع العربي، كان التحول نحو المشاركة الاجتماعية في مصر والبحرين، بمساعدة انتشار تقانة المعلومات والاتصالات. في تيار من البحث، أجري في عامي 2011 و2012، بعد الانتفاضات العربية، سبر هوارد وحسين، وذلك باستخدام سلسلة من المؤشرات الكمية والنوعية، أنموذجًا إحصائيًا متعدد الأسباب لعمليات الانتفاضات العربية ومحصلاتها، وذلك باستخدام منطق ترجيحي[9]، ووجدا أن الاستخدام المكثف للشبكات الرقمية من أغلبية السكان الشباب من المتظاهرين كان له تأثير كبير في كثافة هذه الحركات وقوّتها، بدءًا من نقاش ناشط جدًا بشأن مطالب اجتماعية وسياسية في وسائل التواصل الاجتماعي قبل بدء التظاهرات. ونقرأ في نصّهم:

---

(8) Howard, p. 200.

(9) Muzammil Hussain and Philip Howard, «Democracy's Fourth Wave?: Information Technology and the Fuzzy Causes of the Arab Spring,» paper presented at: The Meeting of the International Studies Association, San Diego, 1-4 April 2012.

«كان لوسائل الإعلام الرقمية دور سببي في الربيع العربي، من حيث إنها وفّرت البنية التحتية الأساسية لحركة اجتماعية، خلافًا للحركات الأخرى التي ظهرت في الأعوام الأخيرة في هذه البلدان. في الأسابيع القليلة الأولى من الاحتجاجات في كل بلد، كان واضحًا أن جيلًا من الشعب في الشوارع - وقياداته - غير مهتم بالنماذج الثلاثة الرئيسة للإسلام السياسي... بدلًا من ذلك، شعرت هذه الأجيال الشابة الكوزموبوليتانية المحركة للحوادث بأن أنظمتها السياسية تحرمها حقوقها وشهدت خسائر فادحة في سوء إدارة الاقتصاد الوطني والتنمية، والأهم من ذلك أنها روت مظالم متماثلة وشائعة على نطاق واسع، قصصًا سمع عنها بعضهم وتشاركوا في كتابتها في الفضاءات الرقمية، عبر كتابة سياسية وتنفيس في المدونات، تشاركوا أشرطة الفيديو في «فيسبوك» و«تويتر»، ونظموا جلسات نقاش للتعليق على مواقع الأخبار الدولية مثل قناتي الجزيرة وبي. بي. سي.

يُعتبر الربيع العربي، تاريخيًا، فريدًا من نوعه، لأنه أول مجموعة من الاضطرابات السياسية التي تناقلت رقميًا هذه الأمور كلها، أي الاعتراض عن الدولة، وأول توافق بين السكان حول الاحتجاج، ودفاع الرأي العام العالمي عن الحركة... صحيح أن وسيلتي «فيسبوك» و«تويتر» لم تُشعلا الثورات، لكن من السخف تجاهل حقيقة أن الاستخدامات الدقيقة والاستراتيجية للوسائط الرقمية لشبكة الجمهور المحلي، جنبًا إلى جنب مع شبكات الدعم الدولي، مكنّت الناشطين من صيغ جديدة أدت إلى بعض أكبر الاحتجاجات في هذا العقد، في إيران، والرفع الموقت للحصار المصري على قطاع غزة، والتحركات الشعبية التي أنهت عقودًا من حكم مبارك وزين العابدين بن علي. وكان لوسائل الإعلام الرقمية دور سببي في الربيع العربي، بمعنى أنها وفرت البنية التحتية التي نسجت علاقات تواصل عميقة وقدرة تنظيمية في مجموعات من الناشطين قبل أن تبدأ الاحتجاجات الكبرى، عندما أصبحت احتجاجات الشوارع رسمية. في الواقع، كان ذلك بسبب تلك الشبكات الرقمية المتطورة التي فعّل، من خلالها، قادة المجتمع المدني الناس للاحتجاج بنجاح.

في كل حالة فردية، حدث التحريض على حوادث الربيع العربي عن طريق وسيط رقمي، كما البنية التحتية للمعلومات، في شكل هواتف نقالة أو حواسيب شخصية، وكانت وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى، جزءًا من

> قصة سببية علينا أن نرويها عن الربيع العربي. حفزت أسباب عدة ومختلفة، وشخصية دائمًا، الناس للاحتجاج. وكانت تقنيات المعلومات وسيط ذلك الحافز، لدرجة أن الثورات تبع بعضها الآخر، وكانت متشابهة بصورة ملحوظة. بالتأكيد كانت هناك نتائج سياسية مختلفة، ولكن هذا لا يقلل من أهمية دور وسائل الإعلام الرقمية في الربيع العربي. ولكن الأهم من ذلك، هو أن هذا التحقيق أوضح أن البلدان التي ليس لديها مجتمع مدني مجهز بـ «جسور تواصل رقمية»، كانت على الأرجح أقل عرضة لتجربة الحركات الشعبية الساعية إلى الديمقراطية. وهي ملاحظة نستطيع صوغها بحساب مجموعة من المتغيرات السببية التي كانت موجودة في الشوارع قبل بدء الاحتجاجات، وليس مجرد استخدامات قصيرة الأجل للتقانة الرقمية في خلال فترة قصيرة من الاضطراب السياسي.

نقول، كانت الانتفاضات العربية عمليات عفوية للتعبئة، نبعت من دعوات عبر الإنترنت وشبكات الاتصالات اللاسلكية على أساس الشبكات الاجتماعية الموجودة مسبقًا، الرقمية منها والواقعية، والتي كان لها وجود في المجتمع. بشكل عام، لم تحدث بوساطة المؤسسات السياسية الرسمية التي دمرّها القمع، وما عاد يثق بها معظم المشاركين الشباب والناشطين الذين قادوا الحركات. ووفر التفاعل الوثيق بين الشبكات الرقمية واحتلال الحيز الحضري، منبرًا لمؤسسة مستقلة ومناقشات تأسست عليها الانتفاضات، ووفرت المرونة التي كانت الحركات تحتاج إليها، لتتحمل هجمات شرسة من عنف الدولة، حتى اللحظة التي أصبحت فيها، في بعض الحالات، بدافع من غريزة الدفاع عن النفس، معارضة للدولة.

كان هناك تأثير آخر، ذو دلالة، لوجود الحركات على شبكات الإنترنت، نبّهتني إليه ميثاء الحسن، وهو الإبداع الفني السياسي. كانت الحركات، خصوصًا في سورية، مدعومة بتصاميم الغرافيكس الابتكاري للصور الرمزية، والأفلام الوثائقية الصغيرة، ومسلسلات الإنترنت على «يوتيوب»، مثل «بيشو والشبيحة»، وتدوين مرئي (تدوين بالفيديو)، ومونتاج فوتوغرافي وما شابه ذلك. خلقت قوة الصور والعواطف التي نشّطها السرد الإبداعي، سواء في التعبئة أو في التهدئة، بيئة افتراضية من الفن والمعنى، واستطاع ناشطو الحركة الاعتماد عليها للتواصل مع الشباب على نطاق واسع، وبالتالي تحويل الثقافة إلى أداة للتغيير السياسي.

كانت المدوّنات السياسية، في وقت ما قبل الانتفاضات جوهرية، في تكوين ثقافة سياسية من النقاش والنشاط اللذين ساهما في التفكير النقدي والمواقف المتمردة لجيل الشباب الذي كان مستعدًا لأن يثور في الشوارع. ولدت الانتفاضات العربية في فجر انفجار العصر الرقمي في العالم العربي، ولكن مع مستويات مختلفة من انتشار تقنيات الاتصال هذه في مختلف البلدان، حتى في بلدان ذات مستويات منخفضة من الدخول إلى الإنترنت، كانت نواة الناشطين، هي التي تولّت، من خلال طبيعتها الشبكية، تشبيك الحركة بعضها ببعض، والحركة مع أمتها والعالم، بشكل جرى تنظيمه وتداوله على مواقع الشبكات الاجتماعية. من تلك المساحة المحمية، وصلت شبكات الهاتف المحمول المكثفة إلى المجتمع ككل، ولأن المجتمع كان على استعداد لاستقبال رسائل عن الخبز والكرامة، تحرك الناس، وتكونت في النهاية هذه الحركة الاجتماعية العارمة.

تذييل 2014

تفسّخت الثورة السورية، كما بتنا نعلم، وانحدرت إلى دوامة شنيعة من العنف المتشعّب نتيجةً لتدخّل القوى الجيوسياسية، ومحاولة شبكات جهادية عالمية مختلفة الولاءات الاستفادة من فراغ السلطة بفعل الحرب للاستيلاء على الدولة السورية، أو لإنشاء دولة جديدة في سورية والعراق. وكان للنجاح العسكري والسياسي الذي حققه تنظيم «داعش»، وعجز القوى الغربية عن بناء عراق متعدد الأديان أن يبذرا بذور حرب أخرى لا نهاية لها في المنطقة الأبعد عن الاستقرار والأهم استراتيجيًا على هذا الكوكب. ويتوقف الاستقصاء الذي يقدمه هذا الكتاب عند العتبة المفضية إلى فهم هذه المواجهة الوحشية، ذلك أن هذا الفهم يحتاج إلى مجموعة مختلفة من المعلومات وإلى إطار مفهومي مختلف.

أضيفُ فحسب أن عجز الحركات الاجتماعية الأصيلة عن التغلب على عنف الدولة، ومحاولتها التالية الانخراط في النوع ذاته من العنف ينتهيان عادة إلى دمار الحركة الاجتماعية، وإلى تبرير مزيد من العنف. وفي مثل هذه الأوضاع، فإن الفاعلين القادرين على ممارسة أعلى مستويات العنف هم المنتصرون، سواء

أكانوا فاعلين دولتيين أم غير دولتيين. أمّا الشعب عمومًا، فهو الخاسر الكبير في مثل هذه الأحوال. وهذا يعني أن الحركات الاجتماعية، إذ تواجه عنفًا لا هوادة فيه، يكون عليها أن تجد سبيلًا تحول دون انخراطها في هذا المنطق التدميري لأنها لا تستطيع أن تفوز أبدًا في هذه المواجهة. وهذا هو السبب في أن الحركات الاجتماعية والحركات الثورية ليست النوع ذاته من الفاعلين الجماعيين. ربما لا تجد الحركات الاجتماعية مفرًا من الانجرار إلى دوّامة العنف، لكن ذلك سيؤدي بها إلى أسوأ نوع ممكن من أنواع الموت. وفي بعض الأحيان تكون الشجاعة القصوى لازمة للردّ على الحرب بالسلم، أملًا في كسب عقول البشر في البلد المعني وفي العالم. ومن ثمّ، فإن هذا السلم يمكن أن يكون هو الدفاع الحقيقي الوحيد ضد الهمجية التي تمارسها الدول، كل الدول، بل والفاعلون الذين يواجهونها رغبة في أن يصيروا دولة.

المراجع

Howard, Philip. *The Digital Origins of Dictatorship and Democracy: Information Technology and Political Islam*. Oxford Studies in Digital Politics. New York: Oxford University Press, 2011.

Hussain, Muzammil and Philip Howard, «Democracy's Fourth Wave?: Information Technology and the Fuzzy Causes of the Arab Spring.» Paper Presented at: The Meeting of the International Studies Association, San Diego, 14- April 2012.

Marzouki, Moncef. *Le Mal arabe: Entre dictatures et integrisme: La Démocratie interdite*. Paris: L'Harmattan, 2004.

The New Arab Revolts: What Happened, What it Means, and What Comes Next. New York: Council of Foreign Affairs, 2011.

Noland, Marcus. *The Arab Economies in a Changing World*. Washington, DC: Peterson Institute for International Economics, 2007.

Schlumberger, Oliver. *Debating Arab Authoritarianism: Dynamics and Durability in Nondemocratic Regimes*. Standford, CA: Standford Univeristy Press, 2007.



ثورة جذمورية

«غاضبات» في إسبانيا[1]

بلغت أزمة اليورو أشدّها في شباط/ فبراير 2011، في إسبانيا، فنسبة البطالة وصلت إلى 22 في المئة، ومنها بطالة الشباب بنسبة بلغت 47 في المئة. وبعد تجاهل خطورة الأزمة لفترة طويلة، وتحت ضغط من ألمانيا وصندوق النقد الدولي، انشغلت الحكومة الاشتراكية، على خلاف وعودها الانتخابية لعام 2008، في إجراء تخفيضات للميزانية، أكبر من أي وقت مضى، في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية. ومُنحت الأولوية لإعادة رسملة المؤسسات المالية وتقليص الدين العام الشديد الارتفاع، في سبيل الحفاظ على عضوية إسبانيا في منطقة اليورو. وكانت النقابات العمالية في حالة ارتباك، والسياسيون والأحزاب السياسية مُحتقَرين من أغلبية المواطنين. أنشأت شبكة

---

(1) الجذمور هو جذع نبات يمتد أفقيًا تحت الأرض يبرعم من عقده غالبًا. يتحدث المؤلف بتفصيل مسهب عن هذه الثورة في ص 157 من هذا الكتاب. (المحرر)

هناك قدر من الجدل داخل الحركة الإسبانية بشأن تسميتها؛ فالأغلبية في الحركة كانت تتحدث ببساطة عن «الحركة». وكان الاسم الأكثر شيوعًا في الحركة هو «15-م»، وهو مصطلح محايد يُشير ببساطة إلى تاريخ أوّل تظاهرة كبيرة، قادت الاحتجاج في جميع أنحاء إسبانيا في 15 أيار/ مايو 2011. استخدمت اسم «Indignadas» لأنه كان المصطلح المستخدم في كثير من الأحيان في إسبانيا، وحول العالم بين الناس عمومًا، للدلالة على الحركة الإسبانية، بعدما توقف استخدام الاسم الأول المنتشر على شبكة الإنترنت، أي الثورة الإسبانية (#spanishrevolution). استُخدم اسم (Indignadas) إلى حدّ كبير في وسائل الإعلام، لأنه مصطلح جذّاب، ولم يستسغ بعض الناشطين ذلك لأنه يشير إلى السخط فحسب، وليس إلى البُعد الإيجابي المفترض للحركة، لكن هذا الطابع المزدوج واضح في نصي التحليلي. من ملاحظتي، يمكن معظم المتعاطفين مع الحركة في إسبانيا أن يشيروا إلى اللفظ المذكر «غاضبون» (Indignados)، لأن هذا المصطلح صدى مشاعرهم الخاصة. في النهاية، استخدمت لفظ «غاضبون/ غاضبات» (Indignados/ as) في المؤنث بانتظام لاتباع العادة الثقافية للحركة، لإبطال الدلالة التقليدية للغة التي يهيمن عليها الذكور. =

صغيرة من المواطنين المهمومين من مدريد وبرشلونة وخيريز ومدن أخرى مجموعة على «فيسبوك»، باسم «منصة التنسيق لحشود المجموعات المناصرة للمواطن»، كان بعضهم في النهاية من متصدّري حملة الدفاع عن مجانية الإنترنت ضد قانون «سيندي» (Sinde Law)، الذي أقرته الحكومة لفرض السيطرة والرقابة على مزودي خدمة الإنترنت ومستخدميها. كانت شبكات، مثل «إكس نت» (x.net)، «أنونيموس»، و«نولسبوتس» (Nolesvotes) من المشاركين. وكان آخرون من قدامى المشاركين في حركات من أجل العدالة العالمية، بينما مجموعات أخرى، مثل «استادو دي مالستار» (Estado del Malestar)، و«خوبينتود سين فوتورو»، و«شباب بلا مستقبل» (Juventud Sin Futuro)، و«خوبينتود إن أكثيون» و«شباب في معترك الحياة» (Juventud en Acción)، و«بلاتافورما دي أفيكتادوس بور لا ايبوتيكا» وتعني «منصة المتضررين من الرهن العقاري» (Plataforma de Afectados por la Hipoteca)، وغيرها، استُلهمت من الصراعات المنتشرة في أنحاء أوروبا في مواجهة العواقب الاجتماعية للأزمة المالية المتفشية، على الرغم من أن الانتقاد الأبرز في إسبانيا ركّز على سوء إدارة الأزمة من نظام سياسي مختل وظيفيًا وغير مستجيب. وتشجعت هذه الحركات، بفضل أنموذج أيسلندا، بالقدرة على مواجهة التواطؤ بين المصرفيين والسياسيين بنجاح من خلال تعبئة قاعدة شعبية. وسرعان ما انخرطت هذه المنصة في مجموعة نقاش وعمل على «فيسبوك» باسم «ديمقراطية حقيقية الآن!» (*Democracia Real Ya*)،

= ترتكز الدراسة التي قُدِّمَت في هذا الفصل إلى حدٍّ كبير على بحوث ميدانية، وملاحظة المشاركين وإجراء مقابلات قام بها فريق بحوثنا على الثقافات البديلة في الجامعة المفتوحة في كاتالونيا - برشلونة، وهو فريق مشكَّل مني ومن أماليا كاديناس وجوانا كونيل؛ حيث قامت أماليا وجوانا بمعظم العمل الميداني وإجراء المقابلات، وتابعنا الحركة أيضًا من خلال التقارير والحسابات على شبكة الإنترنت، كما كانت اثنتان من المقابلات ضروريتين في استيعابي للحركة، أجرتهما أماليا كارديناس وجوانا كونيل في شباط/ فبراير 2012، إحداهما مع خافيير توريت (Javier Toret)، والأخرى مع أرنو مونتيردي (Arnau Monterde)، والاثنان من الناشطين في الحركة، ممّن أدوا دورًا مهمًّا في بدايات «ديمقراطية حقيقية الآن!» (Democracia Real Ya). كانت محادثاتي الخاصة السابقة مع خافيير وأرنو أيضًا مصادر أساسية للأفكار والتحليل.

ورد ذكر المصادر الأخرى للمعلومات، المطبوعة منها أو على شبكة الإنترنت، في المراجع، من دون أن تُنسَب إلى أي بيان محدّد، لأنها كانت ممتزجة داخل السّرد.

التي أنشأت منتدى ومدونة وقائمة للبريد الإلكتروني[2]. ومع ذلك، كتب خافيير توريت أحد المبادرين إلى تأسيس المجموعة:

«كانت الحملة مجهولة المصدر، لم تكن (ديمقراطية حقيقية الآن!) شيئًا سوى كتلة من المدونات ومجموعات مختلفة وبعض الناس الذين جاءوا من «قانون سيندي» أو مجموعات «نولسبوتس». كانت «ديمقراطية حقيقية» (Democracia Real) مجرد علامة لا يقف وراءها أحد، ولم يكن هناك جمهور يدعمها»[3].

اعتمدت المجموعة على شبكة غير مركزية، مع مراكز اتصال في مدن مختلفة. في بعض الحالات، كما في برشلونة، كان أفرادها يلتقون صباح كل يوم أحد. وانضم المئات إلى صفحتها على «فيسبوك»، وشارك بعضهم في الاجتماعات. استنكر هؤلاء غياب الديمقراطية التمثيلية بشكلها الحالي في إسبانيا. فوفقًا لرؤيتهم، كانت الأحزاب السياسية الرئيسة تعمل لمصلحة المصرفيين، بينما لا تستجيب لمصالح المواطنين. واقتداء بالثورات العربية، قرروا الدعوة إلى التحرّك في الشوارع. واغتنموا فرصة الانتخابات البلدية التي كانت مقررة في البلاد في 22 أيار/مايو 2011. ففي 2 آذار/مارس، دعوا المواطنين إلى التظاهر في الشوارع يوم الأحد 15 أيار/مايو، تحت شعار «ديمقراطية حقيقية الآن! احتلّوا الشوارع! نحن لسنا سلعة في أيدي السياسيين والمصرفيين»، ونشروا بيانًا كتبوا فيه:

«نحن أناس عاديون. نحن مثلك: أشخاص يستيقظون في الصباح للدراسة، للعمل أو للبحث عن عمل، لدينا عائلة وأصدقاء. أناس يعملون بجد كل يوم لنعيش ونحقق مستقبلًا أفضل لمن معنا... بينما أغلبية الطبقة السياسية، في هذا البلد، لا تستمع إلينا. ووظيفتها المفترضة إيصال صوتنا

---

(2) عن نشأة «ديمقراطية حقيقية الآن!» والتطور اللاحق للحركة في برشلونة، اعتمدت على التحليل الممتاز لمونتيردي. يُنظر: Arnau Monterde Mateo, «Moviments moleculars a la ciutat-xarxa, producció de noves subjectivitats connectades y emergencia dels «Commons»» (Master Thesis del Programa de Master en Societat de la Informació i el Coneixement, Universitat Oberta de Catalunya, Barcelona, 2010).

(3) أجرَت المقابلة والترجمة أماليا كارديناس، برشلونة (شباط/ فبراير 2012).

> إلى المؤسسات، وتسهيل المشاركة السياسية للمواطنين، واستهداف تحقيق أكبر فائدة لأغلبية المجتمع، بدلًا من مجرد زيادة ثرواتهم على أكتافنا، مولين اهتمامهم لتوجيهات القوى الاقتصادية الكبرى فحسب، والحفاظ على دكتاتورية حزبية. نحن شعب، ولسنا سلعة. أنا لست ما أشتريه، أو لماذا أشتريه فحسب، ولمن أشتريه. لكل هذه الأسباب، أنا غاضب. أعتقد أنني قادر على تغيير ذلك. أعتقد أنني مستعد للمساهمة. وأعلم أننا معًا نستطيع. تعال معنا. هذا حقك».

لم تكن الدعوة مدعومة من أي حزب سياسي، أو أي من النقابات العمالية أو روابط المجتمع المدني، وتجاهلتها وسائل الإعلام. وانتشرت بدايةً عبر الشبكات الاجتماعية على الإنترنت، و«فيسبوك»، و«تويتر»، و«تويينتي» (tuenti)... إلخ. وهكذا في 15 أيار/مايو، ومن دون أي قيادة رسمية، لكن بإعداد دقيق للتظاهرات التي استمرت أسابيع، تظاهر عشرات الآلاف من الأشخاص، سلميًا، في مدريد (50.000)، في برشلونة (20.000)، وبالنسيا (10.000) وفي 50 مدينة أخرى، من دون مشكلات تذكر.

في نهاية تظاهرة مدريد، توجه بضع عشرات من المتظاهرين إلى «بويرتا ديل سول»، الساحة الأكثر رمزية في المدينة، وأمضوا الليل في طقس منعش ليناقشوا ما تعنيه الديمقراطية الحقيقية. وفي تلك اللحظة، قرروا أنهم لن يغادروا «بويرتا ديل سول»، حتى يصلوا إلى إجماع على معنى دائم للديمقراطية الحقيقية - كما تبين لاحقًا. في الليلة التالية، 16 أيار/مايو، تجمع عدد من الأشخاص في ساحة كاتالونيا في برشلونة، وفي كلا المكانين، قرروا احتلال الساحة لمناقشة القضايا التي لم تناقش في الحملات العقيمة للمرشحين السياسيين للانتخابات البلدية، المزمع عقدها خلال أيام قليلة. وأرسلوا تغريدات إلى أصدقائهم. وجاء المئات، الذين وجهوا بدورهم الدعوات إلى شبكاتهم الاجتماعية، من خلال التغريد على «تويتر»، وهكذا انضم الآلاف. جاء كثير منهم مع أكياس النوم، لتمضية الليل في الفضاء المحتل. وتكونت المخيمات (The acampadas). وفد عدد كبير في النهار، وشاركوا في النقاشات ومجريات النشاط والتظاهرات. نشأت لجان من جميع الأنواع بصورة تلقائية. اعتنى بعض المشاركين بالمشكلات اللوجستية، بما في ذلك الصرف الصحي

والمياه والإمدادات الغذائية. وكوّن آخرون شبكات على الإنترنت، ونشروا شبكات «واي فاي»، وتواصلوا مع الفضاءات المحتلة في جميع أنحاء البلاد وحول العالم. سهل كثيرون غيرهم النقاشات، في أي موضوع أراد أي شخص أن يقترحه ولمن كان يبدي اهتمامًا. لم يُعلَنَ وجود قادة، الكل يمثل نفسه/نفسها، وتُركَت القرارات لتُتخذ عبر اجتماع المجلس العام في نهاية كل يوم، وعبر اللجان التي شُكّلت لكل قضية أراد الناس العمل عليها. حذت حذو ذلك أكثر من 100 مدينة إسبانية، ما فجر حركة احتلال ضخمة انتشرت في غضون أيام قليلة في ما يقارب من 800 مدينة حول العالم، على الرغم من أن ذلك كان مثيرًا للاهتمام بشكل كافٍ، إلا أن تأثيره كان محدودًا في الولايات المتحدة، في تلك المرحلة. غطت وسائل الإعلام المحلية والعالمية الحركة، مع أنها أساءت التعبير عنها. وحاولت الشرطة، من دون جدوى، إجلاء المحتلين مرتين، وأعلنت المحكمة الانتخابية أن احتلال الساحات غير شرعي، لأنه كان يتعارض مع «يوم الصمت الانتخابي» قبل الانتخابات، على النحو المنصوص عليه في القانون. مع ذلك، ففي كلتا المناسبتين كان هناك تهديد ضد المساحات المحتلة، انضم إليها الآلاف، معرقلين عمل الشرطة. كانت الأحزاب السياسية تدرك العواقب السلبية بشأن فرصها الانتخابية، في ما لو أنها دعمت عمليات الشرطة الشعواء. وهكذا استمر احتلال الساحات، وفقا لقرار المجالس، لما بعد يوم الانتخابات. شكّلت الحركة عالمًا خاصًا بها. عُرفت أولا باسم «15-م»، اسم مشتق من تاريخ التظاهرة الأولى (15 أيار/مايو)، ولكن سرعان ما منحتها وسائل الإعلام لقبًا شعبيًا هو «غاضبون» (indignados)، اعتمده بعض المشاركين في الحركة، والمستلهم ربما من عنوان كتيب **اغضبوا!** *(Indignez-vous!)* المنشور قبل بضعة شهور، للفيلسوف الفرنسي والدبلوماسي السابق ستيفان هيسيل (Stephane Hessel)، البالغ 93 عامًا، والذي ضرب وترًا حساسًا عند الشباب في إسبانيا (أكثر مما فعل في فرنسا)[4]. في

(4) تُرجِمَ كتيب هيسيل إلى اللغة الإسبانية وقرأه كثيرون في إسبانيا على نطاق واسع في الشهور السابقة للحركة، كما بيع منه أكثر من ثلاثة ملايين نسخة في أنحاء العالم. لا يعترف معظم الناشطين بنفوذه المباشر، ويعزون ذلك إلى هَوَس وسائل الإعلام لإيجاد مصادر للإلهام من خارج الحركة نفسها ومع ذلك، وجدت في معظم الحالات احترامًا عميقًا وتقديرًا لاستنكار شديد اللهجة للنظام من شخص =

الواقع، كان هناك مناخ عام من السخط في البلاد (كما هي الحال في معظم دول العالم) ضد السياسيين الذين اهتموا بأنفسهم فحسب، وضد المصرفيين الذين أفسدوا الاقتصاد بخدَعِهم في المضاربة، لإنقاذ أنفسهم، وللحصول على مكافآت كبيرة، في حين تكبّد المواطنون ثمنًا باهظًا من آثار الأزمة في وظائفهم ورواتبهم والخدمات والرهونات العقارية المحبوسة. اتخذت الحركة أشكالًا مختلفة على مدى شهور، على الرغم من أن معظم المساحات المحتلة من الفضاء العام انتهى احتلالها في أوائل تموز/ يوليو. خلال تموز/ يوليو، بدأت مسيرات عدة من نقاط مختلفة في إسبانيا، والتقت في مدريد بحلول الثاني والعشرين من الشهر. سار المشاركون في المسيرات، مارين عبر مدن وقرى، يوضحون أسباب الاحتجاج، حيث انضم إليهم آخرون كثيرون خلال رحلتهم. عندما وصلوا إلى مدريد، بعد مئات الكيلومترات سيرًا على الأقدام، استقبلتهم الحشود الداعمة للذين انضموا إليهم في المرحلة الأخيرة. وفي الثالث والعشرين من تموز/ يوليو، في «بويرتا ديل سول»، أكدت تظاهرة من نحو 250.000 شخص، من جديد، عزم الحركة على مواصلة النضال من أجل الديمقراطية وضد الإدارة غير العادلة للأزمة الاقتصادية. واستمرت أعمال الاحتجاج خلال آب/ أغسطس، بما في ذلك بعض المحاولات لإعادة احتلال «بويرتا دل سول» في مدريد، لدرجة أن مئات من رجال الشرطة أنفسهم احتلوا الساحة أيامًا عدة، لاستباق احتلال جديد لحركة «غاضبات» (*indignadas*). في نهاية آب/ أغسطس، وافقت حكومة الحزب الاشتراكي، والمعارضة من «حزب الشعب» (المحافظ)، على الرضوخ لإنذار المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل، لتعديل الدستور الإسباني، بهدف منع إمكان حدوث عجز في الميزانية كوسيلة لتهدئة الأسواق المالية المضاربة ضد الديون الإسبانية (في الواقع هذه المحاولة لم تنجح). كانت البلاد في عطلة، وجرى التصويت بسرية تقريبًا. واحتجت

= من الجيل الأكبر سنًّا بكثير، حتى إذا كانت إشارته إلى قِيَم المقاومة الفرنسية في الحرب العالمية الثانية لم ترتبط بالحركة حقًا. في الواقع، أشار هيسيل إلى أهمية الحاجة إلى القيادة إن أرادت الحركة النجاح، في تنافر واضح مع فلسفة الحركة. أيضًا، كانت هناك مودة رقيقة لهذا الرجل المبجّل مناشدًا بالدفاع عن المبادئ التي كانت ملطخة بوساطة الحكومات الأوروبية. وكانت مساهمته الرئيسة ربما لإيجاد كلمة يمكن أن يتردّد صداها. يُنظر: Stéphane Hessel, *Indignez-vous!* (Montpellier: Indigene, 2010).

حركة «غاضبات»، أمام البرلمان، داعية إلى إجراء استفتاء، وتنظيم تظاهرات في مدن عدة، فيما تلقت بعض الدعم من النقابات ومن حزب يساري عارض أيضًا تعديل الدستور بضغط ألماني مباشر. وحملت حركة «غاضبات» لافتة، كتب عليها «أينها النقابات، شكرًا على الحضور».

تشير التقديرات إلى أن ما لا يقل عن مليونين و200.000 شخص شاركوا في التظاهرات، وزادت المشاركة في الاحتجاجات خلال الفترة الممتدة من أيار/مايو إلى تشرين الأول/أكتوبر[5].

في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2011، جمعت تظاهرة عالمية، انعقدت عبر الإنترنت بمبادرة من شبكة ناشطين التقوا في برشلونة في مطلع أيلول/سبتمبر، مئات الآلاف من المتظاهرين في 951 مدينة و82 بلدًا من أنحاء العالم تحت شعار «متحدون من أجل التغيير العالمي». «كان هناك ما يقرب من 500.000 محتج في مدريد، وحوالى 400.000 في برشلونة».

من كان هؤلاء المحتجون العاقدون العزم؟ في أصل الحركة، كان هناك كثيرون من طلاب الجامعات وخريجيها العاطلين من العمل في العقد الثالث من العمر (كما حدث في الثورات العربية)، بينما انضم إليهم في وقت لاحق أشخاص من جميع الخلفيات الاجتماعية والأعمار، مع مشاركة فاعلة من المسنين، تحت تهديد مباشر من تدهور الأوضاع المعيشية. إضافة إلى ذلك، تلقت الحركة التأييد الساحق من الرأي العام طوال عام 2011، مع إعلان ثلاثة أرباع الشعب الإسباني، على الأقل، وفقًا لاستطلاعات مختلفة، اتفاقهم مع الانتقادات والبيانات الصادرة عن الحركة. وقد قدر بعض المصادر درجة التوافق مع الحركة بنحو 88 في المئة (راجع الجدول (1)).

حتى أوائل عام 2012، كان هناك عدم يقين بشأن المسار المستقبلي لأولئك الذين «قلقوا حول مستقبلنا، لأن هذا هو المكان الذي سنمضي فيه باقي حياتنا»،

---

(5) J. L. Blanco, «Analasis estadistico del movimiento 15M: (Question Mark Upside Down) Cuantos y quienes se han manifestado?,» *Ciencia explicada* [blog] (26 October 2011), <http://www.ciencia-expicada.com/2011/10/analisis/estadistico-del-moviemiento-15m.html>.

كما ذكرت لافتة في الساحة المحتلة. لهذا السبب استمر البحث والنقاشات على الشبكات الاجتماعية عبر الانترنت؛ المساحة الآمنة التي جرى تخيّل صورة الحركة عليها، وحيث كانت مشروعات جديدة في قيد الابتكار.

حركة ذاتيّة الإعلام

في حين كان احتلال الفضاء العام ضروريًا لجعل الحركة مرئية، ولتقديم الدعم إلى الشكل التنظيمي الأساس للحركة - المجالس المحلية - فإن أصل الحركة، وعمودها الفقري طوال الاحتجاج، يرجعان إلى فضاءات الإنترنت المجانية. هذا هو حساب خافيير توريت، الطبيب النفساني والباحث في السياسة وأساليب التقنية، والذي كان واحدًا من أوائل أعضاء الشبكة التي أُنشئت تحت اسم «الديمقراطية الحقيقية الآن»:

> أظهرت (15-م) أن الناس استطاعوا التغلب على الحظر الإعلامي. وسمحت قدرة الاتصال الجماعي الفردي والتنظيم الذاتي على الإنترنت للناس بالتغلب على ذلك الحظر الإعلامي. في برشلونة، كانت هناك وسيلة إعلامية واحدة فقط حضرت المؤتمر الصحافي الذي نظمناه حول تظاهرات «15- م»، هي تلفزيون برشلونة (BTV). علمت جميع وسائل الإعلام أن تظاهرات «15-م» ستعود مرة أخرى. كتبنا لهم، وأعلنّ كل شيء عبر «تويتر»، و«فيسبوك»، وقوائم البريد الإلكتروني... ولكن لم يظهر أحد. تجاهلتنا محطات التلفزيون تمامًا، والصحف أيضًا. كان هناك صحافيون فرادى صاحبوا الحركة، على سبيل المثال لالي ساندايومينخي (Lali Sandiumenge)، الذي يملك مدونة في لا بانغوارديا[6]... ولكن بشكل عام، تجاهلت وسائل الإعلام الرئيسة أو حظرت المقترح الذي طرحناه... هذا يكشف عن أنها نوعية حركة تتجاوز وسائل الإعلام التقليدية إلى ما بعد الميديا (Postmedia). إنها ما بعد الميديا لأن هناك مواءمة تكنوسياسية لأدوات وتقنيات ووسائل المشاركة والتواصل الراهنة الموجودة حيث الناس اليوم. وهناك كثيرون ممن ينشطون في هذه الوسائط. فهي حملة

(6) L. Sandiumengue, «La calle (y la red) es nuestra,» *La Vanguardia.com Los guerros del teclado* [blog] (2 May 2011), <http://blogs.lavanguardia.com/guerreros-del-teclado/2011/05/02/la-calle-y-la-red-es-nuestra/>.

واسعة الانتشار على الإنترنت، مفتوحة بدرجة كافية لأن ينخرط ويشارك فيها أي شخص. كي ينتشر أمر ما بصورة واسعة على شبكة الإنترنت، ويصير تقليدًا، ينبغي أن يتردد صدى الشعارات. على سبيل المثال «نحن لسنا سلعة في أيدي المصرفيين»، تردد صداها وتداولت وعُمِّمت. كان ما حدث أمرًا يمكن لأي شخص أن ينتمي إليه. صنع الناس مقاطع فيديو، وأرفقوا أنواع الإشارات كافة مع هذه الشعارات. حظيت الشعارات الأولية بانتشار واسع، لأنها كانت من دون هوية، ولأنها اتسمت بالمعقولية. لم تأت الشعارات من مجموعة يسارية لديها أيديولوجيات راسخة. كانت تمتلك قوة كبيرة، ناطقة، ولديها المهارة لاستخدام أدوات «الوب 2.0»[7]، تسبب هذا الأمر في أن يكوّن لكل شخص إعلامه الخاص، كما تسبب في أن يكون الآلاف من الناس موزعين شخصيين لوسائلهم الإعلامية الخاصة. هذا ما جعلها حركة ما بعد الميديا، تملك القدرة على التغلب على وسائل الإعلام وإنشاء حادث وتناقُله... استخدم بعض وسائل الإعلام التغريدات أو ما قيل على صفحة «Acampadasol» أو «ديمقراطية حقيقية الآن» في «فيسبوك»، في إعلام الناس. كان انتشار إعلام الفرد هذا، المصحوب بحركة شبكيّة، بلا قادة، حيث يصعب على وسائل الإعلام أن تكون قادرة على متابعة حوادثها. تجاهلت وسائل الإعلام في البداية الحركة، ولكن عندما امتلأت ساحات إسبانيا بالجماهير بصورة كاملة، لم يكن لديها خيار سوى شرح ما كان يحدث... تكوّن كثير من الفضاءات التي وُظّفت كوسائل للإعلام، على سبيل المثال، وكان هناك كثير من المدونات الشخصية التي وفرت تغطية جيدة للحركة. أصبحنا جماعة تملك القدرة على أن يتحدث كل واحد فيها من دون مصافي وسائل الإعلام. وضخّمت وسائل الإعلام ما فعلناه، أكان ذلك للأفضل أم للأسوأ، وكان هناك كثير من الاستقلالية لكل شخص في أن يقول ما اعتقده وشعر به. ثبتت حركة «15-م» نفسها ضد أي وسطاء، أكانوا سياسيين أم اعلاميين أم ثقافيين. هاجمت بصورة مباشرة فكرة أن أي شخص يمكنه أن يفعل شيئًا نيابة عني. وتُعتبر هذه نقلة نوعية في العلاقة بين المواطن والحكومات والنقابات ووسائل الإعلام... وبما أن هذه الحركة أسسها الآلاف بقدر متساوٍ، فحتمًا ستظهر تناقضات في حال وجود شخص

(7) يُعتَبر «ويب 2.0» أسلوبًا جديدًا لتقديم خدمات الجيل الثاني من الإنترنت، ويعتمد على دعم الاتصال بين مستخدمي الإنترنت، وتعظيم دور المستخدم في إثراء المحتوى الرقمي على الإنترنت، والتعاون بين مختلف مستخدمي الإنترنت في بناء مجتمعات إلكترونية. (المترجمة)

> واحد وحيد يتكلم باسمها، لذلك كان هناك نقاش داخلي حول ما إذا كان ينبغي أن يكون هناك متحدثون رسميون. اعتمدت فكرة الحركة على أن الجميع يتحدثون عن أنفسهم، ولا يوجد شخص يقرّر أي شيء، ما جعل من الصعب على وسائل الإعلام تغطية ما يحدث. في عام 2001، عندما بدأنا «إندي ميديا»[8]، كان لدينا قول مأثور، جاء فيه: «لا تكره وسائل الإعلام، كن أنت الإعلام ذاته»، هذا هو ما أظهرته «15-م». عندما يجتمع الناس معًا، يصبحون أكثر قوة من أي وسيلة إعلامية أخرى. على سبيل المثال، في 27 أيار/ مايو عندما تعرضنا للضرب في ساحة كاتالونيا، كانت للحركة قدرة غير معقولة على نقل الحدث... وأصبح الجميع مراسلين حتى لو كان الأمر لبضعة شهور، وغدا كل منهم في مرحلة ما المصدر الرئيس للأخبار. عندما يكون لديك كثيرون يقومون بدور المراسلين ويقدمون التقارير، يصبح لديك سرد شامل لما يحدث، ويمكن للناس متابعة ما يجري بشكل متدفق، عبر الإنترنت والتلفزيون، في بث مباشر. والأشخاص الذين كانوا هناك، غردوا، «تعال لمساعدتنا»، وجاء الناس. سمح هذا الأمر للناس أن يحصلوا على الأخبار عبر وسيط رقمي، سواء كانوا في منازلهم أم من خلال الهاتف النقال، حيث يكون باستطاعتهم التحرك في المدينة»[9].

لكن هذا الوسيط الجديد، القوي والتشاركي المتجسّد في الشبكات الاجتماعية على الإنترنت، لم يكن هو الرسالة. فالرسالة تنشئ الوسيط. كما يقول توريت، انتشرت الرسالة بشكل واسع، لأن صداها تردد مع تجارب الناس

(8) «إندي ميديا» اختصار «Independent Media Center» أو مركز الإعلام المستقلّ الذي أُنشِئ في عام 1999 على يد مجموعة من المنظمات الإعلامية المستقلّة والبديلة بالتعاون مع ناشطين سياسيين في عام 1999 بغرض تقديم تغطية إعلامية شعبية للاحتجاجات على اجتماعات منظمة التجارة الدولية في سياتل وقد عمل المركز مقرًا لتبادل المعلومات بين الصحافيين، وقام بتوفير تقارير إخبارية وصور وملفات صوتية ومقاطع مصوّرة يجري تحديثها باستمرار على موقعه الإلكتروني. يعتمد الموقع سياسة النشر المفتوح. وبالاستعانة بالمواد المصوّرة التي جُمعت، قام مركز الإعلام المستقلّ في سياتل بإنتاج سلسلة من الأفلام الوثائقية وداوم الاتصال يوميًا بالأقمار الاصطناعية، ونشر هذه المواد المصوّرة في محطات التلفزيون العامة في الولايات المتحدة الأميركية، كما قام المركز أيضًا بإنتاج صحيفة خاصة به ووزّعها في سياتل وغيرها من المدن، مستعينًا بالإنترنت إضافة إلى المئات من مقاطع الصوت التي جرى بثها على الوِب، ومن أحد الاستديوات في سياتل، فيما شكّل محطّة إذاعية تقدّم خدماتها على مدار الساعة الإنترنت. (المترجمة)

(9) حوار أجرته وترجمته أماليا كارديناس مع خافيير توريت، في برشلونة، شباط/ فبراير 2012.

الشخصية. وكانت الرسالة الأساسية رفضًا للمؤسسات السياسية والاقتصادية كافة، التي تحدد حياة الناس، وكما ذكرته لافتة في مدريد: «هذه ليست أزمة، إننا لم أعد أحبك بعد الآن!»*.

لكن كيف نشأ الغرام الجديد؟

الجدول (1)

الرأي العام تجاه إجراءات تعبئة «15-م» في إسبانيا

	النسبة المئوية من إجمالي المسح	مقياس من 1 إلى 10 (حيث 1 يعني أختلف تمامًا و10 يعني أتفق تمامًا)
مسح مؤسسة «متروسكوبيا» (Metroscopia) أجري في 1 و2 حزيران/ يونيو 2011		
هل أثارت إجراءات تعبئة «15-م» في داخلك شعورًا بالتعاطف أو الرفض؟		
أثارت الشعور بالتعاطف	66	
أثارت الشعور بالرفض	21	
هل تعتقد أن الدوافع للاحتجاج كانت صحيحة؟		
نعم، صحيحة	81	
لا، ليست صحيحة	9	
أي من الآراء التالية تتفق معها بنسبة أكبر؟		
تتعامل حركة «15-م» مع المشكلات التي تؤثر في عدد قليل من الناس فحسب	11	
تتعامل حركة «15-م» مع المشكلات التي تؤثر في المجتمع بكامله	84	
تميل حركة «15-م» سياسيًا إلى اليمين	31	
تميل حركة «15-م» سياسيًا إلى اليسار	2	

يتبع

تابع

حركة «15 – م» ليس لديها اتجاه سياسي محدد	58
تتعامل حركة «15 – م» مع المشكلات الحقيقية التي توجد في مجتمعنا	
أتفق/ أتفق تمامًا	80
لا أتفق/ لا أتفق إطلاقًا	15
حركة «15 – م» نوقشت على نطاق واسع، ولكنها ستُنسى قريبًا	
أتفق/ أتفق تمامًا	57
لا أتفق/ لا أتفق إطلاقًا	38
حركة «15 – م» ستتطور إلى حزب سياسي	
أتفق/ أتفق تمامًا	21
لا أتفق/ لا أتفق إطلاقًا	69
حركة «15 – م» ستصبح أكثر تطرفًا وتنخرط في أعمال عنف	
أتفق/ أتفق بشدة	19
لا أتفق/ لا أتفق بقوة	74
حركة «15 – م» ستندمج في حزب سياسي قائم	
أتفق/ أتفق تمامًا	22
لا أتفق/ لا أتفق تمامًا	68
مسح «كوكتيل أناليسز» أجري في 31 أيار/ مايو 2011	
هل سمعت عن حركة «ديمقراطية حقيقية الآن»، والمعروفة أيضا باسم «15 – م»، أو حركة «غاضبون» (Indignados)؟	
نعم	97
لا	3

يتبع

تابع

هل تقول إنك تتفق أو تختلف مع حركة «ديمقراطية حقيقية الآن/ 15 – م»؟		
نعم	88	
لا	12	
هل تعتقد أن حركة «ديمقراطية حقيقية الآن/ 15 – م» ينبغي أن تستمر؟		
نعم	83	
لا	17	
بتقسيم قياسي من 1 إلى 10، حيث 1 يعني أختلف تماما، و10 أتفق تماما، ما رأيك في ما يلي؟		
يحتاج قانون الانتخابات إلى إصلاح		8.7
يحتاج الفساد إلى محاربته من خلال تنفيذ قواعد تهدف إلى شفافية سياسية كاملة		9.3
هناك حاجة إلى انفصال فعلي للقوى السياسية		8.6
ضرورة تأسيس آليات سيطرة فعالة للمواطنين للحفاظ على المسؤولية السياسية الفاعلة		8.7
مسح مؤسسة «سيمبل لوخيكا» أجري من 1 إلى 6 حزيران/ يونيو 2011		
هل تؤيد أم تعارض الاحتجاجات التي حدثت في الكثير من الساحات العامة في جميع أنحاء إسبانيا؟		
أوافق	73	
لا أوافق	19	
هل تتفق مع الأفكار التي تدافع عنها الحركة؟		
أتفق	72	
لا أتفق ولا أختلف	10	
أختلف	10	

يتبع

تابع

إلى أي مدى تعتقد أن هذه الحركة ستساعد في تحسين الأمور في إسبانيا؟	
كثيرًا	12
إلى حد ما	27
إطلاقًا	53

ماذا أرادت/ تريد «الغاضبات»؟

لم تكن الحركة تملك برنامجًا. وكان السبب الرئيس لذلك أنه لم يكن هناك أبدًا تنظيم رسمي يُعرف باسم «الحركة»، ولكن كان هناك كثير من المطالب التي وافقت عليها المجالس في كثير من المساحات المحتلة. كل طلب ونقد واقتراح ممكن كان حاضرًا في الحركة. ومن المؤكد أنها كانت حركة ضد المصرفيين والمضاربين، وضد أن يكابد الشعب عواقب الأزمة المالية التي لم يكن مسؤولًا عنها. كان هناك شعور عميق بالظلم يغلي في داخل الناس على نطاق واسع، وعُبر عنه في الحركة، حيث شعروا أن المصارف التي تعاني ورطة ينبغي عدم إنقاذها، بل تأميمها، تمامًا كما حدث في آيسلندا، المرجعية الراسخة للحركة. وفكروا في وجوب محاكمة المديرين التنفيذيين المحتالين، وكانوا يعارضون بالإجماع تخفيضات الحكومة للميزانية، وطلبوا بدلًا منها فرض ضرائب على الأثرياء والشركات. وكان هناك استنكار واسع النطاق لبطالة ملايين الشباب الذين ليس لديهم فرص العثور على وظيفة لائقة. في 7 نيسان/ أبريل 2011، تظاهر آلاف الشباب في مدريد بعد دعوة «شباب بلا مستقبل» – حملة على الإنترنت – للدفاع عن حقوقهم في التعليم والعمل والسكن. كان هناك أيضًا احتجاج على أزمة السكن بشكل عام، وضد نقص المساكن المنخفضة السعر للشباب على وجه الخصوص. انضمّ إلى حركة «15-م» مكوّن من شباب حملة «V»، (اختصارًا لكلمة (Vivienda)) ويقصد بها (الإسكان)، التي سبقت الحركة بشهور. وكانت هناك احتجاجات شرسة، وبشكل خاص ضد حبس الرهونات العقارية وعمليات الإخلاء لكبار السن

والأسر المحتاجة، ممن كانوا محاصرين من البنوك في قروض الرهن العقاري، والتي اشتُرط عليهم مواصلة دفعها لباقي حياتهم، حتى بعد أن فقدوا بيوتهم. كان هناك انتقاد واضح للرأسمالية على هذا النحو: «هذه ليست أزمة، إنه النظام»، ولكن لم تكن هناك أي مقترحات محددة للتغلب على الرأسمالية، أو استعادة النمو الاقتصادي. وكان السبب أن كثيرين في الحركة عارضوا الفكرة المرتبطة بالنمو من أجل النمو. وكانت الاهتمامات البيئية سائدة، ومعارضة المجتمع القائم على الاستهلاك منتشرة. لذلك، فيما توبع بشبه إجماع انتقاد الرأسمالية بشكل عام، ونوعية الرأسمالية المالية التي أدت إلى الأزمة بشكل خاص، لم يكن هناك إجماع حول صيغة الاقتصاد الأكثر ملاءمة لتوفير فرص العمل والسكن، وأوضاع معيشية ملاءمة للجميع بطرائق مستدامة بيئيًا وأخلاقيًا. هذا لا يعني أن الحركة كانت غير قادرة على توليد اقتراحات محددة ومتطورة للغاية في السياسة؛ ففي الواقع، كانت هناك وفرة من هذه المقترحات التي وُضعت ونوقشت في المجالس واللجان، إلا أن الحركة لم تنظّم الاتفاق على أي برنامج مفصل، وكانت هناك مقترحات عدة من جمهور متعدد في أماكن مختلفة، ولهذا كانت هذه المقترحات متنوعة على غرار تكوين الحركة.

مع ذلك، على الرغم من هذه المجموعة الواسعة من الانتقادات والمطالب بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية، فإن اقتناعي العميق، من ملاحظاتي الخاصة، هو أن هذه الحركة كانت سياسية في الأساس، وأنها كانت حركة للتحول من ديمقراطية زائفة إلى ديمقراطية حقيقية. على الرغم من حقيقة أن الدعوة الأصلية لـ «ديمقراطية حقيقية الآن!» ضعفت في وقت لاحق في محيط المطالب والأحلام الموجودة في الحركة، وأن «ديمقراطية حقيقية الآن!» كانت المفجّر للحركة وليست الحركة ذاتها، كان بيانها الأصلي هو الجوهر الضمني أو الصريح المشترك لحركة «غاضبات». نعم، كانت تعبيرًا عن أزمة النظام الرأسمالي، وكانت المصارف جناة. لكن السياسيين، على اختلاف انتماءاتهم، حزبية أكانت أم برلمانية أم حكومية، كانوا متواطئين مع المصرفيين، إذ دافعوا عن مصالحهم على حساب مصالح المواطنين الذين يمثلونهم. كان هناك رأي عام في الحركة مؤداه أن السياسيين الذين يعيشون في عالمهم المتميز المغلق لا

يبالون باحتياجات الناس، ويتلاعبون في الانتخابات والقانون الانتخابي، لإدامة قوّتهم كطبقة سياسية. «إنهم لا يمثلوننا» كان، على الأرجح، الشعار الأكثر شعبية وبالتأكيد التأسيسي والجوهري للحركة، لأنه إذا لم يكن هناك تمثيل حقيقي، فلا وجود لديمقراطية ما. فالمؤسسات يجب أن يعاد بناؤها من أسفل إلى أعلى، كما حدث في آيسلندا، بدءًا بالقضاء، المسيس بالكامل، وجزء من نظام الدعم المتبادل بين المصرفيين والسياسيين والمستويات العليا للقضاء.

كان لهذا الرفض لأنموذج الديمقراطية الحالي عواقب عميقة في مشروع الحركة، لأنه عنى أن الانتخابات والأحزاب غير مجدية وعديمة الصلة بالدفاع عن مصالح المواطنين وقيمهم. بالتالي، لم تكن الحركة مبالية بالمشاركة في الانتخابات، ما لم يكن هناك إصلاح عميق للنظام، بدءًا من إصلاح القانون الانتخابي الذي صمّم خصيصًا لراحة أكبر الأحزاب، من خلال نظام تمثيل غير نسبي، يكون لمصلحة الحاصلين على أغلبية الأصوات (طريقة هوندت Method D'Hondt)[10]. وبعبارات إيجابية، وافقت الحركة على الانتقال إلى نماذج مختلفة من الديمقراطية التشاركية، بدءًا من الديمقراطية التداولية عبر الإنترنت، لضمان مشاركة واعية بالكامل من المواطنين في عملية صنع القرار الاستشاري في الحركة نفسها، والذي سأناقشه أدناه. وضعت الحركة نفسها بأغلبية عناصرها في صورة ما ينبغي أن تكون عليه الديمقراطية السياسية في المجتمع ككل؛ وبوعي كامل لصعوبة التأثير في السياسة والسياسات داخل حدود المؤسسات القائمة. لم تكن المسألة إنشاء برنامج بهدف اعتماده في الانتخابات المقبلة، لأنها لم تكن تعترف بأي حزب سياسي ولا متحدثيهم. من وجهة نظر الحركة، كان لا بد من

(10) طريقة هوندت، طريقة حسابية اعتُمِدَت في الانتخابات البرلمانية لبعض البلاد وتُعرَف باسم التمثيل النسبي في الانتخابات، حيث تعتمد على تنافس مرشّحي الأحزاب ضمن قوائم انتخابية، وتوزّع المقاعد النيابية بين الأحزاب وفقًا للطريقة الحسابية التي وضعها العالِم الرياضي البلجيكي فيكتور هوندت في عام 1878، حيث تُقسّم لجنة الانتخابات الأصوات وفقًا للأرقام 1، 2، 3، 4، 5... إلخ، وترتّب هذه القسمة بحسب أهميتها حتى تنتهي إلى عدد منها يعادل عدد النواب المقرّر انتخابهم في الدائرة. وبعد ذلك يُعتبَر ناتج القسمة مقسومًا عليه بحسب توزيع عدد المقاعد بين القوائم، بإعطاء كل قائمة عددًا من هذه المقاعد يلائم ما يحتويه من أضعاف المقسوم عليه. (المترجمة)

البدء بمسيرة طويلة من إنكار النظام إلى إعادة بناء المؤسسات التي يمكنها التعبير عن إرادة الشعب من خلال عملية رفع الوعي والنقاش التشاركي.

هذا هو السبب في أن مشروع/ مشروعات الحركة يوجد بشكل أفضل في خطاب ممثليها، وليس في مطالب محددة، التي تمثل وجهة النظر الآنية للأغلبية في المجالس الداخلية التي صوّتت عليها.

خطاب الحركة

تعتبر حركة «غاضبات» حركة ثرية، متعددة الخطابات، لها شعارات مبتكرة، ومصطلحات قوية، وكلمات ذات دلالة وتعابير شعرية كوّنت لغة هزيلة معبّرة عن ذاتيات جديدة. على الرغم من أنني لا أستطيع الحديث عن خطاب واحد، كان هناك عددًا من المصطلحات، توحي بطرائق التفكير، التي ظهرت بانتظام في الشعارات والنقاشات التي جرت، أكان في المخيمات أم على الإنترنت.

كوَّنَ إدواردو سيرانو[11]، على أساس ملاحظاته، لائحة من المصطلحات الأساسية الحاضرة، على نطاق واسع، في خطاب الحركة، مميزًا كل مصطلح بدلالاته أو بإيطالاته. وتحليله، الذي قمت بترجمة مصطلحاته، موجود في الجدول (2)، ناقلًا صورة عن توجهات الحركة كما تجلّت في خطابها.

الأمر الواضح في هذا التحليل هو عمق التحول الثقافي المتجسد في هذه الحركة، على الرغم من دفعها جزئيًا بوساطة الحيوات المتزعزعة لملايين الشباب (54 في المئة في الفئة العمرية من 18 إلى 34 عامًا لا يزالون يعيشون مع والديهم بسبب عدم وجود سكن وعمل). يعبّر خطاب الحركة عن صعود ثقافة اقتصادية وسياسية جديدة، أي ثقافة اقتصادية بديلة، درسها فريقنا البحثي في برشلونة من عام 2009 وحتى عام 2012، ويعبّر عنها في ممارسات الحياة اليومية التي ترفع من قيمة الحياة على حساب القيمة التجارية وتنخرط في الإنتاج الذاتي والنشاط التعاوني وشبكات المقايضة والعملة الاجتماعية والصيرفة الأخلاقية وشبكات

(11) Eduardo Serrano, «El poder de las palabras,» *Madrilonia.org* (blog) (June 2011).

التضامن المتبادل. ساعدت الأزمة الاقتصادية في توسيع جاذبية هذه الثقافة الاقتصادية البديلة لنسبة كبيرة من سكان برشلونة. كانت هذه الممارسات الظالمة موجودة في حياة آلاف من الناس، وتحديدًا في الفئة العمرية ذاتها لمعظم حركة «غاضبات» (من 20 إلى 35 عامًا) لفترة كافية من الوقت. كان البحث عن معنى للحياة يفسر لماذا تفضل أغلبية سكان برشلونة العمل لوقت أقل، حتى لو كان هذا يعني الحصول على راتب أدنى نسبيًا[12]. وسّعت الحركة القيم الموجودة في مشروع هذا الاقتصاد البديل بغية إيجاد المشروع السياسي البديل. في كلتا الحالتين، برزت محفزات أساسية وجديدة هي بناء استقلالية الفرد، والربط الشبكي لهؤلاء الأفراد المستقلين سعيًا لتكوين أشكال جديدة مشتركة للحياة.

الجدول (2)

تلميحات وإلغاءات دلالة الكلمات المشتركة في خطاب حركة «غاضبات»

المصطلح	يتضمن	يلغي
مشترك	الإدارة الذاتية للمجتمع، الفضاء المشترك	ملكية محدودة، ثنائية العام/الخاص، استيلاء قلّة على السلطة
إجماع بوساطة المجلس	قرارات تنتج من التفاعل بين مقترحات مختلفة، احترام جميع الأفكار، عملية غير خطية لصنع القرار، لا تصويت بل توليف، نتائج متفوقة نوعيًا في عملية صنع القرار	إجماع المعارضة/ المخالفين، مقترحات متوسطة، صنع القرار الخطي، نتائج أدنى من نوعية المقترحات الأصلية التي تتم مناقشتها
أي شخص	الفردية، مواطنون مجهولون	الجميع، العموم
من دون مستقبل	الآن	إنجاز مؤجل، فصل بين الوسائل والأهداف

يتبع

(12) Joana Conill [et al.], «Another Life is Possible: The Rise of Alternative Economic Cultures,» in: Manuel Castells, Joao Caraca and Gustavo Cardoso, eds., *Aftermath: The Cultures of the Economic Crisis* (Oxford: Oxford University Press, 2012), and Joana Conill [et al.], *Otra vida es posible:practicas economias alternativas en la crisis* (Barcelona: Ediciones UOC Press, 2012).

تابع

لا زعماء	تنظيم ذاتي، شبكة موزعة، مشاركة كاملة من الجميع (كما في تفاعل الإنترنت)، إخفاء الهوية، تناوب المسؤوليات	إسناد الأدوار الاجتماعية الجامدة، ما قبل تعريف الموضوعات، القيادة والإذعان
عدم تمثيل	مشاركة، ديمقراطية مباشرة، سياسة التعبير	التفويض
لا عنف	الشرعية، النموذجية، الدفاع عن النفس الفعلي، حقل غير ملموس للقوة عن طريق نزع شرعية العنف من الآخرين	نفوذ العنف، استبداد هرمون الذكورة
الاحترام	تبادلية، كرامة، حدود ذاتية، مواطنة حقيقية	الأمن، العدو
بلا مال	الثروة ليست نقودًا، الانفصال عن النظام المالي، عملات محلية، تراجع الطابع السلعي	اقتصاد الندرة، طغيان مالي، تقشف لا مفر منه، ألعاب المحصلة الصفرية
بلا خوف	معًا نستطيع، أنت لست وحدك، يمكن التغلب على الأزمة (كما في أيسلندا)، الابتكار	القدر المحتوم، الشلل
تباطؤ	تطور مشترك، عمليات النضج التدريجي	خضوع الحياة لـ «الحياة السريعة» بهدف تسريع رأس المال

المصدر: Eduardo Serrano, «El poder de las palabras,» *Madrilonia.org* (blog) (June 2011), <http://madrilonia.org/2011/06/el-poder-de-las-palabras-glosario-del-15m/>.

تعبر عينات من الشعارات الشعبية عن هذا الحلم بالحرية والديمقراطية، وذلك من واقع كلمات الحركة الخاصة: «سياسة أخرى أمر ممكن»، «شعب متّحد يعمل من دون أحزاب»، «كانت الثورة في قلوبنا والآن تنتشر في الشوارع»، «نحمل عالمًا جديدًا في قلوبنا»، «أنا لست ضد النظام، النظام هو ضدي».

كيف يمكن أن يتحقق هذا التحول السياسي؟ من خلال البقاء معًا، التفكير سويًا، عبر مواصلة النضال، من خلال دعوة الأغلبية للانضمام إلى الحركة: «حب العالم هو ما يحرك الثوار. انضموا إلينا!». ستكون هناك صعوبات، ولكن الأمر يستحق المبادرة: «إن الحاجز يغلق الشارع، لكنه يفتح الطريق»، «نأسف للإزعاج، نحن نعمل على تغيير العالم». وفي ما يعتبر تحذيرًا للسلطات: «إذا سرقت أحلامنا، لن ندعك تنام».

مع ذلك، فإن القضية الأكثر أهمية للحركة كانت في كيفية وضع - ضمن ممارساتها الخاصة - مبادئ الديمقراطية التي اقترحتها للمجتمع ككل.

إعادة اختراع الديمقراطية بالممارسة: حركة بقيادة مجالس.. وبلا قادة

لم يكن هناك قرار رسمي، لكن الجميع اتفق في الممارسة العملية، منذ نشأة الحركة، بأنه لن يكون هناك قادة في الحركة، سواء محليًا أو وطنيًا. وفي هذا الصدد، لم يُعترف بأي متحدث رسمي، فالجميع يمكنهم تمثيل أنفسهم، وليس لأحد غيرهم ذلك. أثار ذلك حفيظة وسائل الإعلام، حيث إن وجوه أي عمل جماعي تعتبر مكونات ضرورية في تقنية الكلام لدى وسائل الإعلام. لم يكن مصدر هذا المبدأ الفوضوي القديم، الذي جرت خيانته تكرارًا، أيديولوجيا في حالة هذه الحركة، على الرغم من أنه أصبح مبدأ جذريًا، مفروضًا من أغلبية العناصر الفاعلة في الحركة. كان موجودًا في تجربة شبكات الإنترنت ذات الامتداد الأفقي الطبيعي، وهناك حاجة صغيرة إلى القيادة لأن وظائف التنسيق قابلة للتطبيق من الشبكة نفسها، عبر التفاعل بين نقاط تقاطعها. ظهرت الذاتية الجديدة في الشبكة، أصبحت الشبكة هي الموضوع، وكان رفض وجود قادة أيضًا، نتيجة التجارب السلبية التي خاضها بعض الناشطين المخضرمين في حركة «من أجل عدالة عالمية»، وفي مختلف المنظمات الراديكالية من اليسار المتطرف. ولكنه نتج أيضًا من أزمة الثقة العميقة في أي قيادة سياسية منظمة، بعد مراقبة الفساد والسخرية التي ميزت الحكومات والأحزاب التقليدية. هذا البحث عن الأصالة، من جيل جديد دخل حيز السياسة من خلال رفض الواقعية السياسية، يعيد تعريف الحركة، على الرغم من أن ذلك تعرض في بعض الأحيان وداخل الحركة نفسها، لانتقاد متشددين متمسكين بالمبادئ والمعتقدات البالية، مثل «بوينيسمو» (buenismo) (الخير الساذج). ومع ذلك، يمكن أن تكون المطالبة بالشرعية بتأسيس شكل جديد من السياسة، أمرًا له صدقية، إذا مورس في النشاط اليومي للحركة.

منح التحجر التنظيمي لهذا المبدأ كل سلطة صنع القرار في الأمور التي يمكن أن تلمح إليها المجموعة الكاملة للمجلس العام الذي يمثل الناس الذين يخيمون في موقع معين، وكذلك لأي شخص ينضم إلى معسكر التخييم في وقت انعقاد المجلس. تجتمع المجالس عادةً يوميًا، باستثناء وجود ضرورة لعقد اجتماع طارئ. اختلف عدد المشاركين وفقًا لحجم المخيم، ولكن في مدريد وبرشلونة كان يراوح عدد الحضور من بضع مئات إلى 2000 أو 3000 شخص في أوقات معينة. اتسمت قرارات المجالس بسلطة رمزية فحسب، حيث كان لكل شخص دائمًا الحرية في اتخاذ قراره الخاص. ولكن القضية الرئيسة تمثلت في كيفية التوصل إلى قرار. في كثير من المخيمات، حاولت الحركة التوصل إلى قرار بالإجماع، بالحوار والنقاش حتى يوافق الجميع، بعد تبادل الحجج والحجج المضادة بأدب واحترام (لساعات). ولتجنب الضجيج الزائد والمقاطعات، اعتمدت لغة اليد (مقتبسة من لغة الصم) للإشارة بالموافقة أو الرفض، أو لِيُطلب من المتحدث إنهاء خطابه. أديرت المجالس بوساطة المتطوعين الذين تناوبوا على هذه الأدوار بانتظام، لا لمنع ظهور قادة، بل للتخلص من الجهد الناتج من هذه المهمة، على الرغم من أن النقاشات لم تكن بالحدّة التي غالبًا ما توجد داخل حركات اجتماعية أخرى، في معظم الحالات، التي راقبها فريقنا، كان هنالك ضغط جماعي مارسه المشاركون ضد أي محاولة من المنظِّرين، ومن الذين نصبوا أنفسهم قادة لاستخدام المجلس في دعايتهم الخاصة. بعد عدة أيام من التجربة، بدأ البعض في الحركة يناقشون ضرورة التوصل إلى قرار جماعي بشأن مقترحات محددة بوساطة تصويت بسيط للأغلبية، بعد دمج مساهمات عدة مختلفة بحسب الإمكان. والواقع أن مبدأ القرار بالإجماع كان قد سمح لبعض المشاركين من الأقليات بمنع أي قرار، عن طريق الانخراط في أي عرقلة لغرض موقف مسبق. فاستنفدت الحركة من الدروس التاريخية القديمة، مثل أهمية الاعتراف بحقوق الأقليات من دون الخضوع لابتزازها.

جرى توجيه التباين بين التداول والتنفيذ الفاعل عن طريق إنشاء لجان متعددة من شأنها أن تسن التوجهات العامة المستمدة من المجلس في مبادرات محددة. في الواقع، كانت اللجان مستقلة تمامًا، وكان عليها تداول المقترحات المختلفة

للتوصل إلى اتفاق على ما كان ينبغي القيام به. إضافة إلى ذلك، يمكن أي شخص أن يقترح إنشاء لجنة بشأن موضوع معين، من مبادرات زراعية إيكولوجية إلى رعاية الأطفال، إلى إصلاح القانون الانتخابي. تولى بعض الأشخاص مهمات وظيفية، مثل مسؤولية احتياجات الحركة (الصرف الصحي، والأمن، والاتصالات، وغيرها). وركز آخرون على تطوير مقترحات بشأن مختلف القضايا لتقديمها إلى المجلس، بينما تمكن عدد آخر من تنظيم العمل لوضع بعض من هذه المقترحات موضع التنفيذ، مثل إنشاء لجنة لمنع عمليات إخلاء البيوت. كانت أعمال اللجان تظل ناشطة ما دام هناك أشخاص يحضرونها، لذلك كانت تظهر وتختفي تبعًا لتطور الحركة. في حالة برشلونة، كانت اللجان، التي استمرت فترة أطول، هي تلك المتأملة لأشكال الحركة، والمطورة استراتيجيات بشأن كيفية تنفيذ مبادئ الديمقراطية التشاركية في ممارسة الحركة.

مع ذلك، فإن إمكانية الحركة لتنظيم هذه السياسة الجديدة اعتمدت ماديًا على احتلال الفضاء العام: على وجود المخيمات التي - حتى مع بقاء أقلية صغيرة خلال الليل - وفرت البيئة للمجتمع المضاد الذي جسد أحلام الديمقراطية الحقيقية. وبعد، كان من الواضح استحالة الحفاظ على مثل هذا الاحتلال إلى أجل غير مسمى. لم يكن ذلك بسبب مشكلات لوجستية أو التحرش من الشرطة فحسب، ولكن أيضًا بسبب عملية تدهور الحياة في المخيم. يشكل التشرد حقيقة درامية في المدن الإسبانية مثل كل مكان في العالم. ولا يعاني سوى جزء ضئيل من المشردين من مشكلات نفسية خطرة، ولكن هذا الجزء الضئيل واضح للغاية، وكثيرون منه موجودون في المخيمات طلبًا للشعور بالحماية. أحدث هذا الأمر مشكلة ضخمة في الحركة، في إسبانيا كما في كل احتلال رأيته تقريبًا في بلدان أخرى. فمن جهة، الصورة التي بُثت حول وجود المشردين في المخيم إلى 99 في المئة (الذين هم المرجع للحركة) جعلت من المستحيل على الناس التضامن مع مخيمات حركة «غاضبات»، ومن جهة أخرى، كانت قلة قليلة فقط من المحتلين مستعدة لمنع وجود أي شخص في المخيم، لأن ذلك يمكن أن يتعارض مع المبادئ الشاملة للحركة.

مع ذلك، فإن المشكلة الأهم التي واجهت الحركة باستمرارها في احتلال الفضاء العام، تمثلت في أنه بمرور الوقت غدا بإمكان الناشطين المتفرغين فحسب المشاركة فعليًا في المجالس، وإدارة المهمات اليومية للحركة. كانوا عادة شبابًا من دون مسؤوليات أسرية، بلا عمل ومخلصين للحركة على نحو متزايد وبشكل حصري تقريبًا. وكلما أمكن استمرار احتلال الساحات، ازداد ارتباط الحركة أكثر بأقلية صغيرة من الناشطين، بالكاد تمثل المواطنين الذين أرادوا حشدهم. لذلك، فبعد ستة أو ثمانية أسابيع، في المتوسط العام، صوتت أغلبية المجالس على حل المخيمات واستمرار الحركة في أشكال أخرى. فضّل عدد قليل البقاء في الساحات، لكنهم أصبحوا هدفًا سهلًا لرجال الشرطة الذين أزالوا جميع الاحتلالات بحلول منتصف آب/ أغسطس.

في مدن عدة، قررت الحركة نقل مركزية عملها إلى مستوى الحي، وتنظيم مجالس على المستوى المحلي، تمثل مصالح السكان، وفقًا للنمط ذاته من المداولات الديمقراطية وصنع القرار. وواصلت اللجان التي استمر تشكلها تلقائيًا القيام بحملات أو مجرد تطوير مقترحات من شأنها أن تُبث عبر الإنترنت، وتُناقش عبر أشكال وأماكن مختلفة. ومع ذلك، استمر تطبيق المبادئ التنظيمية الجوهرية، كرفض القادة المنتخبين، وسيادة المجالس والعفوية والإدارة الذاتية للجان، في كل مكان. وكذلك مشكلات التشغيل ذاتها والكفاءة التي أصابت الحركة، مثيرةً تفكيرًا عميقًا في معنى الكفاءة والإنجاز في ممارسة جماعية تهدف إلى تغيير حياتهم، إضافة إلى تحقيق المطالب والدفاع عن الحقوق.

من التداول إلى العمل:
مسألة العنف

يقول شعار شائع لقراصنة الإنترنت: «لا تقترح، بل افعل!»، وهذا ما حاولت الحركة تنفيذه. بدأت من خلال التعبير عن سخطها في تظاهرات الشارع، أقدم أشكال العمل الجماعي. بعد ذلك، من خلال احتلال الفضاء العام في مدن عدة في مختلف أنحاء البلاد، أكدت تصميمها على الوقوف في وجه غطرسة السلطة

التي ردّت على الاحتجاج بمزيج من الازدراء وتدخّل الشرطة. وبسرعة أطل تساؤل بشأن سبل ووسائل التأثير في أهداف الحركة. في حين كان هناك غياب تام للثقة في النظام السياسي؛ لم تُصدر الحركة أي نصيحة بشأن ما يجب القيام به في الانتخابات، ولا حتى إذا كان من الواجب الامتناع عن التصويت أو ترك ورقة الاقتراع فارغة. كان كل امرئ حرًا في اتباع تقديره الذاتي بشأن قرارات التصويت التكتيكية. وبغياب سياسة رسمية عن أفق الحركة، وجب عليها اللجوء إلى أشكال أخرى من العمل. كانت هناك تظاهرات عدة في الشوارع، وكانت المسيرات تتقاطع في إسبانيا وأوروبا. وكان هناك أيضًا عدد من الإجراءات ضد الظلم، كالمنع الجسدي للإخلاء من البيوت التي تم الحجز على رهنها العقاري، وحماية المهاجرين من مضايقات الشرطة، ورفض دفع ثمن تذكرة قطار الأنفاق احتجاجًا على زيادة أسعارها بشكل مبالغ فيه، والمشاركة في العصيان المدني بأشكال مختلفة، والتظاهر أمام المباني الحكومية ومكاتب المفوضية الأوروبية، ومقار المصارف، وخدمات وكالات التصنيف، وما شابه ذلك. مع ذلك، منذ المراحل الأولى للحركة، كان واضحًا أن العمل الرئيس الذي تعنى به الحركة، هو رفع الوعي لدى المشاركين فيها، ولدى السكان عمومًا. لم تكن اجتماعات المجالس واللجان من أجل تنظيم أعمال ثورية؛ فهي لم تكن وسائل، بل كانت أهدافًا في ذاتها. كان التجمع يهدف إلى استيعاب الظلم للنظام، وكان امتلاك الجرأة لمواجهته من مساحة آمنة مشتركة، على الإنترنت وفي الساحات، الشكل الأكثر وضوحًا لعمل الحركة. إذا كانت هناك مسيرة طويلة يتعين القيام بها، كان حتميًا تبادل المشاعر والمعرفة بين المحتلين أنفسهم ومع الناس بشكل عام. وكانت المجالس الأولى عاطفية جدًا، إذ كان الناس قادرين على التعبير عن أنفسهم بحرية، حيث يحظون باهتمام ويشعرون بالاحترام. وقد شاهدت شخصيًا امرأة عجوزًا تتصبب بينها من أحد الأرائك بالقرب من المجلس المنعقد بساحة كاتالونيا في برشلونة، وتذكر ما يحدث، والدموع تقريبًا تملأ عينيها، أنها تحدثت بالفعل في الاجتماع واستمع الجميع إليها. وأضافت: «هذا الأمر لم يحدث من قبل في حياتي، كانت هذه المرة الأولى التي أتحدث فيها في الملأ». كان مجرد التحدث بصوت عالٍ وبشكل جماعي، ما احتفظ به الجميع في دواخلهم أعوامًا،

سلوكًا تحرريًا جعل الحركة أكثر تعبيرية من كونها أداتية على المدى القصير. وبما أننا نعلم أن العواطف هي الدافع الأساس للعمل الجماعي، يمكن أن يكون هذا في الواقع مفتاحًا للتغيير الاجتماعي في المستقبل، وهي قضية كبرى سأناقشها أدناه.

كان على الحركة المضي قدمًا في عمل غير مؤسسي، والانخراط بصورة كاملة في عصيان مدني. وكان عليها أن تتجرأ على التعامل مع العواقب المحتملة للمواجهة، كاحتمال اندلاع أعمال عنف. فمن خلال احتلال فضاء عام، عرّض المحتجون أنفسهم لقمع الشرطة. وكانت هناك هجمات عنيفة عدة للشرطة في مدن مختلفة، على الأخص هجمة أثمة في 27 أيار/مايو، في برشلونة في عملية مشتركة بين شرطة الحكومة الكاتالونية (بأوامر من المستشار فيليب بويغ (Felip Puig)، من الحزب الوطني)، وشرطة البلدية (بأوامر عضو المجلس الاشتراكية أسومتا إيسكارب (Assumpta Escarp)) هاجمت في الصباح الباكر مخيم ساحة كاتالونيا بحجة إخلائه. وجلس المحتلون بشكل سلمي ورفضوا الرحيل، وتعرضوا للضرب بالهراوات مرارًا لمدة ست ساعات، وكانت النتيجة إصابة 147 شخصًا، كانت إصابات أعداد كبيرة خطرة. بُث المشهد الذي يصور المصابين، وهم ينزفون من دون إبداء مقاومة، مباشرة على الإنترنت وعلى شاشة التلفزيون، ما أدى إلى تضخيم الأمر، وتجدّد الغضب. بعد الظهيرة، جاء أكثر من 20.000 شخص للتضامن واحتلوا الساحة بينما انسحبت الشرطة. الشعور بالقوة مع مثل هذا العرض من الدعم، جعل بعض الأشخاص في حركة برشلونة يقرر تصعيد الهجوم بسد مدخل البرلمان الكاتالوني في 11 حزيران/يونيو، اليوم الذي سيجتمع فيه النواب للتصويت على التخفيضات في الميزانية التي أعدوها. حاول مئات من المتظاهرين غلق المدخل وأهانوا بعض البرلمانيين ودفعوهم وألقوا الطلاء عليهم. وتسلل أفراد من قوات الشرطة بين المتظاهرين، متنكرين كمشاركين في التظاهرات، ما اعتبره بعض المراقبين استفزازًا. وأعقبت ذلك أعمال قمع عنيفة من قوات الشرطة، انتهت باعتقال وجرح عدد من الأشخاص الذين وجهت اليهم التهم لاحقًا وقُدّموا إلى المحاكمة. وجرى تشويه هذه الحوادث ونشرها على نطاق واسع في وسائل الإعلام، مصوِّرة الحركة بأنها

متطرفة وعنيفة، واعتقد كثيرون أن هذه هي نهاية الحركة. في الواقع، أدت هذه التكتيكات المهينة إلى نتائج عكسية. وبعد بضعة أيام، في 19 حزيران/ يونيو، دعت الحركة إلى تظاهرة دعمًا لمطالبتها واحتجاجًا على عنف الشرطة، اجتذبت الدعوة 200.000 شخص في شوارع برشلونة. ونجحت الحركة من اختبار حاسم لشعبيتها، ولكن احتدم النقاش داخل الحركة حول دور الدفاع عن النفس، بما فيه الدفاع البدني، كشكل من أشكال العمل. وفي النهاية، انتهى البعض، إلى أن العنف في النظام يتمثل في وحشية الشرطة الممنهجة ضد الشباب، وفي عمليات التعذيب التي تمارسها الشرطة في بعض الأحيان، وفقًا لبعض الأحكام القضائية، وفي منع وظائف لائقة وسكن بأسعار معقولة للشباب، ويتمثل أيضًا في عدم تجاوب الحكومة والبرلمانيين مع شكاوى المواطنين المتفاقمة. وحتى ذلك الوقت، جرى التأكيد إلى اللاعنف، وهو من بديهيات الحركة، كان جوهريًا. أولًا، لأن العنف وتضخيمه في وسائل الإعلام، حتى عندما لم يكن هناك استفزاز من المتظاهرين، كان يمكن أن يُبعد دعم عموم الناس للحركة. ولكن الأهم من ذلك أن معارضة العنف، بأشكاله كلها، وأيًا كان مصدره، يعتبر مبدأ أساسًا للثقافة الجديدة للسلام والديمقراطية التي تريد الحركة نشرها. وبالتالي، كان العصيان المدني ملائمًا، بما في ذلك بعض أشكاله الجريئة، مثل تعويق الحركة إلى المباني عن طريق الجلوس في مداخلها، أو تكوين سلاسل بشرية على بواباتها. غير أن ما لم يكن مقبولًا البتة، فهو الانخراط في العنف الصريح، أو حتى الرد على اعتداءات الشرطة. ونوقشت مسألة العنف في المجالس، وحظيت دائمًا بالجواب نفسه من الأغلبية العظمى للحركة: الانخراط في العنف - حتى لو كان مبررًا - يتناقض مع الجوهر الأساس الذي تقوم عليه الحركة، ويعود إلى الأساليب القديمة من الأعمال الثورية التي تخلت عن النزاهة الأخلاقية في مقابل التعبير عن الغضب، لتصبح في النهاية الشر ذاته الذي كانت تعارضه[13].

---

(13) في عام 2012، تلت عددًا من التظاهرات، خصوصًا في برشلونة، مواجهات عنيفة بين الشرطة ومجموعات صغيرة من الشباب، أحرقوا فيها حاويات القمامة، وحطّموا نوافذ المصارف والمحال التجارية. وعلى الرغم من أن أصل هذه الأعمال بقي غير واضح، فهناك بالتأكيد نزوع طبيعي لدى بعض الشباب، الغاضبين بسبب سوء معيشتهم، من دون أي استجابة إيجابية لمطالباتهم، للانخراط =

كانت حركة «غاضبات» – ولا تزال – حركة سلمية تمتعت بشجاعة أتاحت نزع الشرعية عن القمع العنيف، وبالتالي تحقيق المكسب الأول والضخم في قلوب المواطنين.

حركة سياسية في مواجهة النظام السياسي

إذا وجب علينا تحديد هدف موحد للحركة، فهو التحول في العملية السياسية الديمقراطية، فقد صدرت نسخًا عدة مختلفة للديمقراطية، وكيفية تحقيقها. وكان إصلاح القانون الانتخابي واحدًا من الموضوعات الأكثر شعبية، وكيفية جعله نسبيًا ومؤثرًا بتمثيل كافٍ للأقليات السياسية. ولكن كانت هناك أيضًا مقترحات باستفتاءات إلزامية، للتشاور والمشاركة في صنع القرار على الصعيد المحلي وعبر شبكة الإنترنت. كما نوقشت واقتُرحت في المجالس واللجان موضوعات أخرى، مثل السيطرة على الفساد، وحدود الفترات الانتخابية للمسؤولين، وسقف للرواتب، وإلغاء الامتيازات (بما في ذلك رفع الحصانة القضائية للنواب)، وسلسلة من التدابير لتطهير النظام السياسي وتوسيعه. كانت الفكرة أن من دون مؤسسات سياسية ديمقراطية حقيقية، لا تنفذُ أي سياسات أو قرارات تقدّمية معتمدة، كما أن السياسيين لن يكونوا مسؤولين أمام مواطنيهم، وسيستمرون في خدمة السلطات المهيمنة. وبالتالي، كانت هذه حركة سياسية، لكنها غير حزبية، ولا تنتمي أو تتعاطف مع أي حزب. كانت متعددة أيديولوجيًا وسياسيًا، حتى لو انتظم في صفوفها أفراد من أيديولوجيات متعددة، إلى جانب أغلبية شبابية قليلة الخبرة السياسية، ولا تثق مطلقًا بالسياسة المنظمة. مع ذلك،

= في العنف. قامت وسائل الإعلام بتضخيم تلك التصرفات العنيفة واستخدمتها السلطات لنزع الشرعية عن الحركة، وصولًا إلى التنديد بانتشار حرب عصابات حضرية، وهي مبالغة واضحة إذا ما نظرنا إلى الخبرة الدولية بشأن حرب العصابات في المدن. ومع ذلك، في حين أن هذه الحركة على وجه الخصوص غير عنيفة بشكل كبير، هناك غموض بين الجهات الفاعلة في التغيير الاجتماعي عبر التاريخ في ما يتعلّق بمسألة العنف، بمن في ذلك كارل ماركس: «العنف هو القابلة المولدة لكل مجتمع قديم يتمخّض عن آخر جديد، فهو نفسه قوة اقتصادية» **(رأس المال)**. يُنظر ملخّص النقاشات بشأن العنف في عمليات التغيير الاجتماعي في: Bruce Lawrence and Aisha Karim, eds., *On Violence: A Reader* (Durham, NC: Duke University Press, 2007), p. 17.

حتى لو كانت الحركة سياسية، لم يكن في نيتها العمل من خلال النظام المؤسسي، حيث اعتبرت الأغلبية العظمى أنه جرى التلاعب بالقواعد المؤسسية للتمثيل. وبالتالي، فحتى في اقتراح بعض الإصلاحات، في الأغلب يمثّل ممارسة تعليمية للتواصل مع السكان عمومًا أكثر من كونه أملًا حقيقيًا في تغيير النظام السياسي. لم يجر التفكير مطلقًا في إنشاء حزب أو أحزاب للتعبير عن تطلعات الحركة. نعم، كان طرح سياسات أخرى ممكنًا، ولكن لم يئن الأوان، ليس من خلال القنوات التي أسسها أولئك المغرضين الذين يريدون تحديد عملية التمثيل الديمقراطي بحدود ضيقة.

لم تكن الأحزاب السياسية تعرف كيف تتعامل مع الحركة. كانت عمليًا، عدائية واستخدمت قمع الشرطة، بدرجات متفاوتة من العنف، ضد احتلال الفضاء العام. وكانت على نحو أخص غاضبة من محاولات إغلاق البرلمان، وذهبت حتى إلى شجب هذه الأعمال باعتبارها هجومًا فاشيًا على الديمقراطية. في الوقت ذاته، بدا الحشد الضخم خصوصًا للاشتراكيين واليسار المتحد (الشيوعيين السابقين)، فرصة لإعادة رفد صفوفهم الهزيلة، منذ أن تخلى جيل الشباب عن أي أمل في أن تمثّلهم الأحزاب التقليدية، وأعلن الاشتراكيون، حزب الحكومة، في بداية الحركة، دعمًا لفظيًا غامضًا إلى حد ما لبعض مطالبها، خلال الحملة الانتخابية، لكنهم توقفوا عن هذا الدعم اللفظي بعد هزيمتهم الساحقة في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 2011. وما إن وصل الحزب المحافظ، حزب الشعب (Partido Popular)، إلى السلطة عقب موقفه الحذر خلال الفترة الانتخابية، حتى لا يتسبب في نفور أي دائرة انتخابية، حتى أهان «غاضبات»، واصفًا إياهم بأنهم «خليط من ثوار متطرفين، وفوضويين يتسمون بالعنف وأتباع سذج»، وأظهر اليسار المتحد بعض التعاطف وكسب أصواتًا نتيجة لهذا الموقف. بدا الموقف تكتيكيًا بحتًا لمعظم من في الحركة، حيث كانوا يعرفون أن هناك عدم ثقة عميقًا في التقليد الشيوعي ضد أي حركة من دون قادة أو برنامج، وكانت السمة التحررية للحركة على خلاف تاريخي مع الدور الطليعي للحزب. باختصار، كان هناك تقريبًا خلاف ظاهري عام بين الحركة والنظام السياسي، أكان خلافًا تنظيميًا أم أيديولوجيًا.

مع ذلك، على الرغم من أن الحركة لم تولِ العملية الانتخابية اهتمامًا البتة (سوى التدخل في النقاشات لرفع الوعي بين المواطنين)، ورفضت نتائج الانتخابات لعدم ارتباطها بمستقبل الديمقراطية، فإن تأثيرها ظهر في الانتخابات. كانت هناك في عام 2011 عمليتان انتخابيتان في إسبانيا، انتخابات البلدية في 22 أيار/ مايو – تحديدًا الانتخابات التي استخدمتها الحركة الوليدة لاستنهاض نقدها للديمقراطية – والانتخابات البرلمانية في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر. كان حين كتابة هذه السطور ثمة دراسات قليلة، شديدة الدقة، عن التأثير الانتخابي للحركة. ومع ذلك، هناك عدد من الملاحظات ذات الصلة بتحليلنا. وتُظهر دراسة خيمينيز سانشيز[14] عن الانتخابات البلدية، وجود الزيادة الأكبر من الأوراق البيضاء والملغاة منذ عام 1987، بارتفاع قدره 37 في المئة و48 في المئة على التوالي، مقارنةً بالانتخابات البلدية السابقة، في عام 2007. كما لوحظت أيضًا زيادة في نسبة التصويت بالنسبة إلى اليسار المتحد. وكانت هذه التيارات متصلة مع المدن حيث كان للحركة حضور أقوى. وقد رفع المحافظون والقوميون الكاتالونيون المعتدلون والمرشحون المؤيدون لاستقلال الباسك نسبة أصواتهم. كان للتأثير المشترك لهذه الأصوات أثر سلبي في رصيد الحزب الاشتراكي، الذي خسر 19 في المئة من أصواته التي كسبها في عام 2007، ليعاني أخطر هزيمة في الانتخابات البلدية في تاريخه، وليخسر على الأخص بلدية برشلونة التي كان يرئسها منذ ثلاثة عقود.

شهدت الانتخابات البرلمانية في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر انتصارًا مدويًا لحزب الشعب، الذي حصل على الأغلبية المطلقة للمقاعد في البرلمان، وهو ما اعتبره المحافظون، وكذلك وسائل الإعلام الداعمة لهم، رفضًا لقيم الحركة من الأغلبية الصامتة من الناخبين. في الحقيقة، إن نظرة فاحصة إلى نتائج الانتخابات تروي قصة مختلفة[15]، حيث كان العنصر الرئيس في

---

(14) Manuel Jimenez Sanchez, «Influyo el 15M en las eleccionas municipales?,» *Zoom Politico*, vol. 4, no. 11 (2011).

(15) Cesar Molinas, «La izquireda volatil sigue decidiendo pero...,» *El Pais* (22 November 2011), <http://elpais.com/diario/2011/11/23/opinion/1322002810_850215.html>.

الانتخابات، انهيار الحزب الاشتراكي، الذي خسر 4 ملايين و300.000 صوت، مقارنة بالانتخابات السابقة في عام 2008، في حين فاز حزب الشعب بنحو 560.000 صوت، أكثر مما فاز به في عام 2008. ذهبت الأصوات الباقية إلى أحزاب صغيرة، التي مع استثناء واحد، زاد عدد أصواتها إلى حد كبير. في الواقع، مع عدد الأصوات التي حصل عليها في عام 2011، كان حزب الشعب قابلًا لخسارة الانتخابات كما في عام 2004 وعام 2008. كانت خسارة الاشتراكيين، وليس انتصار المحافظين، هي التي أعطت السيطرة لحزب الشعب على البرلمان بسبب القانون الانتخابي المشوه لمصلحة الحاصل على أغلبية الأصوات. وهكذا، على الرغم من أن هذا التحليل لا بد من أن يؤكَّدَ بدراسات مستقبلية، يبدو أن الأثر الرئيس للحركة في النظام السياسي تمثل في إلحاق أضرار جسيمة دائمة بحزب العمال الاشتراكي الإسباني (PSOE)، الحزب الذي سيطر، في معظم الانتخابات، على السياسة الإسبانية منذ عام 1982. لم تكن هذه استراتيجيا متعمدة من الحركة. بل كانت المحصلة لردة، الفعل العفوية الناتجة من انسحاب الناخبين الشباب الذين جعلوا الانتصار الاشتراكي ممكنًا في عام 2004، في أعقاب الحركة ضد الحرب على العراق، وضد التلاعب بالمعلومات عن هجمات إرهابية من رئيس الوزراء المحافظ أزنار[16]. ولم تتأثر أصوات الحزب المحافظ بالحركة بسبب إخلاص الناخبين المحافظين لحزبهم، وعدم ثقتهم أيديولوجيًا بالاحتجاج الشعبي. الحقيقة أن أحزابًا مثل الحزب الاشتراكي، التي تستند شرعيتها التاريخية إلى مزاعم بتمثيل العمال والمجتمع المدني بدلًا من رجال الأعمال والنخب الاجتماعية، تعتمد على قاعدتها الانتخابية المؤمنة بأنه لا يزال من الممكن الاعتماد عليهم. منذ أصبح واضحًا، من خلال احتجاج الحركة، أن الحكومة الاشتراكية كانت مهتمة بإنقاذ المصارف واتباع إرشادات ميركل، أكثر من مساعدة الشباب والحفاظ على رخاء الدولة، تركز السخط السياسي ضد النظام على الاشتراكيين، الذين خسروا معظم السلطة المؤسسية في جميع أنحاء البلاد. ويعتقد معظم المراقبين

(16) Manuel Castells, *Communication Power* (Oxford: Oxford University Press, 2009), pp. 349-361.

أن الأمر سوف يستغرق، إن حدث، وقتًا طويلًا للتعافي من هذه الهزيمة الساحقة. عدّل اليسار المتحد (الشيوعيون السابقون) نتائجه الانتخابية كثيرًا، حيث نال أكثر من ثلاثة أضعاف مقاعده. ومع ذلك، تُرجم هذا العرض الرائع من المرونة الشيوعية على أرض الواقع بـ 11 مقعدًا في البرلمان من أصل 350. وفي الحقيقة، أظهرت الانتخابات أن السياسة الجديدة، الحاضرة في الحركة، والسياسة القديمة، الموجودة في المؤسسات، منفصلتان في أذهان المواطنين الذين سيكون عليهم في النهاية تحديد ما إذا كانوا يجرأون على التوفيق بين مشاعرهم وأصواتهم.

ثورة جذمورية

بعد شهور من النشاط المكثف، وحشد مئات الآلاف في الشوارع وتخييم الآلاف، والتشبيك مع حركات مماثلة في جميع أنحاء العالم، ظهر أن التأثير الذي يمكن قياسه لحركة «غاضبات» في إسبانيا ضئيل، إذ إن قليلًا من مقترحاتها أصبحت سياسة. وتمثل تأثيرها السياسي الرئيس في المساهمة في ما يشبه تدميرًا للحزب الاشتراكي، وبقيت أحلامها أحلامًا.

لقي بعض الأفعال المعارضة للإخلاء أو التعسف المؤسسي تعاطفًا في الرأي العام، لكنه لم يكن قادرًا على تغيير جشع الملاكين، أو إصرار المقرضين البارد على تنفيذ عقودهم، أو تطبيق السلطات القانون والنظام بصورة بيروقراطية. نعم، كانت هناك، وما زالت مئات الجمعيات المستقلة في المدن والأحياء في جميع أنحاء البلاد، والتي تلتقي في فترات دورية. وعلى الرغم من وجود طنين لا يهدأ على شبكة الإنترنت - نقاشات، أفكار، مشروعات - فليس ثمة تنسيق بين الأصوات المختلفة للحركة، بل شعور بعدم ارتياح أصبح سائدًا بين مكوّناتها الأكثر نشاطًا.

في 19 كانون الأول/ديسمبر 2011، أصدرت لجنة التمديد الدولي لـ«Acampada Sol» في مدريد قرارًا رمزيًا، حيث إنها أعلنت «إضرابًا» عن نشاطهم، والدخول في «تفكير نشط إلى أجل غير مسمى»، والسبب:

«خسارة (15-م) الحشد والمشاركة. نلمس ذلك في التظاهرات في المجالس وفي الأحياء وفي النشاط وفي شبكة الإنترنت... هنا نتوقف لنسأل أنفسنا بعض الأسئلة العميقة... هل نسينا الاستماع بعضنا إلى بعض؟ هل نعيد استنساخ أشكال النشاط القديم الذي أثبت عدم جدواه لأنه استبعد الكثير من الناس؟... يعتمد نجاح الحركة على أن نكون مرة أخرى 99 في المئة... إننا نعيش في لحظة تاريخية فريدة عندما نتمكن من تغيير العالم، ولا يمكن أن نفوّتها... ونأمل أن نكون قادرين على الخروج من المجالس للانضمام بعضنا إلى بعض مرة أخرى، من دون القيود المفروضة من لجاننا ومجموعات العمل، لتنفسّ الهواء النقي مرة أخرى، ولنبني مسارًا مشتركًا، مسارًا يمكن أن يسمح لنا باستعادة القوة التي كنا نحظى بها والتي صدمت مَن هم بالأعلى»[17].

كان ذلك دليلًا واضحًا على سمة التفكير الانعكاسي الذاتي للحركة التي كانت تعيد اختلاق السياسة، من دون أن تستسلم لإغراء أن تصبح قوة سياسية بديلة ترفض تهميش صوتها. كان التساؤل بالنسبة إلى كثيرين، ما الخطوة التالية؟ بدأ تداول الاقتراحات التي، استهدف أحدها 12 أيار/ مايو 2012 كيوم لتنسيق عمل عالمي يشعل النضال من جديد ضد نظام اجتماعي ظالم. ولكن كان هناك تساؤل مبدأي يجب أخذه في الاعتبار، ما الذي تمكنت هذه الحركة، كأكبر حشد مستقل في إسبانيا منذ سنوات عدة، من إنجازه؟ الإجابة الأكثر مباشرة هي أن التحول الحقيقي كان يحدث في أذهان الناس؛ فلو فكر الناس بطريقة أخرى، ولو تشاركوا غضبهم والأمل المبيت في التغيير، المجتمع سيتغيّر في نهاية المطاف وفقًا لرغباتهم. ولكن كيف نعرف أن مثل هذا التغيير الثقافي يحدث في الواقع؟ يمكن استنباط تقدير تقريبي جدًا من استطلاعات الرأي التي تقيس موقف الإسبان تجاه الحركة[18]. منذ المسح الأول من أيار/ مايو 2011 إلى المسح الأحدث

---

(17) «Actas de #acampandasol,» *Tomalaplaza*.net (2011), <http://actasmadrid.tomalaplaza.net/p=2518>.

(18) Jimenez Sanchez, «Influyo el 15M;» «Opinion de los Espanoles ante el 15 M,» *Metroscopia*, 22 June 2011; «Indices de opinión publica sobre el Movimiento 15 M,» *Simple Lógica* (Madrid) (2011), Available at: <http://www.simplelogica.com/iop/iop11002.asp>, [Accessed January 18, 2012].

في وقت هذه الكتابة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، الذي حصلنا عليه في 18 كانون الثاني/ يناير 2012، كان، وبنسبة ثابتة، نحو ثلاثة أرباع الإسبان متعاطفين مع الحركة، يتقاسمون أفكارها الجوهرية المتعلقة بنقد النظام السياسي، ومسؤولية المصارف عن الأزمة، وعدد من الموضوعات الأخرى. اعتبر 75 في المئة الحركة مصدرًا لتجديد الديمقراطية. مع ذلك، كان 53.2 في المئة من المشاركين في الاستطلاع لا يعتقدون أن الحركة ساعدت في تغيير الوضع: استمرت الأزمة، ولا شيء تغير في السياسة كالمعتاد[19]. وفي الواقع، كان هذا تقويمًا عادلًا للوضع.

لذلك، تُعتبر الحركة الصوت المعبر بوضوح عن شعور الشعب ورأيه بأسره. لم تكن احتجاجًا هامشيًا، وترفض أن تكون منغلقة في غيتو أيديولوجي متطرف. انتشرت أفكارها وقبلها معظم الناس لأنهم تواصلوا مع مشاعر إحباط الحركة. ولكن طرائق ربط هذه المشاعر بالعمل، كي تؤدي إلى تغيير مادي في حياة الناس والمؤسسات الاجتماعية، كانت لا تزال مبهمة، حيث تكون هكذا بالضبط السياسة الجديدة. هذا البحث الجاد الذي تقوم به الأغلبية في الحركة كان لا يزال عملًا في طور النمو.

مع ذلك، يستمر نقاش ذو دلالة في بعض دوائر الحركة؛ إنه نقد يطلق عليه الكثيرون «رؤية مناصرة لإنتاجية العمل الاجتماعي». وفي حال لم ينجز شيء ملموس، فذلك فشل. يُجادل هؤلاء بأن هذا استنساخ للمنطق الرأسمالي في تقويم الحركة. وعن طريق استيعاب الضرورة الإنتاجية، انخرطوا في الواقع، في منظور مهزوم ذاتيًا في ما يتعلق بالأهداف الأصلية للتحول الاجتماعي العميق. لأنه إذا كان ينبغي الحصول على نتائج دقيقة، فلا مناص من برنامج واستراتيجيا وتنظيم وخطة عمل للانتقال من النقطة «أ» إلى النقطة «ب». هذه الأمور كلها رفضتها حركة «غاضبات»؛ لأن أعضاءها يعرفون بالتجربة أو بشعور عن طريق الحدس، إلى أين تؤدي، أي إلى شكل جديد من الديمقراطية التفويضية وتسليم معنى الحياة إلى العقلانية الاقتصادية. لذلك، استقر شعور هادئ من الصبر لدى كثير من الناشطين. الذين رددوا، دعونا نُعِد بناء أنفسنا، من الداخل إلى الخارج، وألا

(19) «Indices de opinión.

ننتظر العالم لينتعير لنجد السعادة في الحياة من خلال ممارستنا اليومية. إنه الشتاء الآن، وسيأتي الربيع. الربيع هو موسم الحياة والثورة. ستكون هناك. ستكون هناك أوقات: أوقات للأزمة، أوقات للنضال، أوقات للحزن وأوقات للبطولة، وأوقات مبهجة عندما تتفتح آفاق جديدة ينضم إليها الملايين برغبتهم الخاصة، وليس لأنهم تأثروا بحريتهم عن أي راية رفعت نيابة عنهم. كان الأهم، بالنسبة إلى تيار احتجاجي عميق ذاتي التفكير في الحركة، العملية أكثر من المنتَوج. في الواقع، العملية هي المنتَوج، ليس لأن المنتَج النهائي، أي المجتمع الجديد، خارجًا عن السياق، بل لأن هذا المجتمع الجديد سينتج من العملية، وليس من مخطط أولي متصور لما ينبغي أن يكون عليه المنتوج. هذا هو التحول الثوري الحقيقي، الإنتاج المادي للتغيير الاجتماعي لا من أهداف برنامجية، ولكن من الخبرات الشبكية للعناصر الفاعلة في الحركة. لهذا، فإن المجالس غير الفعّالة مهمة، لأنها منحيات تَعَلّم الديمقراطية الجديدة. ولهذا توجد اللجان وتموت اعتمادًا ليس على فاعليتها، وإنما على التزام الناس، مساهمين بوقتهم وأفكارهم. لذلك يُعتبر اللاعنف ممارسة جوهرية، إذ لا يمكن تشكيل عالم غير عنيف من العنف. وضموا العنف الثوري بعيدًا، لأنهم يعتقدون أن هذا المنطق لا يدعم الإنتاجية في الحركة، بل إن التحول العقلي هو الأكثر أهمية، حيث يتقبلون بطء العملية، ويؤهلون أنفسهم للمدى الطويل. ولأن البطء فضيلة، فهو يسمح بالتأمل الذاتي، ويجعل من تصحيح الأخطاء أمرًا ممكنًا، ويوفر المساحة والوقت للتمتع بعملية تغيير العالم، كتمهيد للاحتفال بعالم جديد في طور التكوين. كانت لافتة «نحن بطيئون لأننا ذاهبون بعيدًا»، واحدة من اللافتات الأكثر شعبية في الحركة. في هذه الرحلة الطويلة، مع تبادل الإيقاع، الذي يتسارع أحيانًا، ثم يتباطأ في أوقات أخرى، لا تتوقف العملية أبدًا، حتى لو ظلت غير مرئية بعض الوقت. وهناك جذور للحياة الجديدة تنتشر في كل مكان، مع عدم وجود خطة مركزية، لكنها تتنقل وتتشابك، وتحافظ على تدفق الطاقة، في انتظار الربيع، لأن عقدها أو مراكزها للتواصل هذه تكون مترابطة دائمًا. وهناك مراكز تواصل مع شبكات الإنترنت، محليًا وعالميًا، وهناك شبكات شخصية، تنبض بنوع جديد من الثورة يكون اختراعها لذاتها، فعلها الأكثر ثورية.



Álvarez, Klaudia [et al.]. *Nosotros, los indignados: Las voces comprometidas del #15-M*. Prólogo de Stéphane Hessel. Imago mundi 207. Barcelona: Destino, 2011.

Bennasar, Sebastià. *La primavera dels Indign@ts: Assaig d'una nova pràctica política*. Barcelona: Meteora, 2011.

Calvo, Kerman, Teresa Gomez-Pastrana and Luis Mena. «Movimiento 15M: Quienes son y que reivindican?.» *Zoom Político*: vol. 4, no. 11, 2011.

Castells, Manuel. *Communication Power*. Oxford: Oxford University Press, 2009.

Conill, Joana [et al.]. «Another Life is Possible: The Rise of Alternative Economic Cultures.» in: Manuel Castells, Joao Caraca and Gustavo Cardoso (eds.). *Aftermath: The Cultures of the Economic Crisis*. Oxford: Oxford University Press, 2012.

_________ [et al.]. *Otra vida es posible:practicas economias alternativas en la crisis*. Barcelona: Ediciones UOC Press, 2012.

«Documents.» *AcampadaBcn*. 2011. [Online] Available at: <http://acampadabcn.wordpress.com/documents/> [Accessed February 28, 2012].

Fernandez-Planells, Ariadna and Monica Figueras. «Plaza en red: Caracteristicas del seguimiento informativo de la @acampadaBCN por parte de los/las jovenes participantes en Plaza Cataluna.» *e-Repositorie*: 2012. <http://hdl.handle.net/1023016284/>.

Fernández-Savater, Amador. *Las Voces del 15-M*. Los panfletos Del Lince. Barcelona: Del Lince, 2011.

Hessel, Stéphane. *Indignez-vous!*. Montpellier: Indigene, 2010.

«Indices de opinión publica sobre el movimiento 15 M.» Simple Logica (Madrid): 2011. <http://www.simplelogica.com/iop/iop11002.asp>.

Jimenez Sanchez, Manuel. «Influyo el 15M en las elecciones municipales?.» *Zoom Politico*: vol. 4, no. 11, 2011.

Lawrence, Bruce and Aisha Karim (eds.). *On Violence: A Reader*. Durham, NC: Duke University Press, 2007.

Molinas, Cesar. «La izquireda volatil sigue decidiendo pero...» *El País*: 22 November 2011. <http://elpais.com/diario/201123/11/opinion/1322002810_850215.html>.

Monterde Mateo, Arnau. «Movimients moleculars a la ciutat-xarxa, produccio de noves subjectivitas connectedes y emergencia dels «Commons».» Master

Thesis del Programa de Master en Societat de la Informacio i el Coneixement, Universitat Oberta de Catalunya, Barcelona, 2010.

Movimiento #15M/Democracia Real Ya: Representativad, movilizaction y canales de informacion. Madrid: The Cocktail Analysis, 2011.

«Opinion de Los Espanoles ante el 15M.» *Metroscopia*: 22 June 2011.

Personal Sources of Joana Conill (2011).

Serrano, E. «El poder de las palabras.» *Madrilonia.org* (blog): June 2011.

Taibo, Carlos. *El 15-M en sesenta preguntas*. Madrid: Los libros de la Catarata, 2011.

_________ [et al.]. *La Rebelión de los indignados: Movimiento 15 M: Democracia Real, ¡Ya!*. Rompeolas 17. Madrid: Editorial Popular, 2011.

Velasco, Pilar. *No nos representan: El Manifiesto de los Indignados en 25 propuestas*. Madrid: Temas de Hoy, 2011.

Wikipedia. Protestas en España de 2011-2012. 2011. Available at: <http://es.wikipedia.org/wiki/15M>. [Accessed February 28, 2012].

مصادر من الإنترنت

تطور الحركة

15October.net. 29 October 2011. #Robinhood global march. <http://15october.net/>, [Accessed 25 February 2012].

Acampadasol. Como fue #acampadasol, texto para diffusion international. 2011. <http://madrid.tomalaplaza.net/201116/07//como-fue-acampadasOl-texto-para-difusion-international/>. [Accessed 25 February 2012].

Antibanks. 17 September 2011. everywhere. <http://antibanks.takethesquare.net/201115/08//september-17th-everywhere/>. [Accessed 25 February 2012].

Bcnhubmeeting. 15SHM statement. Bcnhubmeeting. [blog] 18 September 2011. <http://bcnhubmeeting.wordpress.com/>. [Accessed February 2012].

Blanco, J. L. «Analasis estadistico del movimiento 15M: (Question Mark Upside Down) Cuantos y quienes se han manifestado?.» *Ciencia explicada* [blog]: 26 October 2011. <http://www.ciencia-expicada.com/201110//analisis/estadistico-del-moviemiento-15m.html>, [Accessed 18 January 2012].

Bretos, D. «Democracia Real Ya convoca una manifestacion internacional para el 15 de octubre.» *Nacion Red*: 30 May 2011. <http://www.nacionred.com/sociedad-civil-digital/democracia-real-ya-convoca-una-manifestacion-internacional-para-el-15-de-octubre>. [Accessed 25 February 2012].

Buentes, P. «Question Mark Upside Down: Como se gesto el 15M?.» *Storify*: 2011. <http://storify.com/pablobuentes/que-es-y-como-se-gesto-el-movimiento-15m>. [Accessed 25 February 2012].

«Datos de participacion oficiales de DRY.» *Democracia Real Ya*: 2011. <http://www.facebook.com/notes/democracia-real-ya-/datos-de-participaci%C3%B3n-oficiales-de-dry/139427826133836>. [Accessed 25 February 2012].

De Soto, P. «Los mapas del 15M al 15O.» *Periodismo Humano* [blog]: 15 October 2011. <http://tomalapalabra.periodismohumano.com/201115/10//los-mapas-del-15m-al-15o/>. [Accessed 25 February 2012].

Fernandez-Savater, A. «Apuntes de Acampada Sol.» *Publico.es Fuera de lugar blog* [blog]: 9 June 2011. <http://blogs.publico.es/fueradelugar/531/apuntes-de-acampadasol-8>. [Accessed 25 February 2012].

Galarraga, N. «951 Ciudades en 82 paises (por ahora) se suman a la protesta planetaria del 15-O.» *El Pais*: 14 October 2011. <http://politica.elpais.com/politica/201113/10//actualidad/1318509855_468846.html>. [Accessed 25 February 2012].

«Inside 15M: 48 horas con l@s indignad@s.» *Kaosenlared*: 2011. [video online]. <http://www.portaloaca.com/videos/documentales-/3194-documental-inside-15m-48-horas-con-1s-indignads.html>. [Accessed 25 February 2012].

Lenore, Victor. «15 Datos que explican el 15M.» *Madrilonia.org* [blog]: 19 September 2011. <http://madrilonia.org/201115-/07/datos-que-explican-el-15m/>. [Accessed 25 February 2012].

Letón, H. and D. Sanz. Quien es quien en las protestas de la red?.» *Diamond Web*: 4 May 2011. <http://www.diagonalperiodico.net/Quien-es-quien-en-las-protestas-de.html>. [Accessed 25 February 2012].

Noor, O. «Espagne labs: Inventer la démocratie du futur.» *Owni*: 6 June 2011. <http://owni.fr/201106/06//espagne-labs-inventer-la-democratie-du-futur/>. [Accessed 25 February 2012].

«Question Mark Upside Down: Que ha pasado con la Spanish Revolution?.» *Versus Sistema* [blog]: 24 September 2011. <http://www.versussistema.com/201109//%C2%BFque-ha-pasado-con-la-spanish-revolution/>. [Accessed 25 February 2012].

Saleh, S. «El nucleo del 15-M acuerda irse el domingo.» *El Pais*: 8 June 2011. <http://www.elpais.com/articulo/madrid/nucleo/15-M/acuerda/irse/domingo/elpepiespmad/20110608elpmad_1/Tes>. [Accessed 25 February 2012].

Sanchez, J. «El 15M rompe otro topico y llena Madrid en verano.» *Periodismo Humano*:

25 July 2011. <http://periodismohumano.com/sociedad/el-15m-rompe-otro-topico-y-llena-madrid-en-verano.html>. [Accessed 25 February 2012].

Sandiumengue, L. «La calle (y la red) es nuestra.» *La Vanguardia.com Los guerros del teclado* [blog]: 2 May 2011. <http://blogs.lavanguardia.com/guerreros-del-teclado/201102/05//la-calle-y-la-red-es-nuestra/>. [Accessed 25 February 2012].

Taylor, A. «Occupy Wall Street Spreads beyond NYC.» *The Atlantic*: 7 October 2011. <http://www.theatlantic.com/infocus/2011110//occupy-wall-street-spreads-beyond-nyc/100165/>. [Accessed 25 February 2012].



Hotmatube. «Question Mark Upside Down: Quienes son los violentos?.» *Youtube*: 2011 [video online]. <http://www.youtube.com/watch?v=pbhuEVgU9mI&feat ure=player_embedded>. [Accessed 25 February 2012].

Teclista. «Quince de mayo no tuvimos miedo.» *Vimeo*: 2011 [video online]. <http://vimeo.com/29544229>. [Accessed 25 February 2012].

عن الإنترنت في المخيمات
خريطة التفاعلات

15October.net. «Reports» 2011. <http://map.15october.net/>. [Accessed 25 February 2012].

BifiUnizar. «Interacciones entre usuarios.» 15m [video online]: 2011. <http://15m.bifi.es/index.php>. [Accessed 25 February 2012].

«Clasificacion de las acampadas por el volumen de su conversacion.» *Algo grande* [blog]: 23 May 2011. <http://alpogrande.org/seccion/analisis>, [Accessed 25 February 2012].

Comscore. «El tiempo el la Red crece en Espana un 17% en mayo, influido por los acontecimientos nacionales e internacionales.» *Comscore* [Press Release]: 7 July 2011. <http://www.comscore.com/esl/Press_Events/Press_Releases/20117// comScore_Releases_Overview_of_European_Internet_Usage_for_May_2011>. [Accessed 25 February 2012].

Congosto, M. L. «Evolucion de la propagacion del 15M en la plaza de Twitter.» *Barri Blog* [blog]: 21 May 2011. <http://www.barriblog.com/index.php/201121/05// evolucion-de-la-propagacion-del-15m-en-la-plaza-de-twitter/>. [Accessed 25 February 2012].

Twitter in the Occupied Squares.

عن الإعلام والحركة

Ibarrondo, J. «Medios de communicacion y 15M.» *Analisis Madrid* 15M [blog]: 18 July 2011. <http://analisismadrid.wordpress.com/2011.0718//medios-de-communicacion-y-15m-juan-ibarrondo/>. [Accessed 25 February 2012].

Ibarrondo, J. «Medios de communicacion y 15-M: Un avispero fuera de control.» *Diagonal Web*: 14 July 2011. <http://www.diagonalperiodico.net/Medios-de-communicacion-y-15-M-un.html>. [Accessed 25 February 2012].

Público.es. «Los Manifestantes de «Occupy Wall Street» son como los nazis.» *Publico.es*: 5 October 2011. <http://www.publico.es/internacional/399995/los-manifestantes-de-occupy-wall-street-son-como-los-nazis>. [Accessed 25 February 2012].

عن القيادة

Balblogger, R. «Como se hace una asamblea en Wall Street.» *Tuamigueltarray yo filadelfia* [blog]: 12 October 2011. <http://tuamigueltarrayyofiladelfia.blogspot.com/201110//como-se-hace-una-asamblea-en-wall.html>. [Accessed 25 February 2012].

مصادر عامة

15m.cc: «Project.» 2011. <http://www.15m.cc/>. [Accessed 25 February 2012]. (Set of Documents and Interviews Available on the Web with Free Licenses. It is a Documentary Project in the Marketing.)

Centro de documentacion Ciudadana: 2011. <http://www.archive.org/details/centrede documentacionciudadana>. [Accessed 25 February 2012].

مواقع الحركة على الإنترنت

Acampadabcn: 2011. <http://acampadabcn.wordpress.com>. [Accessed 25 February 2012].

«Actes de l'Assemblea.» *Acampadabcn*: 2011. <http://acampadabcn.wordpress.com/documents/actes-de-lassemblea-general/>. [Accessed 25 February 2012].

#Acampadasol: 2011. <http://madrid.tomalaplaza.net/>. [Accessed 25 February 2012].

Acampadatrs: 2011. <http://acampadatrs.net>. [Accessed 25 February 2012].

«Acampadatrs - Pads.» *Acampadatrs*: 2011. <http://agora.acampadatrs.net/es/node/3/content/pads>. [Accessed 25 February 2012].

«Actas de #acampandasol.» *Tomalaplaza.net*: 2011. <http://actasmadrid.tomalaplaza.net/>. [Accessed 25 February 2012].

«Agora.» *Acampadatrs*: 2011. <http://agora.acampadtrs.net/>. [Accessed 25 February 2012].

Analisis Madrid: 2011. <http://analisismadrid.wordpress.com/>. [Accessed 25 February 2012].

Democracia Real Ya: 2011. <http://www.DemocraciaRealYa.es/>. [Accessed 25 February 2012].

«Grupo Pensamiento.» *Tomalaplaza.net*: 2011. <http://madrid.tomalaplaza.net/category/grupos-de-trabajo-pensamiento/>. [Accessed 25 February 2012].

Marchapopularindignada: 2011. <http://marchapopularindignada.wordpress.com/>. [Accessed 25 February 2012].

N-1: 2011. <http://n-1.cc/>. [Accessed 25 February 2012]. (This is a Critical Source; it Reports on Internal Documents and Interactions in the Movement not available anywhere else).

Occupy Wall Street: 2011. <http://occupy-wallst.org/>. [Accessed 25 February 2012].

«احتلوا وول ستريت»
حصاد ملح الأرض

الغضب.. هدير الرعد.. الشرارة

كان الغضب منتشرًا في الأثير. ثم فجأة، غرقت سوق العقارات وفقد مئات الآلاف منازلهم، وخسر الملايين الكثير من قيمة ما أفنوا حياتهم في مقابله. ثم أصبح النظام المالي على شفا الانهيار، نتيجة المضاربات وجشع القائمين على إدارتها، الذين أُنقذوا بأموال دافعي الضرائب، ولم ينسوا جمع أنصبتهم المليونية، المكافأة لأدائهم الأخرق. أوقفت المؤسسات المالية الناجية الإقراض، ما ترتب على ذلك إغلاق آلاف الشركات، وتشريد الملايين من وظائفهم مع تخفيض حاد للأجور. لم يخضع أي شخص للمساءلة. أعطت الأطراف السياسية الأولوية لإنقاذ النظام المالي. استحوذ عمق الأزمة على أوباما، وسرعان ما تخلى عن كثير من وعود حملته الانتخابية، الحملة التي جلبت أملًا غير مسبوق لجيل الشباب الذي دخل السياسة مجددًا، لإعادة إحياء الديمقراطية الأميركية. كان الانهيار أصعب ما في الأمر، أصيب الناس بالإحباط والغضب، وبدأ بعضهم في تعريف غضبه. قفزت حصة دخل الولايات المتحدة إلى نحو 1 في المئة من الأميركيين المتربعين على القمة، من 9 في المئة في عام 1976 إلى 23.5 في المئة في عام 2007. بلغ نمو الإنتاجية التراكمية في الفترة الممتدة بين عامي 1998 و2008، نحو 30 في المئة، لكن الأجور الحقيقية ارتفعت بنسبة 2 في المئة فقط خلال

العقد. استولت الصناعة المالية على معظم المكاسب الإنتاجية، حيث زادت حصتها في الأرباح من 10 في المئة في الثمانينيات إلى 40 في المئة في عام 2007، وارتفعت قيمة أسهمها من 6 في المئة إلى 23 في المئة على الرغم من توظيف 5 في المئة فقط من القوى العاملة. في الواقع، استأثر الـ 1 في المئة المقيم على القمة بنحو 58 في المئة من النمو الاقتصادي في هذه الفترة. في الأعوام العشرة السابقة للأزمة، ارتفعت الأجور الحقيقية للساعة بنسبة 2 في المئة، في حين زاد دخل الـ 5 في المئة الأكثر ثراء 42 في المئة. كان راتب الرئيس التنفيذي أعلى 50 مرة من العامل العادي في الثمانينيات، وكان أكبر بـ 350 مرة في عام 2010. لم تكن هذه أرقامًا مجردة، كانت هناك وجوه أيضًا، مادوف، واغونر، نارديلي، بانديت، لويس، سوليفان. كانوا منتشرين بين سياسيين ومسؤولين حكوميين (بوش، بولسن، سامرز، برنانكي، غيثنر، وأوباما). كانوا يبررون آلام الناس ويتجادلون بشأن الحاجة إلى توفير التمويل لإنقاذ حياة الناس. إضافة إلى ذلك، قام الحزب الجمهوري بهجوم انتقامي لإسقاط الرئيس الشعبي الذي جاء إلى السلطة مؤيدًا لدور فاعل للحكومة في تحسين رفاهية المجتمع. أتاح النجاح الانتخابي لهذه الاستراتيجيا الانتحارية للجمهوريين المهيمنين على الكونغرس منع معظم مبادرات الإصلاح، وبالتالي تفاقم الأزمة وزيادة كلفتها الاجتماعية.
كان أول تعبير عن الغضب الشعبي صعود «حزب الشاي»[1]، مزيج من الشعبوية والتحررية التي وفرت قناة تعبئة لمجموعة متنوعة من المعارَضات الساخطة على الحكومة بشكل عام، وأوباما بشكل خاص. ومع ذلك، عندما أصبح واضحًا أنه ممول من «كوتش للصناعات» (Koch Industries)، من بين شركات أخرى، واستحوذ عليه يمين الحزب الجمهوري، بوصفه «كتيبة العاصفة» (ميليشيات الحزب النازي الألماني)، التي ضُحّي بها في المرحلة النهائية للعملية الانتخابية، وفقدت جاذبيتها بالنسبة إلى كثير من المشاركين، أصبح أتباع «حزب الشاي» المتطرفون مقاتلين في سبيل قضية جرى التلاعب بها، أي تعطيل الحكومة، وذلك لتحرير أيدي الشركات التجارية. ملأ الشعور باليأس أرجاء البلاد، ثم جاء الرعد.

(1) حركة حزب الشاي (TPM) هي حركة شعبية أميركية مُعتَرَف بها عمومًا من المحافظين والليبراليين. (المترجمة)

جاء من ميدان التحرير؛ وبيا لسخرية التاريخ، ففي ظل معظم الأميركيين، كان للنفط وإسرائيل فحسب علاقة بالشرق الأوسط. أما الآن فإن صور الشعب وأصواته المعبّرة عن إصراره على إسقاط الدكتاتوريات على الرغم من الصعوبات الهائلة، ومهما كان الثمن؛ جددت الإيمان بسلطة الشعب، على الأقل في بعض أوساط الناشطين. ضخمت الأخبار الآتية من أوروبا صدى الثورات العربية، خصوصًا من إسبانيا، مع اقتراح أشكال جديدة من التعبئة والتنظيم، على أساس ممارسة الديمقراطية المباشرة كوسيلة لتعزيز الطلب على الديمقراطية الحقيقية. ففي عالم يعيش متصلًا بوساطة شبكة الإنترنت، أصبح المواطنون المعنيون يدركون على الفور الصراعات والمشروعات التي يمكنهم التجانس معها.

كانت حملة أوباما قد تركت بصمة على آلاف ممن اعتقدوا في إمكان حدوث التغيير الحقيقي، وسنَّت شكلًا جديدًا للتعبئة السياسية التي أصبحت فيها شبكات الإنترنت جوهرية في تشكيل حركة تمرد سياسية، بالقدر ذاته الذي ربطت فيه أشخاصًا يلتقون وجهًا لوجه في الأحياء والبيوت. وقد قمت بتوثيق سلطة هذا الأنموذج الجديد الحقيقي للسياسة، المستوحى من الأمل والمدعوم من شبكة الإنترنت، في كتابي **سلطة الاتصالات** (*Communication Power*)[2].

Manuel Castells, *Communication Power* (Oxford: Oxford University Press, 2009), p. 412. (2)

في ختام تحليلي لحملة أوباما، بعد أن فاز في الانتخابات، كتبت: «كم سيكون لدى [أوباما] حتى يحيد عن أفكاره الأصلية عندما تواجهه الحقائق الاقتصادية والجيوسياسية القاسية في عالمنا، أمر للتقويم مستقبلًا وإلى مزيد من الدراسة. في ما بعد، وأنا أكتب هذا وأنت تقرأ في حقبة زمنية/ مكانية أخرى، يعتبر الدرس التحليلي الجوهري الذي يحتفظ به هو كيف جاءت السياسة الثائرة من الأمل إلى واجهة المشهد السياسي في العالم في لحظة حرجة، عندما تمكن اليأس منا. سيكون لدينا دائمًا برلين». يُنظر: Grant Park, 2009: 212.

هكذا، كان هناك اليأس، ثم جاء الأمل، على الأقل بالنسبة إلى عدد كافٍ من الناس لانتخاب رئيس أميركي - أفريقي في مواجهة آلة كلينتون ومواجهة آلة الحزب الجمهوري. ثم، بالأحرى سريعًا، انتشر اليأس على نطاق واسع مرّة أخرى في البلاد وبين مؤيديه الأكثر حماسة. ومع ذلك، فإن بذور الأمل المزروعة في قلوب الجموع التي هلّلت لأوباما في برلين وغرانت بارك، لم تجرفها أزمة إدارة الأزمات. أسفرت عن أمل جديد، تحت أشكال مختلفة، عندما جاء الوقت مرّة أخرى لتجاوز الغضب. في الواقع، ثمة بعض المؤشرات الدالة على أن هناك نقلًا للطاقة من خيبة الأمل مع أوباما إلى حركة «احتلوا». وفقًا لاستطلاع جامعة فوردهام، الذي أجراه أستاذ العلوم السياسية كوستاس باناغوبولوس =

كان كثير من المناصرين السابقين لأوباما، مع آلاف ممن كانوا في طليعة النضال ضد الظلم الاجتماعي لبعض الوقت، بما في ذلك نقابات القطاع العام التي احتشدت في حملة «ويسكونسن» وحولها لحقوق التفاوض الجماعي، منفتحين ومستقبلين للطلبين المصاحب للثورة الإسبانية #spanishrevolution، والتظاهرات اليونانية ضد الأزمة الاقتصادية. سافر بعضهم إلى أوروبا، شاهدوا المخيمات، وشاركوا في المجالس العامة وشعروا شكلاً جديدًا من المداولات وصناعة القرار، ليرتبطوا فعليًا مع تقليد تاريخي لحركات تقودها مجالس جماعية على جانبي المحيط الأطلسي. واختبروا في الاجتماعات التي نوقشت

= في تشرين الأول/ أكتوبر 2011، صوّت 60 في المئة من المحتلين لأوباما في عام 2008 ولكن 73 في المئة من المحتلين الآن يستنكرون الطريقة التي يتعامل بها باراك أوباما مع منصبه كرئيس للبلاد. تقول لافتة في «احتلوا وول ستريت» نيويورك، «إن باراك أوباما الذي انتخبناه يجب أن يكون معنا هنا». وتقرأ في أخرى، «تنهض للتغيير الذي صوّتنا لأجله»، في إشارة إلى شعار حملة أوباما الانتخابية في عام 2008. وقال ديفيد غودنر، وهو من المتطوّعين في «احتلوا دي موان»، لصحيفة **لوس أنجلوس تايمز** في كانون الأول/ ديسمبر 2011: «إن الناس الذين دعموا أوباما في 2008 هم منظّمو احتلوا». صنع شيبرد فيري، صاحب الملصق الأكثر شهرةً وتأثيرًا عن الأمل في حملة أوباما 2008، ملصقًا جديدًا بالأسلوب ذاته مع صورة غاي فوكس (ممثلًا لأنونيموس) كتب عليه «السيد الرئيس نحن نأمل في أن تكون إلى جانبنا»، ويقرأ في شعار صغير، «نحن الـ 99 في المئة». كتب الفنان على موقعه على الإنترنت: «ما زلتُ أرى أن أوباما أقرب ما يكون إلى (رجل الداخل) الذي يوجد لدينا في الوقت الحاضر. من الواضح أن مجرّد التصويت ليس كافيًا. نحن بحاجة إلى استخدام الأدوات التي لدينا لمساعدتنا على تحقيق أهدافنا ومثلنا العليا. ومع ذلك، أعتقد أن المثالية والواقعية في حاجة إلى الوجود جنبًا إلى جنب. التغيير ليس بشأن انتخابات واحدة، سباق واحد، قائد واحد، إنه يدور حول تفان مطرّد نحو التقدم ودفع مستمر في الاتجاه الصحيح.

على الرغم من ذلك، ينبغي ملاحظة أنه، وفقًا لبعض الاستطلاعات عن المحتلين، فإن الأغلبية الساحقة كانت تخطط للتصويت في الانتخابات الرئاسية لعام 2012، وكان نحو نصفهم يميل إلى التصويت للمرشّح الديمقراطي، مع عدد قليل جدًا يدعم المرشح الجمهوري. ولكن ما يقرب من 40 في المئة لم يقرّروا بشأن تصويتهم المحتمل. هناك بعض الحالات من أعضاء فاعلين في الحركة يترشّحون لمنصب من أجل دعم مطالب الحركة. على سبيل المثال، نيت كلايتمان، عضو نشيط يبلغ من العمر 29 عامًا من حركة «احتلوا فيلادلفيا»، كان مرشحًا للكونغرس في المنطقة الثالثة عشرة لولاية بنسلفانيا ضدّ أليسون شوارتز، صاحبة المنصب الديمقراطية. مع ذلك، لم تدعم الحركة ترشيحه. وبعبارة أخرى، معظم المحتلين من السياسيين، ومعظمهم من التقدميين. إنهم ببساطة لا يثقون بأن أهدافهم يمكن الوفاء بها عن طريق الانتخابات من دون تحوّل مسبق للرأي العام بين الشعب بأسره».

يُنظر: Castells, *Communication Power*.

فيها الدعوة إلى تظاهرة عالمية في 15 تشرين الثاني/أكتوبر 2011، تحت شعار «متّحدون من أجل التغيير العالمي»، واتُّفق عليها. بهذه الطريقة، امتدت الشبكات العالمية للأمل، بشكل قاطع، للولايات المتحدة في صيف 2011، ثم جاءت الشرارة.

في 13 تموز/يوليو 2011، نشرت أدبسترز[3] (*Adbusters*)، دورية للنقد الثقافي مقرها فانكوفر، الدعوة التالية على مدوّنتها:

> #occupywallstreet هل أنت مستعد للحظة شبيهة بلحظة ميدان «التحرير»؟ في 17 أيلول/سبتمبر، اغمروا مانهاتن الجنوبية وانصبوا الخيام والمطابخ والمتاريس السلمية و«احتلوا وول ستريت.

ويبدأ بعدها ناشرو المدونة في الاستفاضة، حيث كتبوا:

> «يجري الآن تحول عالمي في التكتيك الثوري ينبئ بالخير للمستقبل. [هناك] روح لهذا التكتيك الجديد، مزيج من (التحرير) مع مخيمات إسبانيا.
>
> جمال هذه الصيغة الجديدة... يظهر في بساطتها العملية، أن يتحدث بعضنا إلى بعض في مختلف التجمعات المادية ومجالس الناس الافتراضية. سنركز على ما سيكون مطلبنا الوحيد، المطلب الذي يوقظ المخيلة، والذي إذا تحقق سوف يدفعنا نحو الديمقراطية الراديكالية للمستقبل... ثم نخرج ونستولي على موقع ذي أهمية رمزية فريدة ونعرّض أنفسنا للخطر في سبيل تحقيق ذلك. لقد آن الأوان لاعتماد هذه الخطة ضد المفسد الأعظم لديمقراطيتنا: وول ستريت، «عمورة» المالية لأميركا[4].
>
> في 17 أيلول/سبتمبر، نريد أن نرى 20.000 شخص يغمرون مانهاتن

---

(3) Sam Eifling, «AdBusters' Kalle Lasn Talks about Occupy Wall Street,» *The Tyee* (7 October 2011), <http://thetyee.ca/News/2011/10/07/Kalle-Lasn-Occupy-Wall-Street/>.

(4) «سدوم وعمورة»، وفق ما جاء في الروايات الإسلامية وفي التوراة (العهد القديم) هما قريتان خسفهما الله بسبب ما كان يقترفه أهلهما من مفاسد وفق ما جاء في النصوص الدينية. القصة مذكورة بشكل مباشر وغير مباشر في الديانات السماوية الثلاث، الإسلام والمسيحية واليهودية. استخدمها المؤلف لتشبيه الأزمة المالية التي اجتاحت الولايات المتحدة وأثرت في العالم بأنها مثل هاتين القريتين اللتين ورد ذكرهما في الديانات السماوية كمثال للفساد. (المترجمة)

الجنوبية، ينصبون الخيام والمطابخ والمتاريس السلمية ويحتلون وول ستريت لشهور. وحينما نكون هناك، سنظل نردد بلا توقف مطلبًا وحيدًا بسيطًا في حشد من الأصوات... باتباع هذا النموذج، ما مطلبنا العادل والسهل؟... [إنه الوحيد] الذي ينال من الجوهر وراء السبب الذي يجعل المؤسسة السياسية الأميركية حاليًا لا تستحق أن يُطلق عليها صفة ديمقراطية. نطالب باراك أوباما بأن يأمر بلجنة رئاسية تكلف بإنهاء نفوذ المال على ممثلينا في واشنطن. حان الوقت للديمقراطية لا الكوربوقراطية (حكم الشركات)، فمن دونها هلاكنا مؤكد.

يتماشى هذا المطلب مع المزاج الوطني السائد، حيث يُعتبر القضاء على الفساد في واشنطن أمرًا يتوق إليه جميع الأميركيين، في اليمين واليسار، ويمكنهم دعمه... وهو ما يمكن أن يكون بداية لدينامية اجتماعية جديدة في أميركا، خطوة أبعد من حركة «حزب الشاي»، حيث، بدلًا من الوقوف عاجزين أمام هيكل السلطة الحالي، نبدأ، نحن، الشعب في نيل ما نريد، أكان ذلك تفكيك نصف القواعد العسكرية الـ 1000 التي تملكها أميركا حول العالم، وصولًا إلى إحياء قانون «غلاس ستيغال»[5] Glass-Steagal Act، أم ثلاثة إضرابات وتصبح خارجًا على قانون مجرمي المؤسسات، بدءًا بمطلب واحد بسيط - لجنة رئاسية لفصل المال عن السياسة. لنبدأ في وضع جدول أعمال لأميركا الجديدة. ضع تعليقًا وساعد الآخرين في التركيز على ما سيصير إليه مطلبنا الوحيد، ثم دعونا نستجمع شجاعتنا، نحزم خيامنا ونتوجه نحو وول ستريت مع الرغبة في الانتقام في 17 أيلول/ سبتمبر[6].

كان التاريخ المحدد رمزيًا، 17 أيلول/ سبتمبر، ذكرى توقيع الدستور الأميركي، على الرغم من أن عددًا قليلًا من الناس يعرفون ذلك. وهكذا،

(5) اعتمد قانون «غلاس - ستيغال» في عام 1933 لإصلاح النظام المصرفي بعد الكساد الكبير، وحظَر المؤسسات المصرفية من تملك مصارف أخرى، وفَصَل بين المصارف التجارية ومصارف الإستثمار، وكان يمنع المصارف من المشاركة في أي نوع من نشاط التداول يتضمن أسهمًا وسندات، وأُلغِيَ العمل به في عام 1999. (المترجمة)

(6) For the Wild, Culture Jammers HQ, <https://www.adbusters.org/>.

كانت الدعوة الأولى لحركة «احتلوا» تهدف إلى استعادة الديمقراطية، بجعل النظام السياسي مستقلًا عن سلطة المال. بكل تأكيد، كانت هناك شبكات ومجموعات متورطة في نشأة حركة «احتلوا»، كما استاء بعض من في الحركة من إسناد الدعوة الأولى إلى مدونة «أدبسترز». على سبيل المثال، كانت «أمبدستاتوس» (AmpedStatus)، شبكة من ناشطين منظمة حول موقع على شبكة الإنترنت، تنشر، لفترة طويلة، تحليلًا ومعلومات عن الدمار المالي للاقتصاد الأمريكي. في 15 شباط/ فبراير 2010، نشر ديفيد ديغراو[7] الجزء الأول من سلسلة تضم ستة أجزاء عن الأزمة المالية في أميركا. تقرأ في الجملة الأولى من كلامه «حان الوقت لـ 99 في المئة من الأميركيين أن يحتشدوا ويتحركوا بحزم نحو إصلاحات سياسية حصيفة». تعرض موقع «أمبدستاتوس» لهجمات إلكترونية متكررة من معتدين غامضين. تدخلت «أنونيموس» للإنقاذ ونجا الموقع، والشبكة التي تقف خلفه، وبدأت في بناء حركة 99 في المئة. والتخطيط لـ «تمرد [مباير ستيت]»، والدعوة إلى احتلال وول ستريت. اتّحدت مجموعة فرعية ضمن «أنونيموس» مع «أمبدستاتوس»، وأنشأت منصة «ا 99» المعروفة في شبكة «أمبدستاتوس» الاجتماعية. في 23 آذار/ مارس 2011، دعت «أنونيموس» إلى «يوم الغضب»، في أعقاب دعوات مماثلة في العالم العربي. ودعا ائتلاف «ا 99» أيضًا، من دون جدوى، في يوم 14 حزيران/ يونيو، لاحتلال «حديقة ليبرتي» (سميت في ما بعد متنزه زوكوتي)، على بعد حيين سكنيين من «وول ستريت». التقى بمجموعة من ناشطي نيويورك كانوا يحتجون على الخفوضات في الميزانية، الذين أقاموا معسكرًا عُرف باسم «بلومبرغفيل» (Bloombergville). تطورت شبكات الناشطين تلك، لتشكل المجلس العام لمدينة نيويورك، وتؤسس لاحتجاج قائم على تعبئة القاعدة الشعبية، وتنظيم على أساس مجتمعي. في هذا السياق للنشاط المستشري في نيويورك، أصدرت «أدبسترز» دعوتها للاحتلال في 17 أيلول/ سبتمبر.

---

(7) David DeGraw, «The Economic Elite Have Engineered an Extraordinary Coup, Threatening the Very Existence of the Middle Class,» *Alternet* (2010), <http://www.alternet.org/economy/145667/?page=entire>.

ولم تجد الشبكات الموجودة من قبل غضاضة في الانضمام إلى الدعوة والتجهيز معًا للاحتلال. وعلمًا منها أن فرض أي شكل من أشكال أبوة إحدى الجماعات على الأخرى سيكون مناقضًا للروح التعاونية واللامركزية للحركة، دعت الشبكات مجتمعةً الناس «للتمرد على نظام الاستبداد الاقتصادي بطريقة سلمية»، والذهاب إلى وول ستريت في 17 أيلول/سبتمبر. جاء نحو 1000 شخص وتظاهروا في وول ستريت واحتلوا منتزه زوكوتي. وأشعلت الشرارة النار.

اندلاع النيران في البراري

تلت تظاهرة 17 أيلول/سبتمبر في وول ستريت، والاحتلال اللاحق لمنتزه زوكوتي، تظاهرات عدة في نيويورك، على الرغم من مئات الاعتقالات التي قامت بها الشرطة مستخدمة ذرائع متعددة. وكلما لجأت الشرطة إلى القمع، تزايد إرسال صور المحتجين على «يوتيوب». جاء التضامن مع المحتلين من جهات عدة. مثلًا كشفت «أنونيموس» عن اسم ضابط في شرطة نيويورك قذف شابات يسرن في تظاهرة برذاذ سائل الدفاع عن النفس، من دون أي سبب. في 27 أيلول/سبتمبر تجمع 2000 شخص في المجلس العام لمخيم «احتلوا»، مع عضو مجلس مدينة نيويورك تشارلز بارون، ومثقفين، مثل كورنيل ويست وآخرين، وتحدثوا أمام المجلس، كما فعل المخرج مايكل مور قبل ذلك بيومين. صوتت النقابة المحلية في نيويورك لعمال النقل في أميركا لدعم الحركة والانضمام إلى التظاهرات. كما أعلن اتحاد نقابات العمال في أميركا الشمالية ومؤتمر المنظمات الصناعية (AFL-CIO) دعمه، ودعا أعضاءه إلى التظاهر. في 1 تشرين الأول/أكتوبر استولى خمسة آلاف شخص على جسر بروكلين، ونصبت الشرطة كمينًا على الجسر، وشرعت في إلقاء القبض على أكثر من 700 شخص. وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، إثر دعوة «احتلوا وول ستريت» جنبًا إلى جنب مع النقابات العمالية، تظاهر 15.000 شخص من ساحة فولي في مانهاتن الجنوبية إلى منتزه زوكوتي. وهنا أصبح الاحتلال مستودًا. مع انتشار الصور والأخبار عبر الإنترنت،

بدأت الاحتلالات تلقائيًا في كثير من المدن الأخرى في الأيام القليلة الأولى من تشرين الأول/ أكتوبر: شيكاغو، بوسطن، واشنطن، سان فرانسيسكو، أوكلاند، لوس أنجلوس، أتلانتا، فورت لودرديل، تامبا، هيوستن، أوستن، فيلادلفيا، نيو أورليانز، كليفلاند، لاس فيغاس، جيرسي سيتي، هارتفورد، سولت ليك سيتي، سينسيناتي، سياتل وحتى خارج البيت الأبيض، إضافة إلى عدد لا يحصى من الأحياء والبلدات الصغيرة في جميع أنحاء البلاد. تشير الخريطتان 1 و2 إلى سرعة حركة «احتلوا» وانتشارها. علاوة على ذلك، كانت البيانات الممثلة فيهما غير مكتملة، حيث لا توجد قاعدة بيانات موثوق بها، وموحّدة عن الاحتلال، على الرغم من أن الناشطين المسؤولين عن قسم الدليل في موقع «occupy.net» يبذلون جهدًا كبيرًا لتحقيق هذا الهدف. ومع ذلك، كان عدد التظاهرات في جميع أنحاء الولايات المتحدة أكثر من 600 تظاهرة على سبيل المثال، وفقًا لدراسة أجراها فريق تولى إدارته كريستوفر تشيس - دان من جامعة كاليفورنيا ريفرسايد، كانت 143 بلدة في ولاية كاليفورنيا، من بين 482، تملك صفحات «احتلوا» على «فيسبوك»، مشيرة عادة إلى وجود فضاء محتل[8]. لم تكن كل مخيمات «احتلوا» دائمة؛ إذ كان الكثير منها عبارة عن تجمعات يومية لمجالس ومجموعات عمل. وهكذا، تمكنت «احتلوا يانغزتاون»، في أوهايو، من عقد اجتماعات أسبوعية منتظمة لمناقشة القضايا، النشر على صفحتها الخاصة في «فيسبوك»، ثم العودة إلى البيت ليلًا. وبعبارة أخرى، كان هناك تنوع كبير في أشكال الاحتجاج ومظاهر الاحتلالات. ولكن يتضح الانتشار السريع للحركة في جميع الأنحاء الجغرافية للبلاد، حيث يمكن أن تعتبر بلدة موسير بولاية أوريغون، وعدد سكانها 430 نسمة أصغر مدينة وجدت بها حركة «احتلوا»، كما كان في كل ولاية موقع واحد على الأقل محتلًا، حتى داكوتا الشمالية التي كانت آخر من أقام مخيمًا.

---

(8) Christopher Chase-Dunn and Michaela Curran-Strange, «Diffusion of the Occupy Movement in California,» IROWS, Working Paper no. 74 (16 October 2011), <http://irows.ucr.edu/papers/irows74/irows74a.htm>.

الخريطة (1)

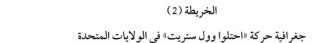
انتشار الاحتلالات في الولايات المتحدة من 17 أيلول/ سبتمبر إلى 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2011



(*) المرجع نفسه، والمواقع الإلكترونية التالية: <http://occupylist.org.w3snoop.com>; <http://firedoglake.com>; <http://collectivedisorder.com>; <http://occupywallstreetevents.com>، ويُنظر خصوصًا دليل موقع <http://occupy.net>.

الخريطة (2)

جغرافية حركة «احتلوا وول ستريت» في الولايات المتحدة



تبين هذه الخريطة مواقع الاحتلالات التي بدأت في 9 تشرين الثاني/ أكتوبر 2011. وتظهر سرعة انتشار الحركة بعد الشرارة الأولى في مدينة نيويورك 17 أيلول/ سبتمبر 2011. تمثل الدوائر الأكبر المواقع الناشطة بوضوح، كما أشارت إليها الاحتلالات الواسعة، التظاهرات والاعتقالات أو النشاط على الإنترنت. يقصد بهذه الخريطة أن تكون جامعة ودقيقة بقدر الإمكان على أساس المعلومات المتوفرة، على الرغم من أن من المستحيل أن تكون شاملة تمامًا، وقد جُمعت بوساطة إحالة بيانات مأخوذة من واجهات فيسبوك API، التغطية الإخبارية والقوائم التي أعدها كل من تشيس- دان وكوران - ستراتج (2011)، ومواقع (firedoglake.com) (collectivedisorder.com) و(occupylist.org) و(occupywallstreetevents.com)، وخصوصًا دليل موقع (occupy.net(*، الذي يضم أكثر القوائم المفصلة بصورة أكبر للمدن، والتي جمعتها وأنجزتها بتفصيل ودقة لانا شوارتز.

(*) المرجع نفسه.

يزخر هذا الانتشار السريع لنيران «احتلوا» عبر المروج الأميركية بالدلالات؛ فهو يُظهر عمق وعفوية الاحتجاج الموغل في السخط الذي شعرت به أغلبية السكان في أنحاء البلاد، وفي المجتمع بأسره. كما يُظهر اغتنام كثيرين الفرصة للتعبير عن مخاوفهم، ولمناقشة البدائل في خضم أزمة ثقة معممة في الاقتصاد وفي السياسة. لم يكن هذا تمردًا جامعيًا أو عالميًا مضادًا للثقافة، كان يتحدث بأكبر عدد ممكن من الأصوات واللهجات كالموجودة في مجتمع متنوع ومتعدد الثقافات إلى حد كبير.

مَن كان هؤلاء المحتلّون؟ في الواقع، كان هناك قدر كبير من التنوّع الاجتماعي والسياسي بين أولئك المشاركين في الحركة. كان هناك أيضًا تباين واسع يعتمد على مستوى المشاركة في الحركة، من حضور في المخيمات إلى المشاركة في المجالس أو الانخراط في التظاهرات أو أعمال الاحتجاج. في وقت كتابة هذه السطور، كان جهد جمع البيانات المتنوعة في السياق ما زال غير متاح. مع ذلك، تمكنت من استخدام بعض النتائج الأولية مما يبدو مصدرًا موثوقًا للمعطيات، الاستطلاع الإلكتروني الذي جرى بالتنسيق بين ساشا كوستانزا - تشوك من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا و«شبكة أبحاث احتلوا»[9] (Occupy Research Network)، لناشطي الحركة في البلاد. كما قارنت بياناته بنتيجة العينة غير التمثيلية لزوار موقع (OccupyWallSt.org)[10]، التي أجراها هيكتور كورديرو- غوزمان من كلية باروخ (Baruch). على أساس هذه الدراسات الاستقصائية، والملاحظة الشخصية للمشاركين في الحركة، بدا أن أولئك الذين يعملون بشكل كامل في معظم المخيمات كان معظمهم من المهنيين الشباب والطلاب من الفئة العمرية بين 20 و40 عامًا، مع نسبة أعلى قليلًا للنساء في مقابل الرجال. وكان نصفهم تقريبًا يعمل في وظيفة بدوام كامل، مع عدد كبير من العاطلين من العمل، أو ممن يعملون بصورة موقتة أو بدوام جزئي. وبدا مستوى

(9) Sasha Costanza-Chock, «Preliminary Findings: Occupy Research Demographic and Political Participation Survey,» Occupy Research (23 March 2012), <http://www.occupyresearch.net/2012/03/23/preliminary-findings-occupy-research-demographic-and-political-participation-survey/>.

(10) Hector Cordero-Guzman, «Main Stream Support for a Mainstream Movement: The 99% Movement Comes From and Looks Like the 99%,» Profile of web Traffic (19 October 2011), <http://occupywallst. org/media/pdf/OWS-profile1-10-18-11-sent-v2-HRCG.pdf>.

دخل أغلبيتهم بحدود مستوى الدخل المتوسط للأميركيين. كانوا مجموعة من المتعلمين، نصفهم يحمل شهادة من كلية ما، مع كثيرين آخرين ممن أنهوا دراستهم بالكليات. وهكذا يتضح، كما هي الحال في حركات مماثلة في بلدان أخرى، أن المشاركين في «احتلوا» كانوا صغار السن نسبيًا، ممن تلقوا قدرًا من التعليم، والذين تنحصر توقعاتهم المهنية في فرص الاقتصاد الراهن. وكانت أغلبيتهم من البيض القوقازيين، على الرغم من أن هناك وجودًا للأقليات، ولا سيما الأميركيين من أصل أفريقي، نظموا في كثير من الأحيان تجمعات خاصة بهم داخل الحركة. مع ذلك، لم يخلد إلى النوم فعلًا في المخيمات سوى نحو خُمس المحتلين. شاركت أغلبية كبيرة في النشاط اليومي، وحوالي ثلاثة أرباعهم في تظاهرات الشوارع. وبالتالي، لاستيعاب تنوع الحركة، ينبغي أن يشتمل حديثنا على عدد كبير من أصحاب المصلحة الآخرين الذين كانوا حاضرين في نشاطها، ولا سيّما أعضاء النقابات ممن كانوا في منتصف العمر، وكذلك بعض الأفراد من الطبقة العاملة في خمسينياتهم، بعضهم كان عاطلًا من العمل يعاني وطأة الركود على حياته. كان هناك الكثير من قُدامى المحاربين في المخيّمات وفي طليعة التظاهرات. وبينما طالت فترة الاحتلالات، أصبح معظم المواقع ملاذًا للمشردين الذين يمكنهم العثور على الطعام والمأوى والحماية. ومع ذلك، كانت نسبتهم محدودة بين المحتلين، على الرغم من وضوح مظهرهم الاجتماعي بصورة كبيرة. وفي كثير من الأحيان كان هناك توتر بين المحتلين بشأن كيفية التعامل مع وجودهم، ولكن كان من المستحيل فكريًا إعادة إنتاج النوع نفسه من التحامل تجاه المشردين المتغلغلين في المجتمع.

كان التنوع داخل المحتلين أعظم تبعًا لأفضلياتهم وميولهم الأيديولوجية والسياسية، وكان الفوضويون هم الأكثر صخبًا. ولكن التحرريين (بعضهم من الجمهوريين) كانوا حاضرين، وكذلك بعض ناشطي «حزب الشاي» السابقين المثبطين، وعدد قليل من اليساريين الهامشيين. ولكن على العموم، تكونت الحركة من أغلبية كبيرة من الناخبين الديمقراطيين، ومن أشخاص مستقلي التفكير سياسيًا كانوا يبحثون عن أشكال جديدة من تغيير العالم أو تلافي تهديد الأزمة على حياتهم.

ربما كانت السمة الأكثر أهمية للمحتلين هي أن هذه الحركة لم تأتِ من فراغ، حتى لو كانت عفوية وبلا قيادة. تشير النتائج الأولية لاستطلاع شبكة بحوث الحركة إلى أن الأغلبية العظمى من الناشطين في «احتلوا» شاركوا في مختلف الحركات الاجتماعية، وكانوا من المشاركين في المنظمات غير الحكومية والحملات السياسية. وكان لهم وجود أيضًا في شبكات للناشطين على الإنترنت، ينشرون فيديوات ويشاركون في منتديات سياسية حيوية. وبتجمع تيارات متعددة للمقاومة والسياسة البديلة في «احتلوا وول ستريت»، شكلوا نهرًا واسعًا من الاحتجاجات والمشروعات التي غمرت السهول وتسلقت الجبال واستقرت في مدن البلاد كلها.

يعكس الانتشار الجغرافي السريع للحركة تغلغلها بصورة واسعة على الإنترنت. فقد ولدت الحركة في الشبكة العنكبوتية، وانتشرت بفضلها، وحافظت على وجودها من خلالها، حيث أسست أغلبية الاحتلالات مواقعها الخاصة على الشبكة، فضلًا عن مجموعاتها وشبكات اجتماعية أخرى.

مع ذلك، في الوقت ذاته، كان الشكل المادي لوجود الحركة يتمثل في احتلال فضاء عام حيث يمكن المحتجين أن يلتقوا ويشكلوا مجتمعًا يتخطى اختلافاتهم، فضاء للعيش المشترك وللنقاش، وللانتقال من الطعن بنظام ظالم إلى إعادة بناء المجتمع من أسفل إلى أعلى. باختصار، فضاء من الحكم الذاتي، لأنهم بكونهم مستقلين فحسب، يمكنهم التغلب على أشكال متعددة من السيطرة الفكرية والسياسية، والعثور، بصورة فردية وجماعية، على سبل جديدة للحياة.

هكذا، أسست حركة «احتلوا» **شكلًا جديدًا من الفضاء**، مزيجًا من الفضاء المكاني، في مناطق معينة، وفضاء للتدفقات على شبكة الإنترنت. لا يمكن أحدهما العمل من دون الآخر؛ هذا الفضاء الهجين هو ما ميّز الحركة. لقد جعلت الأماكن التفاعل وجهًا لوجه ممكنًا عبر تقاسم التجربة، والخطر والصعوبات، وكذلك مواجهة الشرطة سويًا ومكابدة المطر والبرد سويًا، فضلًا عن فقدان شعور الراحة في الحياة اليومية. كما سمحت الشبكات الاجتماعية على الإنترنت للتجربة بالتواصل وتضخيمها، لتجلب العالم كله إلى الحركة، بإنشاء منتدى دائم للتضامن والمناقشة والتخطيط الاستراتيجي.

أنشأت الفضاءات المحتلة أيضًا **شكلًا جديدًا من الزمن**، وُصِف في بعض المخيمات أنه شعورٌ بـ«الأبدية». توقف روتين حياتهم اليومية، فُتح قوسان لفترة زمنية أفقية غير محددة. ظن الكثيرون أن الاحتلال سيستمر ما بقيت المؤسسات غير مستجيبة لانتقاداتهم ومطالبهم. وبسبب عدم اليقين بموعد الإخلاء وكيفيته، استمرت الاحتلالات على أساس يومي، من دون مواعيد نهائية، وحرر المحتلون أنفسهم من قيود الزمن، في حين كان الاحتلال يترسخ في خبرة الحياة اليومية. تسبب هذا الزمن الممتد للاحتلال في جعله تجربة مرهقة ومبهجة في الوقت نفسه، كما وصفها أحد المحتلين في واشنطن العاصمة:

> «نشعر بالتعب، نعاني المطر والبرد. المشاركة في المراحيض العامة المتنقلة، والسير ثلاثة عشر حيًا سكنيًا إلى أماكن للاستحمام سمحت لنا نقابة عمال الاتصالات بأميركا (CWA) باستخدامها، للاستحمام وغسل أسناننا والبصق في أكواب القهوة الورقية الرطبة، هذا كله أمر متعب... لكننا نحضر [إلى الجمعية العمومية]، ونستمع لكل من لديه رأي أو اقتراح، حتى نصل في النهاية إلى توافق في الآراء... كلما كنت أجلس هناك، مشاهدًا المحتلين المشغولين بشكل كلي، كنت لا أفتأ أتعجب. هذه هي الطريقة التي يفترض بها أن تكون الأمور. أمامنا طريق طويلة لنجتازها، لكنني شعرت في كثير من الأحيان برعشة تجري من أعلى إلى أسفل عمودي الفقري، توحي إلي بأن هذا ما يبدو عليه الأمل»(11).

وُلِد هذا الأمل من الإقرار المادي بأن حياة أخرى ممكنة في المجتمع البديل الموقت المنبثق عن الاحتجاج.

في الاحتلالات الواسعة، كما في نيويورك ولوس أنجلوس أو أوكلاند، نُظمت الحياة اليومية بعناية كبيرة. نُصبت الخيام، ثم المراحيض والمطابخ ومراكز الرعاية النهارية، ومساحات للعب الأطفال وحديقة عامة، مكتبة شعبية، وجامعة «احتلوا» حيث دُعي المحاضرون إلى التحدث أمام المحتلين، ومراكز إعلامية، كانت تدار أحيانًا بالدراجات. نُظِّمَت المساعدة الطبية التي وفرها العاملون في

(11) Crystal Zevon, «We're Still Here: This is What a Holiday Looks Like at Occupy Washington DC,» *Open Mike* (2011), <http://www.michaelmoore.com/words/mike-friends-blog/were-still-here>.

المجال الطبي بشكل تطوعي، كانت المصطلحات القانونية متوافرة؛ كما جرى توفير شبكات «واي فاي»، وتطوير موقع على شبكة الإنترنت، وجرت العناية بأمن المخيم، وحُلت الصراعات؛ كما قام معنيون بتقديم جولات في المنطقة المحتلة إلى الزوار الذين خالجهم الفضول بشأن الحركة، وربما أبدوا اهتمامًا بالانضمام إليها. كانت هناك أيضًا مسألة شائكة تعلقت بإدارة التبرعات. كان المال ضروريًا لشراء المؤونة لمئات الأشخاص، ولكن أيضًا لإنقاذ أولئك الذين أُلقي القبض عليهم، ودعم نشاط الحركة. في الواقع، تلقت حركة «احتلوا» تبرعات بمئات الآلاف من الدولارات، ثم جاءت مسألة كيفية إدارتها، حيث لم يكن هناك كيان قانوني قادر على إنشاء حساب مصرفي. في بعض الحالات، وضعها المسؤولون عن لجنة التبرعات في حساباتهم الشخصية. ولكن ذلك أثار بالطبع مشكلات عدة، مثل دفع ضرائب شخصية، وكذلك الاختلاس المحتمل للأموال. ومن المدهش، وجود حالات قليلة معروفة، جرى فيها إدراج المخيم ككيان قانوني لتسوية المسؤولية المالية. وكانت القضية آنذاك الحاجة إلى دفع ضرائب عن الأموال المودعة في هذه الحسابات، الأمر الذي سيعارضه المكوِّن المتحرر في الحركة. ومع ذلك، صيغت هذه القرارات كلها من خلال التجربة التي خاضتها الحركة وكانت في قلبها.

كانت عملية التواصل التي مكّنت الحركة من إيجاد التماسك الداخلي والدعم الخارجي، بأهمية التنظيم المادي للاحتلالات. كانت شبكات التواصل هي شرايين حركة «احتلوا».

حركة شبكية

ولد احتلال «وول ستريت» رقميًا. جاءت صرخة الغضب والدعوة إلى الاحتلال من مدونات عدة (أدبسترز، أمبادستاتوس، أنونيموس، من بين آخرين)، ونشرت على «فيسبوك» وانتشرت عبر «تويتر». سجلت مدونة «أدبسترز» وَسم (هاشتاغ) (#occupywallstreet) في 9 حزيران/ يونيو 2011، ووضعتها في أول دعواتها للتظاهر على مدونتها، التي ارتبطت بصفحتها على «فيسبوك» في 13 تموز/ يوليو. عرفت مجموعات الناشطين وشبكاتها على الإنترنت الدعوة

ونشرتها، وكتبت التعليقات دعمًا لهذه المبادرة. جاءت حصة جيدة من الموجة الأولى للتغريدات، في تموز/ يوليو، من إسبانيا، حيث وجدت حركة «غاضبات» أملًا جديدًا في المواجهة المباشرة المخطط لها ضد جوهر الرأسمالية المالية. ثم توسّعت الحركة؛ فأصبح «تويتر» أداة أساسية للتواصل الداخلي في المخيمات، فضلًا عن الربط مع الاحتلالات الأخرى، والتخطيط لإجراءات محددة. جمعت دراسة غير منشورة، أجراها كيفن دريسكول (K. Driscoll) وفرانسوا بار (F. Bar) من مختبر الابتكار بجامعة جنوب كاليفورنيا، أننبرغ، تغريدات «احتلوا» بشكل مستمر، بدءًا من 12 تشرين الثاني/ أكتوبر 2011 وقورنت بمجموعة تراكميّة من نحو 289 كلمة مفتاحية أو عبارة ذات صلة. خلال تشرين الثاني/نوفمبر، يمكن ملاحظة ما يقرب من 120.000 تغريدة لها صلة بحركة «احتلوا» في يوم أنموذجي، مع ذروة بلغت أكثر من 500.000 تغريدة خلال مداهمة منتزه زوكوتي في 15 تشرين الثاني/نوفمبر. يظهر تحليل جيلاد لوتان عن حركة التغريدات على «تويتر» والمرتبطة بحركة «احتلوا» أن أوقات الذروة ارتبطت باللحظات الحاسمة في الحركة، مثل أول محاولة لإجلاء الاحتلال من منتزه زوكوتي في 13 تشرين الأول/ أكتوبر[12]. في معظم حالات تهديد الشرطة بإجراءات ضد الاحتلالات، نبهت شبكات «تويتر» الآلاف، وأدى احتشادهم التضامني الفوري دورًا في حماية المحتلين. وباستخدام «تويتر» من هواتفهم النقالة، تمكن المحتجون مرارًا من توزيع المعلومات والصور ومقاطع الفيديو والتعليقات لبناء شبكة تواصل تغطي الفضاء المحتل آنيًا.

شاعت فكرة الأغلبية بنسبة 99 في المئة، في جزء كبير منها، بفضل صفحة «تمبلر» «نحن نشكل 99 في المئة»[13]، التي بدأت في منتصف آب/ أغسطس،

---

(12) Gilad Lotan, «#OccupyWallStreet Analyses» (2011), <http://giladlotan.com/2012/02/occupywallstreet-analyses>.

(13) تمبلر (Tumblr) من أبرز المواقع المتخصصة في التدوين، إذ يحتوي على كثير من الأدوات والمميّزات التي تجعله يحتلّ المراتب الأولى على مستوى مواقع التدوين الأخرى، وهو من المواقع المملوكة لشركة «ياهو». يتميّز الموقع ببساطة وسهولة تصميمه إضافة إلى وجود أفضل الأدوات التي يحتاج إليها كل مدوّن عند إنشاء مدونة أو إضافة الموضوعات إليها. كما يسمح لمستخدميه بالتدوين على شكل نصّ أو صورة أو ملفات فيديو أو روابط أو أقوال أو حتى ملفات صوتيّة. يستطيع =

في وقت سابق لاحتجاجات 17 أيلول/ سبتمبر، عن طريق كريس (الذي اختار عدم ذكر اسمه الأخير) وبريسيلا غريم اللذين عمل كل منهما بصورة احترافية في وسائل الإعلام بنيويورك، وكانا منخرطين في النشاط الاجتماعي. في البداية، وقد اختارا عدم الكشف عن هويتيهما، كتبا «يوجهه إليكم الذين سوف يحتلون وول ستريت». وصفت ريبيكا روزن من صحيفة **ذي أتلانتيك** (*The Atlantic*)، «تمبلر» كشبكة اجتماعية بدأت في عام 2007، بأنها «اعتراف تآزري» يمكن، في حالة الحركات الاجتماعية، استخدامها لوضع «تاريخ ذاتي التدوين»، وتبين أن «قوة السرد الشخصي، سواء في الإذاعة، في كتاب، على موقع يوتيوب، أو على «تمبلر» يمكنها أن تخترق ضوضاء وسخرية الهيئات الرسمية، وتغطي الشكل والملمس لقصتنا الوطنية»[14]. تتكون التدوينات على (تمبلر) من اقتباس، صورة، فيديو أو رابط، بدلاً من نص طويل، كما هي الحال في المدونات التقليدية. يحتوي كثير من تدوينات «تمبلر» على الصور والعبارات المنتشرة إعلاميًا عن موضوع معين. عادة ما تكون الموضوعات مرحة، تنطوي على روح الدعابة. يتابع المستخدمون المدونات الأخرى على «تمبلر»، ويمكنهم من خلال حساباتهم أن يروا نشاط من يتابعونهم جميعًا. تسمح صفحة «تمبلر» للمستخدمين بأن يكونوا جزءًا من مدونة جماعية تُنتج بشكل تعاوني، حيث يمكنهم أن يقوموا بإعادة نشر تدوينات الآخرين ووضعها على مدونتهم الخاصة، ومشاركتها مع أتباعهم. كما أن من السهل تنفيذ شكل يتيح للمستخدمين إرسال رسائل مجهولة الهوية. كان ذلك حاسمًا في انتشار مجموعة «نحن الـ 99 في المئة»، لأن «تمبلر» وفرت منصة لسرد القصص الشخصية مع عدم الكشف عن الهوية، حيث أخفى معظم الأفراد وجوههم في مقاطع الفيديو، خلال سرد قصصهم الدرامية الشخصية في التصدي لمجتمع غير عادل. في تشرين الأول/ أكتوبر 2011، كان موقع المجموعة قد تلقى نحو

= المستخدمون في «تمبلر» متابعة باقي المستخدمين فتظهر تحديثاتهم على حساباتهم الخاصة، كما يتابعون مستخدمين آخرين، ويتميّز أيضًا بمشاركة الصورة والتدوينات الخاصة بكلّ مستخدم مع الآخرين، فهو يضمّ خصائص الشبكات الاجتماعية ومواقع التدوين في آن واحد. (المترجمة)

(14) Rebecca Rosen, «The 99 Percent Tumblr: Self-service History,» *The Atlantic* (10 October 2011), <http://www.theatlantic.com/technology/archive/2011/10/the-99-percent-tumblr-self-service-history/246385/>.

100 طلب يوميًا. واعتبارًا من شباط/ فبراير 2012 كان هناك 225 صفحة من المشاركات. وتأكيدًا لدور منصة تدوين «تمبلر» كسمة مميزة لحركة «احتلوا وول ستريت»، كتب غراهام – فيلسن[15]:

«لماذا صارت (تمبلر) المنصة المقصودة في هذا التوقيت؟ كما شاهدنا في إيران، يمكن «تويتر» أن يُصبح أداة بث قوية تتولى إيصال الأخبار العاجلة دقيقة بدقيقة للحسابات، وتضخيم الرسائل الملموسة (يسقط أحمدي نجاد). وفي مصر، كان «فيسبوك» محوريًا لتجنيد المتظاهرين والتخطيط الزمني للمسيرات في ميدان التحرير. لكن، لم تخدم «تمبلر» أيًا من هذه الأغراض لحركة «احتلوا وول ستريت»، حركة منتشرة بلا قيادة مع هدف غير محدد عمدًا. بدلًا من ذلك، تولّت (تمبلر) أنسنة الحركة. تُعتبر (تمبلر) وسيلة سرد قوية، وهذه الحركة تتمحور حول قصص تتعلق بتكلفة السياسات الاقتصادية للبلاد في الخروج من المدرسة، والديون التي ابتلعتنا، وتأجيل التقاعد إلى ما لا نهاية، والعائلات التي تمزقت. «نحن الـ 99 في المئة» كانت الشيء الأقرب الذي امتلكناه مشابهًا لعمل (إدارة أمن المزارع)، التي مولت مصورين صحافيين لتوثيق محنة المزارعين خلال فترة الكساد الكبير، والتي يمكن أن تقبل بوصفها التاريخ الاجتماعي الحتمي لهذا الركود».

في تعليق شديد التأثير، كتب عزرا كلاين[16] في صحيفة **واشنطن بوست**: ليست الاعتقالات التي أقنعتني بأن «احتلوا وول ستريت» كانت تستحق التغطية بصورة جدية، ولا كانت استراتيجيتها الصحافية، التي تتألف في معظمها من صحافيين مغردين يغطون احتجاجًا صغيرًا لا يمكن أن يقول، بالضبط، ما يأمل في تحقيقه. بل كان ما أطلقت عليه (تمبلر): «نحن الـ 99 في المئة».

حشدت شبكات الإنترنت الاجتماعية دعمًا كافيًا ليجتمع الناس سويًا وليحتلوا الفضاء العام، ويؤقلموا احتجاجاتهم (يمنحوه أرضًا محتلة). فبمجرد تنظيم المخيمات، رسخوا وجودهم كاحتلالات محددة على شبكة الإنترنت.

---

(15) Sam Graham-Felsen, «Is Occupy Wall Street the Tumblr Revolution?,» *GOOD* (18 October 2011), <http://www.good.is/post/is-occupy-wall-street-the-tumblr-revolution>.

(16) Ezra Klein, «Who are the 99 Percent?,» *The Washington Post*, 25/8/2011.

أنشأت معظم المخيمات مواقعها الإلكترونية، أقامت صفحة على «فيسبوك»، أو كليهما. أنشأ أعضاء اللجنة الإلكترونية نقاط اتصال محمولة للإنترنت[17] في المخيم، وربط الناس هواتفهم المحمولة بأجهزة الكمبيوتر، ليسهل الدخول على الشبكة العنكبوتية. يمكن اكتشاف التنوع في حركة «احتلوا» من خلال وجودها على الإنترنت، حركة ذات مواقع إلكترونية غنية جدًا من حيث المحتوى والرسومات. وكان لمعظم الاحتلالات الواسعة، أو بالأخص الناشطة، مواقعها الإلكترونية الخاصة. اعتُبِرَت بمنزلة مواقع لتنظيم الحركة، ولكن أيضًا لإحداث حضور بين الجمهور. وكان معظمها يحتوي على الأقسام التالية: الاتصال (للاتصال مع أعضاء لجان العلاقات مع الصحافة... إلخ)، كيفية المشاركة (قائمة اللجان وأوقات عقد المجالس العامة وأماكنها)، الاحتياجات المطلوبة كتبرعات وموارد (مجموعة من الوثائق تشرح كيفية إقامة احتلال، وبروتوكولات المجلس العام، وكيفية التعامل مع الشرطة)، الجدول الزمني للفعاليات والإعلانات، لوحة المراسلات (بعضها مفتوح، والبعض الآخر محمي بكلمة مرور سرية). إضافة إلى ذلك، فإن معظم هذه المواقع كان لديها منتدى، يمكن زائر الموقع إنشاء حساب فيه، وكانت بعض من لوحات المراسلات متاحة لأي زائر يستطيع الاطلاع عليها، ولكن اللوحات الأخرى كانت محمية بكلمة سر ومتاحة فقط للمستخدمين المسجلين. تُنْشَر ملخصات الاجتماعات والمقترحات والوثائق المصدق عليها (بما في ذلك قوائم المطالب) على الإنترنت، عادة مع شريط من التعليقات. كان ذلك ممارسة ضرورية لضمان الشفافية داخل الحركة.

كان لدى الاحتلالات صفحات جماعية على «فيسبوك». واستُخدِمت لدعم المواقع الإلكترونية للاحتلالات الضخمة، وعملت كمواقع أولية لتنظيم الاحتلالات الأصغر أو الأقل تقنية. كانت أيضًا بمنزلة دليل لمساعدة الأعضاء

(17) النقاط الساخنة (Hotspots) هي شبكة لاسلكية تبثّ من مركز معيّن وبمحيط يراوح بين 11 إلى 150 مترًا باستخدام نظام للاتصال اللاسلكي يسمى «واي فاي» (WiFi) أو شبكة محلية لاسلكية عبر نقطة اتصال محمولة (Tethering)، وهي عبارة عن وسيلة تمكّن الأجهزة الأخرى من المشاركة في الاتصال عبر شبكة جوالك أكان على الجيل الثالث أم الجيل الرابع. ويمكن تنفيذها بطرائق عدة، من بينها وصل الهاتف النقال بجهاز الكمبيوتر عن طريق الـ USB، أو «واي فاي» أو دفق البيانات عبر تقنية «البلوتوث»، باعتبار جهاز الهاتف النقال نقطة اتصال لاسلكية وجهاز توجيه مثل «راوتر». المترجمة

في البقاء على اتصال بعضهم ببعض، أو إرسال رسائل خاصة، أو الكتابة على صفحات بعضهم بعضًا. استُخدِمَت الصفحات الجماعية أيضًا في التنظيم، كصوغ إعلانات، وكتابة جدول الأعمال والمواعيد اليومية، وإرسال الرسائل إلى جميع أعضاء الصفحة. تعرض «فيسبوك» للانتقاد داخل الحركة لكونه منصة تملّكية، على الرغم من فائدته، وبالتالي تناقض مع الانفتاح المتاح داخل الحركة. وفي وسع برنامج التعرف إلى الوجوه الجديدة على «فيسبوك» أن يشير تلقائيًا للأشخاص في الصور، حيث كان ذلك سببًا في الاستياء، نظرًا إلى عدم الثقة في حماية الـ «فيسبوك» الخصوصية، إذا استُدعي أصحابها من السلطات. ولذلك، كان بعض المحتلين المهرة يحاولون استخدام بدائل لـ «فيسبوك»، مثل (N-1)، «نينغ» (Ning) أو «دياسبورا» (Diaspora). تشارك آخرون في العمل على «احتلوا فيسبوك»، داعين إلى الساحة عالمية، نُشِرَت على نطاق واسع من «ويكيليكس»، وكان من المفترض أن تكون متاحة في وقت ما في عام 2012. وقد عرّفها مصمموها على النحو الآتي:

> «كان من الواجب ألا يكون الهدف من المنصة الحلول محل المجالس المادية، بل تمكينها من خلال توفير أدوات الإنترنت للتنظيم والتعاون محليًا، وعبر البلدان المختلفة، كشكل مثالي لتعزيز المشاركة الفردية مع هيكلة العمل الجماعي، حتى تصبح الساحة العالمية فضاءنا العام، وحيث يمكن مجموعات مختلفة التجمع سويًا لتنظيم ساحاتها المحلية ومجالسها»[18].

مع ذلك، وبشكل عام، اعتمدت الحركة أساسًا على المنصات المتاحة تجاريًا والمعدّة للاستخدام. بذلك، أصبح الناشطون عرضة لاستدعاءات أمنية بغية الحصول على معلومات عن تغريدات، منتهكة خصوصية المستخدمين مع عواقب خطرة محتملة[19].

---

(18) «The Global Square: A Project to Perpetuate the Creative and Cooperative Spirit of the Occupations and Transform them into Lasting Forms of Social Organization,» *The Global Square* (2011), <http://theglobalsquare.org>.

(19) في 14 كانون الأول/ديسمبر، تلقّى «تويتر» استدعاء من مكتب المدعي العام في منطقة بوسطن يطلب جميع المعلومات المتوافرة لحسابات ترتبط بوسمين، حسابين، واسم واحد، كلها مرتبطة على ما يبدو مع «احتلوا بوسطن» وأعضاء أنونيموس الذين أطلقوا تسجيل دخول على الإنترنت، وعناوين مادية ومعلومات عن كشوف مرتبات 40 من كبار ضباط إدارة شرطة بوسطن. وكان =

كما كانت تقنية البثّ المباشر، وهي عبارة عن مجموعة من الأدوات التي تسمح للمستخدمين ببث محتوى الفيديو فور حدوثه عبر الإنترنت، مهمة للحركة أيضًا. وتعتبر عمليات البث المباشر قصيرة الأجل، لكنها ضرورية خلال لحظات قمع الشرطة. خلال إغارات الشرطة، كان هناك في كثير من الأحيان تعتيم على وسائل الإعلام الرئيسة التي لا تطبق البث المباشر. على سبيل المثال، في الساعات الأولى من صباح 11 تشرين الأول/ أكتوبر، واجهت حركة «احتلوا بوسطن» موجة من عنف الشرطة والاعتقالات، وأحصي أكثر من 8 آلاف شخص شاهدوا البث المباشر عند الثالثة فجرًا. وعندما توقف البث المباشر من المخيم، عنى ذلك نهاية التظاهر فعليًا، والمعبّر جدًا لمن يشاهدونه في المنازل. ومع ذلك، يعتبر البث المباشر في الواقع مثيرًا للجدل داخل الحركة، لأن الذين يتولون عملية البث المباشر يظهرون الاحتلال وفقًا لرؤيتهم الخاصة، ويسردون الحوادث كما يرونها، حيث حقق كثيرون قدرًا من الشهرة داخل الحركة، وعُرفوا بأنهم المتحدثون باسمها أمام الرأي العام. أدى ذلك إلى ظهور انتقادات مؤداها أن بعضهم استغل الحركة لتحقيق مكاسب شخصية، بما في ذلك رعاية شركات خدمات البث المباشر. كانت الاحتلالات، في معظم الوقت، مملة جدًا، مع القمع والعنف و«إجراءات» أخرى أقل شأنًا. تعرّض من يقومون بالبث المباشر للانتقاد بسبب اندفاعهم نحو الإثارة وتشويه التجربة الفعلية لمعظم الحاضرين

= صوغه مربكًا جدًا، كما لو أن المدعي العام لا يفهم حقًا كيف يعمل «تويتر»، حيث لا يوجد حساب مرتبط تحديدًا بالوُسوم، وإذا أرادوا معلومات خاصة بالمستخدم لجميع من استخدموا تلك الوُسوم، فإنهم يقدّرون بمئات الآلاف. إضافة إلى ذلك، وجد حساب باسم occupyboston@، كاسد ولا يرتبط بالحركة. هل تشمل سياسة «تويتر» إرسال مذكرات استدعاء للمستخدمين من أجل إعطاء ذلك المستخدم فرصة لمحاربته ما لم توضع الشركة على وجه التحديد تحت أمر حظر بالنشر. ويبدو أن أحد المستخدمين من المستهدفين تلقى نسخة من «تويتر» ونشرها على الإنترنت. فقدم اتحاد الحريات المدنية رفضًا للاستدعاء ولكن رفضته القاضية كارول بول، التي أصدرت أيضًا أمر الضبط، وهو إجراء استثنائي يمنع أيًا من الجانبين من الحديث عن الحجج الذي يمنح عادةً في الحالات التي تنطوي على مسائل أمنية حساسة، خلال التحقيق في القضايا، ترهيب الشهود، أو احتمال عرض المتهمين. وفي حالة أخرى، في كانون الثاني/ يناير 2012، طلبت محكمة الجنايات في مدينة نيويورك «أي معلومات عن المستخدم وكلها» من 15 أيلول/ سبتمبر إلى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2011 لحساب destructuremal@، الذي يرجع إلى مالكولم هاريس، أحد محتجي «احتلوا» الذي ألقي القبض عليه، إضافة إلى 700 آخرين، على جسر بروكلين في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

في المساحات المحتلة. كما إنهم تعرضوا للّوم لكونهم، كما قال أحدهم مرة، «وشاة»، ما يعني، أنهم من دون قصد قدموا دلائل إلى الشرطة عن المشاركين في الاحتلال[20].

بناء على ذلك، كانت مواقع الاحتلالات تعمل نقاط تقاطع لشبكات الاتصال داخل الاحتلال ومع العالم الخارجي. كانت هذه الشبكات هجينًا من أشكال التواصل، رقميًا أكان أم وجهًا لوجه، القائم على تأسيس منظومة، والتفاعل بين الأشخاص، والتشبيك الاجتماعي، والنشر على الإنترنت. وبالتالي، كانت الرسائل الهاتفية النصية مهمة، خصوصًا لتنسيق الإجراءات والبقاء على اتصال دائم، مثلها مثل قائمة البريد الإلكتروني، في نشر المعلومات. وسمحت الدعوات المؤتمرية، واستخدام «ممبل» (Mumble)، وغيرها من تقنيات الصوت المعروفة بـ (VOIP)[21]، بالتداول بين المواقع البعيدة. وكذلك كانت المنشورات المطبوعة أيضًا وسيلة مهمة للتواصل مع دوريات، مثل **جورنال وول ستريت المحتل** (*Occupied Wall Street Journal*)، **احتلوا!** (*Occupy!*) **ون+1** (*N+1*) أو **تايدال** (*Tidal*)، فضلًا عن كثير من النشرات المحلية المطبوعة. استندت مداولات الناس في المخيم واتخاذ القرارات فيه على التفاعل البشري المباشر، مثل إشارات اليد في المجالس العامة والاستخدام الواسع النطاق للميكروفونات الشعبية، التي يقوم فيها أحدهم بالتحدث لجمهور يكرر بدوره كل جملة بصوت عالٍ، حتى يسمع الجميع من دون الحاجة إلى مكبرات الصوت. ترمز الميكروفونات الشعبية، إضافة إلى استخداماتها العملية، إلى الانتماء والخبرة الجمعية، معيدة إنتاج أشكال للتواصل استُخدمت في الحركات الماضية للعصيان المدني.

---

(20) Tina Dupay, «Rise of the Livestream: Telling the Truth about Occupy in Real Time,» *AlterNet* (23 February 2012), <http://www.alternet.org/story/154272/rise_of_the_livestreamer%3A_telling_the_truth_about_occupy_in_real_time>.

(21) تعتبر تقنية (VOIP) اختصارًا للعبارة الإنكليزية (Voice Over Internet Protocol)، أي تقنية نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت، وهي وسيلة لربط المحادثات الصوتية عبر الإنترنت أو عبر أي شبكة تستخدم ميثاق «بروتوكول» الإنترنت. وبالتالي يمكن أي عدد من الأشخاص متصلين سويًا بشبكة واحدة تستخدم بروتوكول الإنترنت أن يتحادثوا هاتفيًا باستخدام هذه التقنية. (المترجمة)

بعد إخلاء المواقع المحتلة تحت ضغط من الشرطة والمطر، لم تختفِ الحركة: تحولت إلى أشكال متنوعة من شبكات الإنترنت، بطنينها الدائم من التصريحات والأفكار، وكانت دائمًا على استعداد للنزول مجددًا، مصحوبة بروح انتقام، من فضاء التدفقات لفضاء الأماكن. وفي الواقع، تُعتبر حركة «احتلوا وول ستريت» حركة الشبكات الهجينة التي تربط الفضاء الإلكتروني والحيز الحضري بأشكال عدة من التواصل.

إضافة إلى ذلك، أن تكون مستقلًا في مواجهة الإعلام السائد من دون قبول الإقصاء من «الـ 99 في المئة»، يجعل الحركة الذاتيّة الإعلام، أكان عبر شبكة الإنترنت، أم ضمن فضائها العام المستقل، تمزج في رسائلها بين الشكاوى والأمل. في الواقع، تشكلت إشارات اليد المستخدمة في المجالس العامة لتسهيل انتشارها الواسع على الإنترنت. كان نشاط المخيم كله، كما في التظاهرات، ينظم بشكل واسع، ليعبَّر عنه في وسائل الإعلام الاجتماعية، كي تصل بهذه الطريقة إلى المجتمع ككل، حيث هناك ممارسة راسخة لرواية قصص في الحركة، حيث الجميع يلتقطون الصور ويصنعون مقاطع الفيديو، ويحملونها على موقع «يوتيوب»، ومواقع الشبكات الاجتماعية المتعددة. كانت هذه هي الحركة الأولى من نوعها التي تروي كل يوم قصتها الخاصة بأصواتها المتعددة، بطريقة تتجاوز الزمان والمكان على حد سواء، لتبرز نفسها في التاريخ، وتصل إلى الرؤى والأصوات الكونية في عالمنا.

بشكل أعمق، عمدت الحركة إلى احتلال وول ستريت، العقدة الرئيسة للشبكات العالمية للهيمنة المالية في العالم، من خلال احتلال الأراضي المحيطة به، وإقامة تجمعات حرة. استخدم المحتلون فضاء التدفقات المستقل في الإنترنت للاستيلاء على فضاءات رمزية، إذ يمكنها، عبرها أن تتحدى، بوجودها ورسائلها، مساحة التدفقات المالية، حيث تهيمن القوى العالمية على الحياة البشرية.

ديمقراطية مباشرة بالممارسة

اختبرت حركة «احتلوا»، منذ نشأتها، أشكالًا جديدة من التنظيم والمداولات واتخاذ القرار، كوسيلة للتعلم بالممارسة، وماهية الديمقراطية الحقيقية. هذه

ميزة أساسية للحركة، لم تكن الوسيلة متفوقة، ولكنها اتسمت بالأصالة. لم يرغب المحتلون في ممارستهم استنساخ ذلك النوع من الديمقراطية الشكلية والقيادة الشخصية التي كانوا يعارضونها. اخترعوا، بشكل تصاعدي، أنموذجًا تنظيميًا جديدًا، كان، مع اختلاف أشكاله، حاضرًا في معظم الفضاءات المحتلة. جاء في الأصل من التجارب في مصر وإسبانيا، وبعد ذلك تطوَّر بالمشاركة بين كثير من المواقع من خلال التهجين والتشاور المتبادل والاستجابة. وبعد تأسيس معظم الاحتلالات مواقعها الخاصة على الإنترنت، وُضِعَت إرشادات التنظيم والخبرات التعاونية كلها في صنع القرار من خلال شبكة الاحتلالات. كانت هذه هي الطريقة التي ظهر منها إلى حد كبير نمط تنظيمي شائع.

كان أهم مميزات الحركة الغياب المتعمد للقيادة الرسمية. لم يكن هناك قادة فيها، لا محليًا، ولا وطنيًا أو عالميًا. كان ذلك مبدأ جوهريًا فرضته جماهير المحتلين بمنتهى الإصرار عند كل حالة حاول فيها أحدهم الاضطلاع بدور بارز. كانت هذه حقًا تجربة في تنظيم حركة اجتماعية. أعطت فكرة خاطئة عن افتراضات عميقة، بأنه لا يمكن أي عملية اجتماعية - سياسية أن تعمل من دون نوع من التوجيه الاستراتيجي والسلطة الرأسية. في حركة «احتلوا»، لم تكن هناك قيادة تقليدية، ولا قيادة عقلانية أو قيادة كاريزماتية، وبالتأكيد لا قيادة شخصانية. كانت هناك وظائف قيادية، ولكن كانت تمارس محليًا بوساطة اجتماع المجلس العام بانتظام في الفضاء المحتل. كانت هناك أيضًا وظائف تنسيقية، من شأنها أن تساعد في تشكيل قرارات جماعية، بالتشاور والتفاعل على الإنترنت.

مع ذلك، لضمان شكل ما لمبادرة فاعلة بطريقة متوافقة مع مبدأ المجالس السيادية بلا تفويض، ظهرت أشكال تنظيمية أكثر تعقيدًا، في حين كان ذلك أحد الابتكارات الاجتماعية الجوهرية للحركة، يستحق تحليلها ببعض التفصيل؛ فغني عن القول أن تنوع الخبرات التنظيمية لا يمكن اختزاله في نمط واحد وحيد. مع ذلك، سأحاول، في ما يلي، أن أنقل الملامح الرئيسة التي غالبًا ما تكررت في أكبر الاحتلالات، بحيث يمكن أن نعتبر أن هناك أنموذجًا ضمنيًا للديمقراطية المباشرة الناشئة عن الممارسة في الحركة. لبناء هذا النموذج المثالي لتنظيم «احتلوا»، مع فريقي، اعتمدنا على مواقع الاحتلالات التي تضع دلائل لشرح كيفية المشاركة

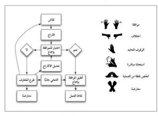
والتنظيم. يعتمد الوصف هنا على اقتباسات مباشرة من هذه الدلائل. وذلك أن منذ أن عُمِّمَت هذه الوثائق بحرية داخل الحركة وبين الاحتلالات، تضَمَّن كثير منها صياغات وصورًا متماثلة، ويعدُّ ذلك مثالًا آخر على دور الإنترنت في ممارسة الحركة.

كانت سلطة اتخاذ القرار لموقع محتل معين حصريًا في يد المجلس العام. وكان هذا التوصيف مستخدمًا في كل موقع على الإنترنت تقريبًا لأي احتلال يقول هذا التعريف: إنه «اجتماع أفقي مفتوح بلا قيادة، يعتمد على أساس إجماع الآراء». يمثلك كل شخص يحضر المجلس العام القدرة على المشاركة في جلساته، ولأي شخص أن يقدّم اقتراحًا أو يتناول أي اقتراح. يُتوقَّع من الجميع، باستثناء أولئك الذين اختاروا التنحي جانبًا أو يراقبون، المشاركة في عملية صنع القرار من خلال إشارات اليد. على الرغم من أنه لا يوجد زعيم في المجالس العامة، كان يجري تسهيلها أو إدارتها بوساطة أفراد من لجنة التسهيلات، وعادة ما يتناوب أعضاؤها الأدوار بشكل منتظم.

تتبع معظم الاحتلالات القواعد العامة نفسها، على الرغم من أن هناك من قد يمتلك معايير مختلفة قليلًا: «لا يوجد زعيم واحد أو هيئة إدارية للمجالس العامة - فصوت الجميع سواسية. أي شخص حر في طرح فكرة أو إبداء رأي في إطار المجلس العام». بصورة مثالية، فقط القرارات التي تؤثر في المجموعة كلها كانت تُنقل إلى المجالس العامة. كما يُخطط للأعمال الأصغر التي تجري خارج الاحتلال في مجموعات صغيرة من دون الحاجة إلى موافقة المجلس العام. ويمكن مجموعات العمل اتخاذ قرارات في داخلها، شرط أن تجلب الأمور التي تؤثر في التظاهر برمته إلى المجلس العام للموافقة عليها. يتبع كل مقترح الشكل الأساس نفسه: يشرح الفرد الاقتراح ويشرح لماذا اقترحه وكيف يمكن تنفيذه. يعبّر أعضاء المجلس العام الآخرين عن دعمهم، ويطرحون الأسئلة، أو يبدون ردة فعل على الاقتراح. بعد نقاش كافٍ، وعندما يبدو أن المجموعة اقتربت من إجماع في الآراء، يقوم الشخص المنوط بالتسهيل بدعوة المجلس العام كله، للتعبير عن رأيه في كل مقترح، من خلال سلسلة من حركات

اليد، (انظر الشكل (2)). وعندما تكون هناك موافقة جماعية على المقترح، يُقبَل ويبدأ العمل به مباشرة.

الشكل (2)
تدفق الإجماع وإشارات الأيدي في حركة «احتلوا»



عندما يتعذّر التوصّل إلى اتفاق في الآراء، يُطلب من الشخص الذي قدّم الاقتراح تنقيحه وإعادة تقديمه إلى المجلس العام حتى يُتوصّل إلى إجماع في الآراء. يطالب بعض المجالس العامة بإجماع كامل، بينما يعتمد بعضها الآخر اتفاقًا معدّلًا أو جزئيًا، مثل «90 في المئة». كانت هذه قضية خلافية في كثير من الاحتلالات. ولأن التوصل إلى إجماع في الآراء يعتبر صعبًا للغاية، يُظهر أعضاء المجلس العام أنواعًا مختلفة من الرفض: الوقوف على الحياد – لأسباب منها عدم الدعم، تحفظات، صراع شخصي – والمعارضة. الرفض بالإجماع، وهو أمر ينبغي اللجوء إليه في الحالات القصوى فحسب، علمًا أنه، في الممارسة العمليّة قد استخدم مرارًا وتكرارًا.

تُشكَّل اللجان لتنفيذ قرارات المجلس العام وتنظيم المخيم والانخراط في الممارسة. اشتملت معظم المساحات المحتلة على مزيج ما من اللجان التالية، على الرغم من أن بعضها استخدم أسماء مختلفة أو كان يختلف وظيفيًا: التسهيلات، الإعلام، التوعية، الغذاء، العمل المباشر، حفظ الأمن، المرافق الصحية/ الاستدامة، المالية/ الموارد، القانونية، الطبية، التواصل الاجتماعي، البرمجة، الملونين، العلاقات مع الصحافة... إلخ. كان ينبغي للجان أن يتفق المجلس العام عليها، للحصول على اعتراف رسمي، لكن المجموعات الأقل رسمية، وتُدعى مجموعات الألفة، لا تحتاج إلى ذلك. يُعتبر دور اللجان معرفة تفصيلات المقترحات وصياغتها لتقديمها إلى المجلس العام للحصول على إجماع عام وتحديد المعلومات وإصالها إلى كل من يحتاج إليها لأخذها في الاعتبار. تعتبر العضوية والقيادة ضمن المجموعات العاملة مفتوحة أمام أي شخص. ولكنها في الواقع تألفت من أولئك الذين يظهرون بانتظام ويتحملون المسؤولية ويوفون بالوعود. في النهاية، تصبح هذه الأدوار مرتبطة بأشخاص معينين يصيرون بعد ذاك المتحدثين باسم اللجنة.

اعتمد كثير من المساحات المحتلة أنموذج مجلس المتحدثين، لتكون أكثر تأثيرًا، من دون خيانة مبدأ «لا قيادة»، وفي محاولة لضمان تواصل أفضل بين مجموعات العمل واللجان، واعتماد المزيد من المساءلة والحد من سلطة الزوار المعرقلة لعملية الموافقة الجماعية. ويتكون مجلس المتحدثين من أفراد تعينهم اللجان ومجموعات الاهتمام المشترك لتمثيل رؤاها[22]. تحددت المهمات الرئيسة لمجالس المتحدثين بأنها: التنسيق الفاعل بين المجموعات العاملة واللجان التنظيمية، واتخاذ القرارات المتعلقة بالميزانية، وتأهيل المجلس العام للمشاركة في النقاشات الأوسع للحركة، بدلًا من أن تكون غارقة في قرارات تستهلك وقتًا طويلًا لتنفيذ توجهاتها العامة.

(22) يشير اسم «مجلس المتحدثين» إلى كل من «المتحدثين» الذين يتحدثون عن جماعاتهم وأيضًا، بشكل أكثر مجازًا، «إطارات الأسلاك الشائكة» الدائرية الشكل، حيث تجلس المجموعة فيها وتتناوب الحديث في كل اجتماع.

اعتُبِرَ مجلس المتحدثين خلاقيًا عند كثيرين في الحركة، حتى إن بعضهم لم يعترف به. كما قال أحد المحتلين لدورية «صوت القرية» (The Village Voice)، «أعتقد أنه، من خلال عملية مجلس المتحدثين، أصبحت المجموعات العاملة منظمات، وبل أحزابًا. فَلِم نهمش أنفسنا؟»[23]. مع ذلك، لم يتمكن أي احتلال من اعتماد مجلس متحدثين من دون موافقة المجلس العام. صُمِّمَ مجلس المتحدثين لتسهيل صنع قرار سريع ومثمر بين أولئك الذين يعملون بنشاط نيابة عن الحركة. وهي مجالس مفتوحة للجميع، ولكن كي يشارك المرء ينبغي أن يكون مشاركًا ناشطًا في مجموعة عاملة أو لجنة تنظيمية. مع ذلك، اتُّخذت التدابير اللازمة لضمان تمتع هذه القرارات بالوصول الحر والشفافية: كانت جميع القرارات التي اتخذت في مجلس المتحدثين تجري في مكان مغلق يحظى بتغطية إعلامية جيدة مع تضخيم للصوت، حيث يمكن الجميع أن يسمعوا كما لو أن إذاعته تجري عبر البث المباشر. إضافة إلى ذلك، فإن جميع القرارات ومحاضر الاجتماعات وتفصيلات الميزانية ينبغي أن تتمتع بالشفافية وتُنشر على الموقع الإلكتروني.

توجد أنواع مختلفة للمجموعات المشاركة في مجلس المتحدثين:

أ- مجموعات العمل التي تنخرط في العمل اللوجستي نيابة عن جمهور الاحتلال، وقد قام بعض الاحتلالات بتقسيمها في مجموعات تشغيل تعمل على التنظيم المادي والمالي للحركة على أساس يومي، ومجموعات الحركة، التي تعمل في إجراءات وحملات الحركة، في كثير من الأحيان على أساس المشروع ككل.

ب- اللجان التنظيمية، وهي عبارة عن مجموعات ذاتية التحديد، تستند إلى التجربة المشتركة للمهمشين في المجتمع على أسس تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، العرق أو الهوية الجنسية، الجنس، القدرة البدنية أو وضع التشرد. تملك مجموعات اللجان القطاعية التنظيمية السلطة ذاتها لكتل المجموعات العاملة.

(23) Rosie Gray, «Occupy Wall Street Debuts the New Spokes Council,» *The Village Voice* (8 November 2011), <http://blogs.villagevoice.com/runninscared/2011/11/occupy_wall_str_25.php>.

ولديها إضافة إلى ذلك، القدرة على صدّ المقترحات التي قد تكون لها آثار سلبية في تكوينها.

ج - إضافة إلى ذلك، يمثّل مجلس المتحدثين جميع الذين يخيمون طوال الوقت، من دون أن يشاركوا في أي من المجموعات العاملة أو اللجان التنظيمية.

في الجانب الإجرائي، تقرر كل مجموعة عاملة ولجنة تنظيمية خططها، قبل انعقاد مجلس المتحدثين، ما ستحتاج إليه. وقبل الاجتماع، في مجلس المتحدثين، تلتقي كل كتلة لتناقش المقترحات وتصوغها، ثم تختار الشخص الذي سيعمل كـ «متحدث». يجلس المتحدثون في دائرة تتوسط منتصف حيز الاجتماع مع باقي التجمع خلفهم مباشرة. يملك الأفراد، الذين يشاركون في مجموعات عمل ولجان تنظيمية متعددة، حرية الجلوس مع أي تجمع يُعتبرون جزءًا منه. ويتناوب المتحدثون الدور عند كل اجتماع، حيث يمكن اعتبارهم الأفراد الوحيدين الذين يتكلمون في مجلس المتحدثين، لكن ينبغي أن يتشاوروا مع باقي أفراد المجموعة ليعكسوا آراءهم بدقة. يمكن المجموعة استدعاء متحدثيها في أي وقت، إذا فشلوا في أن يعكسوا إرادتها. يقدم المتحدثون إلى مجلس المتحدثين مقترحات مصوغة من التجمع، وتناقش التجمعات الاقتراح في ما بينها. ثم يقدم المتحدث تلك النقاشات إلى المجموعة كلها. بعد مناقشة كافية، يدعو مجلس المتحدثين إلى إجماع معدل حول الاقتراح. وهذا يعني أن مجلس المتحدثين يصعب عليه رفض الاقتراحات التي لا تحوز إجماع آراء كتلتها الخاصة.

يعبّر تعقيد هذا الأنموذج التنظيمي عن التوتر بين مبدأ الديمقراطية المكتملة، القائم على سلطة اللاتفويض في صنع القرار، والحاجة الذرائعية للتوصل إلى إجماع يقود إلى الفعل. وفي حين انحرف كثير من الممارسات عن التفاعل، فإن تدفقات متعددة الطبقات للقرار المقدم في هذه الرؤية التوليفية إلى القيادة مجلس وحركة لجان التنفيذ، أنها تنقل عمق البحث عن أشكال سياسية جديدة داخل الحركة يمكنها أن تستبق أشكالًا جديدة من الديمقراطية في المجتمع بأسره. بذلك، تتحدى حركة «احتلوا» الممارسة الحالية المتمثلة في المؤسسات السياسية في الولايات المتحدة، في حين تمتد إلى المبادئ المؤسِّسة للديمقراطية المجتمعية، بوصفها أحد مصادر الثورة الأميركية.

حركة بلا مطالب
«السيرورة هي الرسالة»[24]

انبثقت الحركة من تعبير عفوي وعارم من الغضب. وقامت على الأمل بعالم أفضل، بدأ يتحقق في الحياة اليومية للمخيمات، في الحوار والتعاون على الشبكات الاجتماعية، وفي التظاهرات الشجاعة في الشارع، حيث استتّ الترابط. ولكن لماذا؟ بالنسبة إلى معظم المراقبين، جاءت صعوبة تقويم حركة «احتلوا وول ستريت» من غياب المطالب المحددة التي يمكن تحقيقها أو التفاوض عليها. كان هناك طلب ملموس في الدعوة الأولية للتظاهر: تعيين لجنة رئاسية تشرّع استقلال الحكومة في ما يتعلق بشارع المال (وول ستريت). في الواقع، كان المديرون التنفيذيون السابقون في «وول ستريت» يحتلون مناصب رئيسة في مجالس جميع الرؤساء الأميركيين الأحدث عهدًا، بمن في ذلك أوباما. ووجدت دراسة لصندوق النقد الدولي رابطة إحصائية ذات دلالة بين الأموال التي أنفقت من جماعات الضغط في الصناعة المالية بين عامي 2000 و2006، وتصويت الكونغرس، على 51 قانونًا مهمًا، لمصلحة الصناعة المالية[25]. بتوجّه الغضب إلى «وول ستريت»، بدا أن من شأن الطلب المنطقي لفصل المال عن السياسة أن يكون الهدف الموحّد للحركة؛ لكن الأمر لم يأتِ على هذا النحو؛ طالبت الحركة بكل شيء وبلا شيء في الوقت ذاته. في الواقع، نظرًا إلى الطابع الواسع الانتشار للحركة، كان لكل احتلال خصوصيته المحلية والإقليمية: جلب الجميع مظالمهم الخاصة، كما حددوا أهدافهم الخاصة. كان هناك اقتراحات عدة بطبيعات متنوعة، صُوّت عليها في المجالس العامة، ولكن لم يُبذل سوى القليل من الجهد لترجمتها إلى حملة سياسية تمتد

---

(24) كتبت المحللة ميغان شيريدان «العملية هي الرسالة» على صفحة «احتلوا بوسطن» في «فيسبوك»، ونقلتها ميريديث هوفمان في تحقيقها في صحيفة نيويورك تايمز تحت عنوان «المحتجون يناقشون أي مطالب، إن وجدت». يُنظر: Meredith Hoffman, «Protesters Debate What Demands, If Any, To Make,» *New York Times*, 16/10/2011, <http://www.nytimes.com/2011/10/17/nyregion/occupy-wall-street-trying-to-settle-on-demands.html>.

(25) مذكور في: Terra Lawson-Remer, «#OccupyDemocracy,» *Possible Futures: A Project of the Social Science Research Council* (8 December 2011), <http://www.possible-futures.org/2011/12/08/occupydemocracy>.

وراء مكافحة آثار حالات حبس الرهن العقاري، أو التجاوزات المالية على المقترضين والمستهلكين. وتشير قائمة المطالب الأكثر ذكرًا، والتي نوقشت في مختلف الاحتلالات، إلى تنوع استثنائي لأهداف الحركة: تنظيم المضاربات المالية، خصوصًا ارتفاع وتيرة التداول، مراجعة الاحتياطي الفدرالي، معالجة أزمة الإسكان، تنظيم رسوم الحسابات الجارية، السيطرة على التلاعب بالعملة، معارضة الاستعانة بمصادر خارجية للوظائف، الدفاع عن المساومة الجماعية وحقوق النقابات العمالية، الحد من عدم المساواة في الدخل، إصلاح قانون الضرائب، إصلاح تمويل الحملات السياسية، إبطال واستئناف قرار المحكمة العليا بالسماح لتبرعات غير محدودة من الشركات للحملات الانتخابية، حظر عمليات الإنقاذ للشركات، السيطرة على المجمّع الصناعي - العسكري، تحسين رعاية قدامى المحاربين، تحديد المدد الانتخابية للسياسيين، الدفاع عن الحرية على الإنترنت، ضمان الخصوصية على الشبكة العنكبوتية وفي وسائل الإعلام، مكافحة الاستغلال الاقتصادي، إصلاح نظام السجون، إصلاح الرعاية الصحية، مكافحة العنصرية والتمييز على أساس الجنس، ومكافحة كراهية الأجانب، تحسين القروض الطلابية، معارضة خط أنابيب كيستون[26]، وغيرها من المشروعات المفترسة، بيئيًا، سَنّ سياسات ضد الاحتباس الحراري، تغريم شركة «بريتش بتروليوم» (BP) والسيطرة عليها[27] وشركات التسريب النفطي المماثلة، دعم حقوق الحيوان، دعم مصادر الطاقة البديلة، نقد القيادة الشخصية والسلطة الرأسية، البدء بثقافة ديمقراطية جديدة في المخيمات، ومراقبة الاستقطاب في النظام السياسي (كما حدث مع حزب الشاي). وكما كتب سيدني تارو «هذا بالكاد منبر سياسي. بيد أن المنابر السياسية ليست الهدف لهذه النوعية الجديدة من الحركات»[28].

---

(26) خطّ أنابيب يحمل النفط الرملي الخام من كندا إلى مصاف أميركية في ولاية تكساس مطلّة على مياه خليج المكسيك. (المترجمة)

(27) شركة النفط البريطانية العملاقة التي تُعرف بأنها صاحبة أسوأ كارثتين بيئيتين في الولايات المتحدة وقعتا في عامي 2005 و2006. (المترجمة)

(28) Sidney Tarrow, «Why Occupy Wall Street in not the Tea Part of the Left,» *Foreign Affairs* (10 October 2011), p. 1.

أقر بعض الاحتلالات (مثل فورت لوردديل ونيويورك) وثائق مفصلة توفر الأساس المنطقي لقائمة طويلة من المطالب. وكان «إعلان احتلال مدينة نيويورك» أكثر وثيقة وُزِّعت على نطاق واسع من الحركة، وافق عليها المجلس العام بمدينة نيويورك في 29 أيلول/ سبتمبر 2011، وتُرجمت إلى 26 لغة. ولكنها عرضت مزيدًا من المظالم بدلًا من المطالب. وكانت المطالب المدرجة في الوثيقة ذات طابع عام. لم تحصد وثائق أخرى مثل «إعلان الـ 99 في المئة» من نيويورك، أو مسودات البيانات من شيكاغو وواشنطن العاصمة، وآخرين كثر موافقة جماعية، الأمر الذي لم يمكنها تمثيل وجهات نظر الحركة. في الحقيقة، كانت الحركة شعبية وجذابة لكثيرين، لأنها ظلت مفتوحة أمام الجميع أنواع المقترحات، ولم تقدم مواقف سياسية محددة من شأنها انتزاع دعم ما، بل ومعارضة داخل الحركة أيضًا، كما يتبين في الانقسام الذي ظهر في معظم الاحتلالات في كل مرة وضعت فيها إحدى اللجان برامج محددة للإصلاح. واعتُبِرَ عدم وجود مطالب محددة من الحركة عيبًا أساسيًا بالنسبة إلى الكثير من المشاركين فيها، وتقريبًا إلى المراقبين الخارجيين، خصوصًا أولئك المثقفين ممن يمثلون اليسار ويبحثون عن سياسة لأحلامهم. ففي وضع اقتصادي واجتماعي مترد، تكون هناك حاجة ملحة إلى تغيير المسار، وهذا ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال توجيه الطاقة المحررة من الحركة إلى بعض الأهداف القابلة للتحقيق في الأمد القصير، والتي من شأنها في المقابل تمكين الحركة.

على الرغم من ذلك، تمثلت المشكلة في أن «الحركة» لم تكن كيانًا واحدًا، بل تيارات عدة التقت في تحدٍّ متنوع للنظام القائم. إضافة إلى ذلك، ساد شعور قوي جدًا في الحركة بأن أي نهج عَملي لتحقيق مطالب سيتطلب الخوض في مساومة مع النظام السياسي، وهذا من شأنه أن يتعارض مع انعدام الثقة المعمم في الصفة التمثيلية للمؤسسات السياسية بصفتها الحالية في أميركا. وأعتقد أن بيانًا سُحب من المناقشات في لجنة المطالب التابعة لمجلس نيويورك العام يعبّر عن شعور واسع النطاق في الحركة، على النحو الآتي:

«كنت أرغب في إدخال طريقة مختلفة للتفكير بشأن هذا الموضوع. لا تحتاج

الحركة إلى تقديم مطالب، لأن هذه الحركة عملية جازمة. هذه الحركة لديها القدرة على إحداث تغيير، وليست في حاجة إلى طلب ذلك. حركة «احتلوا وول ستريت» لا تقدم مطالب. ستقوم ببساطة بتأكيد سلطتنا الخاصة لتحقيق ما ننشده. كلما تجمع كثيرون منا من أجل القضية، امتلكنا سلطة أكثر. لا تطلب من الآخرين حلّ هذه المشكلات. افرض نفسك»[29].

في حينَ يعد هذا الوضع مثيرًا للجدل، ويُعتبر انتحاريًا خارج الحركة من اليسار السياسي القديم، فإنه يتوافق مع اتجاهين أساسين: (أ) لا يثق معظم الناس ببساطة في العملية السياسية كما تصاغ حاليًا، ولذلك يعتمدون على أنفسهم فحسب. (ب) تعتبر الحركة واسعة وقوية لأنها توحِّد الغضب والأحلام في حين تتخطى السياسة كالمعتاد، هنا تكمن قوتها وضعفها، ولكن هذه هي كينونة هذه الحركة. إنها ليست بديلًا من يسار قديم يتطلع دائمًا إلى إيجاد دعم جديد لرؤيته البالية للعالم. لا مطالب، وكل مطلب ليس جزءًا من هذا المجتمع، بل كل شيء من مجتمع مختلف جديد.

العنف ضد حركة غير عنفية

كانت حركة «احتلوا» سلمية على العموم، سواء في فلسفتها أو ممارستها، لكنها كانت مجابهة؛ لأن تكتيكاتها باحتلال الفضاء لبناء استقلالية، وبالتظاهر في الشوارع ضد العقد الوظيفية للنظام، كانت معرّضة لردّة فعل الشرطة. كان ذلك متوقعًا من المشاركين في الحركة. إن تحدي النظام خارج قنوات مؤسسية للمعارضة يعني المخاطرة بمواجهة قمع تمارسه الشرطة. ولكن منطقة رمادية من الحسابات الشرعية والسياسية كانت تظهر دائمًا. وقد حاولت الحركة استخدامها لمصلحتها. على سبيل المثال، احتلال منتزه زوكوتي كان، للمفارقة، محميًا لفترة من الوقت، لأنه ملكية خاصة. واتخذت الشركة المالكة بعض الوقت في تحليل التكلفة/ الفائدة من الدعوة إلى إجلاء المتظاهرين.

(29) تعليق على «مطالب المجموعات العاملة»، متوافر في: <http://www.possible-futures.org/2011/12/08/occupydemocracy/occupywallst.org/article/so-called-demands-working-group/#comment-175161>.

كانت السلطات المحلية المسيطرة على ساحات التظاهر، في كل مدينة من المدن، تقوم ردة الفعل المحتملة لمستقبلها السياسي من حيث الخيارات المختلفة التي ستُتخذ في ما يتعلق بالحركة. على سبيل المثال، في لوس أنجلوس، أصدر العمدة فيلارايغوسا، مراعيًا طموحات سياسية لمنصب أعلى، بيانًا مع أغلبية مجلس المدينة، يدعم أهداف الحركة ولكن لا يمتد إلى دعم احتلال طويل الأمد للمتنزه المقابل لقاعة المدينة (والتي غالبًا ما تستخدم بديلًا من واشنطن العاصمة في أفلام هوليوود. لذلك ربما تفقد المدينة الإيرادات إذا سمحت باحتلاله فترة طويلة جدًا لغرض ممارسة الديمقراطية فحسب). كان احتلال لوس أنجلوس آخر احتلال كبير جرى إجلاؤه، وكان ذلك بأسلوب هوليوودي في استعراض القوة (مئات من رجال الشرطة يرتدون زي مكافحة الشغب يظهرون فجأة من المبنى)، ولكن من دون وقوع أي حادث كبير. من ناحية أخرى، أطلقت مدينة أوكلاند هجومًا شرسًا للشرطة، المعروفة في المدينة وعبر البلاد بتورطها في حوادث كثيرة من عمليات القتل غير المبررة والاعتقالات والانتهاكات العنيفة التي توجّه إلى المتظاهرين. شهدت أوكلاند مواجهات عدة رئيسة عنيفة في محاولات متكررة لإخلاء الساحة المحتلة، ما أدى إلى سقوط عشرات الجرحى، وإلى اعتقال المئات، حيث أصيب اثنان من المعمّرين بجروح خطرة ونقلا إلى المستشفى. تسبب عمل الشرطة هذا في تطرف الحركة في أوكلاند، لدرجة أن المتظاهرين في 3 تشرين الثاني/نوفمبر نجحوا في إغلاق ميناء أوكلاند، ثاني أكبر ميناء على ساحل المحيط الهادئ بالولايات المتحدة، وكانت معارك الشوارع مع الشرطة ضارية. تأرجحت نيويورك بين تساهلها المبدئي مع الاحتلال، وحالات قمع قاس مرات عدة. احتُلّ عدد من الجامعات، بما في ذلك بعض جامعات النخبة، مثل بيل وبيركلي وهارفرد في بعض الحالات، وسمح أمن الحرم الجامعي لأولئك الذين يحملون بطاقات تعريف بهارفرد بدخول فناء الجامعة المحتل فحسب. ربما ردة فعل السلطات الأكاديمية. في حالة واحدة في جامعة كاليفورنيا في ديفيز، رشّت شرطة الحرم الجامعي رذاذ الفلفل، من دون مبرر، على تظاهرات سلمية، ما أثار الغضب في جميع أنحاء العالم، وتسبب في توقيف الضباط الاستفزازيين في إجراء تأديبي.

بشكل عام، كانت الحركة هادئة وحازمة، وكانت قوات الشرطة المحلية في كل مكان على استعداد لاستخدام الهراوات في الضرب، والاعتقال عند أدنى احتمال قانوني يستدعي ذلك، على الرغم من أن بعضًا من رجال الشرطة عبروا في أحاديثهم الخاصة عن اتفاقهم مع أهداف الحركة. والعنف الذي تلا ذلك في كثير من الأحيان، كان له تأثيران مختلفان: فهو، من جهة، تسبَّب في زيادة التضامن مع هؤلاء المحتلين الذين تعرضوا للعنف، محرضًا على حشد أوسع خارج الأماكن التي شهدت القمع. ومن ناحية أخرى، أفسد بث العنف على شاشة التلفزيون العلاقة بين «الحركة» والـ«99 في المئة» التي كانت تطمح إلى تمثيلها. جسدت عملية البث الواسعة النطاق لمقاطع الفيديو، بوساطة مئات الأشخاص من خلال هواتفهم النقالة في كل تظاهرة، عنصرًا حاسمًا في حماية الحركة من العنف، حيث إن وسائل الإعلام كانت تذكر ما أراده مسؤولوها فحسب. ولكن الحركة بثت كل شيء، ووثقت على شبكة الإنترنت الإجراءات القمعية التي وقعت في كل مواجهة. في بعض الحالات، أعاد مشهد وحشيّة الشرطة تنشيط المتظاهرين، وأثار التعاطف الشعبي ليواجه التحيز ضد الحركة، والتي كانت تصوَّر على أنها عنيفة في بعض وسائل الإعلام. كانت هناك بعض الجماعات المتطرفة المنظمة، خصوصًا «البلاك بلوك» (الكتلة السوداء)، وكذلك «عناصر مستقلة» من المشاركين في التظاهرات، هاجموا الشرطة والمباني العامة والمصارف والمتاجر. وكانوا مؤثرين في استحضار العنف في الحالات التي تكون الشرطة قد أثارت فيها مناخًا عنيفًا. كانت هذه هي الحال بصفة خاصة في أوكلاند، حيث غزا المتظاهرون قاعة المدينة وأحرقوا العلم الأميركي في 28 كانون الثاني/ يناير 2012. ومع ذلك، ناقش أعضاء المجالس العامة في كثير من الأحيان قضية العنف وعارضوها بصورة منهجية، وابتكروا استراتيجيات عدة لتشتيت عنف الشرطة، إضافة إلى الاستفزازات التي مارستها القلة الهامشية المتطرفة في الحركة، المؤلَّفة من محرّضين خارجين عن الحركة نفسها، ونجحوا في ذلك كليًا. مع ذلك، استمر الشعور بوجود الشرطة حول المواقع المحتلة والمسيرات في الشوارع، ما زاد من التطرف في الحركة، والفصل بين أفعال الحركة وتصور أغلبية الناس الذين يهيمن الخوف على حياتهم، على حد سواء.

في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، شارك 18 عمدة مدن كانت

مسرحًا للاحتلالات الناشطة في مؤتمر يدعو إلى مناقشة الطريقة التي جرى بها التعامل مع الحركة. وفي ما بدا للكثيرين عملاً منسقًا، أُخلي الكثير من المواقع في أنحاء الولايات المتحدة في الأسابيع التالية. وكانت الذريعة المستخدمة لعمليات الإخلاء القسري هي نفسها في كل مكان: قلق على النظافة العامة، على الرغم من أعمال التنظيف والصرف الصحي التي بُذلت يوميًا في معظم المواقع المحتلة. في غضون أسابيع قليلة، نجحت قوات الشرطة المحلية في طرد المحتلين من مخيماتهم، باستخدام محدود للعنف، إذ إن الباقين قرروا في معظم الحالات المبيت في أماكن أخرى، وإعادة تنظيم صفوفهم ووضع استراتيجيا للهجوم في الربيع بأشكال جديدة.

ما الذي أنجزته الحركة؟

بما أن الحركة لم تحتشد لدعم سياسات محددة، لم ينتج من عملها أي تغيير سياسي كبير مباشر. ومع ذلك، حصلت حملات عدة، في كل مكان، على تصحيحات جزئية في عدد من الممارسات المجحفة. حصل الأمر بصفة خاصة مع حملات الإسكان، وهي قضية أساسية في حركة «احتلوا». احتلت مجموعات من الحركة المنازل المحجوزة للرهن العقاري في مناطق كثيرة من البلاد في 6 كانون الأول/ديسمبر «يوم العمل»، بهدف الضغط على المقرضين لتقديم تعديلات في القروض مع تخفيضات ملموسة. ونجحوا في بعض الحالات، لدرجة إعادة القروض العقارية التي أُلغيت. وعرضوا حجز رهونات ذات تأثير لأشخاص من كبار السن أو قدامى المحاربين العجزة، كوسيلة للتنديد بغياب عدالة النظام، أمام الرأي العام.

كانت هناك أيضًا محاولات واسعة النطاق للضغط على المصارف الكبرى باستخدام سلطة العملاء، مع مبادرة «يوم التحويل المصرفي». شجعت هذه الحملات الأفراد والمؤسسات على سحب استثماراتها من أكبر مصارف البلاد في «وول ستريت» والانتقال إلى المؤسسات المالية المحلية والاتحادات الائتمانية غير الهادفة للربح. كانت منها، حملة أريانا هافينغتون في عام 2009 «انقل أموالك»، وحركة يوم عيد الحب في عام 2010 «انفصل عن مصرفك».

ثم في أيلول/ سبتمبر 2011، بعدما أعلن «بنك أوف أميركا» فرض رسم شهري قدره 5 دولارات على بطاقة الخصم ومراجعة الحسابات، كانت هناك موجة من الاحتجاجات، وألغى كثير من العملاء حساباتهم. بعد ردة الفعل العنيفة، ألغى «بنك أوف أميركا» الرسوم التي فرضها، ولكن رسومًا أخرى عادت لتُفرض بهدوء. اعتبارًا من 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، جذبت صفحة «فيسبوك» المكرسة لهذا الجهد، أكثر من 54.900 «إعجاب». وأُعلِنَ 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 «يوم التحويل المصرفي»، ودُعي الناس إلى تحويل حساباتهم من المصارف التجارية إلى الاتحادات الائتمانية الآنفة الذكر. ووفقًا لجمعية اتحاد الائتمان الوطنية (CUNA)، شهد موقع الجمعية على الإنترنت المخصص لتوعية العملاء بشأن خدمات اتحاد الائتمان ضعف الحركة والنشاط في تلك الفترة. قَدرت الجمعية أن ما يقرب من 65.000 مستهلك فتحوا حسابات جديدة في الاتحادات الائتمانية بين نهاية أيلول/ سبتمبر والخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر[30]. وفي حالات أخرى من بدء مؤسسات مالية جديدة، أنشأت بعض حركات «احتلوا» اتحاداتها الائتمانية، مثل «احتلوا مقاطعة أورانج» في كاليفورنيا الجنوبية. وبذل جهد مماثل، من الاتحادات الائتمانية المجتمعية الجديدة في سان فرانسيسكو وبوسطن وولاية واشنطن.

مع ذلك، بينما كانت هذه الإجراءات أنموذجية الطابع، فإنها كانت مجرد قطرات في بحر الظلم الذي تواجهه الحركة، وتمثل الأمل في أن تتمكن هذه المبادرات من منح الناس الشجاعة للمقاومة، وأن تنبه الجمهور بوجه عام للوضع الاجتماعي السائد الذي لا يطاق. في هذا المعنى، يبدو توصيف جورج لاكوف لـ «احتلوا وول ستريت»، كحركة أخلاقية تهدف إلى التأثير في الخطاب العام، معتمدًا على ملاحظة الواقع[31]. على الرغم من محدوديتها، بدت استطلاعات

---

(30) Marc Rapport, «Bank Transfer Day: CUNA Says 650,000 Have So Far,» *Credit Union Times* (23 November 2011), <http://www.cutimes.com/2011/11/03/bank-transfer-day-cuna-says-650000-have-so-far>.

(31) George Lakoff, «How Occupy Wall Street's Moral Vision Can Beat the Disastrous Conservative World View,» *AlterNet* (20 October 2011), <http://www.alternet.org/teaparty/152800/lakoff%3A_how_occupy_wall_street%27s_moral_vision_can_beat_the_disastrous_conservative_worldview>.

الرأي العام تشير إلى تغيير ثقافي كبير حدث في أميركا نتيجة مواقف الحركة. ووفقًا لاستطلاع صحيفة **نيويورك تايمز** لعيّنة وطنية، في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، يعتقد ما يقرب من 50 في المئة من المواطنين أن المشاعر التي قامت عليها الحركة كانت تعكس بوجه عام رؤية معظم الأميركيين[32].

أظهر استطلاع لمعهد بيو (Pew) بشأن المواقف تجاه «احتلوا وول ستريت» بين عينة محلية ضمت 1521 بالغًا، وصدر في 15 كانون الأول/ ديسمبر 2011[33]، أن 44 في المئة أيدوا الحركة، في حين عارضها 39 في المئة. إضافة إلى ذلك، اتفق 48 في المئة مع المخاوف التي أعربت عنها حركة «احتلوا وول ستريت» بينما اختلف 30 في المئة معها. مع ذلك، عندما تعلق الأمر بتكتيكاتها (ويقصد بها الاحتلالات والتظاهرات)، عارض ذلك 49 في المئة، في حين أيد 29 في المئة فقط. ويبدو أن عبور الخط نحو العمل غير المؤسسي لا يزال يشكل معوقًا بالنسبة إلى معظم المواطنين، حتى عندما يتفقون مع أسباب الاحتجاج. تباينت المواقف بشأن الحركة، بالطبع، وفقًا لمستوى الدخل والتعليم والسن والأيديولوجيا السياسية: عارض الحركة المواطنون الأكبر سنًا والمحافظون والأكثر ثراء والأقل تعليمًا، في حين أنها تلقت تأييدًا واسعًا من مجموعات سكانية أخرى. ومع ذلك، فإن النقطة الأكثر بروزًا هي أن الحركة التي تضع نفسها بوضوح خارج السياسة المؤسسية والتحديات في مواجهة قلب الرأسمالية العالمية - المسماة وول ستريت - تلقت دعمًا كبيرًا من الاتجاه الغالب في أميركا.

مع ذلك، إن ما يعتبر حاسمًا حقًا في تقويم الأثر السياسي لحركة اجتماعية هو تأثيرها في وعي الناس، كما أناقشه في هذا الكتاب، وبشكل أكثر شمولًا في أعمالي السابقة[34]. كنتيجة لهذه الحركة، وللمناقشات التي ولدت على

---

(32) «Public Opinion and the Occupy Movement,» *New York Times* (9 November 2011), <http://www.nytimes.com/interactive/2011/11/09/us/ows-grid.html>.

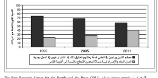
(33) «Frustration with Congress Could Hurt Republican Incumbents,» Pew Research Center,» (15 December 2011), <http://www.people-press.org/2011/12/15/frustration-with-congress-could-hurt-republican-incumbents/>.

(34) Manuel Castells: *The Power of Identity: The Information Age-Economy, Society, and Culture*: 2, Information Age Series (Oxford: Blackwell, 2003); *Communication Power*.

الإنترنت وفي وسائل الإعلام السائدة، أصبحت قضية عدم المساواة الاجتماعية، المتجسدة في المعارضة، بين الـ 99 في المئة والـ 1 في المئة، في صدارة الخطاب العام. تبنى السياسيون (بمن فيهم الرئيس أوباما)، والمعلقون في وسائل الإعلام ومقدّمو البرامج الهزليون، إدعاء أنهم يمثلون الـ 99 في المئة. وبغضّ النظر عن السخرية من مثل هذا الخطاب في طبقة سياسية تدافع عادة عن مصالح النخب المالية والشركات كشرط مسبق لمستقبلها السياسي، توجد عواقب عميقة لهذه الحقيقة البسيطة من قبول هذا الانقسام من حيث الثقة في عدالة النظام. وبالفعل، تحطم الحلم الأميركي القديم بشأن تكافؤ الفرص على أساس الجهد الشخصي، إذا أردنا أن نصدق نتائج مسح معهد بيو الذي أجري في كانون الأول/ ديسمبر 2011، كما هو مبين في الأشكال 3-5. إضافة إلى ذلك، يعتقد 61 في المئة أن النظام الاقتصادي في البلاد «ينحاز بشكل غير عادل إلى الأثرياء»، ويتفق 77 في المئة مع القول بأن «هناك الكثير من السلطة في أيدي عدد قليل من الأثرياء والشركات الكبرى»، ويشمل ذلك 53 في المئة من الجمهوريين.

الشكل (3)

تراجع الموقف من أن «العمل الشاق يؤدي إلى النجاح»



المصدر: The Pew Research Center for the People and the Press (2011), <http://www.people-press.org/>.

الجدول (3)
تصور الصراع الاجتماعي في المجتمع
النسبة المئوية للذين يقولون إن هناك صراعًا «قويًا جدًا» أو أنه «قوي» بين...

	2009	2011
الأغنياء والفقراء	47	66
المهاجرين والمولودين في البلاد	55	62
السود والبيض	39	38
الصغار والكبار	25	34

المصدر: Ibid.

مع ذلك، فإن الجديد نسبيًا وذا الدلالة هو وجود مؤشرات تدل على أن «احتلوا وول ستريت» شكلت وعي الأميركيين على حقيقة وجود صراع طبقي؛ إذًا وفقًا لمسح معهد بيو على عينة تمثيلية محلية من البالغين من الفئة العمرية بين 18 و34 عامًا، الصادر في 11 كانون الثاني/يناير 2012، يعتقد 66 في المئة أن هناك صراعات «قوية جدًا» أو «قوية» بين الأغنياء والفقراء: بزيادة قدرها 19 نقطة مئوية مقارنة بعام 2009. ليس للاعتقاد بنمو تصورات عن صراع طبقي فحسب، بل أيضًا، بالاعتقاد بأن هذه الخلافات حادة: 30 في المئة تقول إن هناك «صراعات قوية للغاية» بين الفقراء والأغنياء، أي ضعف النسبة التي عرضت رؤية مماثلة في تموز/يوليو 2009، والنسبة الأكبر المعبرة عن هذا الرأي منذ طرح السؤال أول مرة في عام 1987. وتدرج الآن الصراعات بين الأغنياء والفقراء من ثلاثة مصادر أخرى كامنة للتوتر الجماعي: بين المهاجرين والمولودين في الولايات المتحدة، السود والبيض، الشباب والكبار. وتدرك الفئات السكانية الرئيسة كلها أن الصراع الطبقي تعاظم الآن قياسًا بما كان عليه في ما مضى. مع ذلك، وجد المسح إن البالغين الأصغر سنًا والنساء والديمقراطيين والأميركيين من أصل أفريقي إلى حد ما، هم أكثر مَن يقول إن هناك خلافات قوية بين الأغنياء والفقراء، مقارنة بكبار السن والرجال والجمهوريين، البيض أو الهسبانيين (الأميركيون من أصول لاتينية). وتمثلت أكبر زيادة في تصورات الصراعات الطبقية بين السياسيين الليبراليين

والأميركيين الذين يقولون إنهم لا يتبعون أيًا من الحزبين الرئيسين. كما زادت، في كل مجموعة، نسبة الذين قالوا إن هناك خلافات كبيرة بين الأميركيين من الأغنياء والفقراء، ارتفعت 19 نقطة مئوية منذ عام 2009. فالتقرير يقول:

«قد تعكس هذه التغييرات في المواقف خلال فترة قصيرة نسبيًا من الزمن رسالة في عدم المساواة الدخل والثروة التي نقلها محتجو «احتلوا وول ستريت» في جميع أنحاء البلاد في أواخر عام 2011، والتي أدت إلى زيادة كبيرة في اهتمام وسائل الإعلام بهذا الموضوع. ولكن التغييرات تعكس أيضًا تزايد وعي الجمهور بشأن التوزيع المستتر للثروة في المجتمع الأميركي»[35].

الجدول (4)

تأييد حركة «احتلوا وول ستريت» ومعارضتها: مخاوف أثارتها الاحتجاجات وطريقة سير الاحتجاجات

	جمهوريون	ديمقراطيون	مستقلون	المجموع
«احتلوا وول ستريت» عمومًا	بالنسبة المئوية	بالنسبة المئوية	بالنسبة المئوية	بالنسبة المئوية
تأييد	21	60	46	44
معارضة	59	21	34	35
لا تأييد ولا معارضة	5	4	7	6
لا يعرف	15	15	14	16
مخاوف أثارتها احتجاجات «احتلوا وول ستريت»				
اتفاق	31	62	50	48
اختلاف	47	19	27	30

يتبع

(35) «Little Change in Public's Response to «Capitalism,» «Socialism»,» The Pew Research Center (28 December 2011), <http://www.people-press.org/2011/12/28/little-change-in-publics-response-to-capitalism-socialism/>.

تابع

لا يعرف	22	19	23	22
الطريقة التي سارت بها احتجاجات «احتلوا وول ستريت»				
تأييد	14	43	29	29
استهجان	67	37	49	49
لا يعرف	19	20	22	23

المصدر: Pew Research Center, 7-11 December 2011 and 8-11 December 2011

في أي حال، جدير بنا أن نلاحظ أن التصورات الرأسمالية والاشتراكية تغيرت قليلاً منذ عام 2010. وفي الواقع، فإن معظم داعمي حركة «احتلوا» لا ينتقدون الرأسمالية علنًا، فهناك كثير من الآراء الإيجابية والسلبية بشأن الرأسمالية بين صفوفها؛ إذ يركّز النقد على الرأسمالية المالية ونفوذها على الحكومة، لا على الرأسمالية بذاتها، ولا تتبنى الحركة أيديولوجيات الماضي، أو يهدف سعيها إلى استئصال الشر في الوقت الحاضر، في حين أنها تعيد تكوين مجتمع المستقبل، ويعتبر إنجازها الأساس إحياء الأمل في أن حياة أخرى ممكنة.

ملح الأرض[36]

كيف يمكن الناس سنّ تغيير جوهري عندما لا يثقون بمؤسساتهم السياسية ويرفضون الانخراط في إطاحة المؤسسات المذكورة بصورة عنيفة؟ أو عندما لا تعمل آليات التمثيل بشكل صحيح، وعندما تحدِّد القوى غير الخاضعة للمساءلة، مثل المؤسسات المالية والشركات الإعلامية، شروط ونتائج المداولات واتخاذ

(36) (أنتم ملح الأرض: ولكن إن فسد الملح، فبماذا يملح؟ لا يصلح بعد لشيء، إلا لأن يطرح خارجًا ويداس من الناس) (متى، الفصل 5، الآية 13).

«Salt of the Earth: A Person or Group of People Regarded as the Finest of Their Kind» (Collins English Dictionary)

يعتبر القياس التاريخي الواضح هو مسيرة غاندي إلى المحيط لجمع الملح، متحديًا الحظر الاستعماري البريطاني، وهكذا بدأ عملية إسقاط الإمبراطورية. أُمتنّ شرف اقتراح المقارنة لتيرا لوسون - ديمور.

القرارات داخل حقل مجبول بخيارات، وعندما تتعرض الانحرافات السلوكية الكبرى عن القواعد المنحازة للعبة للترهيب من قوات الأمن والقضاء المعين سياسيًا؟ كانت هذه هي المعضلة التي واجهها أولئك الذين لم يخضعوا للاستسلام والسلبية، أولئك الذين خاطروا وتجرأوا على استكشاف سبل جديدة للمقاومة السياسية والتغيير الاجتماعي عندما أُجبروا على تحمّل صعوبة أزمة مالية فُرِضَت عليهم ظلمًا، بعد التداول على شبكات الإنترنت، وبمساعدة اجتماعات عرضية وجهًا لوجه، للتواصل بعضهم مع بعض وتبادل الخبرة الجماعية، رجعوا إلى أقدم تكتيك للسلطة عندما لا يخضع الناس لإغواء أن يصبحوا مثل العدو للتغلب عليه. شاركوا في العصيان المدني، استهدفوا أكثر السلع الضرورية لتشكيل حياتهم، وحياة الجميع، (المال الافتراضي) القيمة التي لا توجد ماديًا ولكنها تسكن كل شيء، القيمة التي فرّت إلى شبكات كمبيوتر الأسواق المالية العالمية، فيما لا تزال تعيش في نقاط الاتصال الإقليمية وتدير فضاء التدفقات المالية من الأماكن التي تستقر فيها وتسيطر عليه. بتحدي حصانة السلطة المالية المطلقة على ضفاف رأس المال العالمي، جسّدوا المقاومة، ومواجهة مصدر القمع الذي كان يخنق حياة الناس ويمارس سيطرته على الحكام. أقاموا مجتمعًا بهيجًا في المواقع التي كانت، سابقًا، مقارًّ للسلطة والجشع. أنشأوا خبرة من التحدي. بنوا ذاتيًا روابطهم بالعالم واتصالاتهم في ما بينهم. عارضوا التهديد بالعنف، بالإصرار السلمي. آمنوا بحقهم في الاعتقاد. اتصل بعضهم ببعض ووصلوا إلى الآخرين. وجدوا دلالة لكونهم معًا. لم يجمعوا المال، ولم يقوموا بسداد ديونهم. حصدوا أنفسهم. حصدوا ملح الأرض. وأصبحوا أحرارًا.

المراجع

Castells, Manuel. *Communication Power*. Oxford: Oxford University Press, 2009.

________. *The Power of Identity: The Information Age: Economy, Society, and Culture Volume II*. Oxford: Wiley-Blackwell, 2010; [2003].

Costanza-Chock, Sasha. «Preliminary Findings: Occupy Research Demographic and Political Participation Survey.» *Occupy Research*: 23 March 2012. <http://www.occupyresearch.net/2012/03/23/preliminary-findings-occupy-research-demographic-and-political-participation-survey/>.

Graham-Felsen, Sam. «Is Occupy Wall Street the Tumblr Revolution?.» *GOOD*: 18 October 2011. <http://www.good.is/post/is-occupy-wall-street-the-tumblr-revolution>.

Klein, Ezra. «Who are the 99 Percent?.» *The Washington Post*: 25/8/2011. <http://www.washingtonpost.com/blogs/wonkblog/post/who-are-the-99-percent/2011/08/25/gIQAt87jKL_blog.html>.

Lakoff, George. «How Occupy Wall Street's Moral Vision Can Beat the Disastrous Conservative World View.» *AlterNet*: 20 October 2011. <http://www.alternet.org/teaparty/152800/lakoff%3A_how_occupy_wall_street%27s_moral_vision_can_beat_the_disastrous_conservative_worldview>.

Lawson-Remer, Terra. «#OccupyDemocracy.» *Possible Futures: A Project of the Social Science Research Council*: 8 December 2011, <http://www.possible-futures.org/2011/12/08/occupydemocracy>.

Rosen, Rebecca. «The 99 Percent Tumblr: Self-service History.» *The Atlantic*: 10 October 2011. <http://www.theatlantic.com/technology/archive/2011/10/the-99-percent-tumblr-self-service-history/246385/>.

Tarrow, Sidney. «Why Occupy Wall Street in not the Tea Part of the Left.» *Foreign Affairs*: 10 October 2011. <http://www.foreignaffairs.com/articles/136401/sidney-tarrow/why-occupy-wall-street-is-not-the-tea-party-of-the-left>.

مصادر أخرى منتقاة استُخدمت في هذا الفصل حول أصول وتطور حركة «احتلوا وول ستريت»

Beeston, Laura. «The Ballerina and the Bull.» *The Link*: 11 October 2011. <http://thelinknewspaper.ca/article/1951>.

Chafkin, Max. «Revolution Number 99: An Oral History of Occupy Wall Street.» *Vanity Fair News*: February 2012. <http://www.vanityfair.com/politics/2012/02/occupy-wall-street-201202>.

Eifling, Sam. «AdBusters' Kalle Lasn Talks about Occupy Wall Street.» *The Tyee*: 7 October 2011. <http://thetyee.ca/News/2011/10/07/Kalle-Lasn-Occupy-Wall-Street/>.

Elliott, Justin. «The Origins of Occupy Wall Street Explained.» *Salon*: 4 October 2011. <http://www.salon.com/2011/10/04/adbusters_occupy_wall_st/>.

Kaste, Martin. «Exploring Occupy Wall Street's «Adbuster» Origin.» *NPR*: 20 October 2011. <http://www.npr.org/2011/10/20/141526467/exploring-occupy-wall-streets-adbuster-origins>.

Kennedy, Michael. «Global Solidarity and the Occupy Movement.» *Possible Futures: A Project of the Social Science Research Council*: December 2011. <http://www.possible-futures.org/2011/12/05/global-solidarity-occupy-movement/>.

Kroll, Andy. «How Occupy Wall Street Really Got Started.» *Mother Jones*: 17 October 2011. <http://motherjones.com/politics/2011/10/occupy-wall-street-international-origins>.

Schwartz, Mattathias. «Pre-Occupied: The Origins and Future of Occupy Wall Street.» *The New Yorker*: 28 November 2011. <http://www.newyorker.com/reporting/2011/11/28/111128fa_fact_schwartz>.

Sledge, Matt. «Reawaking the Radical Imagination: The Origins of Occupy Wall Street.» *The Huffington Post*: 11/10/2011. <http://www.huffingtonpost.com/2011/11/10/occupy-wall-street-rorigins_n_1083977.html>.

Weigel, David and Lauren Hepler. «A Timeline of the Movement, from February to Today.» *Slate*: 18 November 2011. <http://www.slate.com/articles/news_and_politics/politics/features/2011/occupy_wall_street/what_is_ows_a_complete_timeline.html>.

بشأن الحياة اليومية للمخيمات

Ashraf, Hena. «Brown Power at #OccupyWallStreet.» *Killing New York*: 2011. <http://killingnewyork.tumblr.com/post/10839600460/brownpower>.

Carney, John. «Occupy Wall Street: What Life is Like for Protesters.» *CNBC*: 12 October 2011. <http://www.cnbc.com/id/44874685/Occupy_Wall_Street_What_Life_Is_Like_for_Protesters>.

Donovan, J. «Who are the People in Your Neighborhood, #Occupyla?.» *Occupy the Social*: 4 November 2011. <http://www.occupythesocial.com/post/12316820038/who-are-the-people-in-your-neighborhood-occupyla>.

Kleinfield, N. R. and Cara Buckley. «Wall Street Occupiers, Protesting Till Whenever.» *New York Times*: 30 September 2011. <http://www.nytimes.com/2011/10/01/nyregion/wall-street-occupiers-protesting-till-whenever.html?pagewanted=all>.

Packer, George. «All the Angry People.» *The New Yorker*: 5 December 2011. <http://www.newyorker.com/reporting/2011/12/05/111205fa_fact_packer>.

Scradie, Jen. «Why Tents (Still) Matter for the Occupy Movement.» *Common Dreams*: 24 November 2011. <http://www.commondreams.org/view/2011/11/24-1>.

«The State of the Occupation.» *Fire Dog Lake*: 9 February 2012. <http://firedoglake.com/state-of-the-occupation/>.

Stoller, Matt. «#OccupyWallStreet is a Church of Dissent, Not a Protest.» *Naked Capitalism*: 29 September 2011. <http://www.nakedcapitalism.com/2011/09/matt-stoller-occupywallstreet-is-a-church-of-dissent-not-a-protest.html>.

Tool. «A Day in the Life of Occupy Wall Street.» *Daily Kos*: 23 October 2011. <http://www.dailykos.com/story/2011/10/23/1029380/-A-Day-In-A-Life-At-Occupy-Wallstreet>.

بشأن شبكات الاتصالات في الحركة

Captain, Sean. «Inside Occupy Wall Street's (Kinda) Secret Media HQ.» *Wired*: 16 November 2011. <http://www.wired.com/threatlevel/2011/11/inside-ows-media-hq/?pid=195&pageid=32957>.

Donovan, Joan. «Conference Calling Across the Occupy Rhizome.» *The Occupied Wall Street Journal*, 2/10/2012. <http://occupiedmedia.us/2012/02/conference-calling-across-the-occupy-rhizome/>.

Gladstone, Brooke. «Occupy Wall Street after Zuccotti Park.» *On the Media*: 18 November 2011. <http://onthemedia.org/2011/nov/18/ows-communications/>.

«GlobalRevolution», Livestream: 2012. <http://www.livestream.com/globalrevolution>.

Kessler, Sarah. «How Occupy Wall Street is Building its Own Internet.» *Mashable*: 14 November 2011. <http://mashable.com/2011/11/14/how-occupy-wall-street-is-building-its-own-internet-video/>.

Martin, Adam. «Occupy Wall Street is Building its Own Social Network.» *Atlantic Wire*: 13 October 2011. <http://www.theatlanticwire.com/nationa/2011/10/occupy-wall-street-is-building-its-own-social-network/43637/>.

Occupy Streams Website: 2012. <http://occupystreams.com>.

Polletta, Francesca. «Maybe You're Better Off Not Holding Hands and Singing We Shall Overcome.» *Mobilizing Ideas*: 21 November 2011. <http://mobilizingideas.wordpress.com/2011/11/21/maybe-youre-better-off-not-holding-hands-and-singing-we-shall-overcome/>.

Porzucki, Nina. «The Informal Media Team Behind Occupy Wall Street.» *All Things Considered*: 19 October 2011. <http://www.npr.org/2011/10/19/141510541/the-informal-media-team-behind-occupy-wall-street>.

Santo, Alysia. «Occupy Wall Street's Media Team.» *Columbia Journalism Review*: 7 October 2011. <http://www.cjr.org/the_news_frontier/occupy_wall_streets_media_team.php>.

Shlinkert, Sam. «The Technology Propelling Occupy Wall Street.» *Daily Beast*: 10 June 2011. <http://www.thedailybeast.com/articles/2011/10/06/occupy-wall-street-protests-tech-gurus-televise-the-demonstrations.html>.

Stetler, Brian. «Occupy Wall Street Puts Protests in the Spotlight.» *New York Times*: 20 November 2011. <http://www.nytimes.com/2011/11/21/business/media/occupy-wall-street-puts-the-coverage-in-the-spotlight.html>.

Trope, A. and Lana Swartz. «A Visual Primer of the Occupation, Month One and Counting.» *Civic Paths*: 2011. <http://civicpaths.uscanneberg.org/2011/10/the-visual-culture-of-the-occupation-month-one-and-counting/>.

Ungerleider, Neal. «How Virtual Private Networks Keep Occupy Wall Street Networks Up and Protesting.» *FC*: 2011. <http://www.fastcompany.com/1792974/why-occupy-wall-street-uses-vpns>.

Wagstaff, Keith. «Occupy the Internet: Protests Give Rise to DIY Data Networks.» *Time*: 28 March 2012. <http://techland.time.com/2012/03/28/occupy-the-internet-protests-give-rise-to-diy-networks/>.

Weinstein, Adam. «We are the 99% Creators Revealed.» *Mother Jones*: 7 October 2011. <http://motherjones.com/politics/2011/10/we-are-the-99-percent-creators>.

بشأن التنظيم واتخاذ القرارات في المخيمات

Graeber, David. «Enacting the Impossible (On Consensus Decision Making).» *Occupy Wall Street*: 29 October 2011. <http://occupywallst.org/article/enacting-the-impossible/>.

_________. «Occupy Wall Street's Anarchist Roots.» *Al Jazeera*: 30 November 2011. <http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2011/11/2011112872835904508.html>.

Grusin, Richard. «Premediation and the Virtual Occupation of Wall Street.» *Theory and Event*: vol. 114. no. 4. 2011.

Helper, Lauren and David Weigel. «Twinkling, «Mic Check,» and Zucotti Park: A Guide to Protest Terminology.» *Slate*: 13 October 2011. <http://www.slate.com/articles/news_and_politics/politics/features/2011/occupy_wall_street/what_is_ows_a_glossary_of_the_protest_movement_.html>.

Kim, Richard. «We Are All Human Microphones Now.» *The Nation*: 3 October 2011. <http://www.thenation.com/blog/163767/we-are-all-human-microphones-now>.

Klein, Alex. «Jazz Hands and Waggling Fingers: How Occupy Wall Street Makes Decisions.» *New York Magazine*: 8 October 2011. <http://nymag.com/daily/intel/2011/10/occupy_wall_street_hand_gestur.html>.

Loofbourow, Lili. «The Livestream Ended: How I Got Off my Computer and Into the Streets at Occupy Oakland.» *The Awl*: 28 October 2011. <http://www.theawl.com/2011/10/the-livestream-ended-how-i-got-off-my-computer-and-into-the-streets-at-occupy-oakland>.

Scheinder, Nathan. «Wall Street Occupiers Inch Toward a Demand - by Living It.» *Waging Nonviolence*: 30 September 2011. <http://wagingnonviolence.org/2011/09/wall-street-occupiers-inch-toward-a-demandly-living-it/>.

Vargas-Cooper, Natasha. «The Night Occupy Los Angeles Tore Itself in Two.» *The Awl*: 28 October 2011. <http://www.theawl.com/2011/10/the-night-occupy-los-angeles-tore-itself-in-two>.

Wood, Daniel and Gloria Goodale. «Does «Occupy Wall Street» Have Leaders? Does it Need Any?.» *Christian Science Monitor*: 10 October 2011. <http://www.csmonitor.com/USA/Politics/2011/1010/Does-Occupy-Wall-Street-have-leaders-Does-it-need-any>.

W., W. «Leaderless, Consensus-based Participatory Democracy and its Discontents.» *The Economist*: 19 October 2011. <http://www.economist.com/blogs/democracyinamerica/2011/10/occupy-wall-street-3>.

Zick, Timothy. «Occupy Wall Street and Democratic Protest.» *Al Jazeera*: 5 Mars 2012. <http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2012/03/20123185220379942.html>.

بشأن العنف واللاعنف

Calhoun, Creig. «Evicting the Public.» *Possible Futures: A Project of the Social Science Research Council*: 2011. <http://www.ssrc.org/calhoun/2011/11/18/evicting-the-public-why-has-occupying-public-spaces-brought-such-heavy-handed-repression>.

Elliott, Justin. «Occupy Wall Street's Struggle for Non-violence.» *Salon*: 17 October 2011. <http://www.salon.com/2011/10/17/occupy_wall_streets_struggle_for_non_violence>.

Goodale, Gloria. «Occupy Wall Street Non Violence: Is Oakland the Exception or the Future?.» *The Christian Science Monitor*: 31 January 2012. <http://www.csmonitor.com/USA/Politics/2012/0131/Occupy-Wall-St.-nonviolence-Is-Oakland-the-exception-or-the-future-video>.

Gordillo, Gaston. «The Human Chain as a Non-violent Weapon.» *Space and Politics*: 23 November 2011. <http://spaceandpolitics.blogspot.com/2011/11/weapon-of-occupy-movement_23.html>.

Graeber, David. «Concerning the Violent Peace-Police: An Open Letter to Chris Hedges.» *n+1*: 9 February 2012. <http://nplusonemag.com/concerning-the-violent-peace-police>.

Haberman, Clyde. «A New Generation of Dissenters.» *New York Times*: 10 October 2011. <http://cityroom.blogs.nytimes.com/category/the-day/page/18/>.

Hedges, Chris. «The Cancer in Occupy.» *Truth Dig*: 6 February 2012. <http://www.truthdig.com/report/item/the_cancer_of_occupy_20120206/>.

«Occupy LA Protesters are Evicted - In Pictures.» *The Guardian*: 30 November 2011. <http://www.guardian.co.uk/world/gallery/2011/nov/30/occupy-la-protesters-are-evicted-in-pictures>.

Scheinder, Nathan. «What «Diversity of Tactics» Really Means for Occupy Wall Street.» *Waging Nonviolence*: 19 October 2011. <http://wagingnonviolence.org/feature/what-diversity-of-tactics-really-means-for-occupy-wall-street/>.

بشأن الحملات والأفعال في الحركة

Doll, Jen. «Kristen Christian, Who Created «Bank Transfer Day,» the November 5 Bank Boycott, Tells Us Why.» *The Village Voice*: 7 October 2011. <http://blogs.villagevoice.com/runninscared/2011/10/kristen_christian_bank_boycott_bank_transfer_day_occupy_wall_street.php>.

Gabbat, Adam. «Occupy Aims to Shut Down West Coast Ports - As it Happened.» *The Guardian*: 13/12/2011, <http://www.guardian.co.uk/world/blog/2011/dec/12/occupy-west-coast-ports-shut-down>.

Goodale, Gloria. «Bank Transfer Day: How Much Impact Did it Have?.» *Christian Science Monitor*: 7 November 2011. <http://www.csmonitor.com/USA/Politics/2011/1107/Bank-Transfer-Day-How-much-impact-did-it-have>.

Hamilton, Walter, E. Scott Reckard and Philm Willon. «Occupy Movement Moves into Neighborhoods.» *Los Angeles Times*: 6/12/2011. <http://articles.latimes.com/2011/dec/06/business/la-fi-occupy-home-20111206>.

«Occupy Wall Street Goes Home.» *Occupy Wall Street*: 1 December 2011. <http://occupywallst.org/article/occupy-wall-street-goes-home/>.

Riquier, Andrea [et al.]. «Occupy Movement Targets Home Evictions in US Day of Action.» *Bloomberg*: 7 December 2011. <http://www.bloomberg.com/news/2011-12-06/occupy-protest-movement-targets-home-evictions-in-u-s-day-of-action-.html>.

Swartz, Lana. «Ghoulish ATMs, It's a Wonderful Bank, and Bloody Valentines: Personal Finance as Civic Communication.» *Civic Paths*: 10 November 2010. <http://civicpaths.uscannenberg.org/2010/11/ghoulish-atms-its-a-wonderful-bank-and-bloody-valentines-personal-finance-as-civic-communication/>.

بشأن العلاقة بين الحركة والسياسة

Bowers, Chris. «Politicians Start to Take Sides on Occupy Wall Street.» *Daily Kos*: 5 October 2011. <http://www.dailykos.com/story/2011/10/05/1023087/-Politicians-start-to-take-sides-on-Occupy-Wall-Street>.

Dovi, Chris. «Can Occupy and the Tea Party Team Up?.» *Salon*: 7 December 2011. <http://www.salon.com/2011/12/07/can_occupy_and_the_tea_party_team_up/>.

Francis, David. «The Politics and Economics of Occupy Wall Street.» *US News*: 12 December 2011. <http://money.usnews.com/money/business-economy/articles/2011/12/12/the-economics-of-occupy-wall-street>.

Gautney, Heather. «Why Occupy Wall Street Wants Nothing to do with Our Politicians.» *Washington Post*: 21 October 2011. <http://www.washingtonpost.com/national/on-leadership/why-occupy-wall-street-wants-nothing-to-do-with-our-politicians/2011/10/21/gIQAc2wT3L_story.html>.

Klein, Rick. «Democrats Seek To Own «Occupy Wall Street».» *ABC News*: 10 October 2011. <http://abcnews.go.com/Politics/democrats-seek-occupy-wall-street-movement/story?id=14701337>.

Lawler, Kristin. «Fear of a Slacker Revolution.» *Possible Futures*: 1 December 2011. <http://www.possible-futures.org/2011/12/01/fear-slacker-revolution-occupy-wall-street-cultural-politics-class-struggle/>.

Lessig, Lawrence. «#OccupyWallSt, then #OccupyKSt, then #OccupyMainSt.» *Huffington Post*: 11/5/2011. <http://www.huffingtonpost.com/lawrence-lessig/occupywallst-then-occupyk_b_995547.html>.

Marcuse, Peter. «Perspective on Occupy: Occupiers, Sympathizers, and Antagonists.» *Peter Marcuse's Blog*: 2011. <http://pmarcuse.wordpress.com/2011/12/31/perspective-on-occupy-occupiers-sympathizers-and-antagonists/>.

Neal, Meghan. «Politicians React to the Occupy Wall Street Movement.» *Huffington Post*: 15/3/2012, <http://www.huffingtonpost.com/2011/10/17/occupy-wall-street-politician-reactions_n_1014273.html>.

«Occupy Wall Street Protesters Fed Up with Both Parties.» *Huffington Post*: 10/6/2011. <http://www.huffingtonpost.com/2011/10/06/occupy-wall-street-protesters_n_999289.html>.

Pierce, Charles. «We Must Give Occupy a Politics Worthy of its Courage.» *Esquire*: 2011. <http://www.esquire.com/blogs/politics/occupy-cclass-warfare6592653>.

Wolf, Naomi. «How to Occupy the Moral and Political High Ground.» *The Guardian*: 6/11/2011. <http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2011/nov/06/naomi-wolf-occupy-movement>.

بشأن الرأي العام والحركة

Bartels, Larry. «Occupy's Impact beyond the Beltway.» *Bill Moyers*: 18 January 2012. <http://billmoyers.com/2012/01/18/has-the-occupy-movement-altered-public-opinion/>.

«Bay Areas News Group Poll Finds 94% Support for Occupy Oakland.» *Occupy Oakland*: 18 February 2012. <http://occupyoakland.org/2012/02/bay-area-news-group-poll-finds-94-support-occupy/>.

Montopoli, Brian. «Occupy Wall Street: More Popular Than You Think.» *CBS News*: 13 October 2011. <http://www.cbsnews.com/news/occupy-wall-street-more-popular-than-you-think/>.

Reich, Robert. «Occupy Wall Street Has Transformed Public Opinion.» *Salon*: 1 November 2011. <http://www.salon.com/2011/10/31/how_ows_has_transformed_public_opinion/>.

Sargeant, Greg. «Will Occupy Wall Street Alienate the Middle of the Country?: It Hasn't Yet.» *Washington Post*: 24/10/2011. <http://www.washingtonpost.com/blogs/plum-line/post/will-occupy-wall-street-alienate-the-middle-of-the-country-it-hasn'tyet/2011/10/24/giqazzjdm_blog.html>.

مصادر عامة

Blodget, Henry. «CHARTS: Here's what the Occupy Wall Street Protesters are so Angry About.» *Business Insider*: 11 October 2011. <http://www.businessinsider.com/what-wall-street-protesters-are-so-angry-about-2011-10?op=1>.

«By the Numbers.» *Demos*: 2011. <http://archive.demos.org/inequality/numbers.cfm>.

Gilson, Dave. «Charts: Who are the 1%?.» *Mother Jones*: 10 October 2011. <http://www.motherjones.com/mojo/2011/10/one-percent-income-inequality-OWS>.

Gosztola, K. *The Dissenter. Fire Dog Lake*. (2011-2012). Available at: <http://dissenter.firedoglake.com>.

InterOccupy.net: Connecting Occupations. <http://interoccupy.org/>.

Kilkenny, Allison. «Occupy Wall Street: Searching for Hope in America.» *The Nation*: 17 September 2011. <http://www.thenation.com/blog/163462/occupywallstreet-searching-hope-america>.

Mitchell, Greg. «The Occupy USA Blog.» *The Nation*: 2011-2012. <http://www.thenation.com/blogs/greg-mitchell>.

New York City General Assembly. <http://www.nycga.net/>.

«Occupy!» *N+1*. <http://nplusonemag.com/occupy/>.

Occupy Together. <http://www.occupytogether.org/>.

Occupied Wall Street Journal. <http://occupied-media.us/>.

Rushkoff, Douglas. «Think Occupy Wall Street is a Phase?: You Don't Get It.» *CNN*: 5 October 2011. <http://www.cnn.com/2011/10/05/opinion/rushkoff-occupy-wall-street/index.html>.

Samuelson, Tracey. «Meet the Occupants.» *New York Magazine*: 2 October 2011. <http://nymag.com/news/intelligencer/topic/occupy-wall-stret-2011-10/>.

Sassen, Saskia. «The Global Street Comes to Wall Street.» *Possible Futures: A Project of the Social Science Research Council*: 22 November 2011. <http://www.possible-futures.org/2011/11/22/the-global-street-comes-to-wall-street/>.

Schneider, Nathan. «Occupy Wall Street: FAQs.» *The Nation*: 29 September 2011. <http://www.thenation.com/article/163719/occupy-wall-street-faq>.

Sifry, Micah. «#OccupyWallstreet: There's Something Happening Here, Mr. Jones.» *Tech President*: 1 October 2011. <http://techpresident.com/blog-entry/occupywallstreet-theres-something-happening-here-mr-jones>.

Tidal: Occupy Theory, Occupy Strategy, <http://www.occupytheory.org>.

Waging Nonviolence. <http://wagingnonviolence.org>.

Weigel, David. «A Complete Guide to the Anti-corporate Protests Taking Place around the Nation.» *Slate*: 13/10/2011. <http://www.slate.com/articles/news_and_politics/politics/features/2011/occupy_wall_street/what_is_ows_a_guide_to_the_anti_corporate_protests.html>.

Wolff, Richard. «Occupy Wall Street Ends Capitalism's Alibi.» *The Guardian*: 4/10/2011. <http://www.guardian.co.uk/commentisfree/cifamercia/2011/oct/04/occupy-wall-street-new-york>.



الحركات الاجتماعية الشبكية
هل نحن إزاء اتجاه عالمي؟

ثمّة قفزة زمنية في هذا الفصل. نحن الآن في كانون الأول/ ديسمبر 2014. والسؤال، كيف لنا، بعد أربعة أعوام على انفجار الحركات الاجتماعية الجديدة في أنحاء العالم، أن نقوّم إمكاناتها بوصفها عناصر فاعلة في التغيير الاجتماعي في المجتمع الشبكي العالمي؟

لمحة عامة

بين عامي 2012 و2014، كان ثمّة حركات اجتماعية كبرى ذات خصائص مشابهة لتلك التي جرى تحليلها في هذا الكتاب في سياقاتٍ شتّى. ومن أبرز هذه الحركات، الحركة التركية التي التأمت في حزيران/ يونيو 2013 للدفاع عن حديقة غازي، والتظاهرات التي تواصلت في البرازيل في الفترة 2013–2014، مؤكّدةً كرامة الناس ومطالبةً بحقهم في تغيير أنموذج التنمية وأولويات الإنفاق العام، إلى جانب مقارعتها الفساد السياسي. علاوة على ذلك، كان هناك عدد من الحركات الاجتماعية الكبرى الأخرى، مثل: الحركة الطلابية في تشيلي، وهي حركة بدأت في أيار/ مايو 2011 وامتدّت إلى عام 2014؛ الحركة المكسيكية - #YoSoy132، وهي حركة تشكّلت في أيار/ مايو 2012، وتسعى إلى تجديد الحياة السياسية؛ الاحتجاجات الجماهيرية المكسيكية بين أيلول/ سبتمبر

- تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 ضد جرائم عملاء دولة المخدرات في حق طلاب، من اغتيال واختطاف في إغوالا التابعة لولاية غيريرو، في أيلول/ سبتمبر 2014؛ تظاهرات موسكو دفاعًا عن الحقوق الديمقراطية ضد تسلّط بوتين في الفترة 2011-2012؛ الحركة الأوكرانية القومية في كييف، التي احتلت ساحة الميدان في عام 2014؛ ثورة المظلات في هونغ كونغ بين أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر 2104؛ الحراكات المتواصلة في إسبانيا واليونان والبرتغال. جميع هذه الحوادث، وغيرها مما يمكن أن يحدث بين لحظة هذه الكتابة ولحظة قراءتكم لها، إنما تعبّر عن حيوية الأشكال الجديدة من الحركات الاجتماعية، وعن استمرارها على الرغم من تنوّعها والنتائج المتباينة التي أسفرت عنها. علاوة على ذلك، كانت هناك حراكات محلية عدة نمت في الفضاء الإلكتروني وأدّت دورها في الفضاء الحضري في عدد من البلدان، بما في ذلك الصين (مثل حادثة صحيفة الـ *Southern Weekly* في غوانغتشو في كانون الثاني/ يناير 2013، أو تمرد قرية ووكان ضد الاستيلاء على الأراضي في مقاطعة غوانغدونغ في الفترة 2011-2012). ويبقى التحليل المفصّل لهذه الحركات خارج نطاق هذا الكتاب وقدرة كاتبه. ومن حسن الطالع، أن ثمة اهتمامًا متزايدًا بين الباحثين الاجتماعيين، وبعضهم ذو توجه بحثيّ عمليّ، بهذا الموضوع الأساس، حيث بات لدينا الآن متن موثوق من الرصد والتحليل لا بد من أن يسفر عن فهم للحركات الاجتماعية المميزة للمجتمع الشبكي[1]. لذلك، لن أتّبع هنا الاستراتيجية الخاصة بدراسة الحالات المفصّلة التي أقدمها في فصول أخرى من هذا الكتاب. وبدلًا من ذلك، سوف أكتفي بتأمّل الملامح

---

(1) ثمة مصدر ممتاز للتحليل والمعلومات بشأن أهم الحركات الشبكية بين عامي 2011 و2013، هو سلسلة من المقالات الأصيلة والتقارير لمراقبين وباحثين من البلدان المختلفة التي نُشرت في: I. Cinmon, «Turquia: La Rebelion de Junio,» *Vanguardia Dossier*, no. 50: *El Poder de las Redes Sociales* (January-March 2014), pp. 72-80.

يُنظر أيضًا: G. Cardoso, Tiegi Lapa and B. De Fatima, «People are the Message: Social Mobilization and Social Media in Brazil,» *International Journal of Communication*, vol. 10 (2016).

الرئيسة لبعض هذه الحركات، بغية توسيع الأساس التجريبي الذي يقوم عليه التحليل في الفصل التالي.

قبل التركيز على بعض الحراكات الأكثر أهمية التي وقعت في الفترة 2012–2014، من المهم تأكيد أن الحركات الاجتماعية الشبكية جرت في سياقات مختلفة للغاية، ليس في ثقافات وأطر مؤسسية ومستويات للتطور مختلفة فحسب، بل في أوضاع اقتصادية وسياسية متباينة إلى حد كبير أيضًا؛ ففي حين رمت الثورات في البلدان العربية إلى إسقاط دكتاتوريات طويلة العهد ودموية، وفي حين أن الأزمة المالية في أوروبا والولايات المتحدة كانت الشرارة التي أطلقت الاحتجاج، نجد أن البرازيل وتركيا وتشيلي ديمقراطيات تمتعت بنمو اقتصادي كبير في العقد الماضي. وفي البرازيل حكومة تقدمية، يسيطر عليها حزب العمال الذي قاده الرئيسان لولا وديلما روسيف، حدَّت من الفقر كثيرًا وحسّنت مستويات المعيشة لعموم السكان مقارنةً بالحكومات السابقة، على الرغم من الركود الاقتصادي في عام 2014. كما تحسنت كثيرًا الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمعظم الشعب في كلٍّ من تركيا وتشيلي على الرغم من أنه لا يزال ثمة جيوب فقر فيهما. لذلك، من المهم التشديد على أن الحركات الاجتماعية ليست نتيجة مباشرة للأزمات الاقتصادية أو الفقر أو الأنظمة السلطوية؛ هي كذلك في بعض الحالات من دون سواها. لكن معظم هذه الحركات يبدي سمات متشابهة سوف أوجزها في الفصل التالي.

وهي تتقاسم أيضًا اثنين من العوامل السياقية الكبرى التي تبدو حاسمة. **الأول** هو أزمة جوهرية في شرعية النظام السياسي، بغضّ النظر عن شكل النظام السياسي، سواء أكان سلطويًا أم قائمًا على انتخابات ديمقراطية؛ فالأحزاب السياسية موضع ازدراء في معظم البلدان، وفساد الحكومة موضوع متكرر، وأصبح السياسيون المحترفون يوصفهم جماعة نوعًا من «الطبقة المغلقة» («La Casta» في أذهان معظم المواطنين في أنحاء العالم؛ طبقة ترعى مصالحها

الخاصة بدلًا من تمثيل الشعب الذي ينتخبها ويدفع إليها رواتبها[2]. وهذا أمر أساس لأن الشعب، مهما تكن مظالمه، لا يجد قنوات التعبير والتمثيل الوافي في المؤسسات السياسية، فيلجأ إلى أشكال بديلة من الإظهار المباشر لحاجاته ورغباته، ويهدف إلى إعادة ابتكار الديمقراطية. بذلك، يغدو التفاعل بين الحركات الاجتماعية والمؤسسات السياسية مسألة أساسية ربما تسفر عن طاقة فعلية لهذه الحركات الاجتماعية بوصفها عناصر فاعلة في التغيير الاجتماعي. وسوف أتناول هذه المسألة بشيء من التفصيل في الفصل الأخير من هذا الكتاب.

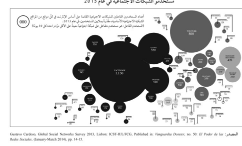
الميزة الرئيسة الثانية التي تَسِمُ السياق الذي تشكّلت فيه هذه الحركات كلها هي قدرة هذه الأخيرة التواصلية المستقلة، أي تمكّنها من الربط بين المشاركين وبالمجتمع ككل من طريق وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة، بوساطة الهواتف الذكية وكامل مجموعة شبكات الاتصالات[3]. ولا يقتصر نظام الاتصال الجديد على الإنترنت، بل يتعدّاها إلى الشبكات الاجتماعية الرقمية التي تعتمد على الإنترنت والاتصالات اللاسلكية التي انفجرت في العقد الماضي. وكان موقع «فريندستر»، وهو أول موقع مهم من مواقع التشبيك الاجتماعي، قد أُنشئ في عام 2002، و«فيسبوك» في عام 2004، و«تويتر» في عام 2007. وهناك كثير غيرها منتشرة على نطاق واسع الآن، مع وجود متباين بحسب البيئة المؤسسية. وفي عام 2013، كان هناك 3 مليارات مستخدم لهذه الشبكات الاجتماعية، كما هو موثّق في الشكل (4).

---

(2) نشأ مصطلح «La Casta» (الطبقة) في إيطاليا في كتاب بعنوان *La Casta* (**الطبقة**) الذي ألفه الصحافيان سيرجيو ريزو وجيان أنطونيو ستيلا، حيث أشارا إلى امتيازات الطبقة السياسية المحترفة غير الخاضعة للمساءلة. وقد أصبح المصطلح يحظى بشعبية في العالم، ولا سيما بتأثير الحراكات الاجتماعية، بوصفه مصطلحًا يشير إلى الغطرسة والسخرية من السياسيين المحترفين. وتعد الأزمة العالمية للشرعية السياسية هي المحرّك الأول لكثير من الحراكات الاجتماعية المعاصرة، ذلك أن هذه المؤسسات ما عادت تعتبر ديمقراطية. ويردّد هذا الرأي الأغلبية العظمى من الرأي العام في معظم البلدان.

(3) Cardoso, Tiegi and De Fatima, «People are the Message».

الشكل (4)
مستخدمو الشبكات الاجتماعية في عام 2015



المصدر: Gustavo Cardoso, Global Social Networks Survey 2013, Lisbon: ICST-IUL/FCG, Published in: *Vanguardia Dossier*, no. 50: *El Poder de las Redes Sociales*, (January-March 2014), pp. 14-15.

تقع هذه القدرة التواصلية على نحو غير متناسب في أيدي المجموعات الأصغر سنًا من السكان (ممن تتراوح سنهم بين 16-34 عامًا في المقام الأول)، وأولئك الذين لديهم الألمعية التقنية في التواصل الرقمي، والذين هم أكثر ميلًا للتمرد في ما يعتبرونه نظامًا اجتماعيًا لا يطاق. لكن هذا لا يعني أن الشبكات الاجتماعية هي سبب الحركات الاجتماعية، كما قال رئيس وزراء تركيا، رجب طيب أردوغان (الرئيس المنتخب في عام 2014)، «تويتر عدو الشعب». إنها أدوات في تصرّف أي شبكة فردية أو ذاتية الإنشاء تعود إلى أفراد يريدون بثّ وجهات نظرهم، ويدعون أولئك الذين يشاركونهم نقمتهم إلى الانضمام إليهم للاحتجاج في الفضاء الحضري. وهذا الربط بين الفضاء السيبراني الذي يتخطى وسائل الإعلام السائدة المضبوطة، والفضاء الحضري العام الذي يمثّل احتلاله تحديًا للسلطة المؤسسية، هو جوهر الحركات الاجتماعية الجديدة. والحال أن انتشار الشبكات الاجتماعية القائمة على الإنترنت شرط ضروري لوجود هذه الحركات الاجتماعية الجديدة في عصرنا، لكنه ليس شرطًا كافيًا. ويبيّن المسح العالمي الذي أجراه غوستافو كاردوسو بشأن استخدامات الشبكات الاجتماعية أن أقل من 18 في المئة من مستخدمي الإنترنت استخدموا الشبكات الاجتماعية في حملات اجتماعية أو سياسية[4]. والحضور على الشبكات الاجتماعية هو مجرد طريقة حياة بالنسبة إلى أغلبية سكان هذا الكوكب الشباب الذين يستخدمونه لجميع أنواع الأغراض في طيف متنوع من النشاط البشري. هكذا، عندما يحتجون، فإنهم يحتجون أيضًا على الشبكات الاجتماعية التي يسكنونها. لكن الاحتجاج ليس ضرورة. وفي الواقع، إن الاحتجاج، بل واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، لم يبلغ في معظم البلدان عتبة الأهمية السياسية. لذلك، أعتقد أنه يمكن القول إن بوجود قَدْر معيّن كافٍ من الاضطراب الاجتماعي ومن إمكان التمرد في مجتمع معين، يتيح الاستخدام الواسع النطاق لوسائل التواصل الاجتماعي لأعمال التمرد الفردية أن تصبح احتجاجات اجتماعية وحركات اجتماعية في

(4) G. Cardoso, «Movilizacion social y medios sociales,» *Vanguardia Dossier*, no. 50: *El Poder de las Redes Sociales* (January–March 2014).

نهاية المطاف[5]. لكن التاريخ والثقافة والمؤسسات يمكن، في بعض الحالات، أن توجّه هذه الاحتجاجات نحو أشكال مختلفة من التعبير السياسي، بعيدًا عن الحركات الاجتماعية المستقلة وأقرب إلى ردات الفعل الشعبوية ضمن النظام السياسي. هذه هي حال الحركات السياسية اليمينية في أوروبا، على سبيل المثال، أكانت الجبهة الوطنية الفرنسية أم حزب استقلال المملكة المتحدة في بريطانيا، أم الفجر الذهبي في اليونان، أم الفنلنديين الأقحاح في فنلندا، أم حزب الشاي الجمهوري في الولايات المتحدة. هذه الفصائل السياسية كلّها تستخدم الشبكات الاجتماعية أيضًا وبطبيعة الحال - ما من أحد إلا ويفعل في هذه الأيام - لكنها بخلاف الحركات الاجتماعية، من الفاعلين السياسيين المباشرين الذين لم يشتؤوا على التعبير المستقل عن حالات التمرد الاجتماعية الذي ينشأ على الإنترنت ويُترجَم إلى احتلال أمكنة ومؤسسات. بعبارة أخرى، يمكن الحركات الاجتماعية الأولية أن تغذو حركات اجتماعية في بيئة من الاستقلال التواصلي. لكن التمرد الاجتماعي ليس موجودًا في كل مجتمع، وبعضه قد يصبح موجّهًا في اتجاه التقاليد الشعبوية للسياسة الديماغوجية.

يمكن توضيح بعض عناصر هذا التحليل بإشارة مقتضبة إلى بعض الحركات الاجتماعية المهمة التي وقعت بين عامي 2012 و2014. ولن أطيل في ما أرويه المكوث عند سرد الحوادث، بل سأكتفي بالإشارة إلى تلك السمات التي تُعتبر مهمة في فهمها.

الصدام بين تركيا القديمة وتركيا الجديدة: حديقة غازي حزيران/ يونيو 2013

أصبح الدفاع عن حديقة غازي في اسطنبول في حزيران/ يونيو 2013 مصدرًا رئيسًا من مصادر الاحتجاج الاجتماعي، عندما قررت حكومة حزب العدالة والتنمية وأردوغان إزالة آخر حديقة في الوسط التاريخي لمدينة اسطنبول، قرب ساحة تقسيم، وذلك بقصد بناء مركز للتسوق من شأنه أن يكون

(5) Cardoso, Tiegi and De Fatima, «People are the Message».

أيضًا متنزهًا للسياح حول مبنى ثكنة المدفعية التاريخي. لكن كان ثمة استخفاف بالإجراءات الإدارية التي يقتضيها القانون عند تغيير استخدام الأرض. وأصبحت حديقة غازي رمزًا لدى أنصار البيئة والمهندسين المعماريين، فضلًا عن كونها ملتقى للمثليين والمثليات. وهي على مقربة من ساحة تقسيم، وشارع الاستقلال، ومكانًا ملائمًا للموسيقى والفن والاجتماعات غير الرسمية لشباب اسطنبول. ولذلك، عندما أصبحت الحديقة مهدَّدة بخطر الإزالة، قرر المدافعون عن نمط الحياة الحرة إنقاذها، وخيّموا في تقسيم كي يحولوا دون ذلك. وبناءً على أوامر مباشرة من رئيس الوزراء، هاجمت شرطة مكافحة الشغب المتظاهرين بعنف شديد. وسرعان ما انتشرت صور وحشية الشرطة عبر الـ «يوتيوب» وغيره من الشبكات الاجتماعية، مثيرةً الغضب على نطاق واسع. واستُخدم «تويتر» بشكل مكثف لحشد آلاف المتظاهرين الذين جاءوا للانضمام إلى الاحتجاجات في حديقة غازي، كما فعلت ذلك آلاف أخرى كثيرة في غير مناطق من اسطنبول (مثل بشيكتاش)، وكذلك في مدن تركية أخرى، ولا سيما في أنقرة[6]. استمرت المواجهات أسابيع، وأثارت جدالًا وطنيًا شارك فيها أردوغان بنشاط واستخدم تعابير مهينة ضد منتقديه، وهدد باتخاذ تدابير قمعية قاسية. وعمومًا، قُتل سبعة أشخاص (أحدهم شرطي)، وأصيب مئات، واعتُقل آلاف. وفي نهاية المطاف، وبتأثير الموقف التصالحي لحاكم اسطنبول ولرئيس تركيا في ذلك الوقت، ودعم بعض أعضاء المعارضة السياسية، وتعاطف كثير من الشباب في جميع أنحاء البلاد، اضطرت الحكومة إلى تعليق هدم الحديقة إلى أجل غير مسمى. بيد أن تحدي خطط التنمية الحضرية اتّسع وتحول إلى انتقادات أعرض لسياسات حزب العدالة والتنمية. لكن الانتخابات البلدية والبرلمانية التي جرت في عام 2014 في تركيا أسفرت عن فوز مدوٍّ لحزب العدالة والتنمية بدا كأنه يسوّغ تعسف أردوغان حيال الاحتجاج الاجتماعي. ويمكن تفسير التناقض الواضح بين كثافة الحركة والرأي السياسي لأغلبية السكان باثنين من العوامل[7]. فمن جهة أولى، وقفت وسائل الإعلام السائدة

---

(6) كتب الصحافي إيسيل سينمن أن «الثورة التركية لن تتلفز، بل ستغرّد». يُنظر: .Cinemen, 2014

(7) Cinmen, «Turquia;» B. Gokmenoglu: «The Gezi Movement: A Comparative Perspective,»
= Research Paper, University of Southern California, Department of Sociology, Los Angeles, 2013; «The

مع الحكومة، ولم تنشر أي تقارير عن الحركة في البداية، ثم تلاعبت بالمعلومات من خلال التركيز على حوادث العنف التي تلت تدخّل الشرطة. ومن جهة أخرى، كشفت حركة غازي عن انقسام ثقافي واجتماعي حاد في المجتمع التركي. وكانت ردة فعل أردوغان وقانونه وحكومته ضد التعبير عن ثقافة الشباب في تقسيم جزءًا من سياسة أوسع تعمل بالتدريج على إنفاذ القيم الإسلامية المحافظة المتزمتة في حياة الناس الشخصية، ولا سيما النساء. ووقع صدام مباشر بين القيود الصارمة المفروضة على بيع الكحول وعلى الحرية الشخصية التي بات الجيل الجديد من الأتراك يثمّنها عاليًا في مجتمع شهد قدرًا كبيرًا من التحديث. وكانت قيم حماية البيئة والديمقراطية والتسامح على خلاف مع الثقافة التقليدية، الدينية بعمق، السائدة في المناطق الريفية وفي القطاعات الأقل تعليمًا من السكان في المناطق الحضرية. والحال أن الحركة عمقت الانقسام في الائتلاف الذي أتى بحزب العدالة والتنمية إلى السلطة، إذ هزّت الحكم العلماني المفروض والمفضّل لدى القوات المسلحة التي تتدخل في السياسة. ويمثّل ناخبو حزب العدالة والتنمية تحالفًا بين الأغلبية الدينية المحافظة في البلد والطبقة الوسطى الحضرية الليبرالية المعارضة للحكم العسكري والداعمة للمعايير الديمقراطية الأوروبية. وبات بمقدور أردوغان، بعد أن تدثّر بشرعية صناديق الاقتراع، أن يواجه العلمانية السلطوية لدى ورثة كمال أتاتورك وأن ينخرط في تحول تدريجي نحو ضرب معتدل من إعادة أسلمة تركيا، في تناقض مباشر مع تطلعات الطبقة الوسطى المدينية المتعلّمة تعليمًا عاليًا إلى أن تكون أوروبية تمامًا. إضافة إلى ذلك، اعتنق أردوغان، على الرغم من تزمته الثقافي، العولمة الاقتصادية والسياسات الليبرالية الجديدة، وحقق نجاحًا اقتصاديًا كبيرًا. وقدّم نفسه على الساحة الدولية كجسر سياسي بين العالم الإسلامي والغرب.

هذه هي الأسباب التي جعلت حديقة غازي أكثر كثيرًا من مجرد صراع بين حماية البيئة وإعادة التنمية؛ كان ذلك صراعًا على الفضاء الحضري مثّل التناقض

Gezi Movement: A Personal Account,» Research Paper, University of Southern California, Department = of Sociology, Los Angeles, 2013; «The 2014 Local Elections in Turkey: A Research Note,» University of Southern California, Department of Sociology, Los Angeles, 2014.

بين حق المواطنين في مدينتهم باعتبارها فضاءً عامًا والسياسة المحافظة الهادفة إلى تقييد الحياة الثقافية وإخضاعها لنمط الحياة الأسرية التقليدية، حيث يُطلَب من النساء إنجاب ما لا يقلّ عن ثلاثة أطفال، وحيث يقيّد الإجهاض بشدة، ويغدو ارتداء الحجاب جزءًا من الحياة اليومية، وتُنَظَّم استخدامات الفضاء العام وتُراقَب. بدأ هذا الصراع الثقافي ينمو على الشبكات الاجتماعية قبل وقت طويل من انفجاره في مواجهة مفتوحة في حديقة غازي. وكان قد انبثق من جدال عفوي بدأته مجموعات شبابية وناشطون سياسيون وفنانون وموسيقيون وأنصار بيئة ومجموعات نسائية ومثليون ومثليات وحركات مناهضة للرأسمالية، كانوا يتجادلون وينسقون عملهم ضد تزمت الحزب الإسلامي المحافظ ثقافيًا والقمعي على نحو متزايد. وكما هي الحال في سياقات أخرى، تحول الجدال على الشبكات الاجتماعية إلى الفضاء الحضري، وباتت حديقة غازي موقعًا رمزيًا للحياة الحضرية المستقلة. وخيض صراعٌ أساسٌ في المجتمع التركي الجديد بلغة الحركات الاجتماعية المعاصرة: شبكات اجتماعية مستقلة تبني فضاءً حضريًا مستقلًا، لمواجهة قوى الدولة والسلطة الدينية القمعية القديمة التي تعززت الآن باندماجها في الرأسمالية العالمية.

تحدي أنموذج التنمية وشجب الفساد السياسي البرازيل 2013–2014

كانت البرازيل في طليعة الحركات الاجتماعية الشبكية في عام 2013، بل وفي عام 2014 إلى حدّ أقل[8]. وبتأثير هذه الحركات التي بدأت احتجاجات محلية قطاعية في كانون الثاني/يناير 2013، تحول الجدال العام والمشهد السياسي في واحدة من أهم الدول وأشدها دينامية في العالم. كان أساس الاحتجاج في هذه الحالة هو وسائل النقل المديني. وكما هي الحال في جميع الدول الصناعية، كانت موجة عملاقة من التمدين قد غيّرت المشهد البرازيلي؛ فنسبة سكان المدن هي الآن 82 في المئة، والمراكز العصبية في البلاد هي

(8) M. Branco, «Brasil 2013. La calle y la presidenta,» *Vanguardia Dossier*, no. 50: *El Poder de las Redes Sociales* (January–March 2014), and M. Branco, Personal Communication, 2014.

في المناطق الحضرية الضخمة. وتُعَدّ ساو باولو، التي يبلغ عدد سكانها 18 مليون نسمة، أكبر هذه المراكز وأكثرها إشكالية من حيث نوعية الحياة. وكانت البرازيل قد سارت على طريق النمو الاقتصادي في العقدين الماضيين على الرغم من الانكماش الاقتصادي في عام 2014. كما أنها حققت انخفاضًا كبيرًا في نسبة الفقر، وتحسّنًا مهمًا في الصحة والتعليم. ومع ذلك، ساءت الأوضاع المعيشية في هذه الحواضر من حيث التدهور البيئي والإسكان والمرافق الحضرية والنقل. واستسلمت الحكومات المحلية الفاسدة، القائمة على المحسوبية السياسية والصلات غير الرسمية مع الشركات العقارية وصناعات البنية التحتية الحضرية، لنمط من التنمية قائم على المضاربة العقارية وتابع لمصالح شركات البناء والنقل على حساب نوعية حياة سكان المدن. وبلغ متوسط مدة التنقل اليومي 3-4 ساعات في العادة. كان هذا وقت للعيش يضيع لمصلحة المضاربين وبرطبا بيروقراطية لا تخضع للمساءلة. وتمثّل الرد الوحيد برفع شركات النقل العامة تعرفة التنقل على من لا حول لهم ولا قوة في سوق هم أسراها، مع أن هذا الرفع متأتٍّ في الأصل من زيادة في التكاليف سببها قصور هذه الشركات وعدم كفاءتها. لذلك، عندما تبيّن في أواخر عام 2012 أن هنالك تزويرًا في حساب التعرفة الجديدة لشركات النقل العام، تظاهر مئات ضد ارتفاع أجور النقل في 1 كانون الثاني/يناير 2013 في بورتو ألِيغري، التي ترمز إلى التغيير الاجتماعي المعاصر، وكانت قد انتخبت محافظًا تقدميًا، هو أوليفيو دوترا الذي اتّخذ تدابير جريئة في ما يتعلق بمشاركة المواطنين، بما في ذلك مشاورتهم في إقرار الميزانية. وصار دوترا لاحقًا الحاكم المنتخب لولاية ريو غراندي دو سول بين عامي 1999 و2003. وجاء بعد دوترا، كمحافظ ثم كحاكم، تارسو جينرو الذي وسع خطة المشاركة الحكومية (باستخدام الإنترنت). وهذه المدينة أيضًا هي التي دعت إلى عقد الاجتماعات الثلاثة الأولى للمنتدى الاجتماعي العالمي، وهو تجمع عالمي نُظّم كبديل من اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس. هكذا تشكلت هناك، في عام 2013 وبصورة طبيعية، كتلة جديدة من النضالات المتعلقة بالنقل العام. وسرعان ما انتقلت الحركة إلى مناطق أخرى، ولا سيما الأمازون وريو غراندي دو نورتي وباهيا، وسواها بين شباط/فبراير وأيار/مايو 2013، بعد دعوات نُشرت

على الشبكات الاجتماعية، فتظاهر آلاف الأشخاص في مدن عدة ضد زيادة تعرفة النقل. وفي ساو باولو، المركز الاقتصادي والمعرفي الرئيس في أميركا الجنوبية، بدأت احتجاجات حاشدة في 3 حزيران/ يونيو2013. وقادت حملة النقل المجاني الحركة المعروفة باسم Movimento de Passe Livre (MPL) التي أنشئت على وجه التحديد في اجتماع المنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو أليغري في عام 2005، وتوسعت بحضورها إلى ساو باولو. وبعد أن ألغى قاض الزيادة التي فرضتها السلطات المحلية، في 6 حزيران/يونيو، قام احتجاج وطني منسق، نظمته عبر الإنترنت كلٌ من MPL و«أنونيموس» و«نينجا» (Ninja) (وسائل إعلام مستقلة). وفي ساو باولو، سدّ 20.000 من المتظاهرين الطريق الرئيسية، مطالبين هذه المرة بنقل عام مجانيّ. مارست الشرطة المحلية والوطنية قمعًا شديدًا، وردَّ بعض المتظاهرين عليها بالمثل. وتواصلت التظاهرات أيامًا عدة قبل الوصول إلى مواجهة درامية يوم 13 حزيران/يونيو مع إقامة المتاريس في وسط ساو باولو. في هذا السياق، برز موضوع جديد إلى واجهة الاحتجاج: الفساد والهدر في الإنفاق المرتبطان ببناء ملاعب كرة القدم استعدادًا لنهائيات كأس العالم عام 2014. وكان يوم 15 حزيران/يونيو في برازيليا، في أثناء تدشين ملعب جديد حضرته الرئيسة ديلما روسيف، يومًا محوريًا؛ إذ نشبت صدامات عنيفة جديدة، وحصل احتلال لجزء من الكونغرس، ونُهِبَ مبنى بلاناتو المعروف، موقع وزارة الشؤون الخارجية. عندها حولت وسائل الإعلام اهتمامها إلى الحركة، حيث رفضت مطالبها وركّزت على أعمال العنف. لكن اهتمام وسائل الإعلام عزّف الرأي العام ككل بأسباب الاحتجاجات، وفي وقت دانت أغلبية الرأي العام أعمال العنف، أعربت عن دعمها الانتقادات المتعلقة بالإنفاق الضخم على الملاعب والبنية التحتية من دون مساءلة، ولمصلحة مؤسسات عامة وشركات مقاولات فاسدة. وبالنظر إلى الصورة العامة للبرازيليين الذين يعشقون كرة القدم، لم يكن متوقعًا أن يقوم احتجاج ضد تنظيم كأس العالم في بلادهم. ومن ثمّ، فإن عبارة «مستشفى واحد بدلًا من عشرة ملاعب» أصبحت شعارًا للاحتجاج. وفي توسيع لنطاق المطالبة، دعت الحركة التي كانت قد امتدت في أواخر حزيران/يونيو إلى أكثر من 100

مدينة وبات زمام مبادرتها في ريو دي جانيرو، إلى مزيد من الاستثمار العام في النقل والصحة والتعليم، وطالبت الحكومة الاتحادية بالحد من فساد السياسيين المحليين وشركائهم القائمة على المحسوبية. ونظرًا إلى كثافة الاحتجاجات وتزايد شعبيتها، ألغت حكومات محلية عدة زيادة أجور النقل. لكن الحركة لم تتوقف. وفي الواقع، عندما أُنحي باللائمة على الناشطين واعتُبروا سببًا لهذا الاضطراب لمجرد زيادة قدرها 20 سنتًا، كان جوابهم: «ليس الأمر مسألة 20 سنتًا، بل مسألة حقوقنا». وكانت، في حقيقتها، صرخة كي يحظوا بالاحترام، ويؤكدوا حرصهم على كرامتهم. وفي 20 حزيران/يونيو، في تظاهرة كبيرة في ساو باولو شارك فيها مليون ونصف مليون شخص، كان الهدف الرئيس للاحتجاج هو الفساد السياسي: فضح ممارسات الحكومة والطبقة السياسية ككل. وفي تحول مذهل لوجهة الحوادث، انحازت الرئيسة ديلما روسيف إلى المتظاهرين (مع مواصلة إدانتها العنف، بطبيعة الحال)، ووعدت بإعادة النظر في تعرفات الخدمات العامة، وطالبت بإلغاء زيادتها، وأعلنت زيادةً كبيرة في الإنفاق العام في مجالات النقل والخدمات الحضرية، والصحة، والتعليم. إضافة إلى ذلك، اعترفت - في حينه، وبعد ذلك في كلمتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر - بعيوب النظام السياسي، وبالمحسوبية وعدم مساءلة الأحزاب السياسية، وبالحاجة إلى دستور جديد يُعرض على الاستفتاء العام، في تجاوز لسيطرة الطبقة السياسية على الكونغرس. وفي تموز/يوليو، أدى ضغط الحركة إلى إلغاء القانون المعروف باسم PEC 37 الذي يمنع معاقبة الصفقات غير المشروعة في الكونغرس ومتابعتها القضائية. لكن التظاهرات الحاشدة عادت لتخرج في البرازيل في الشهور التالية. وفي 7 أيلول/سبتمبر 2013، يوم الاستقلال البرازيلي، خرج مئات الآلاف إلى الشوارع في برازيليا وساو باولو وريو دي جانيرو وبورتو أليغري وبيلو هوريزونتي، وكثير من المدن الأخرى. كان الهدف الرئيس هذه المرة فساد السياسيين، وكان الدافع إلى ذلك تصويت في الكونغرس للحفاظ على مرتّب زميلهم النائب ناتان دونادون الذي كان في السجن بعد إدانته باختلاس أموال عامة، لكنه طالب بالإبقاء على مرتبه في أثناء وجوده في السجن. أضاف المتظاهرون في كل مدينة قائمة بأسماء

الفاسدين المحليين، بمن فيهم محافظ ساو باولو ألمينك، المتهم بعقد صفقات غير قانونية خاصة ببناء نظام المترو. وفي ريو دو جانيرو، تظاهرت مئات الأمهات اللواتي يعشن في الأحياء الفقيرة (مدن الصفيح) ضد قوات شرطة النخبة المتهمة باختطاف أبنائهم خلال غارات لها. صُدم الرأي العام ووسائل الإعلام والسياسيون بشدة الاحتجاجات وشعبيتها، وبدعم أغلبية الرأي العام الانتقادات التي عبّرت عنها الحركة في الشوارع وعلى الشبكات الاجتماعية (بلغ هذا الدعم حوالى 89 في المئة من الجمهور وفقًا لبعض الاستطلاعات). وعلى الرغم من تفهّم الرئيسة روسيف أحقية هذه الحركات، فإن الأحزاب السياسية كلها، بما في ذلك كثير من كوادر الحزب الحاكم حزب العمال، دانت التظاهرات، مع استثناءين مهمين: الرئيس [السابق] لولا الذي انضم إلى الرئيسة روسيف في الدعوة إلى الاستجابة لـ «صوت الشارع»، والبيئية والناشطة مارينا سيلفا و«شبكة الاستدامة» التابعة لها، وهي التي قادت حزب الخضر في حملة الانتخابات الرئاسية لعام 2010، حيث انحازت إلى الحركة في خطوة كانت مفعمة بالمعنى السياسي في عام 2014. ولكن مع تحدي الاحتجاجات سلطة حزب العمال، شهدت تظاهرات أيلول/ سبتمبر 2013 حضورًا كبيرًا للجماعات اليمينية المحافظة والمتطرفة، على الشبكات الاجتماعية أكثر منه في الشوارع. وعلى سبيل المثال، فإن أكثر المجموعات حضورًا على الشبكات الاجتماعية، والداعية إلى «أكبر تظاهرة في تاريخ البرازيل في يوم الاستقلال»، هي «حركة مناهضة الفساد» التي يقودها السيناتور اليميني ديموستينس توريس الذي اشتهر إعلاميًا بتنديده بالفساد، واتُّهِم في نهاية المطاف بقبول الرشاوى كما وثّقت الشرطة ذلك بالفيديو. كما دعم موقع أنونيموس التظاهرات، ولكن كان في البرازيل سبع جماعات متنافسة تابعة له، غطى بعضها عمليات سرية لليمين المتطرف، بتمويل من المجموعات التجارية. غير أن جماعات أخرى كانت تعبيرًا حقيقيًا عن الاحتجاج الاجتماعي، ورأت في التظاهرات منصة للتعبير عن مطالبتها بالتغيير الاجتماعي. كانت هذه هي الحال بصفة خاصة مع «Grito da Terra»، وهي حركة كاثوليكية تقدمية تدعو إلى إصلاح زراعي وتدافع عن المزارع العائلية.

خلاصة القول، ما إن صارت الشبكات الاجتماعية البرازيلية والشوارع البرازيلية مواقع لاحتجاج مئات الآلاف، حتى التأمت حول هذه الحركة المتعددة الأوجه أشكال المطالب الاجتماعية، والتجمعات الأيديولوجية، والمشروعات السياسية، وجعلتها أقل عفوية وأكثر غموضًا في نقدها النظام السياسي. هكذا اختلطت المعارضة اليمينية للحكومة الأكثر تقدمية في تاريخ البرازيل مع الموقف الذي اتخذته الحركات الاجتماعية ضد الفساد السياسي ودفاعًا عن أشكال جديدة من الديمقراطية التشاركية.

زاد وضوح الطابع المتناقض للاحتجاجات الاجتماعية في جولتها التالية التي وقعت قبل أسابيع من افتتاح مباريات كأس العالم [لكرة القدم] في حزيران/ يونيو 2014؛ حين ركّز بعضها على حقوق سكان المناطق الحضرية الذين شُرّدوا من المواقع التي بنيت عليها الملاعب في عدد من المناطق، ولا سيما، مرة أخرى، في ساو باولو. وأُقِرّت هذه المطالب، ووضعت الحكومة الفدرالية نظام تعويض لجميع المتضررين من الأشغال العامة المتعلقة بمباريات كأس العالم. ومن ناحية أخرى، فإن الفوضويين المتطرفين والجماعات المحافظة الذين التقوا في معارضتهم الحكومة اليسارية، هم الذين قادوا تحدي المباريات، في رهان على إفشال تنظيمه. لكن الاحتجاجات لم تكن ضخمة هذه المرة، وكادت المشاركة فيها تقتصر على الناشطين. كما أرهقها كثيرًا وجود فصيل «بلاك بلوك» العنيف، وهو مزيج من الفوضويين الراديكاليين، وأفراد العصابات، ومثيري الشغب. وأُجرى عدد كبير من المباريات في ظل اشتباكات عنيفة مع الشرطة، الأمر الذي أثار نفور الرأي العام. كانت هناك شريحة واسعة من السكان تريد لكأس العالم النجاح، وكانت الأمور اللوجستية لهذا الحادث قد أخذت مجراها في واقع الحال؛ كان ذلك نجاحًا على الرغم من ضعف أداء الفريق الوطني. وهكذا، على الرغم من أن الاحتجاجات الاجتماعية كانت لا تزال تُظهر استياء معظم البرازيليين العميق من النظام السياسي والاقتصادي الذي يحكم حياتهم، فقد المتظاهرين فرصتهم في أن يصبحوا صوت الشعب البرازيلي عمومًا. وحين لاحت الانتخابات الرئاسية في الأفق في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2014، اتجه كثير من طاقة الحركة صوب النقاش العام بشأن القضايا التي كان من شأن مرشحي الرئاسة أن يتصدوا لها. ومثل

هذا الجدال كان مؤطرًا على نحو حاسم بالمطالب والمقترحات التي طرحتها الحركة طوال أكثر من عام من الحملات التي لم تكلّ على الشبكات الاجتماعية وفي تظاهرات الشوارع. وقد تجلّت وحدة هذين الشكلين من أشكال التعبير عن الاحتجاج بوضوح لا لبس فيه على لافتة ضخمة في واحدة من أكبر تظاهرات الشوارع في ريو دي جانيرو: «نحن الشبكات الاجتماعية»؛ ذلك أن الشبكات الاجتماعية مؤلفة من بشر، وكان هؤلاء البشر يتناقشون على مواقع شبكة الإنترنت ويتظاهرون في شوارع المدن البرازيلية على حدّ سواء.

في ما يتعلّق بأهداف الحركة البرازيلية، ظهر موضوعان بوصفهما الأكثر أهمية بين الموضوعات. **أولهما** نقد السياسيين والفساد السياسي، والأداء الفعلي للديمقراطية على الرغم من استمرار الدفاع عن الديمقراطية التمثيلية. **وثانيهما** تحدي أنموذج التنمية الذي اعتمدته النخب السياسية والاقتصادية في البرازيل – من الأيديولوجيات كلها – في العقدين الماضيين. وهو، في الواقع، أنموذج تقليدي يطلب النمو بأي ثمن بغية توليد الموارد اللازمة لانتشال الملايين من الفقر والارتقاء برفاه السكان على حساب تدهور نوعية الحياة الحضرية. ويبيّن تركّز معظم المطالب بشكل عفوي على النقل والإسكان والخدمات العامة (ولا سيما التعليم والصحة) أن التصور لدى معظم الناس هو أن فرص العمل والدخل لا تكفي لحياة كريمة. إضافة إلى ذلك، عبّرت الحركة عن نقدها خارج النقابات العمالية التقليدية، وكان موجهًا ضد الأحزاب السياسية كلها، بما في ذلك الحزب اليساري الحاكم (PT) على الرغم من شعبية زعيمه التاريخي، الرئيس [السابق] لولا. في الواقع، كانت الطبقة السياسية برمّتها، ما خلا الرئيس لولا وروسيف، محل انتقاد الحركة العنيف الذي رأى فيها تهديدًا للديمقراطية. هكذا، بدت التظاهرات البرازيلية في عامي 2013 و2014 تحديًا لنموذج التنمية القائمة على النمو الاقتصادي المنفلت وللفاعلين السياسيين الذين يمسكون بسلطة الدولة البرازيلية. وفي حين لم يكن لدى الحركة برنامج دقيق، فضلًا عن قيادة منظمة، فإن مواقفها كانت تشير بوضوح إلى رغبة جماعية في تكوين نوع مختلف من المجتمع والدولة قائم على السعيّ وراء حياة وتجربة في الديمقراطية التشاركية المتعددة الأبعاد.

أبعد من النيوليبرالية
الحركة الطلابية في تشيلي (2011–2013)

يمكن اقتراح تفسير مماثل في شأن الحركة الطلابية في تشيلي؛ تلك الحركة المهمة التي راحت تحتل شوارع سانتياغو ومدن أخرى على نحو دوري في الفترة 2011–2013، وكانت متجذرة في شبكات الإنترنت الاجتماعية دائمًا. ومع أن تشيلي لا تزال تُعتبر المثال الأكثر نجاحًا في النمو الاقتصادي في إطار العولمة واللبرلة في أميركا اللاتينية، خلال إدارة الرئيس المحافظ بينيرا الذي انتُخب في عام 2010 بعد عقود من حكومات يسار الوسط، راحت أغلبية التشيليين تعبّر عن انتقاد شديد للأنموذج الاقتصادي، وتطالب بمزيد من اهتمام الحكومة بالتعليم والصحة والمعاشات التقاعدية والبيئة وإعادة التوزيع الاجتماعي[9]. وفي حين كانت الحركة الطلابية قد احتشدت في الأصل من أجل تخفيض تكاليف الجامعات الحكومية، والحصول على مساعدات مالية، والمطالبة بتشديد الرقابة الحكومية على الجامعات الخاصة المتواضعة الجودة، فإنها وسّعت مطالبها لتطاول التعليم الجامعي المجاني، وتحسين الصحة والإسكان والتعليم بشكل عام، والدفاع عن حقوق المرأة وحقوق أقلية المابوتشي الهندية. كما طالبت بأشكال جديدة من الديمقراطية التشاركية وتشديد القبضة على الفساد السياسي. والحقيقة أنها شككت في شرعية الديمقراطية التقليدية القائمة على احتكار الأحزاب السياسية للسلطة. ونظرًا إلى اتساع مطالب هذه الحركة الطلابية، فإنها حظيت بالدعم المتواصل لأكثر من 80 في المئة من المواطنين وغدت طليعة التغيير الاجتماعي في تشيلي ديمقراطية.

تبدي الحركة الطلابية التشيلية تلك الميزة الخاصة المتمثلة في كونها مزيجًا من حركة اجتماعية مستقلة ونشاط سياسي يساري. والزعيمة الكاريزمية للحركة،

(9) F. Calderon and M. Castells, «Development, Democracy and Social Change in Chile,» in: M. Castells and P. Himanen (eds.), *Reconceptualizing Development in the Global Information Age* (Oxford: Oxford University Press, 2014).

الطالبة كاميلا فاييخو، كانت عضوًا في الحزب الشيوعي، لكنها احترمت قرارات المجالس الديمقراطية. هكذا، وُجِدَ الشيوعيون مع الفوضويين والاشتراكيين والطلاب المستقلين في الحركة نفسها، حيث يحرص الجميع كل الحرص على إبقاء الحركة بعيدًا عن السياسات الحزبية. وفي عام 2014، انتُخبت مرشحة يسار الوسط ميشيل باشيليه، الاشتراكية العريقة، رئيسةً لتشيلي بأغلبية ساحقة في إثر حملة اعتمدت فيها صراحة معظم مطالب الحركة الطلابية، بما في ذلك الانتقال إلى مجانية التعليم الجامعي العام قبل نهاية رئاستها. وتصرفت بسرعة لتنفيذ وعودها. علاوة على ذلك، انتُخب عدد من القيادات الطلابية، بما في ذلك فاييخو، أعضاء في الكونغرس تحت تسميات سياسية مختلفة. هكذا، تبدي الحركة الطلابية في تشيلي إمكانية الارتباط المباشر بالنظام السياسي على الرغم من نقدها المباشر للأحزاب السياسية التقليدية والسياسيين المحترفين. وما جعل هذا الأمر ممكنًا هو قيادة الرئيسة ميشيل باشيليه، المعروفة باستقلاليتها عن آليات الأحزاب، بما في ذلك حزبها الاشتراكي. وهذا الارتباط التكافلي بين حركة اجتماعية مستقلة وزعيمة سياسية كاريزمية يقدم أنموذجًا للتغيير الاجتماعي يمكن أن يصلح المؤسسات الديمقراطية من الداخل. لكن بناء استقلالية الحركة جرى، أصلًا، في الفضاء الحر للشبكات الاجتماعية، وعُبِّر عنه في تظاهرات الشوارع والمجالس العامة في المواقع الجامعية المحتلة، حيث جُرِّبت أشكال مستقبلية للديمقراطية.

نقض مركّب الإعلام - الدولة: المكسيك YOSOY132#

تُعَدّ الحركة المكسيكية YoSoy132# واحدة من التجارب اللافتة كثيرًا بين الحركات الاجتماعية الشبكية، لأنها تتناول على نحو مباشر الصلة بين الإعلام الجماهيري السائد والسياسات المؤسسية بوصفها صيغة سيطرة السلطة السياسية في معظم المجتمعات. تتميز المكسيك، على وجه التحديد، باحتكار ثنائي للتلفزيون (قناة Televisa وقناة Television Azteca) مع ارتباط القناتين مباشرة بالمصالح التجارية والنخب السياسية السائدة. ومن ناحية أخرى، يسيطر على الدولة المكسيكية اثنان من الأحزاب (عن طريق إجراءات

قانونية أو غير قانونية): الحزب الثوري المؤسساتي (PRI) الذي سيطر على السياسة المكسيكية على مدى 70 عامًا، وحزب العمل الوطني المحافظ (PAN) الذي وصل إلى رئاسة البلاد في الأعوام الأخيرة. ويمسك الحزب الثوري الديمقراطي اليساري ببعض الحكومات المحلية وحكومات الولايات، ولا سيما مكسيكو سيتي، لكنه أبقي بعيدًا عن السلطة الوطنية في بعض الأحيان من خلال التزوير الانتخابي الفاضح. هكذا، يحتل الاحتكار الثنائي الحزبي والاحتكار الثنائي التلفزيوني وارتباط واحدهما بالآخر محل القلب في نظام السلطة السياسية في المكسيك. وهذا ما جاءت حركة YoSoy132# العفوية، من خلال أوضاع طارئة، كي تفضحه وتتحداه.

ربما يساعد وصفٌ مقتضب لهذه الحركة في فهم أهميتها[10]. ففي 11 مايو/ أيار 2012، وفي خضم الحملة الانتخابية الرئاسية في المكسيك، شارك مرشح الحزب الثوري المؤسساتي، إنريكه بينيا نييتو، وشارك في جلسة نقاشية نظّمها الطلاب في كلية الاتصالات في الجامعة الأيبيرية الأميركية، وهي جامعة يسوعية بارزة في مكسيكو سيتي. وهناك أنحى بعض الطلاب عليه باللائمة في شأن أعمال العنف الدموية التي قامت بها الشرطة ضد السكان في أتنكو خلال فترة توليه منصب حاكم ولاية مكسيكو. وحين دافع بينيا نييتو عن سياساته، راح معظم الطلاب في القاعة يصرخون محتجين. فلجأ إلى المراحيض ثم غادر الحرم الجامعي برفقة حراسة أمنية بينما كان مئات الشباب يواصلون التعبير عن رفضهم سياسات الحزب الثوري المؤسساتي الفاسدة. وكان الطلاب قد صوروا الحادث على شريط فيديو لم يلبث أن جرى تحميله على الشبكات الاجتماعية ليحظى بانتشار هائل. دانت شبكات التلفزة وقادة الحزب الثوري المؤسساتي الاحتجاج باعتباره مؤامرة سياسية، في إشارة إلى أن المتظاهرين لم يكونوا في الحقيقة من طلاب الجامعة، وأنه لم يكن هناك سوى حفنة من هؤلاء الأخيرين. وردًا على هذا، أعدّ 131 من طلاب الجامعة الأيبيرية الأميركية شريط فيديو

(10) A. Monterde and P. Aragon, «#YoSoy132: Un movimiento en red. Autocomunicacion, redes policentricas y comunicaciones globales,» Research Report, Internet Interdisciplinary Institute, Universitat Oberta de Catalunya, Barcelona, 2014.

جديدًا، نشروه على موقع «يوتيوب»، وقدموا فيه أسماءهم وأظهروا بطاقات هوياتهم الطلابية وأشاروا إلى استقلالهم عن أي انتماء سياسي. وفي غضون ساعات قليلة، كان 20.000 من مستخدمي «يوتيوب» قد حوّلوا الفيديو إلى سواهم. وسرعان ما انطلقت بشكل عفوي حركة لدعم الطلاب على الشبكات الاجتماعية حملت الوَسم YoSoy132#، حيث أضاف كل من يريد الجميع نفسه إلى الـ 131 الذين بدأوا الاحتجاج. وكما هي الحال في حركات أخرى، انتقل الاحتجاج من الشبكات الاجتماعية إلى الشوارع، في مكسيكو سيتي هذه المرة. وفي 19 مايو/أيار 2012، خرج 30.000 شخص في مسيرة في الزوكالو (الميدان الرئيس في المدينة) ضد بينيا نييتو. وفي 30 من الشهر ذاته، عقدت YoSoy132# أول جمعية عامة لها في جامعة المكسيك الوطنية المستقلة، الجامعة الرئيسة في البلاد، حيث ناقشت في خمس عشرة جلسة قضايا كثيرة، بدءًا من التعليم إلى المواد الغذائية المعدلة وراثيًا، واقترحت سياسات جديدة في شأنها، بما في ذلك وضع استراتيجيات لمواجهة النيوليبرالية. لكن المطلب الرئيس للحركة كان استعادة حرية التعبير، ورفض تلاعب شبكات التلفزيون الوطنية.

قررت الحركة بعد ذلك أن تتدخل في الحملة الانتخابية فنظمت مناظرة بين جميع مرشحي الرئاسة الأساسيين. دُعيَ الجميع، وجاء الجميع، وكان الاستثناء الصارخ هو بينيا نييتو. جعلت الحركة من نفسها منصة للشباب المستقلين المطالبين بالمشاركة وبصوت لهم أبعد من الخطوط الحزبية. وفي تموز/يوليو، نشرت الحركة شريطي فيديو فضحت فيهما بعض المخالفات التي رصدتها في الحملة وفي الانتخابات ذاتها. في نهاية المطاف، انتُخب بينيا نييتو رئيسًا للمكسيك: كان تحالف المصالح المُقام حول الحزب الثوري المؤسساتي أقوى كثيرًا من أن تتحداه حركة وليدة وتقف في وجه حملته الإعلامية وشبكاتها الراعية في أرجاء البلد. لكن شيئًا تغير في عقول الشباب المكسيكيين: أصبح من الممكن معارضة النخب الفاسدة التي حكمت البلاد فترة مطولة. علاوة على ذلك، كُسِرَ احتكار المعلومات، فما عاد التلفزيون المصدر الوحيد للتقارير والصور عن الواقع المكسيكي. بنت الحركة استقلالًا تواصليًا، وأثّرت في تلك القطاعات من النظام السياسي، ولا سيما الحزب

الثوري الديمقراطي اليساري، الذي كان يبحث عن وسائل لبناء بديل لآلة الحزب الثوري المؤسساتي الشعبوية الراسخة. وفي عام 2014، باتت هناك جماعات انبثقت عن YoSoy132# وواصلت الدفاع عن قضاياها العادلة في كامل جغرافيا المكسيك، وفي كل مجال من مجالات التجربة المحلية. هكذا زُرعت بذور التغيير في عقول آلاف البشر وراحت تلهم المناقشات على الشبكات الاجتماعية. وهذه البذور تنمو كل يوم نمو الجذور الذي يميّز الحركات الاجتماعية الشبكية. وبعد أن قامت الشرطة المحلية التي تعمل لحساب مهربي المخدرات باغتيال أو باختطاف مجموعة من طلاب مدرسة ريفية في ولاية غيريرو في أيلول/سبتمبر 2014، خرج مئات الآلاف من المكسيكيين إلى الشوارع في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، منددين بالتواطؤ بين الكارتلات [المنظمات] الإجرامية وسلطات الدولة على جميع المستويات. ونتيجةً لهذه الحركات الاجتماعية، حدث تغير كبير في ذهن الجمهور (في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، كان 78 في المئة من المكسيكيين لا يثقون بالأحزاب السياسية أو بالحكومة)، كما أن قطاعات واسعة في المجتمع المكسيكي ترفض شرعية الدولة المكسيكية. مرة أخرى، نجد الحركات الاجتماعية الشبكية جهات فاعلة في بناء الوعي، وتاليًا في تهيئة الأوضاع من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي.

الحركات الاجتماعية الشبكية والاحتجاجات الاجتماعية

يمكن تقديم تقارير مماثلة من الخطوط الأمامية لحركات اجتماعية متعددة في جميع أنحاء العالم، بعضها غير معروف خارج مناطقه بسبب التعتيم المتعمد من وسائل الإعلام على أشكال الاحتجاج الاجتماعي الجديدة. لكن المهم، لغرض التحليلي، هو إظهار صعود نمط مشترك من التعبئة الاجتماعية في تشكيلة واسعة من السياقات وضمن طيف واسع من الدوافع. وهذا النمط المشترك، بوصفه سيرورة أم مشروعًا اجتماعيًا سياسيًا جديدًا، هو ما سأحاول أن أحدده في الفصل التالي. ويبقى ضروريًا أن نأخذ في الحسبان أن الاحتجاجات الاجتماعية المعاصرة ليست كلها تعبيرات عن هذا الشكل الجديد من الحركة

الاجتماعية. وفي الواقع، ليست في معظمها كذلك، حتى لو كانت تستخدم الشبكات الاجتماعية وتبذر الاضطراب في النظام الاجتماعي من خلال التظاهر في الشوارع. جميع السياسات أو التمردات التقليدية موجودة أيضًا على الشبكات الاجتماعية، ولكن هذا لا يجعل منها حركة اجتماعية شبكية. ومن الأمثلة لذلك الصين؛ فبخلاف الصورة الغربية عن بلد واقع تحت رقابة مشددة، كان هناك في عام 2010 أكثر من 100.000 احتجاج مخلّ بالنظام، كثيرٌ منها كان عنيفًا، وهذا الرقم يبدي ارتفاعًا يكاد يبلغ 10.000 احتجاج على ما كان قبل عقد واحد من ذلك، وفقًا لبيانات الحكومة الصينية[11]. وترى مصادر أخرى أن الرقم هو 180.000. لكن عددًا قليلًا جدًا من الحالات هو الذي تشكلت فيه حركة اجتماعية مستقلة من خلال هذه الدينامية، باستثناء بضع حالات من التعبئة المحدودة مكانًا وزمانًا. وهذا بخلاف ثورة المظلات في هونغ كونغ في أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر 2014، وهي حركة اجتماعية شبكية مستقلة حقًا تطالب بالحق في الديمقراطية التمثيلية وتتحدى سيطرة بيجين[12] (Fang 2014). والسؤال: هل تختلف ضروب التعبئة الاجتماعية والحملات السياسية عن الحركات الاجتماعية الشبكية، حتى لو كانت تستخدم الشبكات الاجتماعية على نطاق واسع؛ تلك الشبكات التي هي المكونات النوعية لهذه الحركات الاجتماعية وتجعلها عوامل تغيير اجتماعي في المجتمع الشبكي؟ هذا ما سأنتقل الآن إلى تحليله.

المراجع

Branco, M. «Brasil 2013. La calle y la presidenta.» *Vanguardia Dossier*. no. 50: *El Poder de las Redes Sociales* (January-March 2014).

_________. Personal Communication. 2014.

---

(11) Y.-T. Hsing, «Development as Culture: Human Development and Information Development in China.» in: M. Castells and P. Himanen (eds.), *Reconceptualizing Development in the Global Information Age* (Oxford: Oxford University Press, 2014).

(12) K. Fang, «New Media Technology in Hong Kong's Umbrella Revolution,» Research Paper (Published Online), Annenberg School of Communication, University of Pennsylvania, Center for Global Communication Studies, Philadelphia, 2014.

Calderon, F. and M. Castells. «Development, Democracy and Social Change in Chile.» in: Castells, M. and P. Himanen (eds.). *Reconceptualizing Development in the Global Information Age*. Oxford: Oxford University Press, 2014.

Cardoso, G. «Movilizacion social y medios sociales.» *Vanguardia Dossier*. no. 50 *El Poder de las Redes Sociales* (January-March 2014).

_________, Tiegi Lapa and B. De Fatima. «People are the Message: Social Mobilization and Social Media in Brazil.» *International Journal of Communication*. vol. 10. 2016.

Cinmen, I. «Turquia: La Rebelion de Junio.» *Vanguardia Dossier*. no. 50: *El Poder de las Redes Sociales* (January-March 2014).

Fang, K. «New Media Technology in Hong Kong's Umbrella Revolution.» Research Paper (Published Online). Annenberg School of Communication, University of Pennsylvania, Center for Global Communication Studies, Philadelphia, 2014.

Gokmenoglu, B. «The Gezi Movement: A Comparative Perspective.» Research Paper. University of Southern California, Department of Sociology, Los Angeles, 2013.

_________. «The Gezi Movement: A Personal Account.» Research Paper. University of Southern California, Department of Sociology, Los Angeles, 2013.

_________. «The 2014 Local Elections in Turkey: A Research Note.» University of Southern California, Department of Sociology, Los Angeles, 2014.

Hsing, Y.-T. «Development as Culture: Human Development and Information Development in China.» in: Castells, M. and P. Himanen, (eds.) *Reconceptualizing Development in the Global Information Age*. Oxford: Oxford University Press, 2014.

Monterde, A. and P. Aragon. «#YoSoy132: Un movimiento en red. Autocomunicacion, redes policentricas y comunicaciones globales.» Research Report. Internet Interdisciplinary Institute, Universitat Oberta de Catalunya. Barcelona. 2014.

Vanguardia Dossier. no. 50: *El Poder de las Redes Sociales* (January-March 2014).



تغيير العالم في مجتمع الشبكات

أسقطنا جدار الخوف
وأسقطت جدار منزلنا
سنعيد بناء بيوتنا
ولكنك لن تتمكن أبدًا من إعادة بناء جدار الخوف
تغريدة من souriastrong@ (راوية الحسيني)

على مر التاريخ، كانت الحركات الاجتماعية، وستظل، أذرع التغيير الاجتماعي[1]، والتي تنتج عادة من أزمة الأوضاع المعيشية التي تجعل الحياة اليومية لا تطاق بالنسبة إلى معظم الناس، وتكون مدفوعة بأزمة ثقة عميقة في

---

(1) رؤيتي الشخصية لتحليل الحركات الاجتماعية، وهي مبينة على نظرية ألان تورين، كما وردت في: Alain Touraine, *La Voix et le regard: Sociologie des mouvements sociaux* (Paris: Seuil, 1978).

نشرت الصياغة الأكثر اكتمالًا لرؤيتي التحليلية الخاصة في: Manuel Castells, . *The City and the Grassroots: A Cross-Cultural Theory of Urban Social Movements* (Berkeley, CA: University of California Press, 1983).

وطبقتها في: Manuel Castells, *The Power of Identity: The Information Age - Economy, Society, and Culture: 2*, Information Age Series (Oxford: Blackwell, 2003).

يُنظر أيضًا: Hank Johnston, *States and Social Movements* (Cambridge; MA: Polity Press, 2011); David A. Snow, Sarah A. Soule and Hanspeter Kriesi, eds., *The Blackwell Companion to Social Movements* (Oxford: Wiley-Blackwell, 2004); C. Tilly, *Social Movements, 1768-2004* (Boulder, CO: Paradigm Publishers, 2004); S. Staggenborg, *Social Movements* (Oxford: Oxford University Press, 2008); G. Chesters and I. Welsh, *Complexity and Social Movements: Multitudes at the Edge of Chaos* (London: Routledge, 2000). Mario Diani and Doug McAdam, *Social Movements and Networks: Relational Approaches to Collective Action*, Comparative Politics (Oxford: Oxford University Press, 2003), and Michael Hardt and Antonio Negri, *Multitude: War and Democracy in the Age of Empire* (New York: Penguin Books, 2004).

إدارة المؤسسات السياسية للمجتمع؛ إذ يتسبب مزيج من تدهور الأوضاع المادية للحياة وأزمة شرعية الحكام المسؤولين عن إدارة الشؤون العامة، في حث الناس على تولي زمام الأمور بأيديهم، والانخراط في العمل الجماعي خارج القنوات المؤسسية المعتادة، والدفاع عن مطالبهم، وفي نهاية المطاف، تغيير الحكام، وحتى قواعد تشكيل حياتهم. مع ذلك، يعد ذلك سلوكًا محفوفًا بالمخاطر، لأن الحفاظ على النظام الاجتماعي واستقرار المؤسسات السياسية يُظهران علاقات السلطة التي تُفرَض، إذا لزم الأمر، بالترهيب، وفي الملاذ الأخير، باستخدام القوة. وهكذا نجد، في التجربة التاريخية، وفي ملاحظة التحركات التي جرى تحليلها في هذا الكتاب، أن الحركات الاجتماعية غالبًا ما تنفجر من العواطف المستمدة من بعض الحوادث ذات الدلالة، والتي تساعد المحتجين في التغلب على الخوف وتحدي السلطات، الأمر الذي يكون ملازمًا لفعلهم على الرغم من خطورته. في الواقع، ينطوي التغيير الاجتماعي على فعل، فردي أو جماعي تحفزه، من جذوره، دوافع عاطفية، كما كل سلوك بشري، وفقًا لأحدث بحوث علم الأعصاب الاجتماعي[2]. في سياق العواطف الأساسية الست التي حددها أطباء علم النفس العصبي (الخوف والاشمئزاز والمفاجأة الحزن السعادة والغضب)[3]، تقول نظرية الذكاء العاطفي في التواصل السياسي[4] إن الغضب هو المحفز، والخوف هو القامع. ويزداد الغضب مع إدراك فعل ظالم ومع تحديد الوسيط المسؤول عن الفعل. ويجلب الخوف القلق، الذي يرتبط بتفادي الخطر، ويجري التغلب على الخوف من خلال التشارك والتوحد مع الآخرين في عملية الفعل التواصلي، ثم يسيطر الغضب: ويدفع إلى سلوك مواجهة المخاطرة. عندما تستحث عملية الفعل التواصلي العمل الجماعي وإدخال التغيير، تسود أقوى المشاعر الإيجابية: الحماسة، وهي التي تقوي التعبئة الاجتماعية المقصودة، وتتحول شبكات

(2) Antonio Damasio, *Self Comes to Mind: Constructing the Conscious Brain* (New York: Pantheon Books, 2009).

(3) Paul Ekman, *Darwin and Facial Expressions: A Century of Research in Review* (New York: Academic Press, 1973).

(4) W. Russell Neuman [et al.], eds., *The Affect Effect: Dynamics of Emotions in Political Thinking and Behavior* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2007).

الأفراد المتحمسة، بعد التغلب على الخوف، إلى الممثل الجماعي الواعي. وبالتالي ينتج التغيير الاجتماعي من الفعل التواصلي الذي ينطوي على الشبكات العصبية للأدمغة البشرية تحفزها إشارات من بيئة الاتصال عبر شبكات التواصل. وتؤمن التكنولوجيا والبنية لهذه الشبكات التواصلية عملية التعبئة، كذلك التغيير الاجتماعي باعتباره عمليةً ونتيجة على حد سواء[5]. في السنوات الأخيرة، شهدت الاتصالات تحولًا تقانيًا وتنظيميًا عميقًا على نطاق واسع، مع صعود ما دعوته «الاتصال الفردي - الجماعي»، الذي يقوم على أساس شبكات أفقية من الاتصال التفاعلي، المتعدد الاتجاهات على الإنترنت، وحتى أكثر من ذلك، في شبكات الاتصالات اللاسلكية، المنصة السائدة الآن للتواصل في كل مكان[6]. هذا هو السياق الجديد، في صميم مجتمع الشبكة بوصفه هيكلًا اجتماعيًا جديدًا، تشكلت فيه حركات القرن الحادي والعشرين الاجتماعية.

نشأت الحركات المدروسة في هذا الكتاب، والحركات الاجتماعية المماثلة التي انتشرت في أنحاء العالم، من أزمة اقتصادية هيكلية ومن أزمة تعميق الشرعية (يُنظر الملحق). دعت الأزمة المالية، التي هزت أسس الرأسمالية الإعلامية العالمية من عام 2008 فصاعدًا، إلى التشكيك في رخاء أوروبا والولايات المتحدة؛ وهددت الحكومات والدول والشركات الكبرى بالانهيار المالي؛ وأدت إلى تقلص كبير في دولة الرفاه التي يستند إليها الاستقرار الاجتماعي لعقود[7]. أثرت أزمة الغذاء العالمية في معيشة معظم الناس في الدول العربية، إذ وصل

---

(5) Javier Toret (coordinator), *Tecnopolítica: la potencia de las multitudes conectadas. El sistema red 15M, un nuevo paradigma de la política distribuida* (Barcelona: Universitat Oberta de Catalunya (UOC) Press, 2014).

(6) Manuel Castells, *Communication Power* (Oxford: Oxford University Press, 2009); Manuel Castells [et al.], *Mobile Communication and Society: A Global Perspective*, Information Revolution and Global Politics (Cambridge, MA: MIT Press, 2006); Muzammi M. Hussain and Philip N. Howard, «Democracy's Fourth Wave?: Information Technology and the Fuzzy Causes of the Arab Spring,» Unpublished Paper Presented at: The Meeting of the International Studies Association, San Diego, 1 April 2012; Clay Shirky, *Here Comes Everybody: The Power of Organizing without Organization* (New York: Penguin Press, 2008), K. Nahon and J. Hemsley, *Going Viral* (Cambridge: Polity Press, 2013).

(7) Manuel Castells, Joao Caraca and Gustavo Cardoso, eds., *Aftermath: The Cultures of the Economic Crisis* (Oxford: Oxford University Press, 2012), and Ewald Engelen [et al.], *After the Great Complacence: Financial Crisis and the Politics of Reform* (Oxford: Oxford University Press, 2011).

سعر المواد الغذائية الأساسية، خصوصًا الخبز، إلى مستويات لا يمكن تحملها بالنسبة إلى شعوب تنفق معظم دخلها الضئيل على الطعام. أصبح عدم المساواة الاجتماعي المتفشي في كل مكان لا يطاق في نظر كثيرين ممن يعانون الأزمة بلا أي أمل وبلا أي ثقة. ووصل مستوى السخط الاجتماعي والسياسي إلى نقطة الغليان، ومع ذلك، فالحركات الاجتماعية لا تنشأ من الفقر أو اليأس السياسي فحسب، بل تتطلب أيضًا تعبئة عاطفية تنجم عن الغضب ضد الظلم الصارخ، وعن الأمل في تغيير ممكن نتيجة أمثلة من الانتفاضات الناجحة في أجزاء أخرى من العالم، تلهم كل ثورة تلك التي تليها من خلال شبكات الصور والرسائل عبر الإنترنت. إضافة إلى ذلك، على الرغم من الخلافات الحادة بين السياقات التي نشأت فيها هذه الحركات، هناك بعض السمات المشتركة التي تشكل نمطًا مشتركًا والتي تتلخص في: شكل الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت.

الحركات الاجتماعية الشبكية: بزوغ نمط جديد؟[8]

تقدم الحركات الاجتماعية المدروسة في هذا الكتاب، فضلًا عن غيرها مما وقع في جميع أنحاء العالم في الأعوام الأخيرة[9]، عددًا من الخصائص المشتركة.

(8) استخدمت مصطلح الحركات الشبكية (Networked Movements)، ولكن أحيانًا وفقًا لسياق الجملة تُستخدم الحركات المتصلة بالشبكة، إلا أن ذلك حصل في أضيق الحدود، وكذلك الأمر في مصطلح (Autonomy) وتعني الحكم الذاتي، ولكنني استخدمت الاستقلالية حيث وجدت أنها أكثر دقة في التعبير عن المعنى المقصود. ولمزيد من التوضيح أضفت أحيانًا كلمة ذاتية للاستقلالية وفقًا لما يفرضه السياق من الخصوصية والتأكيد بالمعنى. (المترجمة)

(9) في الفترة بين عامي 2008 و2012، كان هناك عدد من الحركات الاجتماعية الشبكية القوية، بخلاف الحالات المعروضة في هذا الكتاب، والتي انتشرت في جميع أنحاء العالم، مع تركيزات وبدايات وتوجهات مختلفة، ولا سيما في إيران واليونان والبرتغال وإيطاليا وإسرائيل وتشيلي وروسيا. حدثت في معظم البلدان الأوروبية، وفي بعض بلدان أميركا اللاتينية، بعض الاحتلالات الرمزية للفضاء العام، لكن لم تصل قط إلى مستوى حركة اجتماعية كاملة. يُنظر: Shirky, *Here Comes Everybody*; E. Scafuro, «Autocomunicazione orizzontale di massa: Il potere della rete» (Master Thesis, Universita delgi Studi di Genova, Facolta di Scienze della Formazione, Genova, 2011); Paul Mason, *Why It's Kicking Off Everywhere: The New Global Revolutions* (London: Verso Books, 2012), and Gustavo Cardoso and P. Jacobetti, «Surfing the Crisis: Alternative Cultures and Social Movements in Portugal,» in: Castells, Caraca and Cardoso, eds., *Aftermath*.

إنها تشابك في أشكال متعددة. ويعتبر استخدام الإنترنت وشبكات الاتصالات المتنقلة فيها جوهريًا، علمًا أن شكل التشابك متعدد الوسائط. وتشمل تلك الحركات، الشبكات الاجتماعية المتصلة وغير المتصلة بشبكة الإنترنت، وكذلك الشبكات الاجتماعية التي وجدت من قبل، والشبكات التي تشكلت خلال أعمال الحركة، والشبكات داخل الحركة، وتلك التي شُبّكت مع حركات أخرى في أنحاء العالم، مع عالم مدونات الإنترنت، ومع وسائل الإعلام ومع المجتمع بأسره. تعتبر تقنيات الشبكات ذات دلالة، لأنها توفر المنصة لهذه الممارسة الشبكية المستمرة والواسعة التي تتطور مع الشكل المتغير للحركة. على الرغم من أن الحركات عادة ما تتجذر في الحيز الحضري من خلال الاحتلالات وتظاهرات الشوارع، فإن وجودها يستمر في الفضاء الحر للإنترنت. وذلك أنها شبكة من الشبكات، فمن الممكن لهذه الحركات أن تحتمل عدم امتلاكها مركزًا محددًا، غير أن التأكد من مهمات التنسيق، فضلًا عن المداولات، يجري بوساطة التفاعل بين نقاط عدة. وبالتالي، فإنها لا تحتاج إلى قيادة رسمية، أو مركز للتحكم والسيطرة، أو منظمة رأسية لتوزيع المعلومات أو التعليمات. ويزيد هذا الهيكل اللامركزي من فرص المشاركة في الحركة، بالنظر إلى أن هذه شبكات مطلقة من دون حدود واضحة، تعيد تشكيل نفسها دائمًا وفقًا لمستوى مشاركة السكان عمومًا. كما إنه يقلل من تعرض الحركة لخطر القمع، خصوصًا أن هناك عددًا قليلًا من الأهداف القابلة للقمع، باستثناء المواقع المحتلة، ولذا يمكن للشبكة إصلاح نفسها ما دام هناك عدد كاف من المشاركين في الحركة، مرتبطين على نحو حر، بحكم الأهداف الشائعة والقيم المشتركة. ولذا، فإن دعم ترابط الشبكات بوصفه وسيلة لإحياء الحركة يحميها، أحيانًا ضد خصومها، أم ضد مخاطرها الداخلية الخاصة من البيروقراطية والتلاعب.

في حين أن هذه الحركات عادةً ما تنطلق في شبكات التواصل الاجتماعي على الإنترنت، **فهي تصبح حركة باحتلالها للحيز الحضري**، سواء عبر الاحتلال القائم للساحات العامة أو عبر التظاهرات المستمرة في الشوارع. ويُصنع فضاء الحركة دائمًا من التفاعل بين فضاء التدفقات على الإنترنت وشبكات الاتصالات اللاسلكية، والمساحة المكانية للمواقع المحتلة ورمزية المباني المستهدفة

بأعمال الاحتجاج. هذا الهجين من الفضاء الإلكتروني والحيز الحضري يشكل الفضاء الثالث الذي أسميه مساحة الاستقلالية[10]، وذلك لأن هذه الاستقلالية يمكن تأمينها بوساطة القدرة على التنظيم في الفضاء الحر لشبكات التواصل فحسب، ولكن في الوقت ذاته لا يمكن ممارستها بوصفها قوةً تحويلية إلا بوساطة تحدي النظام المؤسسي الصارم من طريق المطالبة بمساحة من المدينة لمواطنيها. وتصبح الاستقلالية من دون مواجهة انسحابًا، والمواجهة من دون أساس دائم للاستقلالية في فضاء التدفقات هي بمنزلة نشاط متقطع. **ويُعتبر فضاء الاستقلالية الحيز المكاني الجديد للحركات الاجتماعية المتصلة بالشبكة.**

تُعتبر تلك الحركات محلية وعالمية في الوقت نفسه. فهي تبدأ في سياقات محددة، لأسباب خاصة بها، وتنشئ شبكاتها الخاصة، وتبني فضاءها العام بوساطة احتلال الحيز الحضري والارتباط بشبكات الإنترنت. ولكنها أيضًا عالمية، لأنها متصلة في أنحاء العالم كله، وتتعلم من التجارب الأخرى، وفي الواقع غالبًا ما تستلهم من هذه التجارب للانخراط في تعبئتها الخاصة. علاوة على ذلك، فإنها تبقى نقاشًا عالميًا مستمرًا على الإنترنت، وأحيانًا تدعو إلى تظاهرات عالمية مشتركة في شبكة من المواقع المحلية في وقت متزامن. تعبّر عن وعي حاد في النقاش الجماعي لقضايا ومشكلات البشرية بأسرها، وتكشف بوضوح عن ثقافة عالمية، في حين تظل متجذرة في هويتها المحددة، وتتنبأ مسبقًا، إلى حد ما، باستبدال الانقسام الحالي بين الهوية المجتمعية المحلية والشبكات الفردية العالمية.

ومثل كثير من الحركات الاجتماعية الأخرى في التاريخ، أنتجت الحركات المتصلة بالشبكة شكلها الخاص من الزمن: **الزمن الأبدي**، قالب زمني عابر للتاريخ، من خلال الجمع بين نوعين مختلفين من الخبرة. فمن جهة، تتموضع مجموعات الحراك في المواقع المحتلة، يومًا بعد يوم، لا يعرفون متى يأتي الإخلاء، ينظمون معيشتهم كما لو أن الأمر يجسد مجتمعًا بديلًا لأحلامهم، غير

---

(10) M. Castells, «The Space of Autonomy. Cyberspace and Urban Space in Networked Social Movements» (Lecture Delivered at the Symposium on Manuel Castells Urban Theory, Graduate School of Design, Harvard University, 18 February 2014).

محدد الأفق زمنيًا وخال من التسلسل الزمني لحياتهم النظامية اليومية السابقة. وهُم، من جهة أخرى، يشيرون في نقاشاتهم ومشروعاتهم، يشيرون إلى أفق غير محدود من احتمالات أنماط جديدة للحياة والمجتمع تنشأ عن ممارسة للحركة. يعيشون اللحظة وفقًا لشروط تجربتهم، ويخططون لزمنهم في مستقبل صناعة التاريخ في حدود توقعاتهم. وفي ما بين هاتين الممارستين الزمنيتين، يرفضون زمن الساعة المساعد المفروض بوساطة مقياس الوقت المحدد بوجودها، حيث إن الزمن البشري يتجلى في الممارسة الإنسانية فحسب، فهذا الزمن الخالد المزدوج ليس أقل واقعيةً من الزمن المقيس لعامل خط التجميع أو زمن المدير التنفيذي المالي على مدار الساعة؛ هو زمن ناشئ بديل وهجين يقوم بين الآن والآن الممتد.

تُعتبر هذه الحركات، من حيث تكوينها، **عفوية إلى حد كبير في أصلها، تسببها عادة شرارة غضب**، ارتبطت بحادث معين أو بذروة الاشمئزاز من تصرفات الحكام. في الحالات كلها، تنشأ من دعوة إلى العمل من فضاء التدفقات الذي يهدف إلى تكوين مجتمع لحظي من الممارسة المتمردة في فضاء الأماكن. يُعدّ مصدر الدعوة أقل أهمية من تأثير الرسالة في مستقبلين كثيرين غير محددين، ترتبط عواطفهم مع مضمون الرسالة وشكلها. قوة الصور أمر بالغ الأهمية، وكان موقع «يوتيوب»، على الأرجح، أقوى أدوات التعبئة في المراحل المبكرة للحركة، وكان الأكثر دلالة على نحو خاص على صور القمع العنيف من الشرطة أو البلطجية.

تُعتبر الحركات المتصلة بالشبكة واسعة الانتشار، اعتمادًا على منطق شبكات الإنترنت[11]. هذا ليس بسبب الطابع الواسع من نشر الرسائل نفسها ولاسيما الرسائل التي تحتوي على الصور المُعبئة فحسب، ولكن بسبب التأثير التظاهري للحركات بالتدفق في كل مكان أيضًا. وقد لاحظنا الانتشار الواسع من بلد إلى آخر، من مدينة إلى أخرى، من مؤسسة إلى أخرى[12]. كما ألهمت مشاهدة الاحتجاجات وسماعها في مكان آخر، حتى في سياقات بعيدة وثقافات مختلفة، الحشد لأنها أثارت **الأمل** في إمكان التغيير.

(11) Nahon and J. Hemsley, *Going Viral.*

(12) Toret (coordinator), *Tecnopolítica.*

يتحقق الانتقال من الغضب إلى الأمل بوساطة المداولات في فضاء الاستقلال. ويحدث صنع القرار عادة في المجالس واللجان التي تُعيَّن في المجالس. في الواقع، **حركات عادة بلا قيادة،** لا لقلة من يصلحون قادة، بل الانعدام الثقة على نحو عميق وعفوي لدى معظم المشاركين في الحركة تجاه أي شكل من أشكال سلطة التفويض. وهذه السمة الأساسية للحركات تأتي مباشرة من أحد أسباب نشأتها: رفض الممثلين السياسيين من الذين يمثلونهم، بعد شعور بالخيانة والتلاعب بتجربتهم في السياسة كالمعتاد. هناك حالات متعددة يكون فيها بعض المشاركين أكثر نشاطًا أو نفوذًا من غيرهم، من طريق تكريس أنفسهم للحركة طوال الوقت، ويظل هؤلاء النشطاء مقبولين في دورهم ما داموا لا يتخذون قرارات كبرى من تلقاء أنفسهم. وهكذا، على الرغم من التوترات الواضحة في الممارسة اليومية للحركة، تُعتبر القاعدة الضمنية المقبولة على نطاق واسع هي الاستقلالية الذاتية لأعضاء الحركة. ويُعتبر هذا إجراءً تنظيميًا وهدفًا سياسيًا في الوقت ذاته: وضع الأساس للديمقراطية الحقيقية في المستقبل من خلال ممارسة ذلك في الحركة.

تكوّن الشبكات الأفقية، متعددة الوسائط، سواء على الإنترنت أم في الحيز الحضري، **الوجود الجماعي** الذي يُعتبر قضية جوهرية للحركة، لأن من خلال الوجود الجماعي يتغلب الناس على الخوف ويكتشفون الأمل. ولا يعني الوجود الجماعي منظومة مجتمع، لأن المجتمع ينطوي على مجموعة من القيم المشتركة، وهذا عمل يجري تطويره في الحركة، حيث إن الناس يأتون في معظمهم إلى الحركة حاملين دوافعهم وأهدافهم الخاصة، عازمين على اكتشاف القواسم المشتركة المحتملة في الممارسة داخل الحركة. وهكذا، تعتبر منظومة المجتمع هدفًا يسعون إلى تحقيقه، ولكن الوجود الجماعي هو نقطة بداية ومصدر للتمكين: «**معًا نستطيع**» (*Juntas Podemos*). **تدعم أفقية الشبكات التعاون والتضامن، بينما تعمل على تقويض الحاجة إلى قيادة رسمية.** وهكذا، فما يبدو شكلًا مؤثرًا من المداولات واتخاذ القرارات، هو في الواقع، الأساس اللازم لتوليد الثقة، التي من دونها لا يمكن الاضطلاع بأي عمل مشترك ضد الخضوع لثقافة سياسية سمتها التنافس والتهكم. تنشئ الحركة ترياقها الخاص المضاد لتغلغل القيم الاجتماعية التي كانوا يرغبون في مواجهتها. هذا هو المبدأ

الثابت الناتج من النقاشات في جميع الحركات: فهو ليس أن الغاية لا تبرر الوسيلة فحسب، بل في الواقع تجسد أهداف التحول المنشود.

تُعتبر هذه الحركات انعكاسية - ذاتية بشكل كبير. فهي تستجوب نفسها باستمرار كحركات، وكأفراد، بشأن من هم، ماذا يريدون، ما يريدون إنجازه، أي نوع ديمقراطية ومجتمع يرغبون فيه، وكيف يمكن تجنب الأفخاخ والمزالق لكثير من الحركات التي فشلت، من طريق القيام باستئنساخ آليات النظام الذي تريد الحركة تغييره، بنفسها، خصوصًا ما يتعلق بشأن تفويض سياسي بالاستقلالية والسيادة. تتجلى هذه الانعكاسية الذاتية في عملية مداولات المجالس، ولكن أيضًا في المحافل المتعددة على شبكة الإنترنت، في عدد لا يحصى من المدونات والنقاشات الجماعية على شبكات التواصل الاجتماعي. وتُعتبر مسألة العنف، أحد الموضوعات الرئيسة في النقاش؛ العنف الذي تواجهه الحركات، في كل مكان، في ممارساتها. من حيث المبدأ، **هي حركات غير عنيفة**، وتنخرط عادة، في بدايتها، في العصيان المدني السلمي، ولكن لا بد لها من التورط في احتلال الفضاء، العام وفي التكتيكات التخريبية للضغط على السلطات السياسية ومؤسسات الأعمال، حيث إنها لا تعترف بجدوى المشاركة العادلة في السياق المؤسسي. وهكذا، يصبح القمع، على مستويات مختلفة من العنف، اعتمادًا على السياق المؤسسي وشدة التحدي من جانب الحركة، تجربة متكررة في جميع مراحل عملية العمل الجماعي. بما أن هدف جميع الحركات هو التحدث نيابةً عن المجتمع ككل، فمن المهم الحفاظ على الشرعية من خلال تجاورها السلمي مع عنف النظام. في الواقع، في كل حالة، ضاعفت صور عنف الشرطة التعاطف مع الحركة بين المواطنين، وساعدت في إعادة تنشيط الحركة نفسها. من ناحية أخرى، يصعب، فرديًا وجماعيًا، الامتناع عن غريزة أساسية كالدفاع عن النفس. كان ذلك أمرًا مهمًا بشكل خاص في حالة الانتفاضات العربية، عندما واجهت المجازر المتكررة باستخدام أقصى درجات العنف العسكري، وأصبح بعض الحركات الديمقراطية، في نهاية المطاف، متورطًا في حروب أهلية دامية. وبذلك، اختفت الحركات الاجتماعية، واستبدلت بفصائل عنيفة تقاتل من أجل سلطة الدولة ويختلف الوضع، بشكل واضح في الديمقراطيات الليبرالية، ولكن التعسف والإقلات من عقاب عنف الشرطة في كثير من الحالات، يفتحان الطريق

إلى الفعل من مجموعات صغيرة تصر وتكون على استعداد لمواجهة النظام بالعنف من أجل فضح طابعه العنيف. يوفر العنف لقطات مذهلة مختارة لوسائل الإعلام، ويمثل في أيدي أولئك الساسة وقادة الرأي، الذين يهدفون إلى القمع، الانتقاد المتجسد في الحركة. ولا يعتبر التساؤل الحرج بشأن العنف مجرد مسألة تكتيكات، بل هو مسألة حاسمة في حياة الحركات وموتها، لأنها تحمل فرصة إدخال التغيير الاجتماعي إذا أحدثت ممارساتها وخطابها، اتفاقًا جماعيًا في المجتمع بأسره (الـ 99 في المئة)[13].

نادرًا ما تكون لهذه الحركات برامج، إلا في حالة التركيز على قضية واضحة واحدة: إسقاط النظام الدكتاتوري، وهي لديها مطالب متعددة: في معظم الوقت، كلها مطالب ممكنة من مواطنين يتوقون إلى بتّ أحوال حياتهم، ولكن لأنها مطالب متعددة ودوافع غير محدودة، فإنه لا يمكنها إضفاء الطابع الرسمي على أي تنظيم وقيادة، لأن اتفاقها بالإجماع ووجودها الجماعي يعتمدان على نقاشات واحتجاج مخصصين لهذا الغرض، وليس على الوفاء ببرنامج يتمحور حول أهداف محددة: وهذا يشكل، على حد سواء، قوّتها (نداء مفتوح على مصراعيه)، وضعفها (كيف يمكن إنجاز أي شيء عندما تكون الأهداف المراد تحقيقها غير محددة؟). وفقًا لذلك، لا يمكن هذه الحركات التركيز على مهمة واحدة أو على مشروع واحد. من ناحية أخرى لا يمكن توجيهها إلى العمل السياسي المحدود الأطر أصلًا. ولذلك، فإنها لا تستطيع أن تكون موضعًا للاعتماد من الأحزاب السياسية (الفاسدة عالميًا)، على الرغم من أن الأحزاب السياسية يمكن أن تستفيد من تغيير الفكر الذي تثيره الحركة في الرأي العام. وبالتالي، تُعتبر تلك الحركات حركات اجتماعية، **تهدف إلى تغيير قيم المجتمع**، كما يمكنها أيضًا أن تكون حركات رأي عام، مع نتائج انتخابية، تهدف إلى تبديل الدولة، وتعبّر عن المشاعر وتثير النقاش لكن لا تؤسس أحزابًا أو تدعم حكومات، على الرغم من احتمال أن قد تصبح هدفًا منتقًى للتسويق السياسي. في بعض الحالات، قد تحث على تشكيل نوع جديد من الحزب السياسي، قريب من الوحي الأساسي للحركة، ولكن مميز

(13) Bruce B. Lawrence and Aisha Karim, eds., *On Violence: A Reader* (Durham, NC: Duke University Press, 2007).

بوضوح من الحركة. ومع ذلك في الحالات كلها، تعتبر **حركات سياسية للغاية بالمعنى الجوهري**، وبشكل خاص؛ فعندما تقترح تلك الحركات الديمقراطية التداولية المباشرة، القائمة على أساس الديمقراطية الشبكية وتمارسها، فإنها تطرح يوتوبيا أو مدينة فاضلة جديدة من الديمقراطية المتصلة بالشبكة القائمة على مجتمعات محلية ومجتمعات افتراضية في تفاعل، ولكنها مدن فاضلة ليست محض خيال؛ فمعظم الأيديولوجيات السياسية الحديثة المتجذرة في الأنظمة السياسية (الليبرالية، والاشتراكية، والشيوعية) نشأت من فكرة اليوتوبيا، أو المدينة المثالية أو الفاضلة، لأن المدن المثالية تصبح قوة مادية بتجسدها في أذهان الناس، وإلهامهم أحلامهم، وتوجيه أفعالهم وتحفيز استجاباتهم. وما تقترحه هذه الحركات الاجتماعية المتصلة بالشبكة في ممارساتها هو يوتوبيا جديدة في قلب ثقافة مجتمع الشبكة: مدينة فاضلة من الاستقلالية الذاتية للفاعل في مواجهة مع مؤسسات المجتمع. في الواقع، عندما تفشل المجتمعات في إدارة الأزمات الهيكلية من خلال المؤسسات القائمة، يمكن التغيير أن يحدث في النظام من طريق التحول في علاقات السلطة التي تبدأ في عقول الناس وتتطور في شكل شبكات تكونها مشروعات تاريخ جديد في طور التكوين. وتعتبر شبكة الإنترنت، مثل كل التقنيات مجسدة لثقافة مادية، منصة متميزة للبناء الاجتماعي ذي الاستقلالية الذاتية.

الإنترنت وثقافة الاستقلالية الذاتية

يُعتبر دور الإنترنت والاتصالات اللاسلكية في الحركات الاجتماعية الشبكية الحالية أمرًا بالغ الأهمية، كما هو موثق في هذا الكتاب، ولكن فهمها كان محجوبًا، بفضل نقاشات لا معنى لها في وسائل الإعلام وفي الأوساط الأكاديمية، تنكر أن تكنولوجيات الاتصال تشكل جذور الحركات الاجتماعية. وهذا واضح، لا شبكة الإنترنت، ولا أي تكنولوجيا أخرى بإمكانها أن تكون مصدرًا للسببية الاجتماعية. تنشأ الحركات الاجتماعية من التناقضات والصراعات الاجتماعية، وتعبّر عن ثورات الشعب ومشروعاته الناتجة من تجربته المتعددة الأبعاد. ومع ذلك، في الوقت نفسه، لا بد من تأكيد الدور الحاسم للتواصل في تشكيل وممارسة

الحركات الاجتماعية، في الوقت الحاضر وفي التاريخ[14]، لأن الناس يمكن فقط أن يتحدّوا الهيمنة من خلال الارتباط بعضهم ببعض، من خلال تشارك الغضب، والشعور بالتآزر، وأيضًا من طريق إنشاء مشروعات بديلة لأنفسهم وللمجتمع ككل. يعتمد الترابط في ما بينهم على شبكات التواصل التفاعلية، والشكل الأساس للتواصل الأفقي في مجتمعنا، على نطاق واسع، يستند إلى الإنترنت، والشبكات اللاسلكية. علاوة على ذلك، فإنه من خلال شبكات التواصل الرقمية تلك تعيش الحركات وتتصرف، وبالتأكيد بالتفاعل مع التواصل وجهًا لوجه ومع احتلال الحيز المديني. ولكن تعتبر شبكات التواصل الرقمية تُعتبر عنصرًا لا غنى عنه في ممارسة هذه الحركات وتنظيمها كما توجد. تستند الحركات الاجتماعية الشبكية التي نعاصرها إلى شبكة الإنترنت إلى حد كبير، وتُعَدّ ضرورة على الرغم من كونها عنصرًا غير كافي للعمل الجماعي. كما تُعَدّ الشبكات الاجتماعية الرقمية القائمة على الإنترنت وعلى منصات لاسلكية أدوات مهمة للتعبئة والتنظيم والنقاش والتنسيق واتخاذ القرار. ومع ذلك، يتجاوز دور الإنترنت الوسيلة: فهو يوفر الأوضاع الملائمة لشكل من أشكال الممارسة المشتركة التي تسمح لحركة بلا قيادة بالبقاء والنقاش، والتنسيق والتوسع. تحمي «الإنترنت» الحركة من قمع فضاءاتها المادية المحررة من خلال الحفاظ على التواصل بين الأفراد داخل الحركة ومع المجتمع ككل في المسيرة الطويلة للتغيير الاجتماعي، الضرورية للتغلب على هيمنة الطابع المؤسسي[15].

---

(14) بشأن دور الاتصالات في تطوير الحركات الاجتماعية، أكان من الناحية التاريخية أم في المجتمعات المعاصرة، يُنظر: Castells: *The Power of Identity*; *Communication Power*; John B. Thompson, *Political Scandal: Power and Visibility in the Media Age* (Cambridge, MA: Polity Press, 2000); John Downing, *Radical Media: Rebellious Communication and Social Movements* (Thousand Oaks, CA: Sage Publications, 2000); Nick Couldry and James Curran, eds., *Contesting Media Power: Alternative Media in a Networked World*, Critical Media Studies: Institutions, Politics, and Culture (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2003); Anthony Oberschall, *Social Movements: Ideologies, Interests, and Identities* (Piscataway, NJ: Transaction Publishers, 1996); Erik Neveu, *Sociologie des mouvements sociaux*, Repères Sociologie (Paris: La Découverte, 2011); James Curran, *Media and Democracy*, Communication and Society (London: Routledge, 2011); Jeffrey Juris, *Networked Futures: The Movements against Corporate Globalization*, Experimental Futures (Durham, NC: Duke University Press, 2008), and Cardoso and Jacobetti, «Surfing the Crisis».

(15) Juris, *Networked Futures.*

علاوة على ذلك، تقوم رابطة جوهرية أعمق بين الإنترنت والحركات الاجتماعية المتصلة بالشبكة؛ فهي تتشارك في ثقافة معينة، ثقافة الاستقلالية الذاتية التي هي الميزة الثقافية الأساس للمجتمعات المعاصرة، في حين تخرج الحركات الاجتماعية من معاناة الناس مختلفة عن الحركات الاحتجاجية، فهي أساسًا حركات ثقافية، حركات تربط مطالب اليوم بمشروعات الغد. تجسد الحركات، التي نقوم بملاحظتها، المشروع الأساس لتحويل الناس إلى فاعلين في حياتهم، بتأكيد استقلاليتهم في مواجهة مؤسسات المجتمع. لذلك، ففي حين أن الحركات لا تزال تطالب بالتدابير العلاجية للمآسي الحالية لشريحة واسعة من المواطنين، فإنها لا تثق، كونها فاعلًا جماعيًا، في المؤسسات الحالية، وتنخرط في مسار غير مضمون لخلق أشكال جديدة من العيش المشترك من خلال البحث عن عقد اجتماعي جديد.

في خلفية هذه العملية من التغيير الاجتماعي يأتي التحول الثقافي لمجتمعاتنا. حاولت التوثيق في كتابات أخرى أن السمات المهمة في هذا التحول الثقافي تشير إلى ظهور مجموعة جديدة من القيم التي تعرف بأنها الفردانية والاستقلالية، المتصاعدة من الحركات الاجتماعية في السبعينيات، متخللة جميع طبقات المجتمع في العقود التالية مع زيادة كثافتها[16]. تعد الفردانية الاتجاه الثقافي الذي يؤكد المشروعات للفرد، بوصفه المبدأ الأسمى بتوجيه سلوكه/ سلوكها[17]. الفردانية ليست الفردية، لأن مشروع الفرد قد يكون موجهًا نحو الأعمال الجماعية والمثل العليا المشتركة، مثل الحفاظ على البيئة أو خلق المجتمع، في حين تجعل الفردية رفاه الفرد الهدف النهائي من مشروعه المفرد. ويُعتبر مفهوم الاستقلالية أوسع، حيث يمكنه الرجوع إلى كل من العناصر الفاعلة الفردية أو الجماعية. يشير مفهوم الاستقلالية إلى قدرات الفاعل الاجتماعي في أن يصبح فاعلًا من خلال تحديد أفعاله حول المشروعات التي تكونت بشكل مستقل عن مؤسسات المجتمع، وفقًا لقيم

---

(16) Castells, *Communication Power*, pp. 116-136.

(17) Anthony Giddens, *Modernity and Self-Identity: Self and Society in the Late Modern Age* (Cambridge, MA: Polity Press, 1991), and U. Beck, *The Risk Society* (Cambridge: Polity Press, 1992).

الفاعل الاجتماعي ومصالحه. إن الانتقال من الفردانية إلى الاستقلالية جرى من خلال الشبكات، التي تسمح للعناصر الفاعلة الفردية ببناء استقلالها الذاتي مع أمثالهم من الأفراد في الشبكات التي يختارونها. وأزعم أن الإنترنت يوفر منصة التواصل التنظيمية لترجمة ثقافة الحرية لممارسة الاستقلالية الذاتية، وذلك أن تقانة الإنترنت تجسد ثقافة الحرية، كما هو موضح في السجل التاريخي لتطورها[18]. وجرى تصميمه، بشكل متعمد بوساطة علماء وقراصنة، كشبكة اتصالات حاسوبية غير مركزية، قادرة على التصدي لتحكم من أي مركز قيادة. ظهرت «الإنترنت» من ثقافة الحرية السائدة في الحرم الجامعي في السبعينيات[19]. وكانت تقوم من بدايتها على بروتوكولات مفتوحة المصدر، وحزمة النظم (TCP/IP)[20] التي طورها فينت سيرف وروبرت كان. أصبحت «الإنترنت» سهلة الاستخدام على نطاق واسع بفضل شبكة ويب العالمية، برنامج آخر مفتوح المصدر أنشئ بوساطة تيم بيرنرز - لي.

بالاستمرار مع هذا التركيز على بناء الاستقلالية جاء التحول الاجتماعي الأعمق للإنترنت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهو الانتقال من تفاعل الأفراد والشركات على الإنترنت (استخدام البريد الإلكتروني، على سبيل المثال)، إلى البناء المستقل لشبكات التواصل الاجتماعي التي يتم التحكم فيها وتسييرها بوساطة مستخدميها. جاءت تلك الشبكات من التحسينات في النطاق العريض للإنترنت، والبرامج الحاسوبية الاجتماعية ومن

---

(18) Manuel Castells, *The Internet Galaxy: Reflections on the Internet, Business, and Society*, Clarendon Lectures in Management Studies (Oxford: Oxford University Press, 2001).

(19) John Markoff, *What the Dormouse Said: How the Sixties Counterculture Shaped the Personal Computer Industry* (New York: Penguin Books, 2006).

(20) يمثل (TCP/IP) من الناحية العلمية مجموعة من الوسائل التي تمكن الحواسيب المشبوكة من الاتصال في ما بينها، بصرف النظر عما إذا كانت تنتمي إلى الشبكة ذاتها أو إلى شبكات منفصلة، وما إذا كانت من نوع واحد أو من أنواع مختلفة. ويعتبر «تي. سي. بي» (TCP) (ميثاق التحكم بالنقل) جزءًا أساسًا من حزمة بروتوكولات الإنترنت، حيث يمثل هو والميثاق «آي. بي» (IP) أول مواثيق هذه الحزمة، لذلك يرمز لهذه الحزمة بـ تي سي بي/ آي بي (TCP/IP). يشكل هذا الميثاق وسيطًا بين التطبيقات التي تريد إرسال بيانات على شبكة الإنترنت والآي. بي، الذي يتحكم في عمليات العنونة وتوجيه الرسالة إلى الوجهة المراد الإرسال إليها. (المترجمة)

صعود مجموعة واسعة من أنظمة التوزيع تغذي شبكات الإنترنت. إضافة إلى ذلك، تربط الاتصالات اللاسلكية الأجهزة والبيانات والناس والمنظمات وكل شيء، مع السحابة الناشئة باعتبارها مستودعًا للتشبيك الاجتماعي على نطاق واسع، بوصفها شبكة من التواصل طاولت كل شيء وكل شخص. هكذا، يحدث النشاط الأكثر أهمية على شبكة الإنترنت في الوقت الحاضر عبر مواقع الشبكات الاجتماعية (SNS)، التي أصبحت منصات للنشاط بأنواعه، ليس للصداقات الشخصية أو الدردشة فحسب، بل أيضًا للتسويق والتجارة الإلكترونية والتعليم والإبداع الثقافي ونشر الإعلام والترفيه والتطبيقات الصحية والنشاط الاجتماعي - السياسي. تُعَد مواقع الشبكات الاجتماعية مساحات للمعيشة تربط أبعاد حياة الناس كلها[21]. ويُعَد هذا تيارًا معبرًا عن المجتمع بأسره، يبدل الثقافة من طريق تحفيز ثقافة المشاركة. يتخطى مستخدمو مواقع الشبكات الاجتماعية الزمان والمكان، فهم أيضًا يقومون بإنتاج المحتوى وإنشاء الروابط وربط الممارسات. ويوجد الآن عالم من الشبكات بشكل ثابت في كل بعد من أبعاد الخبرة الإنسانية. يتطور الناس في شبكاتهم بصيغ متعددة ودائمة من التفاعلات، ولكنهم اختاروا شروط تطورهم المشترك. تُبنى مواقع الشبكات الاجتماعية بوساطة المستخدمين أنفسهم الذين يقومون ببنائها بكل المعايير المحددة للتجمع وشبكات الصداقة الأوسع، المصممة من الناس، على أساس منصات يقدمها تجار التواصل المجاني بمستويات مختلفة من التنميط والخصوصية. ولا يعتبر إخفاء الهوية مفتاح نجاح مواقع الشبكات الاجتماعية، بل على العكس من ذلك، يتواصل التعريف الذاتي لشخص حقيقي مع أشخاص حقيقيين. يؤسس الناس شبكات ليكونوا مع آخرين، وليكونوا مع آخرين يريدون أن يكونوا معهم، على أساس معايير تشمل أولئك الذين يعرفونهم بالفعل، أو الذين يودون التعرف إليهم[22]. لذا، إنه مجتمع

(21) John Naughton, *What You Really Need To Know About The Internet: From Guttenberg to Zuckerberg* (London: Quercus, 2012); D. Boyd, *It's Complicated. The Social Lives of Networked Teens* (New Haven, CT: Yale University Press, 2014).

(22) Manuel Castells, «Social Networks in the Internet: What Research Knows About It,» Paper Presented at the Symposium: Web Science, a New Frontier, on the Occasion of the 350th Anniversary of the Royal Society, London, 28 September 2010.

شبكي ذاتي التكوين يقوم على أساس الترابط الدائم، ولكن هذا ليس مجتمعًا افتراضيًا بحتًا، فهناك علاقة وثيقة بين الشبكات الافتراضية والشبكات في الحياة بوجه عام. العالم الحقيقي في عصرنا هو عالم هجين، ليس عالمًا افتراضيًا أو عالمًا معزولًا من شأنه أن يفصل التفاعل المتصل إلكترونيًا عن المنفصل إلكترونيًا[23]. وفي هذا العالم ولدت الحركات الاجتماعية الشبكية في انتقال طبيعي لكثير من الأفراد، من تقاسم نزعاتهم الاجتماعية إلى تقاسم غضبهم وأملهم ونضالهم.

هكذا، فإن ثقافة الحرية على المستوى المجتمعي، وثقافة الفردانية والاستقلالية على مستوى الفاعل الاجتماعي، استدعت في الوقت نفسه شبكات الإنترنت والحركات الاجتماعية المتصلة بالشبكة. في الواقع، هناك تأثير متناغم بين هذين التطورين. سأقوم بتوضيح هذا التحليل بنتائج المسح البحثي الذي توليت قيادته بين عامي 2002 و2007 مع توبيلا وآخرين على عينة تمثيلية من سكان كاتالونيا[24]. حددنا تجريبيًا السكان ككل في ستة مشروعات إحصائية مستقلة للحكم الذاتي: شخصية ومهنية وتجارية وتواصلية وجسدية واجتماعية - سياسية. وجدنا أنه كلما كان الناس أكثر استقلالًا في كل واحد من الأبعاد الستة للاستقلالية، استخدموا الإنترنت بشكل متكرر ومكثف. وعلى مدى فترة من الزمن، كلما زاد استخدامهم للإنترنت، ارتفعت درجة استقلاليتهم وتعززت. فهناك، في الواقع، حلقة نزيهة بين تقنيات الحرية والنضال من أجل تحرير العقول من أطر الهيمنة.

تأتي هذه النتائج بارتباط معرفي مع دراسة بريطانية في عام 2010، أجراها عالم الاجتماع مايكل ويلموت على أساس البيانات العالمية التي جرى الحصول عليها من مسح القيم العالمي لجامعة ميشيغين. قام ويلموت بتحليل إجابات

(23) Barry Wellman and Lee Rainie, *Networked: The New Social Operating System* (Cambridge, MA: MIT Press, 2012).

(24) Manuel Castells [et al.], «The Transformation of the Social Structure of the Network Society: Social Uses of the Internet in Catalonia,» in: Manuel Castells, ed., *The Network Society: A Cross-Cultural Perspective* (Malden, MA: Edward Elgar, 2005), and Manuel Castells [et al.], *La Transición a la sociedad Red* (Barcelona: Ariel, 2007).

35.000 فرد بين عامي 2005 و2007. وأظهرت الدراسة أن استخدام الإنترنت يُمَكِّن الناس، عبر تعظيم مشاعر الأمن والحرية الشخصية والنفوذ لديهم، من تفعيل جميع المشاعر التي يكون لها تأثير إيجابي في الرفاه الشخصي. ويكون التأثير بشكل أخص إيجابيًا في الأشخاص ذوي الدخل المادي المنخفض والمؤهلات الأقل، وشعوب العالم النامي، وأيضًا في النساء[25]. التمكين، والاستقلالية، وتعزيز الاجتماعيات تبدو مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالممارسة المتكررة للشبكات على الإنترنت.

تحمل الحركات الاجتماعية الشبكية، مثل الحركات الاجتماعية في التاريخ، بصمة مجتمعها، التي يصنعها بشكل كبير الأفراد الذين يملكون بسهولة التقنيات الرقمية في العالم الهجين من الافتراضية الواقعية. ترجع قيمها وأهدافها وأسلوبها التنظيمي مباشرة إلى ثقافة الاستقلالية التي تميز الأجيال الفتية لقرن فتي، فبوصفها حركات، لا يمكنها الوجود من دون الإنترنت، علمًا أن أهميتها أشد عمقًا من ذلك كثيرًا، فهي تتلائم مع دورها كعوامل للتغيير في مجتمع الشبكة، وتتناقض بشكل حاد مع المؤسسات السياسية البالية الموروثة من بنية اجتماعية تخطاها الزمن.

الحركات الاجتماعية الشبكية والإصلاح السياسي: علاقة حب مستحيلة؟

إن تأثير الحركات الاجتماعية مع المجتمع عمومًا، من وجهة نظر معظم المراقبين، يقتضي معالجة قيم هذا المجتمع ومطالب مؤسساته التي يشكّلها الفاعلون السياسيون ويضبطونها.

مع ذلك، حيثما يتعلق التحدي الجوهري في هذه الحركات بإنكار شرعية الطبقة السياسية، وإدانة تبعيتها للنخب المالية، هناك مساحة ضئيلة لقبول حقيقي

(25) تقرير صادر عن معهد «بي. سي. إس» (BCS)، معهد بريطاني خاص ومعتمد يهتم بتكنولوجيا المعلومات، في دراسة قامت بها مؤسسة «تراجكتوري بارتنرشيب» (Trajectory Partnership) البحثية، ومقرها المملكة المتحدة، وفقًا لما ذكرته مجلة تايم في موقعها الإلكتروني، <http://www.time.com/time.health/article/0,8599,1989244,00.html>. (المترجم)

لهذه القيم من معظم الحكومات. في الواقع، يظهر عرض شامل من الدراسات التجريبية على العواقب السياسية للحركات الاجتماعية، مركزًا بشكل رئيس على الولايات المتحدة، أنه، من جهة، كانت أكبر الحركات الاجتماعية في الماضي متنفذة سياسيًا بطرائق عدة، خصوصًا في المساهمة في وضع جداول أعمال الشرطة، ومن جهة أخرى، «كي تكون حركة متنفذة، تحتاج الجهات الحكومية إلى رؤيتها، كونها احتمالًا يساعد في تسهيل أهدافها الخاصة أو عرقلتها - زيادة أو ترسيخ تحالفات انتخابية جديدة، كسب الرأي العام، وزيادة الدعم لبعثات المكاتب الحكومية»[26].

بعبارة أخرى، يعتمد التأثير المباشر للحركات الاجتماعية في السياسة والسياسات، إلى حد كبير، على مساهمتها المحتملة في جداول الأعمال المعدّة سلفًا من الفاعلين السياسيين. ويُعتبر ذلك على خلاف مباشر مع الانتقاد الرئيس للحركات الاجتماعية المتصلة بالشبكة التي درستها، والذي يتعلق بعدم وجود تمثيل للطبقة السياسية، كما أن الانتخابات تكون مشروطة بسلطة المال والإعلام، ومقيدة بالقوانين الانتخابية المتحيزة التي فصلتها الطبقة السياسية لمصلحتها الخاصة. ومع ذلك، فإن الرد المعتاد لحركات الاحتجاج من النخب السياسية هو الرجوع إلى إرادة الشعب التي عبّر عنها في الانتخابات السابقة، وإتاحة الفرصة لتغيير السياسة وفقًا لنتائج الانتخابات المقبلة. هذا بالضبط ما تعترض عليه معظم الحركات، وذلك بالاتفاق مع نسبة كبيرة من المواطنين في كل مكان في العالم، كما هو مبين في الملحق. الحركات لا تعترض على مبدأ الديمقراطية التمثيلية، ولكن تدين ممارسة هذه الديمقراطية بشكلها الحالي، ولا تعترف بشرعيتها. في ظل هذه الأوضاع، توجد فرصة ضئيلة لتفاعل إيجابي مباشر بين الحركات والطبقة السياسية للضغط من أجل إصلاح سياسي، والذي يكون بمنزلة إصلاح لمؤسسات الحكم من شأنه توسيع قنوات المشاركة السياسية، والحد من نفوذ اللوبيات أو الفئات الممارسة للضغوط وجماعات الضغط في النظام السياسي، والتي تعتبر المطالب الأساس لمعظم الحركات الاجتماعية. ولهذا، فإن تأثير

---

(26) E. Amenta [et al.], «The Political Consequences of Social Movements,» *Annual Review of Sociology*, vol. 36 (2010), p. 298.

الحركة الأكثر إيجابية في السياسة بشكل غير مباشر، قد يحدث من خلال افتراض بعض الأحزاب السياسية أو قادة بعض الأفكار ومطالب الحركة، خصوصًا عندما تصل إلى الشعبية بين قطاعات واسعة من المواطنين. وهذا على سبيل المثال هو الوضع في الولايات المتحدة، حيث تصبح المرجعية في الانقسام الاجتماعي بين الـ 99 في المئة والـ 1 في المئة رمزًا لمدى عدم المساواة. مع ذلك، ففي حين يزعم القادة الحذرون، مثل أوباما، تمثيل التطلعات التي عبّرت عنها الحركة، فهم يتراجعون عن تأييد نشاطها خوفًا من الظهور بمظهر المتغاضين عن الممارسات المتطرفة. والحال، أن إدارة أوباما الثانية أقامت فصلًا بين آمال حركة «احتلوا» والسياسات البراغماتية، كان بمنزلة المقاربة المعتادة للرئيس الذي جسّد مثل التغيير لفترة وجيزة في التاريخ الأميركي.

بما أن الطريق إلى التغييرات في السياسة تَمُر عبر التغيير السياسي، والتغيرات السياسية التي شكلتها مصالح السياسيين المسؤولين، فعادة ما يكون تأثير الحركة في السياسة محدودًا، أقله في المدى القصير، في ظل عدم وجود أزمة كبيرة تتطلب إصلاح النظام بأكمله، كما حدث في أيسلندا. فعلى الرغم من ذلك، توجد علاقة أعمق كثيرًا بين الحركات الاجتماعية والإصلاح السياسي، التي يمكنها تفعيل التغيير الاجتماعي: وقوعه في أذهان الناس. ويعتبر الهدف الفعلي لهذه الحركات رفع الوعي لدى المواطنين بشكل عام، لتمكينهم من خلال مشاركتهم في الحركة، وفي نقاشات واسعة حول حياتهم وبلدهم، والوثوق في قدرتهم على اتخاذ قراراتهم بأنفسهم في ما يتعلق بالطبقة السياسية. يمتد تأثير الحركة في المواطنين ككل عبر أكثر من سواها السبل التي لم تكن متوقعة[27]. فإذا توسع تأثير

(27) على سبيل المثال، وفقًا لما كتبته كريستن غوين (K. Gwynne) من ألترنت (AlterNet) في 23 آذار/مارس 2012:

يُستخدم إضراب الجنس بوصفه شكلًا من أشكال النضال ضد المصارف. وفقًا لأخبار «روسيا اليوم»، احتج عدد من مرافقات المتعة من الطبقة الراقية في مدريد بإسبانيا على القطاع المصرفي من خلال رفضهن المتاجرة للمصرفيين بسلعتهن المطلوبة: الجنس.

تقول «روسيا اليوم»: بدأت رابطة أكبر تجارة للمرافقة الفاخرة في العاصمة الإسبانية إضرابًا عامًا إلى أجل غير مسمى، رافضة تقديم خدمات جنسية للمصرفيين، حتى يعودوا إلى توفير القروض للأسر الإسبانية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات.

الحركة الثقافي والاجتماعي، خصوصًا في الأجيال الأصغر سنًا والأكثر نشاطًا، فإن السياسيين المخضرمين سيوجهون قيمهم واهتمامهم، ساعين إلى تحقيق مكاسب انتخابية. سيفعلون ذلك في حدود ولائهم لمموليهم المصرفيين. ولكن كلما كانت الحركة أكثر قدرة على نقل رسالتها عبر شبكات التواصل، يرتفع وعي المواطن أكثر، ويصبح المجال العام للتواصل منطقة متنازعًا عليها، وستكون قدرة السياسيين على إدماج المطالب والادعاءات مع تزويدها بتعديلات تجميلية بحتة هي الأضعف. وتتقرر معركة التغيير الاجتماعي النهائية في أذهان الناس، وبهذا المعنى حققت الحركات الاجتماعية الشبكية تقدمًا كبيرًا على المستوى الدولي، كما هو مبين في الملحق، في استطلاع دولي ضم 23 دولة، باستثناء اليابان، وأجري في نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، حيث كانت أكثر الآراء يميل إلى الاتفاق وليس عدم الاتفاق مع «احتلوا وول ستريت» وحركات مماثلة في سياقها، والأغلبية العظمى من المواطنين تتفق مع انتقاداتها للحكومات والسياسيين والمؤسسات

- بدأ الأمر كله عندما أرغمت إحدى السيدات أحد زُبنها على منح حد أقصى للائتمان وقرض، من طريق وقف خدماتها الجنسية فحسب، حتى «يحقق مسؤوليته في المجتمع». وأشادت المتحدثة باسم الرابطة بنجاح المضربات عبر التشديد على كيف فشلت الحكومة ومصرف إسبانيا سابقًا في ضبط تدفق الائتمان؟ وذكرت: «نحن وحدنا الذين نملك قدرة حقيقية للضغط على هذا القطاع». «لقد كنا في إضراب لمدة ثلاثة أيام، ونحن لا نعتقد بأنهم يستطيعون تحمل أكثر من ذلك».

توضح المرأة المذكورة أعلاه أن المصرفيين بحاجة ماسة إلى خدمات الجنس، ويرثى لهم، حيث يحاولون التظاهر من دون جدوى بأن لهم عملًا آخر، في حين أنهم حتى طالبوا الحكومة بالمساعدة.

ذكر وزير الاقتصاد وتحفيز التنافس، لويس دي غيندوس للموقع الإخباري المكسيكي على الإنترنت «إس. دي. بي نوتيثياس دوت كوم» (SDPnoticias.com) الذي فجر القصة، أن عدم وجود لوائح في صناعة المرافقة يجعل تدخل الحكومة أمرًا صعبًا.

وقال لموقع «إس. دي. نوتيثياس دوت كوم»: «في الواقع، لم يكن هناك حتى بلاغ رسمي بالإضراب – استغلت المرافقات حقهن في قبول دخول أو رفضه... حسنًا، علمكم يكفي. لذلك يمكن للمرء أن يتفاوض». ما يجعل من الواضح أن الجنس يعتبر أداة قيِّمة، ورفضه يرسل رسالة مباشرة قوية جدًا. كتبته كريستين غوين، **ألترنت**، ونشر في 23 آذار/ مارس 2012، وطُبع في 23 آذار/ مارس 2012، <http://alternet.org/newsandviews/866354/sex_strike%21_madrid%5C%27s_escorts_launch_coordinated_attack_against_banks%2C_withhold_sex_services_from_desperate_bankers>.

المالية. يعتبر ذلك جديرًا بالملاحظة، ولا سيما عند الإشارة إلى الحركات التي تضع نفسها خارج النظام المؤسسي وتنخرط في العصيان المدني. صحيح أنه عندما سُئلوا في الاستطلاع عن تكتيكات الحركة في الولايات المتحدة، فإن أقلية فحسب أبدت دعمها للحركة، ولكن حتى في هذا الصدد، تشير الحقيقة، التي تكشف أن نحو 25 إلى 30 في المئة ممن أيدوا الإجراءات التخريبية للحركة، إلى تدفق الدعم لمن يتحدون المؤسسات التي خسرت ثقة المواطنين. في إسبانيا أو البرازيل، يبقى الدعم العمومي للانتقادات التي توجهها الحركات الاجتماعية للنظام أعلى من ثلثي مجموع المواطنين. ويبدو أن عدم اليقين في عملية مجهولة من التغيير السياسي يمثل الحاجز الرئيس الذي يجب التغلب عليه بالنسبة إلى الحركات التي تتعرض بالفعل لعدم الشرعية من أصحاب السلطة الحالية. ومع ذلك، لا يبدو الود بين النشاط الاجتماعي والإصلاح السياسي مستحيلًا: فهو ببساطة خفي على الرأي العام، بينما يتأرجح المواطنون بين الرغبة والاستسلام. هكذا، كي نستكشف هذه الفرضية، سوف أتحول الآن إلى تحليل محدّد للآثار السياسية المترتبة على الحركات الاجتماعية الشبكية على أساس رصد التغيير السياسي في بلدان مختارة خلال الفترة 2012–2014.

المراجع

Amenta, E. [et al.]. «The Political Consequences of Social Movements.» *Annual Review of Sociology*. vol. 36. 2010.

Beck, U. *The Risk Society*. Cambridge: Polity Press, 1992.

Boyd, D. *It's Complicated. The Social Lives of Networked Teens*. New Haven, CT: Yale University Press, 2014.

Castells, Manuel. *The City and the Grassroots. A Cross-Cultural Theory of Urban Social Movements*. Berkeley, CA: University of California Press, 1983.

________. *Communication Power*. Oxford: Oxford University Press, 2009.

________. *The Internet Galaxy: Reflections on the Internet, Business, and Society*. Clarendon Lectures in Management Studies. Oxford: Oxford University Press, 2001.

________. *The Power of Identity: The Information Age-Economy, Society, and Culture: 2*. Information Age Series. Oxford: Blackwell, 2003.

_________. «Social Networks in the Internet: What Research Knows About It.» Paper Presented at the Symposium: Web Science, a New Frontier, on the Occasion of the 350th Anniversary of the Royal Society, London, 28 September 2010.

_________. «The Space of Autonomy. Cyberspace and Urban Space in Networked Social Movements.» Lecture Delivered at the Symposium on Manuel Castells Urban Theory. Graduate School of Design. Harvard University. 18 February 2014.

_________, Joao Caraca and Gustavo Cardoso (eds.). *Aftermath: The Cultures of the Economic Crisis*. Oxford: Oxford University Press, 2012.

_________ [et al.]. *Mobile Communication and Society: A Global Perspective*. Information Revolution and Global Politics. Cambridge, MA: MIT Press, 2006.

_________ [et al.]. «The Transformation of the Social Structure of the Network Society: Social Uses of the Internet in Catalonia.» in: Manuel Castells, ed., *The Network Society: A Cross-Cultural Perspective*. Malden, MA: Edward Elgar, 2005.

_________ [et al.]. *La transicion a la Sociedad red*. Barcelona: Ariel, 2007.

The Chartered Institute for IT [BCS]. «The Information Dividend: Why IT Makes you «Happier.»» Research Report. The British Computer Science Institute. Wilshire, UK. 2010.

Chesters, G. and I. Welsh. *Complexity and Social Movements: Multitudes at the Edge of Chaos*. London: Routledge, 2000.

Couldry, Nick and James Curran (eds.). *Contesting Media Power: Alternative Media in a Networked World*. Critical Media Studies: Institutions, Politics, and Culture. Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2003.

Curran, James. *Media and Democracy*. Communication and Society. London: Routledge, 2011.

Damasio, Antonio. *Self Comes to Mind: Constructing the Conscious Brain*. New York: Pantheon Books, 2009.

Diani, Mario and Doug McAdam. *Social Movements and Networks: Relational Approaches to Collective Action*. Comparative Politics. Oxford: Oxford University Press, 2003.

Downing, John. *Radical Media: Rebellious Communication and Social Movements*. Thousand Oaks, CA: Sage Publications, 2000.

Ekman, Paul. *Darwin and Facial Expression: A Century of Research in Review*. New York: Academic Press, 1973.

Engelen, Ewald [et al.]. *After the Great Complacence: Financial Crisis and the Politics of Reform*. Oxford: Oxford University Press, 2011.

Giddens, Anthony. *Modernity and Self-Identity: Self and Society in the Late Modern Age*. Cambridge, MA: Polity Press, 1991.

Hardt, Michael and Antonio Negri. *Multitude: War and Democracy in the Age of Empire*. New York: Penguin Books, 2004.

Howard, P. «Digital Technologies in the Arab Revolutions.» Paper Presented at the Meeting of the International Studies Association, San Diego, 1st April 2012.

Hussain, Muzzami M. and Philip N. Howard. «Democracy's Fourth Wave? Information Technology and the Fuzzy Causes of the Arab Spring.» Unpublished Paper Presented at the Meeting of the International Studies Association, San Diego, 1st April 2012.

Johnston, Hank. *States and Social Movements*. Cambridge, MA: Polity Press, 2011.

Juris, Jeffrey. *Networked Futures: The Movements against Corporate Globalization*. Experimental Futures. Durham, NC: Duke University Press, 2008.

Lawrence, Bruce B. and Aisha Karim (eds.). *On Violence: A Reader*. Durham, NC: Duke University Press, 2007.

Markoff, John. *What the Dormouse Said: How the Sixties Counterculture Shaped the Personal Computer Industry*. New York: Penguin Books, 2006.

Mason, Paul. *Why It's Kicking Off Everywhere: The New Global Revolutions*. London: Verso Books, 2012.

Nahon, K. «Network Theory and Networked Social Movements: Israel, 2011.» Paper Presented at the Meeting of the Annenberg Network on Networks, Los Angeles, 27 April 2012.

_________ and J. Hemsley. *Going Viral*. Cambridge: Polity Press, 2013.

Naughton, John. *What You Really Need To Know About The Internet: From Guttenberg to Zuckerberg*. London: Quercus, 2012.

Neuman, W. Russell [et al.] (eds.). *The Affect Effect: Dynamics of Emotions in Political Thinking and Behavior*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 2007.

Neveu, Erik. *Sociologie des mouvements sociaux*. Repères Sociologie. Paris: La Découverte, (1996)

Oberschall, Anthony. *Social Movements: Ideologies, Interests, and Identities*. Piscataway, NJ: Transaction Publishers, 1996.

Scafuro, E. «Autocomunicazione orizzontale di massa: Il potere della rete.» Master Thesis. Facolta di Scienze della Formazione, Universita degli Studi di Genova. Genova. 2011.

Shirky, Clay. *Here Comes Everybody: The Power of Organizing without Organization*. New York: Penguin Books, 2008.

Snow, David, Sarah A. Soule and Hanspeter Kriesi (eds.). *The Blackwell Companion to Social Movements*. Oxford: Wiley-Blackwell, 2004.

Staggenborg, S. *Social Movements*. Oxford: Oxford University Press, 2008.

Thompson, John B. *Political Scandal: Power and Visibility in the Media Age*. Cambridge, MA: Polity Press, 2000.

Tilly, C. *Social Movements, 1768-2004*. Boulder, CO: Paradigm Publishers, 2004.

Toret, Javier (coordinator). *Tecnopolítica: la potencia de las multitudes conectadas. El sistema red 15M, un nuevo paradigma de la política distribuida*. Barcelona: Universitat Oberta de Catalunya (UOC) Press, 2014.

Touraine, Alain. *La Voix et le regard: Sociologie des mouvements sociaux*. Paris: Seuil, 1978.

Wellman, Barry and Lee Rainie. *Networked: The New Social Operating System*. Cambridge, MA: MIT Press, 2012.

الحركات الاجتماعية الشبكية والتغيير السياسي

لمحة عامة

يبدو أن ثمّة إجماعًا قائمًا على الـ *realpolitik* (الواقعية السياسية) بأن أحلام التغيير الاجتماعي لا بدّ، في نهاية المطاف، من أن تُخَفَّفَ وتُصَرَّفَ من خلال المؤسسات السياسية، إما عن طريق الإصلاح وإما عن طريق الثورة. وحتى في حالة الثورة، نجد أن السلطات الجديدة تفسّر المثل الثورية (تخونها؟) من موقعها ومن موقع نظامها الدستوري الجديد. وهذا يُحدث معضلة كبرى، تحليلية وعملية على السواء، عند تقويم الإنتاجية السياسية لحركات لا تثق، في معظم الحالات، بالمؤسسات السياسية القائمة، وترفض أن تصدق جدوى مشاركتها في قنوات التمثيل السياسي المحددة سلفًا. ولكن، لا تكن قاطعًا أبدًا؛ فعملية التغيير الاجتماعي مليئة بالمفاجآت. وغالبًا ما يكون التأخّر الزمني ضروريًا لرصد آثار الحركة في المؤسسات السياسية، وفي الممارسة السياسية، وأخيرًا في السياسات التي يلهمها الدفاع عن المصلحة العامة. على سبيل المثال، في تموز/ يوليو 2009، هزّ النظامَ السياسي في إيران احتجاجٌ اجتماعي كبير، نُظِّمَ إلى حد كبير حول شبكات التواصل النقّالة، في أعقاب عملية، ربما تكون مزورة، لإعادة انتخاب الرئيس الأصولي أحمدي نجاد. وعلى الرغم من الدعم الذي تلقاه هذا الاحتجاج من القسم الليبرالي في هيكل سلطة آيات الله، قُمِعَ بعنف وهُزِمَ في نهاية المطاف. ورأت وسائل الإعلام الغربية أن هذه الحركة لم تكن ناجحة بسبب غياب القيادة العفوية الشديدة، حيث قام بها الشباب بصورة غالبة. مع ذلك، لم يأتِ عام 2013، حتى انْتُخِبَ روحاني رئيسًا

بصورة غير متوقعة، وهو إصلاحي من حلفاء الرئيس الليبرالي السابق خاتمي، وقفت وراء انتخابه التعبئة الواسعة النطاق للشباب والطبقة الوسطى في المناطق الحضرية، ولا سيما في طهران. ودلّ انتخاب روحاني على تغير مهم في اتجاه السياسة الإيرانية، ربما يمهد الطريق لإرساء الديمقراطية والتعاون السلمي مع الغرب، في سيرورة قد تكون لها عواقب مهمة بالنسبة إلى النظام العالمي. والحال أن من غير الممكن أن نثبت تجريبيًا وجود علاقة سببية بين ثورات عام 2009 وانتخابات 2013، نظرًا إلى غياب المصادر الموثوقة الخاصة بقاعدة بيانات الرأي السياسي. لكن يبقى معقولًا أن نعتقد أن هذا التحول العقلي ربما يكون وقع لدى كثير من الناس نتيجة تجربة التعبئة والتحشيد، في بلد تقل سن 70 في المئة من سكانه عن 30 عامًا، نظرًا إلى مشاركة الشباب الكبيرة، سواء في التظاهرات أم في التصويت لمصلحة روحاني.

يبدو عمومًا أن الطريق إلى التغيير السياسي ذي المغزى تمرّ عبر تأثير الحركات في الذهن العمومي؛ ففي معظم الحركات التي دُرِسَت، وفي الحركات المماثلة في أنحاء العالم، يتوقف العبور الحاسم من الأمل إلى تنفيذ التغيير على نفاذية المؤسسات السياسية أمام مطالب الحركة، وعلى استعداد الحركة للمشاركة في عملية تفاوض. فإذا ما جرت تلبية هذين الشرطين على نحو إيجابي، يمكن أن يكفي عدد من المطالب لإحداث الإصلاح السياسي، بدرجات مختلفة من التغيير. هكذا، تجب مواجهة ما يبدو على أنه طريق مسدودة في العلاقة بين الحركات الاجتماعية والتغيير السياسي برصد ما حدث فعلًا في الفترة 2012–2014، بعد موجة من الحركات الاجتماعية الشبكية في بلدان مختلفة. وأنا إذ أقوم بذلك، أميّز بين آثار أزمة الشرعية السياسية في النظام السياسي (وهذا عامل رئيس في إحداث التغيير السياسي) والآثار النوعية العائدة إلى الحركات الاجتماعية ذاتها.

أزمة الشرعية والتغيير السياسي
منظور عالمي

اهتز معظم النظم السياسية في أنحاء العالم بالتحديات التي طرحتها العولمة على الدولة القومية وأزمة شرعية النظام السياسي، كما كنت قد بيّنت

في مطبوعات أخرى[1]. لكن شدة تحدّي الفاعلين الاجتماعيين والمجتمع المدني عمومًا للمؤسسات السياسية تبقى متوقفة على السياق إلى حد بعيد.

نجح الاستبداد والفساد والمحسوبية في كثير من البلدان الصناعية، في آسيا وأفريقيا، في السيطرة، إلى الآن، على التحدي المحتمل من الحركات الاجتماعية والاحتجاجات الاجتماعية ضمن حدود النظام، مع استثناء كبير هو الحركة الاجتماعية التي تتبدّى في هونغ كونغ بينما أكتب هذه السطور؛ فبينما يمكن عدم مساءلة مؤسسات الدولة أن يثير في بعض الأحيان انفجارات شعبية عنيفة لا يمكن السيطرة عليها (كما هي الحال في الصين أو تايلاند)، يبدو - سطحيًا على الأقل- أن معظم الدول تسيطر على مجتمعاتها، ما دامت رياح العولمة تعمل لمصلحة الرفاه الاقتصادي للنخب والطبقة الوسطى الحضرية.

في المقابل، نجد في حالة أميركا اللاتينية أن الحركات الاجتماعية الشبكية في صعود، وأنها تضغط على النظام السياسي، فتولّد بعض أجنّة التحول السياسي في تشيلي والأوروغواي والبرازيل والمكسيك، كما سأحلل أدناه. أمّا في معظم أميركا الجنوبية، فقد أجهضَ ظهور حركات اجتماعية مستقلة في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين نجاح السياسة الشعبوية التي واجهت أنموذج النمو النيوليبرالي الذي كان قائمًا في تسعينيات القرن العشرين، وتعلن حكوماتٍ وطنية حظيت بدعم الفئات الاجتماعية التي همّشتها النخب السياسية التقليدية كما تُظهر أمثلة بوليفيا والإكوادور وفنزويلا والبيرو[2]. ومع ذلك، فإن التصدع الطبقي المتعمد الذي أحدثته هذه السياسات في فنزويلا، واستبداد النظام المتزايد أثارا موجة من الاحتجاجات الاجتماعية قام بها الطلاب بدعم من الطبقة الوسطى، الأمر الذي ربما يتحول إلى حركة اجتماعية شبكية ومناهضة للشعبوية. وعمومًا، كلما استجابت الدولة لمطالب المجتمع، انخفضت شدّة الحركات الاجتماعية المستقلة، كما هي الحال في الإكوادور

---

(1) Manuel Castells: The Power of Identity: *The Information Age-Economy, Society, and Culture: 2*, Information Age Series (Oxford: Blackwell, 2003); *Communication Power* (Oxford: Oxford University Press, 2009).

(2) F. Calderon, and M. Castells, «Huellas del Futuro en America Latina. Santiago de Chile,» Fondo de Cultura Economica (Forthcoming).

وبوليفيا والأوروغواي، وإلى حد ما الأرجنتين (على الرغم من أن الأرجنتين البيرونيّة تبقى حالة خاصة دائماً). بيد أن حين توجد الحركات الاجتماعية وتكون مؤسسات الدولة منفتحة على التغيير، يمكن أن تجد الطاقة التغييرية لدى الحركات الاجتماعية تعبيراً مؤسساتيّاً، كما هي الحال في تشيلي والبرازيل.

في معظم دول أوروبا، تعمقت أزمة المشروعية السياسية جرّاء الأزمة الاقتصادية، الأمر الذي أعطى دفعاً لردات الفعل السياسية الشعبوية اليمينية، القومية المتطرفة دائماً، والمعادية للأجانب في كثير من الأحيان، وتهدد بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي وتشكك في الاحتكار الثنائي للنظام السياسي من يمين الوسط ويساره. كانت الانتخابات البرلمانية الأوروبية في 25 أيار/ مايو 2014 منعطفاً في هذا الصدد؛ ففي المملكة المتحدة، نال حزب الاستقلال القومي المتطرف، المناهض لأوروبا، أعلى الأصوات. وفي فرنسا، فازت في الانتخابات جبهة مارين لوبان الوطنية اليمينية المتطرفة، وكانت استطلاعات الرأي قد توقعت في خريف 2014 فوز لوبان في الانتخابات الرئاسية في عام 2016. ويواصل حزب الفنلنديين الأقحاح، وهو حزب شبه نازي، صعوده في فنلندا، ولعلّه يستلم الحكم بعد الانتخابات المقبلة. وثمة تأثير قوي مماثل للأحزاب المعادية للأجانب حاضر في الدانمارك والنرويج وهولندا واليونان، حيث يوجد حزب نازي جديد، قومي متطرف، هو حزب الفجر الذهبي، يكسب أصواتاً في كل انتخابات. حتى في ألمانيا، حيث النازية الجديدة محظورة، هناك أحزاب قومية صغيرة تعارض «السخاء الألماني» حيال البلدان الأوروبية الأخرى تشقّ طريقها في النظام السياسي، ما اضطر الائتلاف الكبير بين المحافظين والديمقراطيين الاجتماعيين إلى التحصّن في آخر معاقل نظام الحزبين. وما نجد أن من الضروري تأكيده في هذه البلدان، باستثناء اليونان، ومن وجهة نظر هذا الكتاب التحليلية، هو أن ما من حركات اجتماعية مستقلة مماثلة لتلك التي جرى تحليلها في هذا الكتاب. تكمن أسباب ذلك في عمق التاريخ والثقافة السياسية لكل بلد. على سبيل المثال، فإن فرنسا التي كانت موطن حركة أيار/ مايو 1968، طليعة الحركات الاجتماعية في نصف القرن الماضي، عمل حضور الدولة القوي في مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية كلها على تصريف معظم الاحتجاجات في العملية الانتخابية العملية والمناورات السياسية (باستثناء بعض التعبئة المحددة للغاية، مثل الدفاع عن

الهوية الإقليمية في بريتاني أو معارضة الشباب الكاثوليكي للإجهاض وزواج المثليين). وبالنظر إلى أن النظام السياسي لا يمكنه استيعاب مطالب سكان تتزايد خشونتهم، بسبب انشغال السياسيين بنزاعاتهم الخاصة على اقتسام الدولة اختلاس الأموال العامة والانغماس في الرشوة كأسلوب حياة[3]، فإن طريقةً للاحتجاج انفتحت في النظام السياسي من خلال الجبهة الوطنية الفاشية الجديدة سابقًا، والمناهضة للسامية، والمعادية للأجانب. وفي ظل قيادة مارين لوبان، ابنة المظلي السابق والفاشي الذي كان قائد هذا الحزب ومؤسسه، نالت الجبهة عباءة السياسة الشرعية، لتركّز على رفض الهجرة والدفاع عن السيادة الفرنسية ضد الهيمنة الألمانية في الاتحاد الأوروبي.

تختلف أسباب صعود الشعبوية اليمينية باختلاف البلدان (على الرغم من أنها جميعًا تضرب بجذورها في رهاب الأجانب ورفض التضامن الأوروبي)، لكن المشترك بينها هو غياب الحركات الاجتماعية المستقلة التي يمكنها أن تجدد سير الحياة العامة انطلاقًا من القاعدة الشعبية. بل إنني أجرؤ على طرح فرضية مفادها أن الحركات الاجتماعية الشبكية والحركات الشعبوية الرجعية هي، من حيث العلاقة بين الدولة والمجتمع، متكافئة وظيفيًا (على الرغم من تعارض قيمها جوهريًا) وتطور ممارساتها السياسية نتيجة عملها سوف يكون متباينًا أشد التباين تبعًا لأصول التحدي الذي يواجه المؤسسة السياسية.

مع ذلك، يبقى التمييز بين الحركات الاجتماعية المستقلة والسياسات الشعبوية، على الرغم من ضرورته التحليلية، غير واضح أحيانًا في الممارسة العملية. والمثال الأكثر وضوحًا على هذا الغموض في عملية التغيير الاجتماعي هو حركة النجوم الخمسة (M5S) بقيادة بيبي غريللو، وهي الحركة التي هزّت النظام السياسي في إيطاليا في الفترة 2009–2014[4].

---

(3) في أيلول/ سبتمبر 2014، وبعد محاولة يائسة من مانويل فالس، رئيس الوزراء الاشتراكي، لوقف سقوط حزبه في الانتخابات بتشكيل حكومة جديدة، تبيّن أن وزير التجارة الخارجية المعيّن حديثًا لم يسدد ضرائبه لأنه، كما أوضح، كان يعاني «رهاب الإدارة».

(4) P. Pellizzetti, «No todo el que dice «redes, redes» entrara en el reino de los networks,» *Vanguardia Dossier*, no. 50: *El Poder de las Redes Sociales* (January-March 2014), pp. 64-67.

تحدي فشل الديمقراطية البرلمانية الإيطالية من الداخل
بيبي غريللو وحركة النجوم الخمسة

على الرغم من أن وسائل الإعلام نقلت على نطاق واسع معظم الوقائع التي تتعلق بهذه الحركة (على نحو مشوّه غالبًا؛ إذ إن الطبقة السياسية في أنحاء أوروبا تمقت هذه الحركة)، سوف أعمد إلى توليف العناصر الرئيسة لما أعتبره رواية التجربة السياسية لهذه الحركة، بغية التفكير في معناها الاجتماعي السياسي، لأنها عرَض من أعراض أزمة الديمقراطية التمثيلية التقليدية.

هذه الحركة التي تأسست في عام 2009 وسيلةً لدعم المرشحين في انتخابات الاتحاد الأوروبي والانتخابات المحلية والإقليمية في إيطاليا ضد الأحزاب السياسية التقليدية، كثيرًا ما تميزت بشخصية زعيمها الذي لا منازع له بيبي غريللو، الكوميدي التلفزيوني الكاريزمي المتحول إلى ناشط سياسي ومدون[5]. وغريللو عضو في الحزب الاشتراكي الإيطالي، طرد من التلفزيون في عام 1987 عندما شكك بكراكسي، زعيم الحزب ورئيس الوزراء، في ما يتعلق بالفساد في الحزب. انتهى الأمر بكراكسي إلى المنفى في تونس فارًا من وجه العدالة الإيطالية، واختفى الحزب، مع القوى السياسية الأخرى بعد الفضيحة السياسية الكبرى التي عُرفت باسم Tangentopoli[6]، ما أدى في نهاية المطاف إلى أن يتسلم السلطة في عام 1994 شخص أشدّ فسادًا، هو سيلفيو برلسكوني، قطب العقارات والإعلام، وشريك سابق لكراكسي. أقام غريللو حملاته على القضايا البيئية، وركّز على إدانة الفساد السياسي لدى الأحزاب كلها. وعلى الرغم، من أنّه مخضرم في التلفزيون، تخلّى عن تلك الوسيلة بسبب سيطرة الشركات والسياسيين عليها، وراح يكتشف بدلًا من ذلك ما توفره شبكة الإنترنت من إمكانات. هكذا أطلق مدوّنةً سياسية أصبحت واحدة من أكثر المدوّنات تصفّحًا في أوروبا. وتعاون (ولا يزال) مع جيانروبرتو

(5) B. Grillo and P. Casaleggio, *Siamo in Guerra: Per una nuova politica* (Milan: Perfect Paperback, 2011).

(6) جرى في إيطاليا في تسعينيات القرن العشرين تحقيق قضائي على نطاق وطني استقصى أمور الفساد السياسي. وأطلق على نظام الفساد الذي كشفه هذا الاستقصاء اسم Tangentopoli. (المترجمة)

كازاليغيو، وهو مدير إعلانات عُرف ببراعته في استخدام الإنترنت للتأثير في الرأي العام. انتقد كلاهما السياسيين، كما انتقدا تحيز القوانين التي تحكم المؤسسات السياسية لمصلحة الأحزاب القائمة. وأيدا بعض المرشحين في مختلف الانتخابات، حتى قبل التأسيس الرسمي للحركة في عام 2009.

كان أول ظهور كبير للحركة في 14 حزيران/ يونيو 2007 في بولونا، وهو اليوم الذي سمّاه غريللو اليوم V. والـ V هنا من Vaffanculo يوم (Go Fuck You) وهي عبارة موجهة إلى السياسيين الفاسدين. وكان المطلب الرئيس الذي بُثّ في اللقاء هو إصلاح القانون الانتخابي لمنع الذين أدينوا جنائيًا (وهم عدد لا بأس به من النواب الإيطاليين) من الترشّح إلى البرلمان، وكذلك لحصر مدة المنتخَب في منصبه بفترتين. وعلى غرار الموقع الإلكتروني الأميركي MeetUp، نظّم غريللو الجماعات المحلية في أنحاء إيطاليا، وكثّف النقاش بشأن مجموعة كاملة من القضايا السياسية، مستخدمًا منصات الإنترنت، مع أن مدوّنته الشخصية ظلّت دائمًا منارة الحركة. ويشير اسم هذه الحركة، التي أُسست رسميًا في 4 تشرين الأول/ أكتوبر 2009، إلى خمس قضايا رئيسة طرحتها: السياسة البيئية، التنمية المستدامة، النقل المستدام، السياسات المائية، الحقّ في إنترنت مجاني. خيفضت الموضوعات الرئيسة في برنامج الحركة، والتي نشرتها مدوّنة غريللو ضد الفساد أيضًا وتشديدًا على الديمقراطية المباشرة من خلال المجالس المحلية والاستخدام الواسع للإنترنت. وفي فترة من عام 2013، اشتمل البرنامج على حل البرلمان الإيطالي والاستعاضة عنه بنظام للتداول بين المواطن والتصويت عبر الإنترنت. ولذلك رأت الحركة أن الوصول إلى الإنترنت يجب أن يكون متاحًا ومجانيًا كحق ديمقراطي أساس. مثّلت حركة النجوم الخمسة (M5S) شكلًا جديدًا من السياسة باستخدام الإنترنت وسيلةً للتداول لانتخاب المرشحين عن طريق الإنترنت، وعلى كل مرشح طامح أن يطرح قضيته ومؤهلاته في شريط فيديو مخصص لجمهور الأعضاء المسجلين في الحركة. عندها يصوت الأعضاء لتحديد الترشيحات النهائية التي تذهب إلى صناديق الاقتراع. ويجب النظر إلى الانتخاب لمنصب من المناصب على أنه خدمة موقتة للبلد وليس لأحد أن يخدم أكثر من ولايتين في أي منصب، بغية القضاء على الشخصية السياسية المحترف. في البداية، تجاوز نجاح M5S

الانتخابي جميع التوقعات، وأذهل الطبقة السياسية الإيطالية. وفي الانتخابات البلدية في أيار/مايو 2011، انتخبت M5S أعضاء مجالس في 28 بلدية. وفي انتخابات عام 2012 كان أداء الحركة أفضل، وانتُخب أحد أعضائها رئيسًا لبلدية بارما، وهي المدينة التي أصبحت الأساس التجريبي لسياسة تشاركية جديدة. وفي الانتخابات الإقليمية في صقلية عام 2012، جرى ما بدّد الاعتقاد أن الحركة هي مجرد حزب مقصور على الشمال الأوسط لإيطاليا، حيث كانت M5S الحزب الأكثر تصويتًا له وذا الدور الحاسم في تشكيل الحكومة الإقليمية التي نفذت بعض سياساته. وجاءت ذروة الحركة في الانتخابات البرلمانية العامة في شباط/ فبراير 2013، في خضم أزمة سياسية كبرى شهدت الانحدار النهائي لبرلسكوني. جمعت M5S بين التجمعات جماهيرية في ساحات المدن الإيطالية مع حملة ناشطة على الشبكات الاجتماعية والمدونات. وكان من بين مقترحات M5S: الخروج من منطقة عملة اليورو؛ إعادة التفاوض في شأن عضوية إيطاليا في الاتحاد الأوروبي بما يحافظ على السيادة الوطنية؛ الحد من رواتب السياسيين وامتيازاتهم؛ إقرار تشريعات صارمة وتنفيذها ضد الفساد السياسي؛ توفير حد أدنى من الدخل لكل مواطن إيطالي باعتباره حقًّا، بغضّ النظر عن حالته؛ تعديل القانون الانتخابي لتصويب كثير من البنود المتحيزة إلى الأحزاب القائمة. وعلى الرغم من أن غريللو لا يمكن أن يكون مرشحًا وفقًا لقواعد الحركة بسبب إدانة جنائية له في حادث سيارة، فإنه كان قائدًا للحملة، ما أثار الحماسة والأمل لدى شريحة واسعة من المواطنين المحبطين. وفي 22 شباط/فبراير 2013، احتشد مئات الآلاف في ساحة سان جيوفاني في روما للاستماع إلى خطبة ملتهبة لبيبي غريللو. وغدت M5S في صناديق الاقتراع الحزب الأكثر تصويتًا له في ما يخصّ مجلس النواب، 25.6 في المئة من الأصوات، على الرغم من أن ائتلاف يسار الوسط، بقيادة الحزب الديمقراطي، وائتلاف يمين الوسط، بقيادة برلسكوني، حصلا على عدد أكبر من النواب وحالا دون وصول M5S إلى الحكومة. وأصبحت الحركة أكبر قوة سياسية في عدد من المناطق، بما في ذلك ليغوريا (موطن غريللو) وصقلية وسردينيا. وانتخبت 54 من أعضاء مجلس الشيوخ، لتحل في المرتبة الثانية بعد الحزب الديمقراطي، وأدت دورًا مهمًّا في سنّ التشريعات والتعيينات أو في عرقلتها،

مثل تعيين رئيس الجمهورية. وكان النواب وأعضاء مجلس الشيوخ هؤلاء يمثلون القرارات التي اتخذها الأعضاء المسجلون على الإنترنت في عدد من التدابير التشريعية. وفي محاولة لأن تكون الحركة مثالًا للسياسات الجديدة، أعاد نواب الحركة ملايين اليوروات من رواتبهم إلى صندوق خُصِّص لتسديد الديون الإيطالية، وإلى صندوق للقروض الصغيرة التي تدعم المشروعات الناشئة، وهي إشارات اعتبرتها الأحزاب السياسية الأخرى نوعًا من الديماغوجيا. وأعلنت الحركة أيضًا رفض تمويل الحكومة لحملاتها، والاعتماد بدلًا من ذلك على تمويل عدد من المتعاطفين معها. بيد أن نجاح الحركة سرعان ما شوهته الأخطاء والصراعات في إدارة نظام صنع القرار. ذلك أن نظامًا قائمًا على طبقات متعددة من التشاور لا يمكن تطبيقه بسهولة؛ كما تطورت الشللية (التكتلات) داخل الجماعة البرلمانية، وبات القرار النهائي في يد القائد الكاريزماتي الذي انتقد في مدوّنته السياسات الاستشارية والشخصيات، وطُرد من الحركة عدد من الذين تحدوا سلطته. ونتيجة هذه الخلافات، خسرت M5S في الانتخابات البلدية في عام 2013، الذي عقد بعد أسابيع قليلة من الانتخابات البرلمانية، أغلبية الأصوات في كثير من المدن، بما في ذلك روما. ولكن على الرغم من احتفاء وسائل الإعلام والسياسيين بما بدا أفولًا لمثل هذه الحركة التي لا يمكن السيطرة عليها، صعدت الحركة من جديد في الانتخابات البرلمانية الأوروبية في أيار/مايو 2014، وأصبحت ثاني أكبر حزب مع 21 في المئة من الأصوات، على الرغم من طغيان النجاح الذي حققه الحزب الديمقراطي بقيادة السياسي الجديد الشاب ماتيو رينزي الذي حصل على أكثر من 40 في المئة من الأصوات وسيطر على الحياة السياسية الإيطالية. وكان رينزي قد عقد اتفاقات موقتة مع حزب برلسكوني، وسيلةً لاحتواء التهديد الذي تمثّله الغريللويّة على استقرار النظام السياسي. والحال، إن مستقبل هذا الحزب - الحركة يبقى غير مؤكد بسبب اعتمادها التام على شخصية زعيمها الزئبقية. وثمة أيضًا غموض أيديولوجي عميق لدى دوائرها الانتخابية المختلفة، ولا سيما ما أظهره الموقف العام من الهجرة في عدد من الحالات تيارًا خفيًا من رهاب الأجانب (على سبيل المثال، استخدام الخوف من عدوى فيروس إيبولا للمطالبة باتخاذ تدابير أقوى ضد المهاجرين الذين لا

يحملون وثائق)، الأمر الذي يقرب M5S من الأحزاب الأوروبية المعادية للأجانب، مثل الجبهة الوطنية الفرنسية. وإضافة إلى ذلك، فإن الكراهية ضد السياسيين ووسائل الإعلام السائدة أثارت سلوكًا متطرفًا، مثل حرق كتب كاتب إيطالي انتقد الحركة، ما دفع بعض المثقفين إلى دق ناقوس الخطر من أن تكون ثمة صلة بالتراث الفاشي الإيطالي. لكن غريللو دان هذا العمل، وادّعى أن هناك حملة دعائية مدروسة لتدمير الحركة بما تمثّله من تهديد للنظام السياسي الإيطالي الفاسد. ولا يزال النقاش دائرًا في ما يتعلق بأيديولوجية الحركة وحقيقة الديمقراطية التشاركية في ممارستها. لكن الواضح هو أن M5S ليست حركة اجتماعية شبكية مستقلة مثل تلك التي رصدتُها في بلدان أخرى، لأن قائدًا واحدًا أنشأها وسيطر عليها بإحكام طوال فترة وجودها، وهو غريللو الذي تمتع بسلطة مطلقة على ممارسة هذه الحركة، باستخدام مدونته منبرًا. وهو بهذا المعنى، قريب من تقاليد الحركات الشعبوية التي تصبح في نهاية المطاف جهات سياسية فاعلة انطلاقًا من تحديها المباشر نظامًا سياسيًا فقد شرعيته. لكن M5S تبقى ذلك العَرَض الكاشف إلى أبعد الحدود عن أزمة الديمقراطية التمثيلية في إيطاليا وأوروبا، والكاشف أيضًا إمكانات بوصفها أداة للتنظيم والتعبئة تتسم بقوة تفكيك الأشكال القديمة للفعل السياسي المعتمدة على الآلات الحزبية وسيطرة المؤسسات من خلال الأنظمة الانتخابية التي يمكن التلاعب بها. ومن المهم أن نلاحظ أن، في إيطاليا، وفي وسط الأزمات الاقتصادية والسياسية، لم يكن هناك حركات اجتماعية مستقلة مشابهة لتلك التي قامت في إسبانيا والبرتغال أو اليونان. وجرى تصريف غضب المواطن بصورة مباشرة في استراتيجية سياسية وضعها حزب- ضبط حركة، وألهمها متواصل ماهر قادر على لفت انتباه الناس عمومًا. أما الفئات الأصغر سنًا من السكان، فكانت أميَل إلى تلقي رسالة التحريض من غريللو. ويعود هذا جزئيًا إلى مقتهم السياسة الإيطالية، المحكومة طوال أعوام كثيرة بأشخاص تدعمهم المافيا مثل برلسكوني الذي أُدين ما إن فقد حصانته السياسية. ويجب فهم M5S في سياق محدد للسياسة الإيطالية، سياق فساد شديد في غياب أي تحدٍّ من

طرف المجتمع المدني[7] والمفارقة أنَّ واحدًا من الآثار المحتملة لـ M5S تمثل في إنعاش المؤسسات السياسية والأحزاب السياسية الإيطالية نتيجة نداء الاستيقاظ الموجَّه للسياسيين خوفًا من انهيار جديد للنظام مشابه لما جرى في عام 1992. وهذا ما كانت عليه الحال بالنسبة إلى الحزب الأقل فسادًا والأحسن تنظيمًا في إيطاليا، الحزب الديمقراطي، وهو القوة الديمقراطية الاجتماعية التي تطورت عن الحزب الشيوعي الإيطالي القديم والديمقراطيين المسيحيين، وجددت قيادتها مع العمدة رنيزي، عمدة فلورنسا البالغ 39 عامًا الذي حاول أن يتّخذ سبيلًا وسطًا بين الحزب الفاسد قديم الطراز والتمرد الشعبوي. وبرّر انتصاره الانتخابي في عام 2014 مشروعه، لكنه اقتضى تسويةً مع بعض القوى الأشد عداءً للديمقراطية، بما في ذلك برلسكوني. وهذا قد يوفر فرصة جديدة لبيبي غريللو إذا ما استمرت الصفقات السرية للسيطرة على الحياة السياسية الإيطالية، وذلك إذا تركته المافيا وشأنه.

تأثيرات الحركات الاجتماعية الشبكية في النظام السياسي

من أجل تقويم الأثر المحتمل للحركات الاجتماعية المستقلة الأصيلة، سوف أشير إلى أربعة بلدان ظهرت فيها حركات اجتماعية شبكية بين العامين 2011 و2014: الولايات المتحدة، تركيا، البرازيل، إسبانيا. هذا تحليل موجز يستهدف ببساطة الحث على التفكير والسجال عبر تأسيس المناقشة على حوادث وقعت فعليًا.

احتلال العقول لا الدولة:
كآبة ما بعد الاحتلال في الولايات المتحدة

في الولايات المتحدة، كانت حركة «احتلوا وول ستريت» التي نوثقها هنا، على تعارض حاد من حيث الكثافة والأهمية مع أثرها الضئيل في النظام السياسي. وهذا على الرغم من تردد أصداء الحركة وحضور إرثها في أفعال محلية كثيرة

(7) S. Rizzo and G. Stella, *La Casta* (Rome: Saggi Italiani, 2007).

على كامل جغرافيا البلاد، ومن ذلك: التضامن الاستثنائي من خلال مساعدة آلاف السكان الذين تضرروا بسبب الإعصار ساندي في عام 2012، وسحب استثمارات الحكومات المحلية لمصلحة التعاونيات الائتمانية المحلية، والدفاع ضد نزع ملكيات البيوت المرهونة، والحملة من أجل إلغاء ديون الطلاب. أو، في التعبير الأكثر أهمية عن تفجّر الاحتجاجات الكامنة التي خلفتها حركة «احتلوا»، وذلك في تظاهرات وقعت في نيويورك ومدن أميركية أخرى في تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر 2014 ضد الحصانة التي تحظى بها الشرطة من الملاحقة بسبب أعمالها الوحشية. ومع ذلك، فإن النظام السياسي بحد ذاته لم يَمَسّ إلى حد كبير، وبقي راسخًا في البيروقراطيات الحزبية، خصوصًا في حالة الحزب الديمقراطي، على الرغم من أن عددًا من المراقبين اعتبروا أن تعاطُف بل دي بلاسيو مع حركة «احتلوا» كان له دور إيجابي في انتخابه إلى منصب العمدة في عام 2013. وفي سياتل، انتُخبت كشاما ساوانت إلى المجلس البلدي عقب قيامها بحملة تمرد استندت إلى شعارات حركة «احتلوا». كان كل دي بلاسيو وساوانت قد اعتقلتهما الشرطة في تظاهرات «احتلوا» في عام 2011. وما يثير السخرية أن الحزب الجمهوري كان سريع الاستجابة للتعامل مع حركة قواعد شعبية محافظة، أي حزب الشاي، الذي أصبح قوة تحويلية ضمن الحزب الجمهوري مفضيًا إلى نتائج بالغة الأهمية من منظور النجاح الانتخابي.

لا يتاح هنا فحص أسباب الأثر المباشر الضعيف لحركة «احتلوا» في السياسة المؤسساتية للولايات المتحدة؛ فهي أسباب بالغة التنوع والتعقيد. ولأُقُل فحسب إن جزءًا من السبب يعود إلى القطاء كثير من الناشطين في حملة أوباما، وهي حركة تمرد أصيلة، بعد أن شعروا بالخيبة نتيجة سياسات الرئيس أوباما. وفي الواقع، إن العائدين من حملة أوباما كانوا من بين أكثر المشاركين فاعلية في حركة «احتلوا»، وذلك في ردة فعل على إحباطهم من أوباما الذي صار أنموذجًا آخر من نماذج السياسي التقليدي. وتحول هذا الإحباط إلى سخط عندما قامت المباحث الفدرالية، تحت نظر إدارة أوباما، باتخاذ إجراءات مراقبة وتخويف ضد بعض الناشطين الرئيسين في الحركة. وتعاونت الوكالات المحلية والفدرالية في تنفيذ سياسة قمعية لا نظير لها ضد هذا النوع من الحركات في العالم الغربي. ولذلك، فإن إخفاق تجربة الأمل بأوباما حفر هوة

عميقة من الانفصال بين الحركات الاجتماعية المستقلة والسياسة الحزبية. زد على ذلك أن السياسة في الولايات المتحدة حرفة يسيطر عليها المال، وتركّز على تقديم مكافآت شخصية قوامها النفوذ والوصول إلى الموارد، مع حيز ضئيل لأحلام التغيير التي تُبعد إلى خارج القفص الحديدي لنظام الحزبين[4]. وما بين كلبية السياسيين المحترفين ومثالية ناشطي التغيير الاجتماعي، ثمة فسحة لقاء ضئيلة في أميركا في الوقت الحالي، أو ربما يبدو الأمر كذلك بحسب ملاحظتنا للتفاعل بعد حركة «احتلوا» بين الحركة والسياسة.

لكن كان ثمة تحول ثقافي من منظور إدراك المواطنين الأميركيين للنوعية الضحلة لديمقراطيتهم وللإجحاف الاجتماعي الذي يتخلل الحياة اليومية. أمّا كيف لهذا الأثر العقلي لحركة «احتلوا» أن يؤثر في السلوك السياسي والسياسة المؤسساتية، فذلك يعتمد على مجموعة معقدة من العوامل غير القابلة للتنبؤ إلى حد كبير.

الشوارع، الرئيسة، الرئيسة المحتملة: الاحتجاجات الشعبية والانتخابات الرئاسية في البرازيل

في البرازيل، يمكن المرء ملاحظة الأثر المهم للحركات الاجتماعية الشبكية لعام 2013 في المشهد السياسي، على الرغم من أن الدلائل غير حاسمة حين تأليف هذا الكتاب؛ ففي أعقاب تظاهرات حزيران/ يونيو 2013، كما ذكرنا أعلاه، رفضت الأغلبية الساحقة من الأحزاب السياسية والزعماء السياسيين احتجاجات الشوارع، واعتبرت أنها تشكل تهديدًا للديمقراطية. وفي الواقع، لمّا كان الاعتراض الرئيس الذي أثارته الحركة ضد فساد الطبقة السياسية وضعف تمثيلها للناس، دان السياسيون – كجماعة واحدة – التظاهرات، وحاولوا نزع شرعيتها بالتركيز على العنف، على الرغم من حقيقة أن العنف غالبًا ما كانت تبادر إليه الشرطة المسلحة السيئة الصيت بسبب فسادها ووحشيتها القاسية. ولكن كان ثمة استثناء: الرئيسة ديلما روسيف؛

(4) Castells, *Communication Power.*

ففي 21 حزيران/ يونيو، أعلنت أن شكاوى المحتجين مشروعة، وأنه «يجب الإصغاء إلى صوت الشارع». وقد كررت في الشهور التالية التعبير عن رأيها في عدد من المواقع، منها الجمعية العامة للأمم المتحدة. يضاف إلى ذلك أنها استقبلت وفدًا من حركة باس ليفر ومنظمات أخرى، ودعمت شطب الزيادة في تذاكر السفر محليًا وعلى مستوى الدولة، ووعدت بزيادة الإنفاق العام على التعليم، ووافقت على الانتقادات لفساد كثير من السياسيين وغياب محاسبتهم، واقترحت إصلاحًا سياسيًا واسعًا. وتقدمت بمشروع دعوة جمعية دستورية للانعقاد من أجل إصلاح الدستور وتمهيد الطريق لتشريع يفرض محاسبة أكبر للأحزاب السياسية. كذلك دعت إلى إصدار تشريع صارم ضد الفساد ومن أجل آليات جديدة للمشاركة السياسية. ودعت إلى عرض الإصلاح الدستوري على استفتاء شعبي، بصرف النظر عن رأي الكونغرس. لكن الحركة لم تصدقها على الرغم من إقرارها بنياتها الطيبة، وقد تهاوت شعبيتها في أواسط تموز/ يوليو 2013. كان التصور المتشائم للحركة دقيقًا؛ إذ تحركت الطبقة السياسية لحظر اقتراح الرئيسة في الكونغرس، وبشكل خاص كان أعضاء الحزب الديمقراطي الاجتماعي (PSDB) الأكثر صخبًا ضد ما وصفوه بديماغوجية الرئيسة، وهذا الحزب كان المنافس الرئيس لها آنذاك في الانتخابات الرئاسية لعام 2014. يضاف إلى ذلك أنه حتى لو أن الرئيس لولا دعم ديلما روسيف، فإن حزبها، حزب العمال، كانت ردة فعله فاترة تجاه اقتراحها، وفي بعض الحالات معادية صراحة. لذلك، فإن كانديدو فاكاريزا، مرشح حزب العمال في ساو باولو، عقد اتفاقًا مع حليفه القوي، حزب الوسط (MDB)، لدفن اقتراح روسيف في لجان الكونغرس. ونظرًا إلى الاحتجاجات الاجتماعية الضعيفة نسبيًا ضد تنظيم مباريات كأس العالم، خضعت ديلما روسيف لرغبات المعارضة السياسية وأرجأت مناقشة اقتراحاتها للإصلاح السياسي. ولكن، في الأسابيع الممهدة للانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/ أكتوبر 2014، أعادت إحياء مشروعها الإصلاحي وطرحته بندًا في برنامجها لإعادة انتخابها. وكان السبب في ذلك، على نحو غير متوقع، أن متحديتها الرئيسة كانت الزعيمة السياسية الوحيدة التي دعمت بثبات الحركة ولم يوجه إليها المحتجون انتقادات: إنها مارينا سيلفا.

طوال الفترة الوجيزة بين منتصف آب/ أغسطس ومنتصف أيلول/ سبتمبر 2014، بدا أن سيلفا تحظى بفرصة جدية لتصبح الرئيسة الجديدة للبرازيل في الجولة الثانية من الانتخابات في 26 تشرين الأول/ أكتوبر. أظهرت استطلاعات عدة أن العامل الأساس في شعبيتها كان الدعم الذي حظيت به وسط أولئك الذين شاركوا في حركات عام 2013 أو دعموها ثم تُركوا يتامى رغبتهم في التغيير، وهذا في الواقع كان تصور سيلفا للأمر؛ إذ أشارت إلى أن دعمها للحركات في عام 2013 هو السبب الرئيس وراء تفجر الدعم غير المتوقع الذي لقيته حالما أصبحت بفعل الأوضاع مرشحة للرئاسة في 20 آب/ أغسطس 2014 عقب وفاة إدواردو كامبوس في تحطم طائرة. كان كامبوس المرشح الرئاسي للحزب الاشتراكي البرازيلي الصغير، وكانت سيلفا نائبة الرئيس المحتملة. كانت سيلفا مقتنعة بأن الضغط من القواعد الشعبية فحسب هو الكفيل بتغيير النظام السياسي البرازيلي الفاسد والعتيق الطراز؛ ففي مقابلة مع وكالة أسوشيتد برس للأنباء في 18 أيلول/ سبتمبر 2014، ذكرت أن «لا الأحزاب ولا الزعماء السياسيون هم من سيُحدث التغيير، بل إنها الحركات الاجتماعية التي تغيرنا». ويمكن تفسير الالتفاف إلى آمال الحركات الاجتماعية والمشروع السياسي لمارينا سيلفا بقصة حياتها الشخصية الآسرة والدرامية، وتصميمها على أن تبقى مدافعة عن معتقداتها، رافضة عند الضرورة مناصب مهمة، وذلك كي تظل مخلصة لقناعاتها. سيلفا امرأة سوداء ولدت في بلدة صغيرة من ولاية أكري الأمازونية الفقيرة، وترعرعت في أوضاع فقر شديد في عائلة من جامعي المطاط، تعرضت للاستغلال بشكل دائم. كانت مريضة على نحو خطير بالملاريا إبان طفولتها، وبعدد من الأمراض الأخرى، لكنها نجت وعاشت في حين توفيت والدتها. ولكونها يتيمة، أخذتها راهبات كاثوليكيات وهي في سن الخامسة عشرة إلى أحد الأديرة، حيث تعلمت القراءة والكتابة. عملت خادمة منزلية، بينما كانت تدرس المرحلة الثانوية في المساء، ومن ثم تخرجت في الجامعة ونالت شهادة في التاريخ. انضمت إلى جماعة المسرح السياسي، وأصبحت ناشطة، وانضمت إلى اتحاد عمال جامعي المطاط بقيادة الزعيم الأسطوري شيكو مينديز الذي نال شهرة عالمية عبر تقريبه ما بين حقوق

العمال وحركة الحفاظ البيئي في الأمازون. اغتيل شيكو عام 1988 من مُلّاك الأراضي الذين لم يسمحوا بالتدخل في خططهم التجارية لإزالة الغابات المدمرة. لكن تأثير موته في الرأي العام المحلي والدولي دفع الحكومة البرازيلية إلى العمل: طرح تشريع جديد لحماية غابة الأمازون، وشددت السلطات الفدرالية قبضتها على البيروقراطيين المحليين الفاسدين وعلى الشرطة التي تعمل في خدمة مُلّاك الأراضي. ولسوف تبقى هذه التجربة حية في عقل مارينا سيلفا التي أصبحت ناشطة بيئية بارزة. انضمت إلى حزب العمال اليساري وانتُخبت نائبة في مجلس الشيوخ، وفي عام 2003 عينها الرئيس لولا وزيرة للبيئة في حكومته الأولى. ونظرًا إلى آرائها التي لا تساوم عليها بشأن السياسات البيئية، اصطدمت بجماعات الضغط التجارية الزراعية، وخاضت مواجهات مفتوحة مع الوزراء الآخرين في حكومة حزب العمال، خصوصًا مع ديلما روسيف، وزيرة الطاقة المدافعة بقوة عن استخدام البرازيل مواردها الطبيعية محركًا للنمو الاقتصادي. والحقيقة أن التعارض بين روسيف وسيلفا لم يكن منافسة شخصية، بل كان مواجهة بين أنموذج النمو الاقتصادي بأي ثمن ومشروع التنمية المستدامة استنادًا إلى الطاقات المتجددة والحفاظ على البيئة والحد من سلطة بيتروبراس، شركة النفط العامة البرازيلية العملاقة التي اتُّهمت بالدفع نحو التنقيب عن النفط والغاز في كل مكان، من الغابات المطيرة إلى قاع المحيط. وكان حزب العمال، في إطار تقاليد الأحزاب اليسارية، يؤمن مثل ماركس بأهمية تطوير قوى الإنتاج بوصفها رافعة التقدم. أراد لولا وروسيف إعطاء أولوية لتخفيف الفقر وفي النهاية القضاء عليه في البرازيل، البلد الذي عبّر عن حالته الرئيس السابق فيرناندو هنريك كاردوسو كما يلي: «إنه ليس بلدًا فقيرًا، بل بلد مُجحف». ولكن من أجل تصحيح هذا الإجحاف التاريخي، كانت الموارد الاقتصادية لازمة، وكان اقتصاد الموارد الطبيعية أحد الأصول الرئيسة اللازمة للبرازيل كي تسرّع النمو. وكانت سيلفا أيضًا معنية بسياسات محاربة الفقر؛ إذ كانت لها هي نفسها تجربة شخصية مع الفقر. لكنها انسجامًا مع ميراث شيكو مينديز، كانت تبحث عن طرق للتوفيق بين التنمية والاستدامة، حيث لا تحدّ من التنمية ولا تخضع لمصالح الأعمال التجارية الزراعية

ومصالح بيروقراطية الشركات العامة. ولذلك استقالت في عام 2009 من منصبها الوزاري، وتركت حزب العمال وأنشأت حركة «شبكة الاستدامة» كي تدافع عن التنمية المستدامة والسياسة التشاركية. خاضت الانتخابات الرئاسية في عام 2010، وحصلت على نسبة أصوات محترمة بلغت 19 في المئة. وواظبت على بناء حركتها على مستوى القواعد الشعبية، لكنها تركت حزب الخضر بعد أن أحبطتها الشقاقات الحزبية الداخلية عقب حركات عام 2013 التي تماهت معها، وقررت خوض الانتخابات الرئاسية في عام 2014 مرشحة عن حركتها. لكن اللجنة الانتخابية أبطلت الـ 500.000 توقيع التي تعين عليها جمعها كي تصبح مرشحة، وأبعدتها عن العملية الانتخابية. وفي عرض جديد لمدى مرونتها، انضمت مباشرة إلى الحزب الاشتراكي البرازيلي الذي كان قد حاز أصواتاً أكثر قليلاً من حزب الخضر في الانتخابات السابقة. لكن الحزب الاشتراكي كان يراهن على اللجوء إلى مرشح ديناميكي يحظى بدعم أصحاب الأعمال، وهو إدواردو كامبوس حاكم بيرنامبوكو، من أجل الوصول إلى الدورة الثانية من الانتخابات. وكان الدعم الذي قدمته سيلفا هو بالضبط ما يحتاج الحزب الاشتراكي البرازيلي إليه، ولذلك عرضوا عليها منصب نائب الرئيس، وهذه فرصة كبيرة لحزب لا يمتلك نفوذ الأحزاب البرازيلية الكبرى الممولة بسخاء والمدعومة من مجموعات صناعية قوية، بما في ذلك الشركات العامة التي يسيطر عليها ويستغلها من يستلم الحكومة، وهو في هذه الحالة حزب العمال. ما إن أصبحت سيلفا الأوفر حظًا في قائمة المرشحين، حتى باتت تتقدم في الاستطلاعات، فأزاحت المرشح الديمقراطي الاجتماعي، إيسيو نيفيز التكنوقراطي المعتدل سياسيًا، إلى الموقع الثالث. كان أحد العوامل الحاسمة في شخصية ماريا سيلفا الكاريزماتية، لكنه عامل سلبي أيضًا في تصور بعض قطاعات المجتمع، إيمانُها المسيحي العميق بعد أن انتقلت من الكاثوليكية إلى الخمسينية (pentecostalist) في عام 1997؛ فمن جهة، يشكل الخمسينيون حاليًا 22 في المئة من البرازيليين، ولكنها، من جهة أخرى، وبسبب إيمانها، عارضت الإجهاض وزواج المثليين (ولكن ليس الاقتران المدني)، الأمر الذي أثار انتقادات من جماعات نسوية والمدافعين عن حقوق المثليين. يضاف إلى ذلك

أن معارضة سيلفا لليبروقراطية المسيسة للشركات العامة وللسيطرة الحكومية على المصرف المركزي جعلتها في حلف مع المؤسسات المالية وأنصار تحرير الأسواق والتجارة الدولية. ومن الواضح تمامًا أنه بينما كانت روسيف، مثل لولا، متناغمة مع التقاليد الدولتية لليسار الماركسي، فإن سيلفا بالكاد يمكن أن تصنف يمينية أو يسارية. كان الموضوعان الرئيسان لنشاطها هما البيئوية والحاجة إلى إصلاح عميق للنظام السياسي، وهما القضيتان الرئيستان اللتان أثارتهما الحركات الشبكية في عام 2013. وبالتالي، فإن التقارب بين مطالب هذه الحركات والحملة المتمردة لسيلفا لم يكن تكتيكيًا. لقد كان متجذرًا في النقد الجوهري الذي اشتركا فيه ضد السياسة الراهنة وضد النمو الاقتصادي كمبرر لتدهور الحياة في الحواضر البرازيلية غير المستدامة. هكذا، أثّرت الحركات الاجتماعية لعام 2013 في الرأي العام، ومهدت أرضية داعمة لزعيمة سياسية من شأنها الارتباط بمطالب الحركة من دون الخوف من عتاة الطبقة السياسية وفسادهم. بهذا المعنى، كان ثمة أثر كبير للحركات الاجتماعية في النظام السياسي البرازيلي على الرغم من أن هذا الأثر لم يدم؛ ففي الواقع، وصلت القصة الخيالية لمارينا سيلفا كرئيسة إلى نهايتها في الجولة الأولى للانتخابات في 5 تشرين الأول/أكتوبر، إذ حصلت على المركز الثالث بنسبة 21 في المئة فقط من الأصوات، في حين حصلت روسيف على 44 في المئة، وحصل إيسيو نيفيز على 37 في المئة، وبالتالي خرجت من المنافسة في الجولة الثانية الحاسمة للانتخابات الرئاسية. ثمة بعض الأسباب البسيطة وراء الانهيار المفاجئ لترشيح سيلفا في غضون أسبوعين فقط، وهي تتعلق بشكل رئيس بآليات السياسة الانتخابية؛ فما إن أحست إدارة حزب العمال بخطر فقدان السيطرة على الدولة، حتى أطلقت هجومًا ضاريًا ضد سليفا، وذلك باستخدام الأدوات المعتادة للتسويق السياسي العدائي، بحيث أساءت مباشرة التعبير عن مواقف سيلفا إزاء بعض القضايا الأكثر شعبية، من قبيل اتهامها بالتخطيط لإلغاء برنامج بولسا فاميليا (Bolsa familia) الهادف إلى زيادة دخول الأسر الفقيرة لاقتلاعهم من الفقر. كذلك طور فريق حزب العمال استراتيجية بارعة لكبح هجومه على المرشح الآخر، إيسيو نيفيس، إذ اعتبر هذا الفريق أن هزيمة نيفيز أسهل في الجولة الحاسمة. وكانت اللحظة الفاصلة هي المناظرة التلفزيونية

قبل موعد الانتخاب بأيام عدة، حين سحقت ديلما القوية منافستها مارينا سيلفا الروحانية التي ظهر أنها مهزوزة عاطفيًا بسبب العنف النفسي الذي عانته. «إنها ضعيفة جدًا لتكون الرئيسة»، هكذا وصفتها الرئيسة روسيف عندما سألتها وسائل الإعلام عنها. ويبدو أن معظم البرازيليين وافق على ذلك؛ فالسياسة تتطلب القوة الصرف والمواجهة المفتوحة. كذلك كانت التبرعات عاملًا في الهزيمة، فحملة روسيف فاقت في تمويلها سيلفا بخمسة مقابل واحد، على الرغم من دعم بعض المصارف مقترحات سيلفا باعتبار أنها كانت تعارض تدخّل الدولة الزائد. يضاف إلى ما سبق أن موارد الدولة كلها والتأثير الحكومي المباشر في معظم وسائل الإعلام البرازيلية حشدت كلها للقضاء على التهديد الآتي من خارج المؤسسة السياسية. وما زاد في قوة تكتيكاتهم المدمرة موقف سيلفا الهش بشأن الإجهاض وزواج المثليين، وهو الموقف الذي جعلها غريبة عن مزاج قطاعات الطبقة الوسطى المدينية، وهي الجماعة الداعمة الأساسية لها.

لكن لم تكن جميع أصداء الحركة غائبة عن هزيمة سيلفا، ذلك أن مارينا سيلفا، وعبر إحياء الدعوات من أجل الديمقراطية التشاركية التي طرحتها الحركات، شجعت ديلما روسيف على تجديد وعودها بالإصلاح السياسي حيث ترضي المثقفين التقدميين والمنظمات القاعدية الذين ظلوا شكلوا الجمهور الانتخابي لحزب العمال. لذلك، يبدو مؤكدًا أن ثمة ارتباطًا بين الحركات الاجتماعية التي تحدت المؤسسة السياسية والموضوعات والسياسات الكامنة التي أفضت إليها السجالات في هذه الحملة الرئاسية الأكثر تنافسًا.

لكن، بلغة سياسية، ربما يكون الأكثر أهمية من هزيمة ترشيح سيلفا للرئاسة نجاح المرشحين المحافظين في الانتخابات البرلمانية التي جرت بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية؛ فالولايات الرئيسة، مثل ساو باولو، وريو دي جانيرو، وريو غراندي دو سول، وميناس غيرايس، انتخبت أو أعادت انتخاب سياسيين ينتمون إلى يمين الوسط أو اليمين، بمن في ذلك بعض الذين واجهتهم الحركة مباشرة. صحيح أن حزب العمال فقد قاعدته في الكونغرس، لكن ذلك كان لمصلحة حزب الوسط PSDB والحزب اليميني

PMDB، وعدد من المرشحين عن اليمين المتطرف. نتيجة ذلك، فإن الكونغرس البرازيلي الناتج من انتخابات عام 2014 كان الأكثر محافظة منذ نهاية الحكم العسكري. وإن كان ثمة أثر انتخابي غير مباشر للحركات الاجتماعية في هذه الانتخابات، فالدلائل تشير إلى أنه انزياح النظام السياسي إلى اليمين. وبالتالي، فإن الدرس الرئيس المستفاد من التجربة البرازيلية هو صعوبة تقدير التأثير المباشر للحركات الاجتماعية في النظام السياسي بالعلاقة بالقيم والمقترحات التي تطرحها الحركات. هذا لأن عملية ترجمة الغضب السائد في المجتمع إلى أمل بسياسة جديدة تمر عبر ماكينات سياسية ليست معدَّة ولا راغبة في التعبير عن هذا الأمل وتحقيقه، بل إنها تميل نحو إعادة إنتاج مصالحها البيروقراطية والاقتصادية والشخصية. إن انعزال النظام السياسي، إزاء الإجراءات والأهداف والقيم النابعة من المجتمع، يبدو مصدقًا لهذا النقد الذي يطرح قضية تنامي الانفصال بين المؤسسات السياسية والتغير السياسي، الأمر الذي يشكل تطورًا يهدد الاستقرار الاجتماعي.

الفصام السياسي في المجتمع التركي الحركات العلمانية والسياسة الإسلامية

في تركيا، الحشد الكبير الذي حدث في حزيران/ يونيو 2013 بشأن الدفاع عن حديقة غازي كان من المتوقع له أن يؤثر بشكل مهم في الانتخابات البلدية لعام 2014، خصوصًا عقب سلسلة الفضائح السياسية التي هزت حكومة أردوغان بعد اتهام القضاء عددًا من الوزراء بالفساد، ما اضطرهم إلى الاستقالة. وكان الذي أثار الفضيحة حركة غولن الإسلامية المحافظة، وغولن هو الحليف السابق لحزب العدالة والتنمية الإسلامي المعتدل، وكان قد انفصل عن هذا الحزب بعد الخلاف بشأن المشاركة في السلطة الاقتصادية. قررت القوى السياسية الأخرى البقاء على الحياد في هذه المعركة بين الجناحين الإسلاميين، وفي النهاية لم تكن تأثيرات الفضيحة مهمة كما اعتُقد أولًا. وفي الواقع شهدت الانتخابات البلدية في عام 2014 انتصار حزب العدالة والتنمية في المدن التركية الرئيسة، وكذلك في الريف إجمالًا، وأظهر توزع الأصوات

استقرارًا ملحوظًا. وبلغة سياسية، انقسمت تركيا في الأعوام الأخيرة بين أربعة أحزاب سياسية رئيسة: حزب العدالة والتنمية وقوامه الإسلاميون المعتدلون؛ حزب الشعب الجمهوري المناصر للحكم العلماني؛ حزب الحركة القومية؛ حزب الشعب الديمقراطي الكردي بقوامه الرئيس والأكثر تقدمية من باقي الأحزاب لكن قاعدته الأساس هي الأقلية الكردية (حوالى 15 في المئة من السكان ويتركزون في الجنوب الشرقي من تركيا). وحصل حزب العدالة والتنمية، إضافة إلى فوزه في اسطنبول وأنقرة، على 43.3 في المئة من مجموع الأصوات في مقابل 25.6 في المئة لحزب الشعب الجمهوري العلماني، و17.7 في المئة للقوميين وأقل من 5 في المئة لحزب الشعب الديمقراطي.

وكانت الحملة التي شنها حزب الشعب الجمهوري لاستثمار حوادث حديقة غازي والفضائح السياسية حيث يصبح بديلًا من حزب العدالة والتنمية قد أخفقت بسبب التماهي بين حزب العدالة والتنمية والطبقة السياسية الفاسدة تقليديًا، عدا عن أن القوميين كثيرًا ما كانوا عرضة للشك في أنهم يتآمرون مع الجيش لتعطيل الديمقراطية. كما أن نسبة من الأكراد، خصوصًا في اسطنبول يخشون القوميين، وحتى حزب الشعب الجمهوري الذي رفض مطالبهم بالحكم الذاتي في الأعوام السابقة في مقابل موقف أكثر انفتاحًا اتخذه حزب العدالة والتنمية. تمثّل التغيير الوحيد في الانتخابات في حضور حزب السلام والديمقراطية (HPP) ذي الأيديولوجيا اليسارية النسوية والمناصر لحقوق الأقليات. وقد استفاد إلى حد ما من الرأي الذي نشأ بفعل حركة غازي، لكن نُظِر إليه عادة بوصفه منصة أنشأها الحزب الكردي لجذب الأصوات في غرب البلاد، وبالتالي فإنه لم يحصل إلا على 2 في المئة من المجموع الكلي للأصوات، باعتبار أن السكان غير الأكراد كانوا يشكّون في ارتباطه بالاتجاه القومي الكردي.

تأكيدًا لتفوق حزب العدالة والتنمية في السياسة التركية، فإن الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام 2014، بعد تغيير دستوري هدفه ترسيخ نظام رئاسي، فاز بها أردوغان بسهولة، وهو زعيم حزب العدالة والتنمية والخصم المباشر لحركة غازي.

قُدِّم عدد من الأسباب لتفسير التنافر الفكري بين شعبية حركة غازي في حزيران/ يونيو 2013 والنجاح الانتخابي الذي لا جدال فيه الذي حصده حزب العدالة والتنمية وزعيمه أردوغان في عام 2014. فعدا عن الأوضاع الخاصة التي تتطلب رحلة تحليلية معقدة من خلال تعقيدات السياسة التركية، فإن التفسير الأكثر إقناعًا هو استمرار الانقسامات الأساسية في المجتمع التركي التي تثبت في اصطفافات سياسية صلبة. تضمنت هذه الاصطفافات العداء المتجذر تاريخيًا بين العلمانية والدين (ويجد تعبيره في التعارض بين حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة والتنمية)، والمواجهة بين النزعة القومية (التي تدعمها القوات المسلحة الكمالية الاتجاه حتى الآن) والحركة المناصرة للديمقراطية التي تستقطب الطموحات الديمقراطية للطبقة الوسطى وحاجة الإسلاميين إلى استخدام المؤسسات درعًا يحميهم من القوات المسلحة العلمانية، والانقسام المهم بين السكان الأتراك، خصوصًا القومية التركية، والأقلية الكردية الساعية إلى الحكم الذاتي وفي المآل إلى الاستقلال. ونظرًا إلى التفاعل المعقد بين هذه التمزقات الأيديولوجية والاجتماعية الرئيسة، فإن الخيارات السياسية الأكثر جذرية تشظت تقليديًا بين كثير من الجماعات الصغيرة، الحاضرة الآن على شبكة الإنترنت، والتي حضرت في حركة غازي لكنها كانت معارضة لأي تسوية مع أي من القوى السياسية الرئيسة التي كانت مناوئة لآمالها.

ربما كانت الفترة الفاصلة بين حركة غازي وانتخابات عام 2014 قصيرة جدًا لتجسير هذه الانقسامات الأيديولوجية والسياسية. وبالتالي، في حين كانت موجات الاحتجاج لا تزال حية في عقول الناس وفي الشبكات الاجتماعية، لم يكن في إمكان أي فاعل سياسي مستجيب أن يمسك بالساحة الانتخابية في غضون بضعة شهور فحسب.

لعل هذا هو الدرس الرئيس الذي يتعين تذكره مما لاحظناه: إن نقل الحركات الاجتماعية إلى تعبيرها السياسي غير المباشر في النظام المؤسساتي يحتاج إلى زمن، ويتعين عليه أيضًا المناورة في الانتقال المحفوف بالخطر بين الغضب والأمل والبراغماتية الواعدة.

إعادة اختراع السياسة: إرباك الهيمنة الحزبية الثنائية
بوديموس في إسبانيا

يمكن التجربة السياسية لحركة «غاضبات» الإسبانية في الفترة 2012-2014 أن تقدم دروسًا نفيسة لنظرية التغيير السياسي - الاجتماعي وممارسته. أتحول الآن إلى هذا التحليل وأركز على صعود حركة بوديموس (قادرون) كنوع جديد من الفاعلين السياسيين، وعلى تجربة الائتلافات الانتخابية المحلية التي كانت، في ظل الشعار المشترك غانيموس (فائزون)، تحضر للانتخابات البلدية الإسبانية لعام 2015 إبان تأليف هذا الكتاب[9].

كان ليوم 15 أيار/مايو 2011 أثر كبير في عقول المواطنين الإسبان الذي دعموا بشكل ساحق النقد الذي عبّرت عنه الحركة تجاه النظام السياسي، وضد إدارة النخب السياسية والمالية للأزمة الاقتصادية؛ إذ عبّر 81 في المئة من السكان عن موافقتهم على مطالب المحتجين في حزيران/يونيو 2011، وبقيت نسبة الدعم عند مستوى 78 في المئة في عامي 2012 و2013، و72 في المئة في عام 2014، على الرغم من أن أغلبية الناس اعتقدت أن الحركة لن تكون قادرة على إحداث فرْق في الحالة الحرجة للبلد. وفي الواقع، رفضت الطبقة السياسية، في مجملها تقريبًا، منح المشروعية للحركة في حين أنها عبّرت في بعض الحالات عن فهم مكابر لغضب جمهور الحركة، مع استدراك فوري أن العمل في الشوارع وشبكات الإنترنت ليس السبيل إلى حل المشكلات؛ فمن وجهة نظر السياسيين، يجب أن تمر الاحتجاجات حصريًا عبر قنوات الأحزاب السياسية والعملية الانتخابية، وهذا النوع من السياسة المقيدة هو بالضبط ما رفضته الحركة. ولذلك تواصلت الاحتجاجات في الفترة 2011-2013 بمستويات مختلفة من الكثافة تبعًا لوقت الاحتجاج وموقعه، وجرى تحقيق عدد من المطالب؛ ففي إحدى القضايا، نشأت حركة على المستوى الوطني ضد نزع ملكيات المواطنين الذين احتجزت المصارف صكوك الرهن الخاصة

(9) اتصال شخصي في عام 2014 مع أرناو مونتيريدي.

بهم: منبر الناس المتأثرين بصكوك الرهن (PAH)، وكان المنبر بقيادة الزعيم القوي آدا كولاو، وهو مثقف مستقل من برشلونة.

نظَّم المنبر حلقات مستقلة في إسبانيا كلها، وجهز حملات، وعارض ماديًا كثيرًا من حالات نزع الملْكية، وتدخَّل في الشبكات الاجتماعية وفي وسائل الإعلام، وجمع مئات آلاف التواقيع دعمًا لاقتراح تشريعي رفض البرلمان الإسباني النظر فيه، لكن المنبر لجأ أخيرًا إلى محكمة العدل الأوروبية وحصل على حكم قضائي بوقف نزع الملكية إبان مناقشة التشريع الجديد. ونظرًا إلى شدة الحملة وشعبيتها، وافقت الحكومة المحافظة والمصارف على تعليق عمليات نزع الملْكية. ولكن في معظم القضايا الأخرى، خصوصًا مسألة الإصلاح السياسي، تعيّن على الحركة مواجهة جدار من الرفض، ترسل المحتجين إلى الشوارع ومن ثم تأتي شرطة مكافحة الشغب لإخراج الحركة من الشوارع، ولذلك بدأ كثير من الناشطين في الحركة في أوائل عام 2013 يفكرون في إمكان التدخل في الساحة السياسية المؤسساتية سبيلًا للدفاع عن مصالح الملايين الذين يعيشون حالة رهيبة بفعل الأزمة الاقتصادية. يضاف إلى ذلك أن فضح الفساد في الأحزاب السياسية كافة، اليمينية منها واليسارية والقومية، كان يعمل على مزيد من تقويض شرعية المؤسسات الديمقراطية. وحتى التاج الملكي اهتز بفعل فساد بعض أفراد العائلة الملكية وفضائح الملك الشخصية، وهو الذي كان يرفض التنازل عن العرش لمصلحة ابنه فيليب النظيف والذكي والمقدَّر على نطاق واسع بسبب ميوله الديمقراطية. ولدت بالتدريج مبادرات في الحركة تطورت باتجاه تشكيل أحزاب سياسية بقصد المشاركة في الانتخابات البرلمانية الأوروبية في أيار/مايو 2014، ذلك أن تحديد كل بلد بوصفه دائرة انتخابية واحدة يجعل الانتخاب أكثر تمثيلًا مما هو حاصل في الانتخابات الوطنية المتحيزة في إجراءاتها. كانت البداية مع حركة Partido X التي تشكلت في كانون الثاني/يناير 2013، وتبعتها حركة الربيع الأوروبي في فالنسيا، والائتلاف «مقاعد لأوراق التصويت البيضاء»، وتحالف بيراتا، وعدد إضافي من الجماعات الصغيرة، وأخيرًا حركة بوديموس (قادرون) التي تشكلت في كانون الثاني/يناير 2014. كانت كلها مستندة إلى مبدأ إعطاء

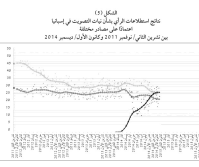
صيغة سياسية قانونية لمبادئ الحركة وأهدافها من دون الوقوع في مصيدة النوع نفسه من السياسة والمنظمات السياسية التي يعترضون عليها. واستخدمت هذه المبادرات بكثافة شبكات الإنترنت من أجل المناقشة والتشاور والتنظيم؛ كما أنها اعتمدت على حلقات من القواعد الشعبية تلتقي فعليًا على المستوى المحلي. واقترح معظمها ما يلي: اختيار المرشحين للمناصب من خلال نقاش مفتوح من دون حصر الاختيار ضمن البنى الحزبية، وخضوع المنتخبين للمحاسبة، وإمكان إلغاء انتخابهم من الأعضاء ككل، والرغبة في التفاعل والتعاون مع التجمعات السياسية الأخرى من أجل إطلاق عملية مشتركة للتأثير في النظام السياسي، ورفض الأيديولوجيات الخاصة، والسعي لأن تكون الحركة أداة معبّرة عن إرادة 99 في المئة، وفق رأي المواطنين الذين يثقون بكل واحدة من المجموعات. اعتقدت هذه المبادرات في معظمها أن الانتقال بالتعبير عن مصالح الشعب إلى شكل جديد من الممارسة السياسية سوف يستغرق وقتًا طويلًا، لكن الانتخابات البرلمانية الأوروبية التي جرت في 25 أيار/مايو 2014 أحدثت زلزالًا في إسبانيا، وفي معظم أوروبا. لكن، خلافًا للبلدان الأوروبية الأخرى، أتى التمرد السياسي ضد النظام في إسبانيا من تلك الأحزاب والائتلافات التي انبثقت عن الحركة الاجتماعية. وكانت هذه تحديدًا هي حالة بوديموس، الحزب الذي ظهر قبل ستة أشهر من الانتخابات فقط وحصل مع ذلك على 8 في المئة من الأصوات على المستوى الوطني (1.2 مليون) ليصبح رابع أكبر قوة سياسية في البلد وينتخب 5 نواب (من مجموع 54 لإسبانيا) إلى البرلمان الأوروبي.

كان صعود بوديموس أقل من عام بعد نشأته حادثًا استثنائيًا، وكان استطلاع أجرته صحيفة **ألبايس** المحترمة في تشرين الثاني/نوفمبر 2014 قد أعطى بوديموس 27.7 في المئة من الأصوات في الانتخابات الإسبانية التالية عام 2015 لتجعله الحزب الأكثر حصدًا للأصوات في البلد، ومتقدمًا على الحزب الاشتراكي (26.2 في المئة) وعلى حزب الشعب المحافظ، حزب الحكومة، الذي انهار دعمه من 44.6 في المئة من الأصوات في انتخابات 2011 إلى 20.7 في المئة في استطلاع تشرين الثاني/نوفمبر 2014. وهبط الحزب اليساري (اليسار

الموحد) إلى الموقع الرابع، ما أشار إلى الاختلاف بين اليسار القديم والسياسة الجديدة المنبثقة عن الحركة. وحتى لو أن ذلك كان مجرد استطلاع آراء سياسي، فقد نظر إليه المراقبون باعتباره تحولًا سياسيًا كبيرًا وعلامة على نهاية نظام الثنائية الحزبية الذي هيمن على الديمقراطية الإسبانية طوال أربعة عقود. في كانون الأول/ديسمبر 2014، نُشرت دراسة في موقع ويكيبيديا جمعت نتائج استطلاعات رأي من مصادر مختلفة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2011، موعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وكانون الأول/ديسمبر 2014. واستنادًا إلى هذه المصادر، صممت الدراسة مؤشرًا تركيبيًا لنيات التصويت في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 استمدته من استطلاعات مختلفة. يبيّن الشكل (7) نتائج هذا العمل. ومن أجل الوضوح، حددتُ المعطيات المقدمة في الشكل بالحزبين الرئيسيين، المحافظين والاشتراكيين، وبحزب بوديموس. يبيّن الشكل كيف أن بوديموس تخطى، في غضون 11 شهرًا من نشوئه، الحزبين لجهة نيات التصويت. يمكن الاطلاع على المعطيات المفصّلة وعلى المنهجية المستخدمة في تركيب المعطيات على موقع ويكيبيديا[10] لكن المقاعد المخصصة في البرلمان التالي لا تطابق مع النسب المئوية للأصوات، بسبب الانحياز المعتاد لمصلحة الأحزاب التقليدية والناجم عن طريقة تصميم الدوائر الانتخابية. وفي أي حال، فإن بوديموس تخطى إلى حد كبير الحزب الاشتراكي واقترب جدًا من المحافظين: وفقًا للاستطلاعات في كانون الأول/ديسمبر 2014، من المتوقع حصول المحافظين على 115–118 مقعدًا، في مقابل 101–104 لبوديموس و77–80 للاشتراكيين. وعلى الرغم من أن نتائج الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 ربما تختلف عن هذه التوقعات المستندة إلى استطلاعات، فإنني أتوقع - بهامش أمان جيد - أن تكون قريبة بما يكفي من النتائج النهائية حيث لن يتمكن أي حزب من الحكم بمفرده؛ ففي بضعة شهور فحسب، أنهى بوديموس هيمنة الثنائية الحزبية القائمة على التناوب بين المحافظين والاشتراكيين التي ميزت الديمقراطية الإسبانية منذ تأسيسها في عام 1977.

(10) <http://en.wikipedia.org/wiki/Opinion_polling_for_the_Spanish_general>.

الشكل (5)
نتائج استطلاعات الرأي بشأن نيات التصويت في إسبانيا
اعتمادًا على مصادر مختلفة
بين تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 وكانون الأول/ ديسمبر 2014



تبيّن مؤشرات أخرى تجاوز بوديموس استطلاعات الرأي؛ فبعد نجاحه الانتخابي في أيار/مايو 2014، أصبح، وهو ذو الحضور المهيمن في الشبكات الاجتماعية، مقدَّمًا على الأحزاب السياسية بشكل كبير؛ فعدد متابعيه على «تويتر» يبلغ 350.000 (في مقابل 155.000 لحزب الشعب المحافظ و157.000 للحزب الاشتراكي)، وعلى «فيسبوك» 750.000 (في أيلول/ سبتمبر 2014. ويحلول كانون الأول/ ديسمبر 2014، بلغ عدد المنتسبين إلى بوديموس 300.000 شخص، مع أن باب الانتساب لم يُفتح إلا في حزيران/ يونيو، ويمكن مقارنة هذا العدد بحوالى 200.000 عضو في الحزب الاشتراكي، أحد الفاعلين الرئيسيين في السياسة الإسبانية على مدى القرن العشرين.

ينشط بوديموس على الشبكات الاجتماعية، خصوصًا في إطار نظام المناقشة المفتوحة وصنع القرار في الفضاء الافتراضي، موقع بلازا بوديموس (Plaza Podemos)، حيث بلغ عدد المستخدمين المتميزين 25.000 في أيلول/ سبتمبر 2014 والعدد التراكمي للمصوّتين على مختلف الاقتراحات تجاوز المليون. كذلك لديه أكثر من 800 حلقة على المستوى المحلي في كامل إسبانيا[11].

في أثناء تأليف هذا الكتاب، أنهى بوديموس فترة تأسيسية من شهرين (أيلول/ سبتمبر – تشرين الثاني/ نوفمبر 2014)، وذلك لتحديد برنامج أساس وبنية تنظيمية، وإجراء انتخاب لقيادته، وفي النهاية اختيار قادته ومرشحيه للمناصب العامة. عُقدت الجمعية على المستوى الفعلي وعلى المستوى الافتراضي في بلازا بوديموس.

يبيّن معدل نمو بوديموس الاستثنائي أنه كان ثمة حاجة أساس كامنة إلى شكل جديد للسياسة يمكنه استيعاب غضب المواطنين وآمالهم من دون الاصطدام اليومي بالشرطة. كانت اندفاعة بوديموس وإعراض المقترعين عن الأحزاب السياسية السائدة قد أحدثا أزمة سريعة في المؤسسات السياسية. استقالت القيادة

(11) C. Flesher Fominaya, «‹Spain is Different›: Podemos and 15-M,» *Open Democracy*, 29/5/2014.

السياسية للحزب الاشتراكي، وجلبت انتخاباتٌ عاجلة أمينًا عامًا جديدًا وشابًا أمامه مهمة شاقة تتمثّل في احتواء السقوط الحر للحزب في الاستطلاعات وفي عدد منتسبيه. كما أن حزب الشعب المحافظ، المهتز بفعل استمرار فضائح فساد كبيرة، بادر سريعًا إلى تعديل بعضٍ من سياساته، مثل التخلي عن القانون المقيِّد للإجهاض، الأمر الذي أحدث انشقاقًا في صفوف الحزب، وبدا أنه يقترب من تغيير بعض قادته. كذلك اضطر يساريو حزب (اليسار الموحد)، بضغط من جمهورهم الانتخابي الشاب، إلى التماس التحالف مع بوديموس، منافسهم المباشر في اليسار، واختار الملك التنازل عن العرش لمصلحة ابنه فيليب في مسعى أخير لإنقاذ الملكية الغارقة.

ما الذي يفسر النجاح السريع الذي حققه بوديموس؟ ما هي العملية الانتقالية التي مضت به من 15 أيار/ مايو إلى تشكيل قوة سياسية مهمة في غضون بضعة شهور فقط؟ ما الارتباط بين قيم 15 أيار/ مايو وتجاربه وهذا الفاعل السياسي الصاعد؟ ليس ثمة شك في أن 15 أيار/ مايو هو الرحم الذي احتضن بوديموس، لكن من الواضح بالدرجة نفسها أن بوديموس ليس هو 15 أيار/ مايو ولا يزعم أنه كذلك، وهذه علامة مميزة وواضحة على الفرق بين السياسة المؤسساتية والحركات الاجتماعية. هذا الوعي، الذي امتلكه الفاعلون السياسيون الجدد والمتجذر في ممارسات الحركة، يعدّ سمة لافتة تميز بوديموس والحركات الأخرى من استراتيجية التسويق السياسي التي تمارسها الأحزاب السياسية السائدة في مواجهة الحركات الاجتماعية.

أنشأ بوديموس مجموعة من المناضلين اليساريين المتمرسين الذين كانوا جزءًا من الحركات الاجتماعية المتنوعة في إسبانيا، خصوصًا الحركة المناهضة للعولمة، وشاركوا بفاعلية في حركة 15 أيار/ مايو. ضمت المجموعة خوان كارلوس مونيديرو، إينيغو إيريجون تيريسا رودريغز، ميغيل أوربان، آنا كاستانو، جيمي باستور، سانتياغو ألبا، كانديدو غونزاليس، بيبيانا ميديالدا، وكثيرين غيرهم. في 12 كانون الثاني/ يناير 2014، أصدر هؤلاء بيانًا صريح العنوان، «التحرك: نحو تحويل الغضب إلى تغيير سياسي»، وكان البيان قد

صيغ وثيقةً داخلية لمنظمة اليسار ضد الرأسمالية (Izquierda Anticapitalista) التي كانت ناشطة في الحركة المناهضة للعولمة. طالب اليسار بضرورة إنشاء حزب من شأنه نقل مطالب 15 أيار/مايو وخططها إلى الساحة الانتخابية، بدءًا من الانتخابات الأوروبية لعام 2014. لكنهم صرحوا بأنهم سيقومون بذلك في حال حظي بيانهم المنشور على الإنترنت بدعم 50.000 توقيع في الحد الأدنى. وقد تجاوزوا ذلك العدد في غضون 24 ساعة. وفي 14 كانون الثاني/يناير، عيّن المبادرون لإصدار البيان ناطقًا باسم الحركة هو بابلو إيغليسياس، أستاذ العلوم السياسية في جامعة مدريد البالغ 35 عامًا. وسرعان ما أصبح بابلو ذخرًا كبيرًا لبوديموس؛ فمهاراته التواصلية قادته للبروز في برامج حوارية في بعض الأقنية التلفزيونية الصغيرة، ومنها شبكة تلفزيون لا توير كا التي أنشأها هو وزملاؤه. ونظرًا إلى أدائه المتميز، دعته شبكتان تلفزيونيتان رئيسيتان، سيكستا وكواترو، بشكل متواتر للمناظرة في برامجهما السياسية. ويُعَدّ حضوره القوي على التلفزيون أحد عوامل نجاح الحزب الصاعد. وفي الواقع، في أول اقتراع داخلي في بوديموس، وبدلًا من اللوغو المعتاد لمعظم الأحزاب، طُبعت صورة وجه بابلو إيغليسياس، وكان ذلك نوعًا من عبادة الشخصية اعتبرها الحزب مفيدة جدًا، فهو يريد ربط حزب سياسي غير معروف بأحد الوجوه المعروفة، ونجح الأمر. ولكن، سيكون من الخطأ اعتبار بوديموس حركة يقودها حصريًا زعيم كاريزمي على غرار حركة M5S في إيطاليا؛ ذلك أن بابلو إيغليسياس أخضع نفسه دائمًا للقرارات الجماعية للحركة، وحافظ على موقف مبدأي قوامه الرغبة في إرساء عملية صنع قرار ديمقراطية شفافة من دون تجاهل الذخر الذي تشكّله شعبيته. وبالفعل، إن بوديموس منظمة متعددة المستويات تسير - إلى حد كبير - وفق توجهات 15 أيار/مايو. وقد شكلت حملة بوديموس حضورًا قويًا في الشبكات الاجتماعية، حيث اتخذت هناك القرارات الرئيسة كافة، إلى جانب تنظيم حلقات وجمعيات عامة محلية، ومداخلات في وسائل الإعلام الرئيسة، ولا سيما التلفزيون. وأوجدت هذه البنية التواصلية المتعددة المستويات دينامية تآزرية ألهمت وحشدت مئات الآلاف من الذين كانوا منفتحين على رسالة تمرد معقول ومفهوم.

حافظ حزب بوديموس في ممارسته على كثير من مبادئ حركة 15 أيار/ مايو، مثل اقتراح قوائم مفتوحة أمام المواطنين لتسمية المرشحين للمناصب، من دون مراقبة مسبقة من الحزب، ورفض التمويل المصرفي، والاعتماد بدلًا من ذلك على التمويل الجماعي، والشفافية في محاسبة المنظمة. وبالفعل، ولخوض الانتخابات الأوروبية، كان تمويل بوديموس حوالى 100.000 يورو في مقابل 5 ملايين يورو لكل واحد من الأحزاب السياسية الرئيسة. وفي ما يخص البرنامج، بينما لا يزال البرنامج الطويل الأمد يخضع للنقاش، فإن بعض العناصر من أفكار بوديموس يمكن أن يعزى مباشرة إلى اقتراحات الحركة الاجتماعية، مثل: فكرة أن كل شخص في إسبانيا يجب أن يكون له الحق في حد أدنى للدخل، وأنه يجب تنفيذ المادة 128 من الدستور بشكل كامل: «كل ثروات البلاد بجميع أشكالها، وبغضّ النظر عمن يملكها، تخضع لمصلحة الشعب»، وأن على إسبانيا أن تحافظ على سيادتها في مقابل الاتحاد الأوروبي، وعلى وجه الخصوص في مقابل ألمانيا، وأن المصارف التي تدخر الأموال العامة يجب أن تسيطر عليها الحكومة، وأن فرض الضرائب على الشركات يجب استخدامه لتجنّب التخفيضات في الخدمات الاجتماعية، وأنه يجب إزالة القواعد العسكرية الأجنبية الموجودة في إسبانيا، وأنه يجب على إسبانيا أن تكون فاعلة في فرض السلم والتضامن العالميين، وأن حقوق تقرير المصير للشعب في الدولة الإسبانية يجب احترامها، بما في ذلك حق الكتالونيين في التقرير بشأن دولتهم المستقبلية، والأهم من ذلك، أنه يجب إصلاح المؤسسات الديمقراطية عن طريق قانون انتخابي جديد وفرض ضوابط أقوى على فساد الأحزاب السياسية والمسؤولين الحكوميين. ولكن جميع هذه المطالب نوقشت وقُرّرت على عجل في إطار التحضير للانتخابات الأوروبية. وكانت أهداف بوديموس البرنامجية الحقيقية تُناقش في فترة تأليف هذا الكتاب، لكنها كانت قد تعرضت لتغير مستمر، إذ كانت عملية التشاور بشأنها مفتوحة، حيث ثمة عشرات الآلاف من المشاركين في بلازا بوديموس، ومن دون رقابة حقيقية على المشاركين. ولكن بوديموس منظمة معقدة تقانيًا أيضًا، حيث إجراءات المشاركة تتم بمساعدة عدد من تطبيقات «الويب» التي هي أكثر تطرا من أي

شيء حصل في إسبانيا من قبل، وذلك لضمان أمان عملية المشاركة وفاعليتها. حقًا إن بوديموس هو حزب العصر الرقمي[12].

لكن بوديموس عمل على التأليف بين مشاركة أعضائه مشاركة ضخمة عبر الإنترنت والحلقات المحلية من جهة وبنية مركزية لصنع القرار من جهة أخرى، وما إن انتُخب القادة حتى مارسوا قيادتهم بأسلوب قوي. وبهذا المعنى، افترقوا بوضوح عن ممارسات الحركة الاجتماعية، وبرروا هذه البنية المركزية باسم الكفاءة، بما في ذلك منع النزعة الانشقاقية والصراعات الداخلية التي من شأنها إضعاف حزب يتعرض إلى هجوم من النظام السياسي القائم. بدأت تظهر في ممارسات بوديموس تناقضات بين رؤيته للديمقراطية التشاركية وواقع انتخاب المرشحين للمناصب، ولا سيما خلال عملية تسمية المرشحين للانتخابات البلدية عبر الإنترنت في كانون الأول/ ديسمبر 2014. وألقت القيادة بمسؤولية الإخفاقات على نظام الحواسيب الذي يدير الإجراءات الانتخابية الداخلية باعتباره السبب في حوادث الخلل التي استنكرها كثير من أعضاء بوديموس. ومع ذلك، انتهز السياسيون ووسائل الإعلام الفرصة لإلقاء اللوم على بوديموس واعتباره منظمة متلاعبة. وتصدرت المواجهة بين السياسة القديمة والسياسة الجديدة واجهة النقاش العام.

في الواقع، إن جِدّة حزب بوديموس الأساس تتمثّل في إرادته في مواجهة ما سمّوه «لا كاستا»، وهي الطبقة السياسية برمّتها، ودعوته إلى إعادة تأسيس للديمقراطية، ومحاولة إيجاد صيغ جديدة للمداولات والتمثيل من خلال عملية التعلم عبر العمل. بهذا المعنى، يشكّل بوديموس استمرارية واضحة مع المطالبة الأساس لـ 15 أيار/ مايو بديمقراطية حقيقية. ونظرًا إلى نجاحه وإدانته فساد الديمقراطية في الممارسة العملية، تعرض لحملة نقد شعواء من سياسيين ومثقفين وصنّاع رأي مكرسين، حتى إنهم شبّهوا بابلو إيغليسياس بأدولف هتلر.

في أعقاب نجاح بوديموس، قررت تجمعات عدة على الصعيد المحلي

---

(12) C. Frediani, "How Tech-Savvy Podemos Became One of Spain's Most Popular Parties in One Hundred Days," *TechPresident*, 11/8/2014.

نحو نهاية عام 2014 تشكيل سلسلة من الائتلافات من وحي الحركة، لخوض الانتخابات البلدية في أيار/مايو 2015. تشكَّل أول ائتلاف في برشلونة حول ترشيح العمدة آدا كولاو، زعيم منبر الناس المتأثرين بالرهون العقارية، وهو الحركة الأكثر شعبية في إسبانيا كلها. ونظرًا إلى الشخصية الكاريزماتية والمستقلة التي يتمتع بها آدا كولاو، فإن عددًا من الأحزاب والجماعات، منها حزب Iniciativa por Catalunya/ اليسار الموحد (Izquierda Unida)، بارتيدو X Partido، وProces Constituent، وآخرين انضمت معًا في ائتلاف قوي كان متوقعًا له تحدي كلٍّ من القوميين الكاتالونيين والاشتراكيين، وهما حزبا الأغلبية في البلديات. تبنّى الائتلاف في برشلونة اسم غوانيم برشلونة (دعونا نفُز باللغة الكتالونية)، وألهم في الأقل عددًا من الائتلافات المماثلة في إسبانيا تحت اسم غانيموس مع فرص قوية بأداء ناجح في مدريد ومدن مهمة أخرى. قرر بوديموس عدم المساومة على آماله الانتخابية من خلال المشاركة في هذه الائتلافات، مع أنه كان متعاطفًا معهم، وخطط للتركيز على انتخابات الأقاليم في أيار/مايو 2015 وعلى الانتخابات البرلمانية الوطنية في خريف 2015.

إذا صدقت التوقعات الحالية بشأن التصويت، فإن التحول السياسي الكبير في إسبانيا يمكن أن ينطلق على المستوى المحلي والمستوى الإقليمي، حيث بات المواطنون يعرفون كل حزب وحركة تمامًا، وحيث بات فساد الأحزاب القائمة مفضوحًا على نطاق واسع.

حين تأليف هذا الكتاب في كانون الأول/ ديسمبر 2014، كان لا يزال من السابق لأوانه تقويم إمكانات الائتلافين بوديموس وغانيموس عاملَين رئيسين في التغيير السياسي في إسبانيا. ولكن ما يمكننا قوله فعلًا عن بوديموس هو أنه، في بضعة شهور فقط، حزب سياسي غير مجرَّب وعديم الخبرة وضعيف التمويل، وصل إلى صدارة السياسة الإسبانية وهدد بإزاحة الحزب الاشتراكي الإسباني المهيمن، وبالتالي تجديد اليسار ووضع الحركة في موقف تحدي الهيمنة الثابتة التي يمثّلها الاحتكار الثنائي للسلطة السياسية. توقّع المحللون

الانتخابيون (بمن في ذلك Miquel and Campos 2013)[13] أن بعد إجراء انتخابات جديدة في عام 2015، ستكون الطريقة الوحيدة لحزب المحافظين والاشتراكيين كي يصد الهجوم على سيطرته على السياسة الإسبانية، هي تشكيل تحالف («ما يسمّى «الائتلاف الكبير»)، إما في البرلمان وإما في الحكومة. وهذا محكوم بازدياد خسارتهم الشرعية، ما يمكن أن يمهد الطريق لانتخاب أحزاب وفاعلين سياسيين حاضنتهم هي حركة «غاضبات» في عام 2011. وسيكون التحدي لهؤلاء الفاعلين السياسيين الذين ألهمتهم الحركة أن يحملوا معهم إلى المجال المؤسساتي القيم والممارسات التي تعلموها في الحركة والتي عززت الآمال التي جاءوا أخيرًا كي يجسدوها. إن السياسة، إن كانت المعتادة أو الجديدة، والتحولات السياسية هما المعضلة التي تواجه ورثة الحركات الاجتماعية الشبكية في إسبانيا وغيرها؛ معضلةٌ سيقرر حلها مصير ممارسة الديمقراطية في السنوات المقبلة.

روافع التغيير السياسي؟

تتمتع الحركات الاجتماعية الشبكية بالقدرة على إحداث تغييرات في النظام السياسي، كما هو مبين في هذا الكتاب، وكما سبق أن أكدتُه في هذا الفصل، وعرضْتُ فيه عن التغيرات التي حدثت في عدد من البلدان بين عامي 2013 و 2014. في جميع الحالات، تعود مصادر التغير إلى تأثير هذه الحركات في عقول الناس، فرديًا وجماعيًا، عن طريق التعبير عمّا يشعرون ويفكرون، وفتح الباب أمام إمكانية مقاومة النظام القائم، وطرح مشروعات بديلة في الحياة والديمقراطية. وبطبيعة الحال، كي تؤثر الحركات الاجتماعية في السياسة، يتعين عليها أولًا أن توجد في هذا السياق، وهذه ليست هي الحال حتى الآن في معظم دول العالم، حتى لو كانت هناك احتجاجات اجتماعية في كل مكان، وفي الحالات كلها هي موجودة حاليًا على شبكات الإنترنت. لكن الحركات الاجتماعية شكل مختلف من العمل الجماعي، كما حاولتُ أن أحاجّ في هذا الكتاب، وكما سبق ووصفتُ ممارساتهم

(13) J. Miquel and L. M. Campos, *Asaltad el Sistema* (Madrid: Bubok Publishing, 2013).

الاجتماعية الجديدة في الفصل السابق. ولكن إن يصدف أن تظهر هذه الحركات في مجتمع ما، فإنَّ قدرتها على إحداث تغيير سياسي ليست نتيجة ضرورية؛ فالأمر يعتمد على الخصوصية الثقافية والمؤسسية بقدر اعتماده على الممارسات الفعلية للحركة والفاعلين السياسيين. وفي الحالات الرئيسة للحركات القوية التي حللتها في هذا الفصل، لاحظتُ الأثر الضئيل المباشر للحركة الاجتماعية في أنظمة سياسية مختلفة من قبيل الولايات المتحدة أو تركيا. وفي حالات أخرى، خصوصًا في اليونان وتشيلي والبرازيل، وبصورة أخص إسبانيا، حدث بعض الانفتاحات في النظام السياسي، وإن لم يكن ذلك في الأحزاب السياسية المهيمنة بل على مستوى الرئاسة، أو - كما في حالة اليونان وإسبانيا - في اليسار المؤسسي للنظام السياسي. وفي ظل هذه الأوضاع، حصل تحالف بين الحركات الاجتماعية والقادة السياسيين الذين أقروا بشرعيتها وشاركوا طوعًا في بعض طموحاتها، وهبّت رياح الأحلام على أشرعة استراتيجياتها من أجل الإصلاح السياسي. وحدثتْ أيضًا، في حالة إسبانيا، ولادة فاعل سياسي جديد، بوديموس، الذي نشأ أساسًا من رحم حركة 15 أيار/ مايو، وسعى إلى أن يكون متسقًا مع مطالب الحركة ومقترحاتها من دون أن يزعم أنه هو الحركة، باعتبار أن براغماتية السياسة المؤسسية تفرض حدودًا على الطموحات من أجل تغيير اجتماعي مثالي. وإضافة إلى ذلك، أتهم النجاح الانتخابي الذي حققه بوديموس عددًا كبيرًا من الائتلافات المحلية التي تسعى إلى تحويل غضب المواطنين وآمالهم إلى تحولات مؤسسية على مستوى البلديات. وليس مستغربًا أن تكون إسبانيا البلد الذي وجدت فيه الحركة الاجتماعية تعبيرًا سياسيًا عنها في وقت قصير نسبيًا - حوالى أربعة أعوام؛ ذلك أن إسبانيا كانت، ولا تزال، موقع الحركة الاجتماعية الشبكية الأكثر فاعلية في أوروبا، ولا تزال الأولى أيضًا التي يقع عليها نظر العالم، بعد الثورات العربية، لدرجة أنها أصبحت الرحم والملهمة للحركات الاجتماعية الأخرى، بما في ذلك حركة «احتلوا وول ستريت».

مع ذلك، فإن التاريخ لا يُكتَب سلفًا، كما أنه لا يتبع مسارًا خطيًا نحو تغيير اجتماعي إيجابي. في الواقع، تبيّن معظم التجارب التاريخية العكس، وهذا ما ظهر على نحو دراماتيكي في الثورات العربية بين عامَي 2010 و2011؛ كان لها

آثار سياسية غير عادية في الواقع، وقلبت العالم العربي برمته رأساً على عقب. وإذا كان لأي شخص أن يتحدى مفهوم الحركات الاجتماعية الشبكية بوصفها عوامل للتغيير السياسي، فإن ما يسمّى الربيع العربي يثبت أنه على خطأ. لكنني غالبًا ما رفضت كلمة الربيع في المصطلح لأنه، في الأمد القصير، خيم الشتاء على رقعة واسعة من العالم العربي بفعل تدخل المصالح الجيوسياسية والحركات الإسلامية الأصولية، مستفيدة من الفجوات التي أحدثتها الحركات الديمقراطية، والشعبية في النظم السياسية في مصر وليبيا وسورية بشكل خاص. ثمة دكتاتورية عسكرية جديدة، بدعم من الولايات المتحدة، تقبض بأيدٍ مرتجفة على المجتمع المصري الذي لا يزال ثوريًا، حيث إن الحركة لا تزال حية وحسنة التنوع، في حين أن ليبيا وسورية تفككتا في حروب أهلية فظيعة آثارتها مباشرة التدخلات الخارجية المتعددة التي زعزعت استقرار الشرق الأوسط والعالم بأسره. فقط الثورة العربية الأصيلة في تونس، وعلى الرغم من التوترات بين الإسلاميين والعلمانيين، يبدو أنها وجدت وسيلة للتعايش وبناء دولة ديمقراطية من نوع ما. ولكن النقطة التي أثيرها هنا لا تهدف إلى إعادة النظر في الثورات العربية ولكن التشديد، من ناحية، على الأثر الاستثنائي للحركات الاجتماعية الشبكية غير المتوقعة على العالم العربي وعلى العالم بأسره. وحدها الثورة العربية الأساسية، تونس، وعلى الرغم من التوترات بين الإسلاموية والعلمانية، يبدو أنها وجدت طريقة للتعايش في بناء ديمقراطية من نوع ما. لكن ما أريده ليس مراجعة الثورات العربية بل الإلحاح، أولًا، على التأثير السياسي الاستثنائي للحركات الاجتماعية الشبكية في العالم العربي خصوصًا والعالم عمومًا. ومن ناحية أخرى، القول إن التغيير السياسي الذي حدث لا يعني أنه هو التغيير الذي نرغب فيه، عدا عن أنه هو التغيير المنشود من الحركات الاجتماعية ذاتها.

هكذا، نحن لا نعرف حقًا العواقب السياسية النهائية لهذه الموجة الأولى من الحركات الاجتماعية الشبكية التي تمثّل شكل الحركات الاجتماعية في عصرنا، فلا أنا ولا أي شخص آخر يستطيع أن يتنبأ بأي شيء في عملية التغيير الاجتماعي، لأن المثقفين كلهم أخذوا على حين غرة جراء انفجار الحركات الاجتماعية التي من الواضح أنها كانت في سياق النشوء، كما كان يكتب

لبعض الوقت عدد من المحللين، بما في ذلك مؤلف هذا الكتاب[14]. ولأني أعلم أننا لا نستطيع التنبؤ بالمستقبل على نحو دقيق، فلا أستطيع القول إن كان بوديموس ونتائجه سوف ينجوان من انقضاض الطبقة السياسية الإسبانية برمّتها فذلك يعتمد، من بين أمور أخرى، على معالجة الأزمة الدستورية بين كاتالونيا وإسبانيا. إضافة إلى ذلك، أنا لا أعرف إن كانت البذور التي زرعتها حركة «احتلوا» في أذهان الشعب الأميركي سوف تنمو في لحظة أزمة اجتماعية، على الرغم من أن التعبئة الواسعة النطاق ضد إفلات الشرطة الوحشية العنصرية من العقاب في كانون الأول/ ديسمبر 2014 تدل على أن روح المقاومة ضد الظلم حية ونشطة. أو، لا أعرف إن كانت ستحصل ترشيحات متمردة في الولايات المتحدة على أنقاض الأمل الذي ولده إرث أوباما، أو إن كانت إعادة انتخاب الرئيسة البرازيلية ديلما روسيف ستواجه تحدي الحركات الاجتماعية التي اقتربت من حسم انتخابات عام 2014. ما أعتقد أنني أستطيع قوله بثقة هو أن تغييرًا سياسيًا كبيرًا سوف ينشأ، في الوقت الملائم، عن أفعال الحركات الاجتماعية الشبكية، وأن هذه الحركات سوف تستمر في الظهور في أنحاء العالم، من كاتالونيا إلى هونغ كونغ؛ ذلك أن الأزمات الاجتماعية والصراعات تتصاعد في هذه الفترة من الانتقال التاريخي التي نحن فيها، والمؤسسات السياسية الحالية، في كل مكان تقريبًا، غير فاعلة وغير شرعية في أذهان مواطنيها. العقول تفتحت بفعل رياح حرية الاتصال التي تلهم ممارسات التمكين التي يسنّها شباب لا يعرف الخوف.

المراجع

Calderon, F. and M. Castells, «Huellas del Futuro en America Latina. Santiago de Chile.» Fondo de Cultura Economica (Forthcoming).

Castells, Manuel. *Communication Power*. Oxford: Oxford University Press, 2009.

---

(14) Castells, *Communication Power*; Clay Shirky, *Here Comes Everybody: The Power of Organizing without Organization* (New York: Penguin Books, 2008).

________. *The Power of Identity: The Information Age-Economy, Society, and Culture: 2*. Information Age Series. Oxford: Blackwell, 2003.

Flesher Fominaya, C. ««Spain is Different»: Podemos and 15-M.» *Open Democracy*, 29/5/2014.

Frediani, C. «How Tech-Savvy Podemos Became One of Spain's Most Popular Parties in One Hundred Days.» *TechPresident*, 11/8/2014.

Grillo, B. and P. Casaleggio, *Siamo in Guerra: Per una nuova politica*. Milan: Perfect Paperback, 2011.

Miquel, J. and L. M. Campos. *Asaltad el Sistema*. Madrid: Bubok Publishing, 2013.

Pellizzetti P. «No todo el que dice «redes, redes» entrara en el reino de los networks.» *Vanguardia Dossier*, no. 50: *El Poder de las Redes Sociales* (January-March 2014), pp. 64-67.

Rizzo, S. and G. Stella. *La Casta*. Rome: Saggi Italiani, 2007.

Shirky, Clay. *Here Comes Everybody: The Power of Organizing without Organization*. New York: Penguin Books, 2008.

.

ما بعد الغضب - الأمل
حياة الحركات الاجتماعية الشبكية وموتها

إنها ليست أزمة، الأمر الحقيقي هو أنني لم أعد أحبك.
لافتة في ساحة بلازا دل سول المحتلة، في مدريد
أيار/ مايو 2011

ستظل الحركات الاجتماعية الشبكية، التي شاركتنا تجربتها أنا وأنتم في هذا الكتاب، في نضالها ونقاشاتها، تتطور وتتلاشى في النهاية، في حالتها التي توجد عليها حاليًا، ككل الحركات الاجتماعية في التاريخ. وحتى في أكثر الحالات استبعادًا، والتي تتمثل في أن تحول نفسها إلى لاعب سياسي أو حزب أو أي شكل جديد من التمثيل، سينتهي وجودها عند هذه الحقيقة، لأن المسألة الوحيدة ذات الصلة بتقويم دلالة حركة اجتماعية هي الإنتاجية الاجتماعية والتاريخية لممارستها، والتأثير في المشاركين فيها كونها أشخاصًا وعلى المجتمع الذي حاولت تغييره. بهذا المعنى، من السابق لأوانه تقويم النتيجة النهائية لهذه الحركات، على الرغم من إقرارنا بأن الأنظمة تغيرت، وجرى تحدي المؤسسات وأن الإيمان بالرأسمالية العالمية الغالبة اهتز، في أذهان معظم الناس، ربما بطرائق نهائية لا عودة فيها.

في التحليل الأخير، يُصنع إرث الحركة الاجتماعية من التغيير الثقافي الذي أنتجته خلال عملها، لأنه إذا فكرنا بشكل مختلف في بعض الأبعاد الحاسمة لحياتنا الشخصية والاجتماعية، فيجب على المؤسسات أن تستفيد في نقطة ما.

لا يوجد شيء ثابت وغير قابل للتغيير، على الرغم من أن التغييرات في التاريخ لا تنتج مسارًا محددًا سلفًا؛ لأن المعنى المفترض للتاريخ أحيانًا لا معنى له. في هذا الصدد، ما هو الإرث الممكن للحركات الاجتماعية الشبكية ولا يزال في طور التكوين؟ الديمقراطية؛ شكل جديد من الديمقراطية، طموح قديم، لم يتحقق، للبشرية.

في أي حركة اجتماعية هناك تعبيرات متعددة للاحتياجات والرغبات. هذه هي لحظات التحرر؛ عندما يفرغ الجميع ما بجعبته من الإحباطات ويفتح صندوقه السحري من الأحلام. هكذا، يمكن أن نجد كل الإسقاط البشري الممكن في أفكار وأفعال هذه الحركات: أبرزها، نقد شديد اللهجة لنظام اقتصادي لا يرحم، يغذي أسواق المضاربة المالية المحوسبة آليًا، من لحم المعاناة اليومية البشرية. ومع ذلك، فإذا وجدت فكرة شاملة، صرخة ملحة، حلمًا ثوريًا، فهي تمثل الدعوة إلى أشكال جديدة من المداولات السياسية والتمثيل وصنع القرار، ذلك أن الحكم الديمقراطي الفاعل يعتبر ضرورة لتحقيق جميع المطالب والمشروعات، لأنه إذا كان المواطنون لا يملكون سبل الحكم الذاتي ووسائله، وأفضل السياسات المصممة، والاستراتيجيات الأكثر تطورًا، ستصبح أكثر البرامج الجيدة المرغوبة غير فعالة أو منحرفة في تنفيذها. الأداة تحدد الوظيفة، حيث يمكن نظام حكم ديمقراطي ضمان اقتصاد يعمل وفقًا لهموم الناس فحسب، ومجتمع في خدمة القيم الإنسانية والسعي إلى تحقيق السعادة الشخصية. مرارًا وتكرارًا، دعت الحركات الاجتماعية الشبكية في جميع أنحاء العالم إلى أنموذج جديد من الديمقراطية، ليس بالضرورة أن إجراءاته تحددت ولكن مبادئه تكشفت في ممارسة الحركة. انتقت الحركات، والرأي العام بأسره، على شجب الاستهزاء بالمثل الديمقراطية في معظم دول العالم (انظر الملحق). بما أن هذه ليست مجرد مسألة موضوعية تخص الفاعلين السياسيين، الذين يكونون في كثير من الأحيان جادين ومخلصين لمواقفهم الخاصة، فإنه ينبغي أن يكون هناك شيء خاطئ في «النظام»، هذا الكيان الغامض الذي لم يقابله أحد شخصيًا. وهكذا، من عمق اليأس، في كل مكان، تفجر حلم ومشروع: إعادة صناعة الديمقراطية، لإيجاد سبل للبشر لإدارة حياتهم بشكل جماعي وفقًا لمبادئ تقاسموها في أذهانهم، إلى

حد كبير، فيما تُهمل عادة في حياتهم اليومية. لذا تعتبر هذه الحركات الاجتماعية الشبكية أشكالًا جديدة من الحركات الديمقراطية، الحركات التي تعيد بناء المجال العام في فضاء من الحكم الذاتي الذي يتمحور حول التفاعل بين المواقع المحلية وشبكات الإنترنت، حركات تجرب صنع القرار القائم على المجالس وإعادة بناء الثقة بوصفها أساسًا للتفاعل البشري. تعترف تلك الحركات بالمبادئ التي بشرت بها حركة ثورات التنوير، في حين تشخص الخيانة المستمرة لهذه المبادئ، بدءًا من الإنكار الأصيل للمواطنة الكاملة للنساء والأقليات والشعوب المستعمرة. وتؤكد التناقض بين الديمقراطية القائمة على المواطن ومدينة للبيع لمن يدفع أكثر، وتدافع عن حقها في البدء من جديد. لبدء البداية، بعد أن بلغت عتبة التدمير الذاتي من طرف مؤسساتنا الحالية، أو هكذا تعتقد الجهات الفاعلة في هذه الحركات، والتي استعنت بمفرداتها فحسب، سيكون إرث الحركات الاجتماعية الشبكية رفع شأن كيفية الحياة سويًا، في ديمقراطية حقيقية.



ملحق تغيير العالم
في المجتمع الشبكي

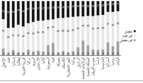


الرأي العام في بلدان مختارة تجاه حركة «احتلوا» وحركات مماثلة

المصدر: نُسِّقت الأرقام لانا شوارتز وفقًا للبيانات التي جمعتها من المصادر المذكورة لكل شكل.

شكل م 1

الموقف تجاه احتجاجات « احتلوا وول ستريت»



السؤال: إلى أي درجة تؤيد أو لا تؤيد احتجاجات «احتلوا وول ستريت» بقدر فهمك لها؟

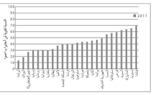
المصدر: استطلاع للرأي بواسطة إيبسوس العالمية للاستشارات، أجري بالنيابة عن «رويترز» الإخبارية، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

مواقف المواطنين تجاه الحكومات والمؤسسات السياسية والمالية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والعالم بأسره

المصدر: نسقت الأرقام لانا شوارتز وفقا للبيانات التي جمعتها من المصادر المذكورة لكل شكل.

الاتحاد الأوروبي

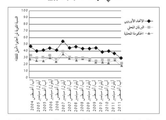
شكل م 2
الثقة في المؤسسات المالية الأوروبية



السؤال: في هذا البلد، هل لديك ثقة بأي من المؤسسات المذكورة أدناه أم لا؟ المؤسسات المالية والمصارف.

المصدر: معهد غالوب (حزيران/ يونيو 2011).

شكل م 3
الثقة في المؤسسات السياسية الأوروبية

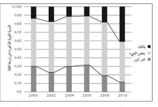


السؤال: في إجابتك عن مدى ثقتك في بعض المؤسسات، حدد بالنسبة إلى كل من المؤسسات التالية، إذا كنت تميل أو لا تميل إلى الثقة بها: الاتحاد الأوروبي، البرلمان والحكومة المحليان.

المصدر: يوروبارومتر.

الولايات المتحدة

شكل م 4
الثقة في المصارف والمؤسسات المالية الأميركية

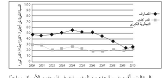


السؤال: سأقوم بتسمية عدد من المؤسسات في بلدنا، في ما يخص الأشخاص الذين يديرون هذه المؤسسات، هل يمكنك القول إن لديك قدرًا كبيرًا من الثقة، بعض الشيء، لا ثقة على الإطلاق في كل منها؟ المصارف والمؤسسات المالية؟

المصدر: General Society Survey, National Opinion Research Center, University of Chicago.

شكل م 5

الثقة في المؤسسات المالية الأميركية

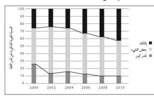


السؤال: سأقوم بتسمية عدد من المؤسسات في المجتمع الأميركي، راجيًا تحديد قدر الثقة التي تملكها، كشخص، في كل منها: كثير جدًا، قدر كبير، إلى حد ما، قدر ضئيل؟ المصارف والشركات التجارية الكبرى.

المصدر: معهد غالوب.

شكل م 6

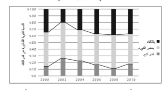
الثقة في الفروع التنفيذية للحكومة الفدرالية الأميركية



السؤال: سأقوم بتسمية عدد من المؤسسات في هذه الدولة، بقدر اهتمام الأشخاص الذين يديرون هذه المؤسسات، هل يمكنك القول إن لديك: قدر كبير من الثقة، بعض الشيء، لا ثقة على الإطلاق في كل منها؟ الفرع التنفيذي للحكومة الفدرالية.

المصدر: General Social Survey, Conducted by National Opinion Research Center, University of Chicago.

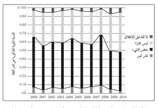
شكل م 7
الثقة في الكونغرس الأميركي



السؤال: سأقوم بتسمية عدد من المؤسسات في بلدنا، في ما يخص الأشخاص الذين يديرون هذه المؤسسات: هل يمكنك القول إن لديك قدرا كبيرًا من الثقة، بعض الشيء، بالكاد في كل منها؟ الكونغرس.

المصدر: General Social Survey, National Opinion Research Center, University of Chicago.

شكل م 8
الثقة في السياسيين الأمريكيين

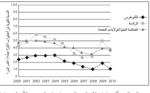


السؤال: ما قدر الثقة والاطمئنان لديك بشكل عام في رجال ونساء الحياة السياسية في دولتنا ممن يشغلون مناصب عامة أو يسعون إليها: قدر كبير، بعض الشيء، ليس كثيرًا، لا ثقة على الإطلاق؟

المصدر: معهد غالوب.

شكل م 9

الثقة في المؤسسات السياسية الأميركية

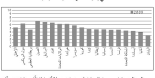


السؤال: سأقوم بقراءة لائحة من المؤسسات في المجتمع الأميركي، راجيًا تحديد قدر ثقتك، كشخص، في كل واحدة منها: كثير جدًا، قدر كبير، بعض الثقة، قدر ضئيل؟ المحكمة العليا للولايات المتحدة، الكونغرس، الرئاسة.

المصدر: معهد غالوب.

شكل م 10

الثقة في إدارة الحكومة للأزمة السياسية

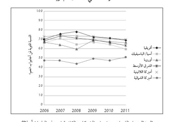


السؤال: بمقياس من 1 إلى 10 (حيث 1 تعني لا أثق إطلاقًا.. و10 تعني أثق تمامًا)، ما مستوى ثقتك بحكومتك في إدارة الأزمة المالية؟

المصدر: ICM.

شكل م 11

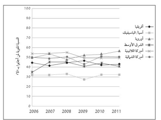
انتشار الفساد في الأعمال التجارية



السؤال: هل الفساد مستشرٍ في الشركات القائمة في هذه البلدان أم لا؟

المصدر: Gallup World View.

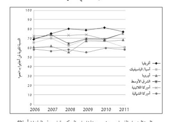
شكل م 12
الثقة بالحكومة المحلية



السؤال: هل لديك ثقة بالحكومات المحلية القائمة في هذه القارات؟

المصدر: Gallup World Voice.

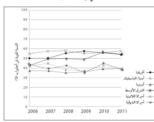
شكل م 13
انتشار الفساد في الحكومة



السؤال: هل الفساد مستشرٍ ومتغلغل في الحكومة في هذه البلدان أم لا؟

المصدر: Gallup World Voice.

شكل م 14
الثقة في نزاهة الانتخابات



السؤال: في هذه البلدان، هل يمكنك الثقة في كل منها أم لا؟ ماذا عن نزاهة الانتخابات؟

المصدر: Gallup World View.

ثبت تعريفي

الاتصال الفردي الجماعي (Mass Self-communication): استخدم المؤلف المصطلح في كتابه «سلطة الاتصال»، موضحًا أن استخدام الإنترنت والشبكات اللاسلكية كمنصات للتواصل الرقمي، يعد اتصالاً جماعيًا، لأنه يعالج رسائل من كثيرين لكثيرين، مع إمكان تعدد مستقبليها، ولارتباطه مع عدد لا نهائي من الشبكات التي تنقل المعلومات الرقمية في أرجاء الحي، أو أنحاء العالم. وهو أيضا اتصال فردي، حيث إن إنتاج الرسالة يجري تقريره بشكل مستقل من المرسل، وتعيين المتلقي من شبكات التواصل موجه ذاتيًا، واستعادة الرسائل من شبكات الاتصالات يجري انتقاؤها ذاتيًا.

الإسلاموية (Islamism): أو الإسلام السياسي، أيديولوجيات عدة تدعو إلى تطبيق الإسلام باعتباره مرشدًا في الحياة الاجتماعية السياسية ويتعدّى المستوى الشخصي لجميع مناحي الحياة كافة (كالرياضة والاجتماع والعلم والاقتصاد... إلخ)، من خلال تصور كامل للحياة من منظور إسلامي.

بروتوكول الإنترنت (The Internet Protocol): يعرف أيضا باسم «ميثاق الإنترنت» وهو بروتوكول يحدد كيفية تقسيم المعلومة الواحدة إلى أجزاء أصغر تسمى رزما، ثم يقوم الطرف المرسل بإرسال الرزمة إلى جهاز آخر (مسير) على الشبكة يستخدم نفس الميثاق (البروتوكول). ثم يقوم هذا الجهاز الثاني بدوره بإرسال الرزم إلى جهاز آخر بنفس الطريقة، وتكرر هذه العملية إلى أن تصل الرزم إلى الطرف المرسل إليه.

بروتوكول البوابة الحدودية (Border Gateway Protocole): بروتوكول تبادل معلومات التوجيه بين الحواسيب المضيفة في الشبكات الواسعة، مثل الإنترنت. ويعرف أيضًا بكونه لب أو نواة بروتوكولات التوجيه من الإنترنت. ومن دونه سوف تتوقف حركة الإنترنت بشكل كامل فهو مسؤول عن ربطها جميعًا.

تدوين مرئي أو تدوين بالفيديو (Vlog-Video blog): شكل من أشكال التدوين يكون فيه الوسيط مرئيا أي بالفيديو، ويُبثّ على الإنترنت. غالبًا ما تضم التدوينة فيديو مصورًا أو رابطًا للفيديو مدعومًا بنص مكتوب وصور أو بيانات متنوعة.

تقنية نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت (VOIP-Voice Over Internet Protocol): هي وسيلة لربط المحادثات الصوتية عبر الإنترنت، أو عبر أي شبكة تستخدم ميثاق «بروتوكول» الإنترنت. وبالتالي يمكن لأشخاص متصلين بشبكة واحدة تستخدم بروتوكول الإنترنت أن يتحادثوا هاتفيًا باستخدام هذه التقنية.

التلزيم الجماعي (Crowdsourcing): عملية جمع، أو استيراد، أو الاستعانة بالجماهير بغية الحصول على المعلومات. على سبيل المثال، قد تشترك الجماهير في تطوير تقنية جديدة، أو تصميم مهمة، أو توليد بيانات أو معلومات جديدة تُصبّ جميعًا في حوض، غالبًا ما يكون موقعًا إلكترونيًا. انتشر المفهوم بعد انتشار تقنيات الويب 2.0. المواقع التي تستخدم تقنية التلزيم الجماعي كثيرة، ومنها «ويكيبيديا» نفسه، تشمل الترجمات الأخرى للفظ: الاستصدار الجماعي، الحشد الجماعي، الاستجماع الجماهيري، والجمع الجماهيري.

الرأسمالية المالية المضاربة (Speculative Financial Capitalism): تعرف الرأسمالية المضاربة، بأنها تطور في وظيفة الرأسمالي المالي من رأسمال ممول للإنتاج في قطاعاته المختلفة: الصناعة والزراعة والتقانة... إلخ، إلى رأسمال ممول فعاليات المضاربة على كافة الفعاليات الاقتصادية المالية (الأسهم والسندات)، والخدمية (العقارات وتقانة الاتصالات)، والإنتاجية (السلع والبضائع)، وتعني تدفقات مالية قصيرة الأجل تتسم بطابع المضاربة.

الكلبية السياسية (Political Cynicism): مذهب الكلبية أو الكلبيين، وهو المذهب الذي ينطوي على التشاؤم الساخر، والشك في طيبة الدوافع البشرية.

المثقف العضوي (Organic Intellectual): يرتبط هذا التوصيف بالفيلسوف والمناضل الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي (1891–1937) الذي يعتبر رائدًا في وضع تعريف بماهية المثقف، حيث يميز بين نوعين: المثقف العضوي، والمثقف التقليدي. ويعني بالمثقف العضوي، أي المثقف الذي يعمل على إنجاح المشروع السياسي والمجتمعي الخاص بالكتلة التاريخية، المشكلة من الفلاحين والعمال، ويرى أن المثقفين العضويين يشاركون في المجتمع بنشاط؛ أي إنهم يناضلون باستمرار لتغيير الآراء، وتوسيع الأسواق، فالمثقفون العضويون دائمو التنقل، دائمو التشكل. أما المثقف التقليدي فيعني به المثقف الذي يوظف أدواته الثقافية، للعمل على استمرار هيمنة الكتلة التاريخية السائدة المشكّلة من الإقطاع والبرجوازية والإكليروس.

المجلس العام (General Assembly): بعد استقرار احتلال الساحات العامة في حركة «غاضبات» في إسبانيا، و«احتلوا وول ستريت» في الولايات المتحدة، تكونت مجالس عامة، ممثلة للجمهور الذي يقوم بالتخييم في موقع معين، ولأي شخص ينضم إلى معسكر التخييم في وقت انعقاد المجلس. وحلت تلك المجالس محل القيادة الرسمية للحركة وساهمت في القيام بدور تنظيمي للاحتلال، بدءًا من النقاشات والتداول حول مستقبل الحركة ومطالبها وصولًا إلى التصويت بشأن استمرارها أو فضها. ومن تلك المجالس انبثقت لجان تنظيمية متعددة ومجموعات عمل تقوم بتسيير الحياة اليومية في المخيم، خصوصًا في الولايات المتحدة، حيث استمر التخييم لفترات طويلة، شاملًا أكثر من 1000 مدينة أميركية.

مجلس المتحدثين (Spoke Council): في الإطار التنظيمي للمخيمات، ابتدعت حركة «احتلوا» ما يعرف باسم «مجلس المتحدثين»، تضم مجموعة من العناصر الفاعلة في الحركة. تحددت مهماتها الرئيسة في التنسيق الفاعل بين المجموعات العاملة واللجان التنظيمية، واتخاذ القرارات المتعلقة بالميزانية،

وتأهيل المجلس العام للمشاركة في النقاشات الأوسع للحركة، بدلًا من أن تغرق في قرارات تستهلك وقتًا طويلًا لتنفيذ توجهاتها العامة. صُمم مجلس المتحدثين لتسهيل صنع قرار سريع ومثمر بين أولئك الذين يعملون بنشاط نيابة عن الحركة. وهي مجالس مفتوحة للجميع، ولكن كي يشارك المرء فيها ينبغي عليه أن يكون مشاركًا ناشطًا في مجموعة عاملة أو لجنة قطاعيّة تنظيمية.

مزودو خدمة الإنترنت (Internet Service Provider - ISP): الشركة أو الشركات التي توفر لعملائها قدرة الوصول إلى الإنترنت. ويرتبط مزود خدمة الإنترنت بعملائه باستخدام تقنية نقل البيانات المناسبة لتوصيل حزم بيانات نظام الإنترنت، مثل الاتصال الهاتفي (Dial-up)، خط المشترك الرقمي للاتصال (DSL)، كابل المودم، والنطاق اللاسلكي العريض (broadband wireless)، الألياف الضوئية للمنازل (FTTH)، الشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة (ISDN).

مضمان أو مودم (Modem): ملحق حاسوبي يتيح تبادل المعلومات مع حواسيب أخرى. منذ بدايات عصر الحاسوب، ظهرت حاجة مستخدميه إلى المشاركة وتبادل البيانات مع الحواسيب الأخرى، فبدأت بأبسط أشكال المشاركة عن طريق استخدام الأقراص والأشرطة الممغنطة، ثم طُوِّرت أساليب المشاركة بواسطة شبكات الحاسوب المختلفة، التي أنشأت الرغبة في توسيع نطاق المشاركة. كانت المعضلة الأساسية هي أن الحاسوب يتعامل مع الإشارات الرقمية، بينما شبكات الهاتف تتعامل مع الإشارات التماثلية (Analog). فجاء الحل باستخدام «المضمان»، الذي تكمن وظيفته بأنه يقوم باستقبال الإشارات الرقمية من الحاسوب، ليقوم بتحويلها إلى إشارات تماثلية (وتسمى هذه العملية بالتضمين (Modulation)) ثم تُنقل هذه الإشارات بواسطة خطوط الهاتف ليستقبلها مضمان آخر يقوم بتحويل هذه الإشارات التماثلية إلى رقمية مرة أخرى. وتعرف هذه العملية بفك التضمين أو الفضمنة (Demodulation)، ومن هنا جاءت تسمية MODEM.

النقاط الساخنة (Hotspots): هي شبكة لاسلكية تبث من مركز معين وبمحيط يراوح بين 11 إلى 150 مترًا، باستخدام نظام للاتصال اللاسلكي

يسمى «واي فاي» (Wi-Fi) أو شبكة محلية لاسلكية، عبر نقطة اتصال محمولة Tethering. وهي عبارة عن وسيلة تمكن الأجهزة الأخرى من المشاركة بالاتصال عبر شبكة جوالك، سواء على الجيل الثالث أو الرابع. ويمكن تنفيذها بعدة طرق، من بينها وصل الهاتف النقال بجهاز الكمبيوتر عن طريق الـ USB أو «واي فاي»، أو دفق البيانات عبر تقنية «البلوتوث»، باعتبار النقال نقطة اتصال لاسلكية، وجهاز توجيه مثل راوتر.

وحدات الخدمة النائبة أو الـ «بروكسي» (Proxy): عناوين مواقع إنترنت بديلة خارج سيطرة الحكومة. تعتبر وحدة الخدمة النائبة أو البروكسي بمنزلة خادم يعمل كحلقة وصل بين الطلبات الواردة من أجهزة الزبائن، التي تبحث عن المصادر المطلوبة من وحدات الخدمة الأخرى. ويمكن الإشارة إلى وحدة الخدمة البديلة باسم وحدة خدمة بروكسي، كما يمكن الاكتفاء بكلمة بروكسي. فالجهاز يتصل بوحدة خدمة بروكسي للحصول على إحدى الخدمات سواء كانت ملفًا أو صفحة ويب أو الدخول على موقع ما، أو الوصول إلى أي مصدر من أي وحدة خدمة أخرى. وعليه تقوم وحدة خدمة البروكسي بتقييم الطلب المُقَدّم وفقًا لقواعد فلترة البيانات الخاصة بها.



فهرس عام

-غ-

-ف-